لا المصنف قوله لم قال ان الاحاطة في الخط غير متصوره وكانه زعم ان الاحاطة انما هي حصر الامتداد او قوله واما انتقاض عكسه بهيئة محيط الكرة فهو كالو
يقال ان الحق المقدار في التعريف عا خا هره او خصص بالسطح والجسم التعليمي فالمحقق بالامر ولو كان محيطها السطح وهيئة شكل ولا يصدق عليه انه احاطه به
حد واحد به الكرة ولا حد له اخر ويمكن ان يقال انه نقول بالمقدار متعلق بالاحاطة ومتعلق المحيطة محذوف عام سواء كان محيطا كما في محيط الكرة او
لها كما في المثلث مثلا او يقال انه متعلق بالحاصله فالمعنى ان الشكل الهيئة الحاصلة للمقدار من احاطة الحد سواء كان ذلك الحد ذلك
المقدار او غيره ولا يخفى ما فيه من البعد وقوله مع ان النقوم بينهما في اطلاق الشكل ضعيف ان اراد انهم لا يعرفون بل يطلقون الشكل
على كلا المعنيين فهو في حيز المنع وان اراد ان نقوهم غير معقول فهو مشاحة في الاصطلاح ولا يخفى ما فيه لاما لكنا نا ولا ادل
على الشكل في العلم ولا ينبغي منع نقل الالات بهذه كتتار ناميا الثانية فنقول ان وضع الاصطلاحات ليترتب عليها الاحكام وفيه لا تفرقه بين تحقيق
ما في حال احدهما دون الاخر محالا فيحصل ايها قوله وان الحق المقدار يليا لا بصدق التعريف على الخط المحدود ولا يبعد ان يقال
ليدل تساوي الغايات التخصيص بالسطح والجسم التعليمي وتعميم معروض الهيئة فيدخل محيط الدائرة فعم الشكل حدا في عبارة شرح الاشارات هيئة
حادثة حدا او حدود قوله ولا يجري نفعا تخصيص الاحاطة بالتامة في تعليل من زعم الاحداد زعم ان الاتمام عبارة عن الاحاطة من جانب
لها حدا وهو بعيد قوله والهيئة انما يكون للامور القاره الذوات في والنقض بالهيئة الحاصلة لقطعة الزمان والمكان اندفع بتخصيص
المقدار بالسطح والجسم التعليمي لكن تخصيص معنا فيه ان الزمان خرج عن المحسن في القيود السابقة فلا خراج غيرها ولا مقابلها من فروع ما فوق
الحس فان المعارف لك قوله نعم يرد بهذا علي من عرف الشكل كما في شرح الاشارات والا من فيه الحكمة وان لا يدخل فيه السواد
مثلا قوله سواء كانت الحد او نهم من مقولة الكيف في اشارة الى الاختلاف في كونها من الكيف او الكم وهذا وقع الاختلاف في الشكل و
كلمات الهندسة ظاهر في الثاني وعبارة الطبيعيين في الاول والظاهر ان النزاع معنوي والمنشر في شرح الاشارات كما هو شان
المحاق والمحقق ان لفظ فيعض اصطلح على كذا واخر على كذا ضروره ان سطح المثلث فيه شيئان الاول الهيئة العارضة له والثاني
نفس كمية السطح المحاط ولا يمكن النزاع في واحد منهما في انه من الكيف او الكم فيرجع النزاع في اطلاق لفظ الشكل فيرجع لما الى الاصطلاح
والقصور النزاع في تحقيق ماهية الشكل بانها باب من الهيئة او المعروض عسير جدا قوله وذلك لان تعميم الشكل وتجريد مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهي يكون
انه يعلم ان تعميم الشكل في قوله فيدرك انه الشكل لا ينفع فان المقدره لا تدفع فان حاصلها انه ان اريد بالتناهي في المفصل القابل فاما
ان لا يكون متناهيا وغير متناهية التناهي في جهة والتلاث واحدة فقط او مع غيرها فعدم التناهي عبارة عن عدم في الجهات كلها فيح ينتظم
الثاني في السطح لكن لا ليلزم فوات قيد لو كان متناهيا لاحاط بها حدوا حدا وحدود فيكون متشكلا وان اريد التناهي التام فعدم
التناهي ان اريد به عدم في البعض فلا حصر وهو ظاهر وان اريد به سلب التناهي بالتمام فلا يتم البرهان السلمي والتفهم فالاوان

المقصد دوم

ثم الاشارة على بطلانه ما سبق ذكره فالاولى ان بيان التعميم في قوله فتكون متشكلة والتوقف في الجواب وان ارتد الاحتياط التام في نفي التشكل

عنه كونه تعريفا لمهية الشكل متعارف عندهم لا ما هو المراد ههنا ولا يخفى ان كل ما كان كذلك فلا يمنع ان يقال ان ما يدل على استحالة كونها متشكلة يدل على استحالة

كونها محدودة مع انه لهيئة التناهي والمقصود ابطال التناهي ولو في جانب واحد فالحاصل ان ههنا مقدمة مطوية هي انها متشكلة او في حكم المتشكل والتناهي او نفي

ان المقصود ترك [illegible] المنفصلة التي [illegible] بطلانه ما يدل على بطلان التشكل والله اعلم [illegible] اذا ثبت بالبرهان ان [illegible] في [illegible] بعض

الجهات فقد يقال ان البرهان ما يفيد [illegible] الا التناهي ولو في جهة وذلك يوجب [illegible] الاول [illegible] المحقق [illegible] المطالب [illegible] على

الفرض والشيخ قد بنى البرهان على فرض الخط الاخر على جانب الفرض مستعملة في الهندسة ولا يتوقف البرهان على كون الخط الاخر ممكن الوجود فان

قلت فعلى هذا يمنع ان لزوم المخلف من عدم التناهي بل من فرض الخط الاخر محال الوجود او من المجموع قلنا مدار البرهان على ان ذلك الفرض [illegible]

مع نقيض المدعى يستلزم المخلف واذ لزم المقصود انما يتوقف على مجرد الفرض المذكور واعتباره ولا يتوقف على وقوعه ولا على امكانه [illegible]

ان لزوم المخلف لا يتناهى الحاصرين انما هو من المجموع فلو كان الخط الاخر محالا فلعل الاستحالة المذكورة من الفرض ولكن [illegible] بان

عدم التناهي اذا امكن فلا مانع من امكانه في الجانب الاخر فيمكن ان يفرض [illegible] فليس بمحال [illegible] ان [illegible] على سبيل [illegible]

يورث عدم [illegible] فنقول انه اذا كان سطح غير متناه في جهة الطول فقط فيمكن اخراج [illegible] بحيث لا يتقاطعان [illegible] المحيط [illegible] الذي [illegible]

وذلك [illegible] البحر [illegible] ثم يتخنيان [illegible] ثم [illegible] فقليلا بحيث يزداد الانفراج على ما كان ثم يتخنيان قليلا وهذا [illegible] عدم التناهي

ولا يمكن الايجاد في [illegible] الجهات لان [illegible] الاقسام [illegible] النهاية في العدد فيه محال [illegible] فان [illegible] عدم التناهي [illegible]

كل فان قلت قد قررت سابقا ان [illegible] على [illegible] ان [illegible] المتناهية فيما اذا كان الامتداد [illegible] ان

على [illegible] واحد [illegible] بالضرورة فما [illegible] فيه [illegible] تجمع [illegible] عدم التناهي ولو كان [illegible]

عدم التناهي ان [illegible] سطح [illegible] عدم التناهي [illegible] العمود [illegible] ونقيم على [illegible] عمود [illegible] ونخرج [illegible] خط [illegible] اي [illegible] عمود [illegible]

واد [illegible] غير متناه يمكن وجود نقاط غير متناهية فيه فيمكن وصل خطوط [illegible] اياه وما فوقه من انقاط ولا شبهة [illegible] لا تقع [illegible]

[illegible] ينطبق عليه ولا ينطبق [illegible] على [illegible] ضرورة تقع كلها على [illegible] ولا ينطبق واحد منها على آخر لان كلا [illegible]

مع بعض [illegible] محيطان بسطح مثلث ضرورة فلو انطبقا لزم ان يحيط [illegible] مستقيمان وهو بديهي الاستحالة فيبقى موقع

كل خطين من خط [illegible] قدر من الخط فينقسم بالفعل الى ما لا يتناهى والانقسام [illegible] غير متناه [illegible] عدم التناهي فيكون [illegible]

غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين [illegible] والتقدير [illegible] الاول [illegible] عدم التناهي [illegible]

فان قلت [illegible] الخط بالانقسام [illegible] غير متناهية [illegible] عدم التناهي [illegible] النهاية [illegible]

[illegible] النهاية يمكن وجود خط [illegible] ويخرج من موضع منه عمود [illegible] متناه [illegible] خطا [illegible]

وهو بين الاستحالة قلت ان اريد الانحصار الوضعي فهو ثابت في المجدور فانه متناه اليه بهذا الاعتبار وان اريد الانحصار العددي … تم
… عبارة عن كون عدد غير فوقه عدد ولكنه لم يلزم ذلك فان اعداد تلك الاقسام غير متناهية بعينها الواحد والاعداد مراتب غير متناهية …
… ينتهي العدد اليه فالتطبيق بين … العدد … الناقص احدهما عن الاخر قلنا قال في التطبيق وهو برهان …
… الا على هذا الفساد تعليلا بقوله وذلك ان نعم والحاصل ان بالتعميم يندفع تلك الشبهة ولا يظهر … فان البرهان مقام على احالة الشكل حاكم
… ماهيته ايضا … للصورة الجسمية المجردة … اي الصورة الجسمية التي هي طبيعة واحدة فيه … ان الشكل الجسمية لكنها …
طبيعة بالمجردة مهية والمقترنة اخرى مقتضى الذات ذلك الشكل العارض … منع النوع عنه فنقول قد بينا في ما قبل
… راجع … ان اختلاف افرادها انما هي بالخارجيات لا بالفصول المنوعة وان لم يقنع بهذا القدر فنقول ان الجسميات
… الممتدة به واحدة … لكن لا يكفي ههنا هذا القدر … ان جهة الامتداد والكائن واحدة لكن حقيقة الجسمية المجردة مخالفة
ينفع … المقتضية للتشكل فلا يلزم … الاجسام في الاشكال … على تقدير انه حيث اثبت لزوم … الشكل الكل مع الشكل الجزء
… الجزء وذلك لان الجسمية المجردة والكائن مخالفة بالحقيقة للمقترنة لكن لما … ضرورة كونها ممتدة … حاجة
… المقدرة فان لنا ان نقول ان … قسمين متماثلين وان منع مع كونه بديهيا فلا يتم المقصود لان اختلاف
شكل الكل والجزء لاجل اختلاف الماهية والكائن … في الامتداد وكذا الكلية والجزئية لا اختلاف فيهم اختلاف الماهية غير معقول الا
… الاشتمال على الامور العديمة النهاية … واحد … الاثنينية في الوهم … وجوده فيهما قد وجد تحققهما مهية
… الشبهة في كونه مجادلة فافهم … لكن المحال … جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي … جهة الفعل عدم الاختلاف النوعي كذا قالوا
… ان المعلول الكائن يتخصص بالفاعل البتة واحد وكذا القابل ولا يجوز ان يقع الاختلاف … ونظيره ما قالوا ان …
معلول … والكائن طبيعة … لان تحمل على الكثرة … الوجود … ان الفاعل لما كان
… الطبيعة النوعية يجوز ان يختلف … ونظيره … الاربعة الزوجية فان … هذه الاربعة … وذلك القابل
… فان القابل الواحد النوعي … يجوز ان يفعل … القابل الواحد الشخص … كانت …
والجواب ان المقصود ان القابل والفاعل اذا كان … والمقبول … واحد … فاللازم … المعلول والمقبول لكن
… الفاعل … ان اختلاف الشخص … القابل غير … الا ان … القابل الشخص واحد التخصص وذلك ان الفاعل في العرف
… ممتنع قوله على انه على تقدير كون الجسمية … ان … الجسمية بالنظر
… كان لكن … يلزم عدم الاختلاف الشخصي … فانه يفعل التشخصات المتعددة …

وفيه بحث فان القابل هو الفاعل وهو واحد بالعموم فيجوز ان تختلف تشكلاته بحسب ما شاء الله تعالى [illegible] وعلى الثاني يلزم ما ذكره [illegible]

قال الشيخ في الاشارات ولعلك [illegible] متشوقا [illegible] عن نفسك شبهة الاجسام في تغايرها الا مقدارات وهيئات [illegible] الشكل وكان [illegible]

[illegible] بما هو لازم [illegible] ولك ان الاختلاف انما كان بسبب الفصل والوصل والتناهي والكائنات والكيفيات [illegible]

وبالجملة بسبب الانفعالات [illegible] واحد وهو عدم التغاير في الاجسام [illegible] الشيخ عليه بلوازم للانفصال والاتصال

فنبه فان الاختلاف قد يكون بتعدد الصور الجسمية في الابداع ولا اشتبه في ان هذا الاختلاف لا يتوقف على الانفصال الخارجي [illegible]

[illegible] الشارح رحمه الله تعالى فالوجه ان [illegible] كلام الشيخ انه قد تعرض [illegible] ان الجسم بما هو جسم [illegible]

على [illegible] خارجي فالشكل الذي تشكل به الصورة الموجودة في الكون مقتضى الصورة الجسمية بما هي هي [illegible]

فانه على ذلك التقدير يلزم اشتراك [illegible] في ذلك الشكل الواحد وهو [illegible] فيلزم انتفاء الكلية [illegible] اللازم [illegible] في ذلك

الشكل [illegible] وكذا [illegible] الكل في الشكل النوعي الشكل [illegible] الموجود فان الانقسام [illegible] على الخارج [illegible] وكلية [illegible]

على ان الاشكال [illegible] عند الذهن الثاقب وان منع فنقول ان المجرد [illegible] فلا بد [illegible]

[illegible] الكل مقتضيا لما يلزم [illegible] به الكل والجزء وهو [illegible] تلك ما سبق [illegible] موجب التساوي في [illegible]

عند التساوي [illegible] العلة [illegible] الحلول [illegible]

الصور على العناصر والجواب انه ظاهر ان الطبيعة اذا اقتضت امرا [illegible]

[illegible] ان يكون النار مقتضية للحرارة والارض [illegible] ومع ذلك [illegible] النار والارض [illegible]

الا [illegible] الصور على الغير [illegible] واجب بان الاثار [illegible] تختلف بحسب اختلاف الفاعل [illegible] اختلاف القابل

[illegible] ان يقول [illegible] فان اختلاف اشكال الكل والاجزاء بسبب اختلاف القابل فانه الصورة الجسمية [illegible] متعددة

[illegible] الكلية [illegible] والجواب ان الفاعل هو طبيعة الصورة الجسمية [illegible] القابل [illegible]

[illegible] التعدد [illegible] امكان التعدد [illegible]

امكان اختلاف في الشكل فان انقسام الكل في الوهم [illegible] امكان [illegible]

الصورة الجسمية على [illegible] الاتحاد [illegible] التخلف وهذا [illegible] الصورة النوعية [illegible]

ما علم [illegible] فان من شرائط القابل وهو الصورة الجسمية [illegible] حدثت [illegible] الابداع [illegible] فيكون له [illegible]

وقبول ذلك القابل واذا قسمت فلا يمكن القسمة في الخارج لان طبيعة الفلك النوعية آبية عنها [illegible]

...ت وهذا القدر يكفيك في دفع النقض وليس تنبيها عنه قلنا ان القوابل قد تعددت فان الصورة الجسمية التي هي قابلة للاشكال متعددة
بالقسمة وبه تعددت المواد بالعرض وبذلك تعدد الاشكال لكن يتوجه ح انه لعدم ان تقتضي الطبيعة الكلية والاستعداد في الماء وان تعددت فلا
... ينبغي ان لا يختلف اشكال الكل والجزء مع ان القسمة بناء على الاتحاد والجواب ان القسمة الوهمية لا تقتضي امكان القسمة الخارجية على ... الفرع
الوهمية فان تلك القسمة الخارجية الكائنة من الابداع فلا تتعدد فان الطبيعة اقتضت ... على مقتضى فلك ومع ذلك اقتضت اكثر فلكية
...ه واحدة والعلم بكون من الابداع فهو ... والالزم التكثر المبدع وان سلم صحة فيها قد عاق عائق ومعنى قولهم ان الصورة اقتضت اكثر
انها لو خليت ... وطباعها اقتضته وهيهنا ما حلت لك ثم ان الخرق والالتيام مجرى على مذهبهم فلا يرد نقض بخلاف ما اذا كانت
الصورة الجسمية مقتضية فانه يلزم ان لا يوجد والا تعطيل القسمة الوهمية وهي عندهم تستلزم امكان القسمة الخارجية كما مر في الاجسام الاخر ...
لما انها ذكرنا فانهم قالوا الشيخ في جواب هذا النقض نقول لك ان الكل حصل للفلك عن طبيعته قوة او حبيبة لسواه تلك الجزء ولم
يكن ذلك لما نقصها ادعى ... فلما وجب لها ذلك وجب بالحال في ذلك السبب ان لا يكون لما يعرض ... ذلك ... للكل لكونه جزءا
لم ... حصول صورة الكل ... امر عارض ومانع ولسبب مقارن بما يقبل تلك الصورة ويجعلها ويخرجها واما المقدار لو انفرد لم يكن
هناك ... لو وجب شيئا الا طبيعة المقدار وتلك الطبيعة واحدة في الكل والجزء وكل يجب ذلك الفرض لان نفسها ولا في علته ولا ... مقارن
فاذا فلا يجب ان للشيء شيئا معينا مما يختلف فيه حتى تلك الكلية والجزئية فليس يمكن ان تقارن ... ما ليس يجب امكان ...
بعد موضوع ... ثم يتبع ذلك صار ما هو كالجزء بحالة مخالفة ولا مضايقة في ان يحمل كلام الشيخ على ما حمله الامام من ان لوازم
هذا الشيء امور ثلثة ... الاشكال ... المقادير ... الكل والجزء ولكن اعتراضاته مندفعة اما الاعتراض الاول القائل بان اللازم منه
عدم اقتضاء الجسمية المقدار ... وهو غير المطلوب والمطلوب عدم اقتضائها الشكل وهو غير لازم فان من الجائز ان يكون اقتضاء الجسم مثلا موقوفا
على شرط منفصل كتوقف اقتضاء الحرارة ... وصلابته ... فلم لا يجوز ان تكون الجسمية مقتضية للشكل بعد حصول المقدار ... فاعل
... فلان المفروض ان الجسمية من حيث هي مقتضية للشكل فلابد من الاتفاق فيه اذ هو لازم للاتفاق في المقدار و... فان الاشكال
قد تختلف مع اتحاد المقادير وقد تتحد مع اختلاف في المقادير كما ... ويندفع بان الشيء هو ان يكون الشكل من لوازم كما
على قدر ... الصورة ... لا ... الاتفاق في الاشكال مع الاختلاف في المقادير او بالعكس ان الشيخ وان ... لزوم الشكل لكن مراده
التنقيح ... هذه ... والمقادير ... لكن ... لان ... الثاني بالمعاكسة واجاب ... [illegible]
... عدم ... ثبوت المقدار والاختلاف موقوف عليها وهو ... على ما سبق من ان الاختلاف لا بد من ... ونحو
... وقد عرفت حاله واما اعتراض الثالث ... ان اريد الاستواء في الاشكال مطلقا فالملازمة ممنوعة فان الاجسام ... [illegible]

بالقسمة ولا كثرته وان اريد الشكل الطبيعي فنمنعه ونقول فلا نتصور تخلفه مانعا ولا نزم امتناع الشخيصين وهو مم الا ان يقال الانسب ان انحصت
الزوجية مكنها تخلفت لمانع وايجاب الحكم اولا بان مراد الشيخ الاول وهو لا نزم لان الجملة واحدة والمانع سنبقا فان ما فرض مانعا ان كان
في الشكل او لم يفد فيه الثاني فهو غير مانع وعلى الاول فهو غير مادي وفيه نظر فان الصورة ان كانت فقد يمتنع الاقتران فتعيض الصور
مقرنه والمقرنة اختلف شكلها بانها انما يكون بحوزة مانع مادي ولا يحذوه انما الكفار المفيد لمادتهم والجواب انه على تقدير ان
انما هو مع الانفعال في كل من المنفصلين واما اعتراضه الثالث بان البسيط لما كان في نفسه واحدا لا جزء له الا بالقسمة فان اريد انتفاء الكل
والجزئية قبل القسمة فقد سلمناه وان اريد بعد القسمة الخارجية فمنعه لان لكل القطرة كشكل البحر وان اريد بعد القسمة الوهمية والفرضية باختلاف
الاعراض فالاختلاف لمانع لان حصول الجزء مما اخرج هو مانع من ان يتشكل الجزء كذلك الشكل الكل حال كونه جزءا متصلا فسقوطه
ظاهر تمام قوله الا ان مادة الكل عين مادة الجزء بعد القسمة وقبلها لا جزء ولا كلية لا تخفى ما فيه فان المادة سواء كانت قبل القسمة او بعدها
فهي على وحدتها وما تعرض اصلا وانما التعدد للصور والاعراض فما لا [illegible] ان يقال ان الصورة الجسمية تعدد في القسمة وهي [illegible]
ولذلك تختلف الاشكال وقد مر ما فيه متعلق به قوله واما المادة فهي انما تختلف بها وانما قال الحاكم قد يكرر في هذا [illegible]
الاشارات ان بكر المادة واختلافها لذواتها وليس كذلك فان الصورة لما كانت علة لوجود المادة كان عوارضها مقتضى لوجود
وجودها في الصورة قطعا على ما اشير اليه في اثبات الهيولى وقال الشيخ في الطبيعيات من هذا الكتاب ان كون الشيء قابلا للكثرة
لتفرقه متصل سواء كان ذلك الشيء مادة او جرما وههنا امر ثالث وهو ان مادة واحدة لا تتعدد بالقسمة اصلا كما يلوح من اثبات
الهيولى وقد مر ذلك والشيخ يشبع في قوله فذلك الكلية والجزئية انما هما في ذلك فان الكلية والجزئية من خواص الامتداد و
المقدار وذكر في قول الحاكم نظر فان الصورة التي هي علة مادته هي الصورة المطلقة وهي لا تقتضي التعدد اصلا والجواب ان مقصوده
قالوا انهم عليته للصورة فان تعددت المواد فيها سواء صح ام لا لا لذات مادته ولم يكن الكلام موقوفا على هذا الاعتذار فانه يمكن
ان يقال ان اختلاف المادة انما هو باختلاف الصور فان مادة واحدة بعد القسمة على وحدتها التي كانت قبل ولا تكثر المادة وانما تكثر
[illegible] الوضع الذي لحقها من قبل الصورة وهي انما تكثرت بالقسمة ولذلك تعددت الاشكال ولا يلزم عليه فان المقتضي للشكل هو الصورة
هو وهي واحدة وقد مر واعلم ان المقام والكلام غريبا لكن الذهن لا [illegible] ان لا [illegible] ههنا فائدة متعلقة بحيث يكثر المادة لما
فاعلم ان الشيخ قال في الاشارات ان الاشياء التي لها حد نوعي واحدا انما تختلف بعلل اخر وانه اذا لم يكن مع الواحد منها القوة
القابلة لتاثير العلل وهي المادة لم يتعين الا ان يكون [illegible] من حق نوعها ان يوجد شخصا واحدا واما اذا كان يمكن [illegible] ان يحمل
على كثيرين [illegible] كل واحد لعلة فلا يكون سوادان ولا حرارتان في نفس الامر اذا كان لا اختلاف بينهما في الموضوع وما يجري مجراه

١٢٩

الامام الرازي بانه علمه يتكثر الاشياء المماثلة لو كان هو المكثر لكان يتكثر بالحاجة الى تكثر المواد وتسلسل واجاب المحقق ان الشيء الذي لا يكون بذاته قابلا
للتكثر يحتاج في ان يتكثر الى شيء يقبل التكثر لذاته وهو المادة واما الذي يقبل التكثر لذاته اعني المادة فهو لا يحتاج في ان يتكثر الى شيء اخر بل انما يحتاج
في التكثر الى مكثر فقط انتهى ومعناه ان المواد بنفسها متكثرة بل كل مادة نوعها منحصر في شخص في تمام العناصر واحدة وكذا المواد الافلاك فليست في الامور
القابلة في عبارة المحقق واما الذي يقبل التكثر لذاته ان الشيء الذي لا يتكثر الا لحاصا وهو حقيقة نوعية بل انما يقبل التكثر بالذات والمهيات التي تمام
تكثرها ذلك التكثر لا يحتاج الا الى الفاعل فقط ولا احتياج الى المادة بخلاف الشيء الذي لا يقبل التكثر الذي بل انما يقبل التكثر العددي فتكثره يحتاج
الى المواد بنفسها لا بالتكثر ها وذلك بسبب اختلاف استعدادات ولذلك قال الشيخ وفيها يجري مجراه او باختلاف المواد كاختلاف الصورة الجسمية في مواد
الافلاك وهذا الجمع وان كان بعيدا عن عبارة المحقق لكنه محمل صحيح فليحمل عليه وعلى هذا ينبغي كلام المحاكم على انه ولكن المحقق خالف في هذا
المقام حيث اجاب عن ذلك بمثل ما في الشرح وما ذكرناه في توجيه كلامه في الابيات عن جار بهذه ضرورة ان ما هو نوعه منحصر في شخص في الافلاك ليس اختلافهما
بالمهية هذا قوله فهو مركب من الهيولى والصورة والطالبان لقبول فهو مقارن للهيولى والمقارنة اعم من ان يكون بطريق التركيب كالجسم او بالحلول كالصورة
ادل م — قوله وفيه نظر لان الاختلافات المقدارية والتشكيلية هذا مخالف لما سبق منه من قبل في البحث الاول من الجهات ثم ورد على من قال المثبتات
الهيولى والجواب ان ما سبق منه وقع من جهة من قبل الباحث فان قلت فما وجهه فان تبدل الاشكال لا يمكن الا بتفرق الاتصال و توصل
الافتراق كما مر منه فيما سبق فكيف يمكن ان يغير الصورة الجسمية بعينها في صورة التبدل وما ذكره في صورة تشكلات الشمع لا يجري فانها مركبة من اجزاء
[illegible] فعند التبدل يتحرك جسم موجود بالفعل فيها الا جانب فلذلك لا يتحقق الانفصال المعدم للصورة الجسمية قلت ذلك مجرد دعوى وذلك لان
الانفصال هو احداث هويتين والتفرق بدون الاحداث ممكن بان تقف الاطراف في الوسط والقسم التخلخل موجب لتبديل الشكل مع
عدم الفصل والقسم اذا فهم الشكل المستند به بدل غيره لا يوجب الانفصال قوله فالالهيولى لا يخلو لزوم المحال مقصودا على لزوم الفصل والوصل
ولذلك قال الشيخ في الاشارات ولوازم ذلك بسبب فاعل مؤثر وهو متعذر بنفسه لكان المقدار الجسماني قابلا في نفسه من غير هيولاه
للفصل والوصل وكان يلزم نفس قوة الانفصال وقد بانت استحالته هذا وههنا بحث وهو ان الانفصال الذي هو من لواحق الهيولى هو الاستعداد
وهو مطلق [illegible] لا ليس فيه حاصلا كما يوجد فيه بعد العدم ولزوم الشكل للعارض لا يستلزم فانه يجوز ان يكون زوال ذلك العارض بعد الوجود
محالا ولا ينفي الامكان فان الممكن ما يكون في نفسه صالحا للعدم واما امتناع خصوص عدمه فلا يزاحم الامكان كما في الاثمان فقصارى
امر العارض ان يمكن وجود المعروض بدون العارض وذلك محال ان يوجد من الابداع بدون ذلك العارض بل مع عارض اخر موجب لتشكله
وان اريد بالعارض [illegible] ممتنع الزوال فنحتمل ان يجوز ان يكون مقتضى ذلك العارض فيما ذكره لان ما هو من لواحق الهيولى انما هو القبول اعني
الانفصال التجددي هذا هو الذي ينبغي ان كلام الشيخ في حكمة العين على ما حققناه فتدبر و هو محقق لكن عندهم ان عدم الوجوب نعم

علم ان [illegible] ذكره اعلم العقول بمفارقته وما ذكره من بيان امتناعه ايضا مبني على ذلك حيث قالوا ان نسبة القابلية نسبة الامكان

ونسبة الفاعلية الوجوب فلا يستجمعان في شيء واحد فلو اريد بالقابلية معنى الانفعال [illegible] وان اريد مطلق الاتصاف فلا نسلم الا

يجوز ان يكون نسبة الاتصاف نسبة الوجوب ايضا [illegible] في الالهيات ما يغني عن هذا المقام في الشرح وتقابل [illegible]

اريد ان تفعل التجرد [illegible] لم يتم كما ذكرنا فلا بد من ارادة مطلق القبول كما زعم [illegible] وغيره [illegible] الا [illegible] فقطعا [illegible] توهم [illegible]

نعم [illegible] ذلك على ذلك والله اعلم قوله وانما الكثرت [illegible] فيما ذكره [illegible] انما احتاج اليه لان العارض [illegible] بالمحل على

الى الاشتقاق وقد تقيد بامكان الانقلاب [illegible] مع اللازم [illegible] على انه [illegible] في بعض احكام آخر ولكن [illegible] انه يلزم اطلاق

العارض على المباين فانه ان فرض ان منشأ التشكل امر مباين يمكن ان يزول [illegible] الصورة فهو ليس بحيثية ولا لازمها فهو عارض والا

ان يقال ان المراد بالعارض هو العارض المفارق المتعارف بينهم والحصر [illegible] ان لم يكن [illegible] لكن [illegible] هذه [illegible] في ذلك ظاهر

فيه ذلك الا [illegible] عن الصورة بالامكان او اللازم ولذلك لم يصرح به ولكن [illegible] ان يقول ان الفاعل للصورة المجردة

المباين [illegible] لازم [illegible] المخصوص وعارضها بالنسبة الى الحقيقة المطلقة ولا يلزم محذور والفهم ان [illegible] اللازم لم يحصل [illegible] وجوب الاستناد الى

في معلولات عند [illegible] العلل فانه ظاهر [illegible] الواجب [illegible] انما وجدت [illegible] المعلول [illegible]

وجه والله اعلم قوله اصول الكلام في تخصيص الصورة المفردة المجردة [illegible] واعلم انه قد نقل [illegible] ان [illegible] المخصوص والمطلق بص

واحد [illegible] بالضرورة وان التشخص هو نحو الوجود [illegible] لازم له [illegible] موجودة هو [illegible] التشخص [illegible]

ان الصورة المجردة لا بد لها من فاعل يخرجه من العدم الى الوجود فلكل واحد من العقول مثلا لخلقه الصورة هو الصورة المعينة

والشكل الذي يحصل من [illegible] ذلك الفاعل او من [illegible] او من قبل [illegible] صورة نوعية معلولة لذلك الفاعل [illegible] فالفاعل

اما عدم اللوازم فلا يلزم امتناع التعدد وان عدم العوارض فلا نم انه يستدعي [illegible] لان الاستعداد والقبول الانفصالي [illegible]

وكلام [illegible] الا ان يثبت ان فاعل التشكل ان لم يكن الصورة الجسمية من حيث هي ولا لازمها [illegible] ان يقبل الانفصال

[illegible] الفعلي وبعد [illegible] شرط [illegible] قوله ومحامل ان اختلاف الاشخاص والتغاير في الاستعداد لا يتصور الا في [illegible] مادة

على الكلام [illegible] يفيد [illegible] حاله وان ابتنى على ان تعدد الواحد النوعي بالعدد [illegible] كما [illegible]

[illegible] هذا علته فهو [illegible] الاشتغال مستور [illegible] في ان الهيولى لا يتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة

فاما ان يكون ذات وضع [illegible] قبل [illegible] الاجزاء [illegible] مع انحصار [illegible] تجرد الصورة عن الهيولى [illegible] الصورة

وهي ذات وضع بالذات بلا شبهة فيحصل [illegible] الاعتبار [illegible] ولا يخفى عليك [illegible] فان الانتحال [illegible] تجرد الهيولى [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

٥٣

يرد انها ذات وضع بعد ان لم يكن كذلك وذلك لان الهيولى لو كانت مجردة فتشبيهها بالاجسام على الاحياز على السواد و اقتران الصورة ليس من حيث هي
الا القول بان توحد النفس الاول به مجردة من العلائق مع زمان الاحياز كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى و لا يلزم ذلك اذ التجرد للصورة النوعية فاذا وجدت
بالانفعال وجدت متحيزة بخلاف الهيولى المجردة فان التحيز حادث فلا بد من سبب مرجح وذلك السبب هو الوضع عندهم فان قيل يمكن ان يقال ان اراده
الصورة ان تجردت فهي ذات وضع او لا وعلى الثاني فمستعد ذات وضع ملزوم للترجيح من غير مرجح او حصولها في الاحياز كلها وعلى الاول فلا يمكن
الانقسام فيكون جوهرا فردا او خطا او سطحا جوهريين او جسما وهو مركب من الهيولى والصورة هف فقد خرج خلاصة الدليل قلنا ليس كلما يقبل
الانقسام فهو مركب من الهيولى والصورة كيف ان الصورة المعتبرة في الجسم التعليمي كذلك مع انه لا تركيب بل قصارى امره امتداد منقسم في الجهات الثلث
لا يوجد بدون مادة حاملة فان ابتنى الاجزاء في امتناع تجرد الصورة عن الهيولى على هذا فهو بعينه مسلك اثبات الهيولى الدال على ان
الصورة لا تتعرى عن المادة وقد فرغنا عنه وذكرنا ما فيه بهذا البيان في ذلك المرام بخلاف الف الغرم فهيهنا فان المخالف هيهنا هو كون المادة غير
مادة او كونها متحيزا مع الترجيح من غير مرجح ولذلك قيل فيه ان الصورة لو كانت مجردة او مقترنة فهي لا تخلو عن خاصيتها قبول الانقسام ما لم تتعين
هو كونه في موضع فلا حاصل لما ذكر في اثبات الهيولى و استدل ايضا على هذا المطلوب بان الهيولى مبهمة وانما تتعين بالصورة فلو تجردت عن الصورة
بالمرة لم تبق موجودة لظهور ان المبهم بابهامه غير موجودة وفيه ان اريد ان الهيولى لا تعين لها في نفس الامر بل هي حصة مبهمة موجودة ومتعينة
بالصورة فهو اوضح الاباطيل وقد مر في الشرح ايضا وان اريد ان تشخصها مستفاد من الصورة فهي شريكة علة لوجودها فهو بعيد عن العبارة مع ان
ذلك على ما في الكتاب وغيره موقوف على اثبات التلازم نعم لعل ان يقال ذلك بما ثبت من قبل من جوهرية الصورة وان الفرق بين العرض والجوهر
بحال تقوم المحل به وتقوم به فاذا كان كذلك فلا تحصل المادة بدون الصورة والله اعلم وفيه وهذا انما يكون لو كان جوهرا او قد مر بيانه اشارة
بلا وضع ما او ذات وضع المبدى من ان كلية الانقسام في وضع ممنوعة كيف ان النقطة ذات وضع مع انها غير منقسمة البتة وجه الدفع انه اراد
كل ما له وضع بالاستقلال بمعنى انه لا يكون موجودا في محل آخر ان الثابت بالمبدى لم يتم عنده استقلال الهيولى فانه قال في بحث اثبات الهيولى ان المجموع تم ثبت
به فقد فهم بانه بعد من اثبات الجوهرية بحث للاشتباه اصلا ومن العجائب التشكيك في جوهرية المادة مع ان برهان اثبات الهيولى انما يدل على الجوهرية
ثم لسعف للامر في جوهرية ولكن قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات الثلث جسم وحاصله ان المراد في الشق عدم كونها ذات وضع
عدم كونها ذات وضع بالذات ولا بالعرض كما ستطلع وحيث ان كل ذي وضع منقسم في الجهات جسم وقد يدفع باعتبار ان المراد كونها ذات
بالذات اما الشق الثاني فنقيضه ولا شبهة في حصول وضع لها عند اقتران الصورة في الجملة اما ان يحصل في حيز دون آخر فيلزم الكلام كيف
لو كان حامل الهيولى كما ادعى المدعي يلزم ان لا يوجد هيولى اصلا مقترنة ولا مجردة لانها في نفس الامر وضع لها فيعد الاقتران لها وضع فيلزم
المحذور على ان تجردها ثم اقترانها بالصورة يوجب تلك المحاذير كما اشرنا اليه وستطلع عليه ان شاء الله تعالى فان جمع الاعراض من رتبة

الصورة هي

ان اريد في هذا الشق كونها ذات وضع بالذات بالذات لم يجد وان اريد الاعم لم يتم

في الاجسام في قد يستبين ان النسبة نقضية الوضع بالاستقلال غير مخلو افي ان يريد بالمستند وان اراد عدم الحلول في محل كما اشير اليه من قبل يلزم ان الهيولى موجودة في غير محل وكل موجود كذلك ذو وضع او غير ذي وضع في نتيجة التعلق ويلزم الا اعتبارا بالهيولى المجردة ولا يصح الانقسام بالاعراض من بينه في الاجسام والجواب انه يصدق نقض ايراد او رد على عبارة المتن ثم دفعا فيظهر انتقل عما المطلق والا ظهر الا قصد الى ما شاء بالهيولى المجردة قوله ولكنه لا يجاب باختيار الشق الثاني وحاصله ابطال الشق الخامس على المفصل المذكورة في المتن وما له ان المراد عدم في الوضع فالهيولى المجردة لا يخلو من ان لا يكون ذات وضع اصلا لا بالذات ولا بالعرض او يكون ذات وضع في الجملة وهو على قسمين الاول ان يكون ذات وضع بالذات ويرجع الى الشقوق المذكورة في المتن والثاني ان يكون ذات وضع بواسطة في الوضع وينقل الكلام الى الواسطة ولا يتسلسل ضرورة ان ما بالعرض يستند الى ما بالذات وجوده يكون بديهيا مع ان التسلسل قد استحال ببراهين تقام على ابطاله فلا بد من الانتهاء الى ما يكون ذا وضع بالذات فهو الكائن غير منقسم فهو الجوهر الفرد وان من جهة فهو الخط الجوهري وان في جهتين فهو السطح الجوهري وان في الثلث فهو جسمية فالهيولى المجردة لا مفارقة تعلق هذا او امثاله على راي من يرى ان الصورة الجسمية انما استندت الى الجسم التعلق مع كونها ذات وضع بالذات على ما هو المشهور ويدل عليه عبارة المحاكم وشرح الاشارات لا يخلو عن اشكال فانه ان اريد في المفصل بالذات فنختار ان ذلك الامر هو الجسم التعليمي فلا يكون جسمية او في جسمية وما قيل ان الجسم التعليمي انما يقوم بالصورة الجسمية موجود في الهيولى فليس فاما بالهيولى وان اريد الاعم فكذلك والجواب ان الهيولى المجردة اذا كانت ذات وضع بالذات او بالعرض فلا بد من جوهر ذي وضع بالذات منقسم في الجهات فهو الصورة الجسمية او مقارن لها فان عرضا لا يكون ذا وضع بالذات ولكن الفول بان الجوهر الذي هو غير ممتد بالذات وهو ذو وضع بالذات يا باه العقل السليم ويرد وجوه الاول انه ينافي ما قالوا في بحث الحلول ان الاشارة اذا كان امتدادا خطيا كانت الاشارة ليا النقطة بالذات لان ذلك الامتداد ينتهي بها والثاني ان التحيز ملا والمكان انما هو من جهة التحيز للمقدار فالمتحيز بالذات انما هو للمكان انما هو الجسم التعليمي الذي هو عرض والثالث ان المتمكن هو المتحيز والمكان هو السطح الباطن من الحاوي ولا شبهة في ان ملاقي بالذات لذلك السطح هو السطح والجواب عن الاول ان الجسمية لا تستلزم مضمون الاول كون الاشارة اليه مقطعي وملتقى للامتداد الموهوم الآخذ من المشير وهو انما يتم في الامتداد السطحي والجسم التعليمي ورد بالمتخصص بالخط والثاني كون ان الثاني فانه لا يلزمه بكونه نهاية او نهاية وهذا الحيز عارض للجوهر بالذات يلتف ان المحدود في الجسم العديم النهاية ذو وضع بالذات ويتم تخصيصه ان الاشارة لو كانت لكثر ابدع الاول والثالث يغير الخفا والامر فيه ضعيف فان لكون غير متحيز بالذات ذا وضع مما يحكم الطبع السليم ثم ان ما طبيعته ثابتة بحسب الجهات لا يصح ان يكون ذا وضع بالذات فيرتفع الاشكال وان منع [illegible] في التعويل السهل ولكن الحق ان الصورة الجسمية ممتدة بالذات فيتعين الجواب بان المراد ان المشار اليه يعني نفس الواسطة في الوضع والثبوت مختص بالجوهر الذي

كونها ذات وضع بالذات فهذا الشق في غير موضع ولا يصح الا استثناء بهذا الاسم

٥٤

الحلول معناه ان المقصد بالاشارة هو النقطة غير مجيد بها فان الكلام في نحو الخط والسطح والعرض والانتفاع وانه من المنافي فيه ان ذلك التعبير
ذا وضع بالذات غير لازم فانه يجوز ان يكون غير ذي وضع والسطح في ثبوت الوضع له مع ان كون الجوهر ذا وضع كذلك غير ظاهر عند المحقق فانه
يجوز ان يكون كونه ذو وضع بالغير كالصورة والطبيعة او الفاعل او القابل وكذا الجواب عن الثاني بان الجسم التعليمي انما يكون واسطة في ثبوت التحيز للجسم الطبيعي
دون العرض كما ان التناهي واسطة في ثبوت التشكل للجسم دون العرض غير مجيد اولا لان هذا البحث في اول كلامهم فقال ان الوضع بالذات من خواص
الجسم لا لغيره الواسطة في العرض وهو ما يعبر وثانيا ان الجسم الطبيعي اذا لم يكن فرضه بالذات فلا يكون ذا وضع وتحيز بالذات كيف ان الجسم التعليمي لو
لم يكن فالمانع كان ممكنا ما لم يتعين بالمكان والجسم يكون [illegible] الحوادث فالحق ان الجسم في حد مرتبة ممتنع والله اعلم قوله كل واحد منهما ان يكون الهيولى
خطا لا يتعقل ان يكون الهيولى خطا وغيره [illegible] فان الهيولى [illegible] منقسما فيكون منقسما هو المختلف فلا احتياج الى الابطال في
ذلك حرر المحاكم البرهان بان الهيولى لو كانت ذات وضع فهي منقسمة في الجهات فيكون جسما وقيد [illegible] هو بنا او في جهة فيكون منقطعا لا متحدا او لا اشارة ٧
وهو طرف الشيء وهو لا يكون ذا وضع بالذات [illegible] قال المحقق وبطلان كونها احد هذه الامور عند تصور مهيا تها فان الجسم والخط
والسطح لكونها متصلة بالذات قابلة للانفصال يكون [illegible] حاصل [illegible] الا بالعقل اولا تعيين الا بالوجود [illegible] المناظرين وثانيا ان كون
الهيولى ذات وضع لا يستلزم ان يكون كذلك لذاتها فانه يجوز ان يكون كذلك بالواسطة وهي بالذات ذات وضع فيتبع هذا البيان لا على
على ان ما ذكره المحاكم والمحقق آيل الى البعض وذكره المص فتدبر قوله لانه اذا انتهى اليه طرفا النقطتين [illegible] المحقق منع امكان الانتهاء [illegible]
ذلك خبر ان [illegible] فانه لا بد ان يكون في تمام الوصفات فتدبر ان يكون ملاقيا [illegible] اما بالتمام فالتداخل والا
فالانقسام لا يتصور ان التداخل [illegible] ممتنع لان [illegible] محال الوجود [illegible] امكان [illegible]
الانتهاء والمحال انما لزم من كونه عدم الانقسام والظاهر ان المنع [illegible] قوله يلزم [illegible] واحد من الخط
الجوهر [illegible] المبتدي عن البعض [illegible] السطحين بالاستقامة [illegible] وانما قصد بالتنقيب الظهور اللازم لهما
لا لتوقف البرهان عليه والا فلا شبهة في رياضيته كما في السرح قوله فاما ان يجب في تلك الخط الجوهري فذلك بعيد انه منقوص بالنقطة
والسطح وهو خالع فان تداخل النقطة غير مستحيل قوله يلزم حين التداخل اذا فرض فيه منافية نقطة فان اللزوم ظاهر فان الخطوط
متعددة فالجميع كل واحد ذي جزء وايضا انه لا عوض للخط والمقصد ان المساوات التي محال غير لازم واللازم غير محال فان
المساوات ان اريدت في المقدار فاللازم غير محال وان اريد في العدد فالمساوات غير لازم والمراد بالعرض الجانب الغير المنقسم
قوله واما الحكم بامتناع تداخل الجوهر فيه اشارة الى ضعف ما قيل في دفع الاعتراض من ان المراد تداخل الجواهر وهو اللازم فان الحق جوهر
والتداخل مستحيل مطلقا قوله فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورة بها جوهران على ما قرره المتاخرون الى المشاؤون كما

انه ليس بذاته جزءا من مذهب القدماء فانهم لا يجعلونها جزءا من الصورة النوعية واما الصورة الجسمية فعندهم هو الجسم والهيولى ليس بداخل فيه وعند الشيخ
المقتول هو نفس الجسم كما نقله في كتاب التلويحات قيل ان تداخل الهيولى في الصورتين مع ما بل المشهور الحلول ... والتداخل ... والجواب ان التداخل ليس الا
على الشيئين المتصفين بحيث لا يزداد الحجم منه وهذا القدر متحقق وان قيل ان مراد الحكماء بامتناع التداخل في الجوهر ان تداخل الجواهر التي يمكن
ان يوجد كل واحد منهما بدون الآخر فانه ... نقول فيخرج عبارة الشارح التصحيف التفصيلي وحاصله ان تداخل الجواهر التي ... مطلقا ثم وما ذكره
الحكماء انا لا نجد تفرقة بين الصورتين فلا يسمع ذلك الحكم الا ان يوتى بالبرهان قوله فالاولى ان يخص الحكم بامتناع تداخل الجواهر في اشاره
ان كلام ذلك الحكماء يمكن توجيهه بتقييد الجواهر بالمتحيزة بالذات وان كلام ... لا كل ... بالمعاينة مذكوره الحكماء
قوله ويقال بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته اه وذلك لان كل متحيز بالذات فهو عند العقل الصحيح ... اشتماله ... عليه
واذا كان كذلك فمجموعهما لا يكون مثل الواحد قوله اذ لا فرق عنده في الصورتين في نفي الامتياز ... وحاصله ان امتناع التداخل في ...
وعدمه انما هو لنفي الامتياز بالتداخل وهو متحقق في غيرها فيجب ان يمتنع مطلقا وفيه نظر فان الامتياز ان اريد به الوضع فهو لا يدل
على الانحلال مع انه لا يلزم ... هذا الخلاف تداخل الاعراض وان اريد العددي فيقدم ... والجواب ان المراد الشق الاول وهو ... في
المتحيزات بالذات كزيد وعمرو فانا نتيقن بديهة بوحدة الاجسام وكثرتها في عدد ولو جاز التداخل في المتحيزات بالذات لجاز عند العقل
الصحيح ان يكون الجسم ... واحدا الوفا والوف الوف ... في البديهيات وهذا القدر متحقق في كل متحيز فلو لم يمتنع في
لم يمتنع في شيء ولو امتنع امتنع مطلقا وهذا عند الحذاق من الاوائل وان لم نقنع بهذا القدر فنقول ان البديهة شاهدة بامتناع ان تداخل
المجلدان بحيث يشغلان حيز جلد ولا نجد التفاوت في سائر المتحيزات بخلاف الاعراض فان الامتياز وان ارتفع من البين فلا ...
تلك البديهة الثابتة فان المحل ... على الحكم بالوحدة والصادق ... وعلى هذا قس والاوضح ما ذكرنا من قبل ... لو وقع التداخل في ولكثرة
تفريع على الوجه ... ان ... استدل بانتهاء الخطين الجوهريين اليه فلذلك انه ممكن فانه يجوز ان يكون في العالم خط واحد جوهري وان
استدل بانتهاء العرضين فلذلك استحالة التداخل فانه لا يلزم الا تداخل الجوهر والعرض قوله ثم ما يقول الاطراف كما هو عند المحصلين
فالحاصل انه يلزم تداخل الجواهر المتحيزة بالذات لان الاطراف متداخلة في محالها ومتداخل المتداخل متداخل بديهة اما المقدمة الاولى
فلانها ليست امورا مستقلة الوجود وانما هي النهاية ... انتهايا الحالة والمحلول ... التداخل قوله واما انه لا يجوز ان يكون حسا
والاظهر ان يقول لو كانت حسا لكانت مقارنة للصورة لان كونها منقسمة في الجهات لا يقتضي ان يكون هي الجسم الذي هو مركب فان
... امره الانقسام فيحتمل ان يكون جسمية او معها وعلى التقديرين ... اما على الاول فظاهر وكذا على الاول فلان
الجسمية لا توجد الا مقارنة للهيولى فيلزم ان تكون للهيولى هيولى قوله واما انه لا سبيل اليه الثاني فلانها اذا كانت مع ... الا عاجب

ما وقع من البعض يمكن فلعله لا يقبل بل ان قيل لو قارنت بالصورة فما الا لا تحصيل في حيز اصلا ثم وعلى هذا الهام للبديهيات ان يقول لو تجردت
لزم كذا ولو قارنت لزم كذا فيلزم انقطاع التقسيمين وفي مرتبة ما قبل انضمام الوضع اذ قيل لزم عدم تجرد الهيولى عن الصورة الخصوصية
لو لا تجردت فاما ذات وضع او لا فان قيل فمع لا سبيل الى الاول فانه يلزم تركيبها من الهيولى والصورة ولذلك الثاني لانه يلزم ان لا يكون
ذات وضع او لا فلو اقترنت الى حيز فاما ذات وضع فيلزم الترجيح من غير مرجح وانه لو لم يحصل ذلك اقترنت واما محال الا فان ذات وضع او لا
ما لا حاجة الى ايراده فان كلام الشارح واف به وكذا كلام المص الآتية في صورة الانقلاب فافهم قوله اما الفاعل الخارجي المفارق
من كلام الحكيم انه يجب ان لكل نوع جسماني مدبرا عقليا من المفارقات فلم لا يجوز ان يكون هو المخصص وقوله لا يوثر تاثيرا حادثا الا مع وضع
مسلم فلم لا يجوز ان يكون ملتصقا الاستعداد فاذا انتهت الى الاخير ثم اوجب وقوعها في حيز معين قوله واما المخصصات السماوية من
الحركات والاوضاع او نحو المقدرة او نحوها ولم يبرهنوا عليها ولست بنفيها واضح والقول بان وقوع المجرد في عالم التحيز
يكون بترتيبه غير مسموع قوله واعترض على استحالة الفرض الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية والكذا ان نفيه يجوز ان يكون اللحوق
ممتنعا فلزوم المحال من هذا المحال ومجال لا يستلزم منعه فالاستلزام منه لا في الخ وقد يدل على امتناعه ويمكن يوجد بان نفي لو دل على امكان التجرد
يلزم ان لا يوصف بمفارق اصلا فانه اذا اقترن به صورة فهو في حيز قوله وهذا محال الا ان ولا يمكن الجواب الا بالقول بامتناع
لحوق الصورة فلا يمكن ذلك مالم يحق فيه واما قوله انه لجواز ان يكون للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية فان صلح ان يطلع من البين
فانه لم يسلم ان لحوق الصورة ممكن في نفسه وانما يلحق مما فيه خارج وعلى هذا فيعود ان يجيز بان لحوق الصورة ممتنع بالغير والممتنع
بالغير المستلزم لعدم الواجب نظاما عنه علوا كبيرا وهو الله وفي بالسبب لم يدخل الجواب قوله واجيب اما او لانه فلانها
بالنظر اليها وانتهائها تستند للعلات التي بينهم وحاصله ان الكلام في امتناع تجرد الهيولى عن الصورة والهيولى جوهر في نفسه
يقبل الامتداد والتي نفسها ولا غير متحيز اصلا فالمجردة ان لم يقبل لحوق صورة فليست بهيولى بل كالنفس
الناطقة والكلام انما فيه فلا بد من ان يقبل في يلزم المحال ولا يلزم من الممكن في المحال لذاته من حيث ذات ممكن من حيث انه يمكن
فان لحوق الصورة من حيث هو هو يستلزم التجرد وهو يستحيل والفارق ان يقول ان الهيولى ما حقيقته ان يقبل صورة لا يلزم منه
ان يقبل بعد التجرد فلحوق الصورة في نفسه كان ممكنا وانما امتنع بعد العدم والانجر لجواز ان يكون ممكنا في نفسه ويمتنع عليه لكونه
في زمان فان عدمه ممكن وعدمه بعد الوجود ممتنع لذاته وكذا الممكنات معدوم بعد الوجود فانه ممتنع ان يوجد الآن
فانهم قالوا ان اعادة المعدوم ممتنعة فانها ممكنة الهيولى في نفسها كانت ممكنة التلوث بالصورة واما انها تلوثها بعد
التجرد فالمرة العموم والجواب ان الهيولى هي التي تستعد الاشياء بالقوة وان استعدادها لسببه لحوقها ليس بعد ان ما لم

و محال م

لجواز ان يستند الى الله بالذات لعدم انعقاد الاول الممتنع بالغير

٥

في اللحوق الطاري فقد يتطرق فانه يمكن في بادي العقول ان يجوز كل ان يكون الهيولى الجسمانية متعددة بلحوق صورة بعد التجرد ان

تجرد بالمرة ويمتنع عليها ان يلحق بعد التجرد شي من الصورة فالتجرد في نفسه ليس بمحال ولا لحوق صورة والا محال لحوقها للمجردة

كما في الافلاك فان الوجود [illegible] لم يكن محالا ولا الوجود المطلق والا محال خصوص [illegible] بعد الوجود العدم اللاحق ولا بد بتقرير

هذا الاحتمال من دليل لا يقال ان التجرد ليس بمستحيل ولا لحوق الصورة والاجتماع من المجموع وهي الا يستلزم محال اذ الكلام في المجموع لانه

تناف لان المجموع قد يكون مستلزما للمتنافيين ولذلك استلزم المحال ولا يجب ان يكون نفسهما متنافيين كتخير الواجب

بعد وهاهنا كذلك فان التجرد بنفسه يساوي النسبة الى الاجزاء والافتراق يقتضي التخير ولا يبعد ان يقال ان وذلك انما هو فيما اذا كان

المجموع مما هو مستلزم للمحال واما اذا كانت النسبة مخصوصة لكون زيد فرسا فاقتران الصورة للمتجرد في قبيل كون ابد فرسا والعبارة

الاخرى ان عدم الاحقاق البعض الاشيا ممتنع كعدم العدم اللاحق فلكن عدم التجرد مستحيلا بالذات وهو ملزوم امتناع لحوق صورة والتجرد

في نفسه ممكن ثبوته للمادة بل واقع ولكنه لا يقبل العدم اللاحق ولنفرض مثالا موضحا وهو الزمان فان امتناع لحوق العدم له

لانتفائه الى وجوده كذلك لحوق انسلاب التجرد للصورة يقتضي الى صيرورته مجردا ذا وضع وحيز وهو يقتضي الى الترجيح من غير مرجح والا يقتضي

الابادعاء ان لحوق الصورة من الازل والابد الى محل البتة وانما منعه التجرد فيكون مستحيلا في نفسه [illegible] ولا نقاش فيه انما يستلزم عدم

العقل الاول عدم الواجب فقد ثبت ان امكان اللازم يستلزم امكان الملزوم فان الامكان حقيقته سلب ضرورة الطرفين

فاذا كان اللازم ممكن ان يسلب وينعدم فلا بد من امكان تحقق انعدام الملزوم والا لانقسم عقد اللزوم فانه امتناع الانفكاك

وهو [illegible] امكان ان ينعدم مع عدم امكان انعدام الملزوم متنافيان واجاب بان القدر الضروري هو ان يكون الملزوم مرتفعا في الواقع

اللازم

عند ارتفاع اللازم لكن واما تلازم الامكانين فغريب ولا مبين وما ذكر من انه يقتضي الى وجوب امكان الملزوم بانعكاس الى امكان

ممكنا

ويحكم بلزوم ان عدم الواجب يمتنع بالقياس الى عدم العقل الاول والامكان ممتنع في نفسه بل نقول لو كان اللازم ممكن الانعدام كالعقل

الاول وكان ملزوما في نفسه واجبا لا ينفسخ اللزوم والا ينفسخ لو كان واجبا بالنظر الى امكان انعدام العقل الاول ايضا وهو من البين

[illegible] ذلك ان اللزوم كما يستدعي تحقق علاقة مانعة عن الانفكاك في النظر اليهما يجب ان يمتنع ان يتحقق احدهما دون الاخر والا كانا بالنظر الى

ذاتيهما ممكنين ان يوجد احدهما وينعدم الاخر فتدبر وهذا جواب آخر واما ما قيل في الجواب بان امكان عدم المعلول الاول انما هو بالنظر

الى ذاته لا بحسب نفس الامر وامتناع انفكاك عدم الواجب ثابت عنه انما هو في نفس الامر لا بالنظر الى ذات المعلول الاول فاللازم من ذلك

ان جواز تخلف اللازم عن الملزوم نظرا الى ذات الملزوم وهذا لا يقدح في عدم جواز تخلف اللازم عن الملزوم في نفس الامر فغير واف فان ما لم الانفكاك

من ان امكان انعدام اللازم في نفس الامر بالنظر الى ذاته يستلزم ان ينعدم الملزوم ايضا امكانا في نفسه والا امكن ان ينعدم احدهما

بان

دون امكان انعدام الآخر وهو منافٍ لما بينه من انه لم ينعدم بانفصال شيء منهم واما ثانياً فلان الكلام في هيولى الاجسام وما حصل ان العنصر

ان الهيولى الجسمية لم تتجرد عن الصورة بان كانت في الابتداء مجردة ثم تصورت او كانت متصورة ولكن تجردت بعدم تحجمت او تجردت ولم تتصور

وايضاً ولهذا كان قال الشيخ في الشفاء كيف تقدم الصورة على المادة كما هذا الا على واحد وانه اعرف لقصور في فهمي فاقول لا يوجد الشفاء

في ذلك البحث اكثر منه والله اعلم وفيه ان الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين الصورة الجسمية والصورة النوعية فعند الشيخ لها ذلوق صورة نوعية

نوعية واما لجردت بالصورتين مع ان الكلام في الصورة الجسمية لان المستند هو ما نفيه الصورة النوعية فلو لم تتجرد عنها الهيولى مع تجردها عن الجسمية

ثم تصورت بها لا يصح ان نقول ان النوعية مانع فانها كانت مع الجسمية فلما تمانع فلذلك يمتنع لما ان تتجرد عنهما ثم يلحقها صورة نوعية

اخرى مخالفة للاولى في الجسمية مانعة عن لحوق الصورة الجسمية وفي هذا التوجيه فانا سنقرر ان الصورة النوعية لا يمكن ان تحل المادة الا بالكمال

على خلاف المشهور وانما تحل الصورة الجسمية او الجسم وانه فيما بعد متصل فيه فاذا زالت الصورة الجسمية زالت النوعية فلا يمكن ان يلحقها

صورة فالاولى ان يقال لجواز تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية ولحوق حالة مانعة عن قبول الجسمية ثانياً ولعل الشيخ انما استند بهذا السند مماشياً لما عليه

المستدل كما في الكتب المشهورة من ان الصورة النوعية مع الجسمية حالة في المادة ويرد الايضاح انه سيتبين انه يحصل الكيفية التلازم على التلازم الذي لم

يتقرر عليه دارالاكثرين كالمحقق واذا خصص بهيولى الاجسام فلا تلازم فلا يصح التفرع الآتي اللهم الا ان يخص تلك المسألة

ايضاً بهيولى الاجسام وسنصحح انه والله اعلم ويرد ايضاً انه لا يصح الحكم بالترجيح من غير مرجح ان حصلت بعد التصور في حيز معين لان التصور

سابق لتصوره المستلزم حصوله في حيز مرجح ان يحصل الآن ايضاً في ذلك الحيز مثلاً ولا يكفي ما فيه فان الهيولى اذا تجردت عن الصورة

فقد انسلبت العلاقات الوضعية كيف فانها كحال النفوس الانسانية والعقول المفارقات ويرد ايضاً ما قد عرفته قوله والغرض

ايضاً بان المخصص لحصول الهيولى في الحيز ما عرفت ان لحوق الصورة النوعية للمادة ممتنع فالاستثنائية غير موضع فانه يجوز ان يكون مقصود المعترض

ان يكون لحوق الصورة الجسمية واقترانها مع المادة معاً ودفع وقال المحشي وذلك ان نقول لم لا يجوز ان يكون الحاكم واحداً يطلب وجه تخصيصها بتلك

الصورة والحالة والجواب عنه ان المخصص هو الصورة ان بقيت او المادة ان بقيت على سبيل البدلية او لدليل لما نقل يه والغرض عليه بان مع كون

تلك الحالة ان بقيت مجردة كانت نسبتها الى جميع الاحوال على السواء ولم يبق اعداد ها لوضع وموضع اولى من اعدادها بغيرها في الهيولى نفسه

نسبة كمال قوله اقول فالارض لان المخصص للجسم لجزء معين من امكان الكل لواحد من الاجسام في قد يقال ان الحصار المخصص بما ذكر في

الوضع غير مسلم لان الحاكم وهذا موقوف على ان معد الوضع هو الوضع وقد منعه الامام فليس يمتنع ان يقال تلك الصفات لا تحصل الهيولى

لوضع الا بنا بعد بما لم يعنيه حتى اذا انتهت السلسلة الى الصفة الاخيرة ثم الاستعداد في التخصص بالوضع المعين قوله ثم قالت والفرض

قد يكون الهيولى مجردة هيولى عنصر كلي قد يجاب عنه بان ذلك العنصر الكلي يمكن على اوضاع متعددة في الحصول في الحيز وفي تطبيقه

الفاضل

تخصص

تخصيص حصول فيه ببعض الاوضاع دون آخر دعتى له وضع سابق حتى يقال هو المخصص والغرض ان كونه بحيث يكون ذلك الوضع الخ مقتضى الصورة النوعية
فان الدليل انما دل على ان كل جسم له موضعا طبيعيا بدل الخ على ان له وضعا معينا طبيعيا وفيه شيء لانه ان ضعيفا وكان الوضع بالقياس اليها انهم فلا يكون
طبيعيا لوجوب ان الدلالة ما يجعل به موضوع وللموضع ذلك الاعتراض بان المبدعات لا مادة لها … نسبة المحصول الخ مجرد كما هو المخصص هناك المخصص
هنا واجيب من اهل الكلام بانه ينتقل الكلام الى طلب المخصص لاثر مجرد تلك الصورة النوعية فان ذلك التخصص لا يكون من طبيعة الامر لا نسبتها الى
جميع الصور على السواء في العناصر لانحصار الهيولى فيهما بدليل الانقلاب … الفلكية لا يمكن تجردها عن الصورة لتقدمها عليهم وفيه انه يجوز ان يكون
هو بل مجردة غير قابلة الا لتلك الصورة ولا يصح لها الانقلاب ولم يقم دليل على الانحصار في العناصر الاربعة والافلاك ثم انه يجوز ان يكون المخصص
هو فاعل تلك الصورة النوعية والجسمية والنص ما نقول في ان الاشارة المبدعة فافهم قوله وجوابه ان الهيولى لا تخصص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار و
تعين دون غيره و … فانه كما ان المكان طبيعي لكل المقدار في … ان نقول ان لحوق الصورة النوعية المقتضية لحصول فرد من المقدار
بمقدار معين تخصيص لان يكون … مقارنا كليا فلا يحتاج الى مخصص آخر سوى الصورة النوعية فان اعيد الكلام الى التخصيص بتلك الصورة كما يدل عليه
اول كلامه ففيه ما قد عرفت فافهم ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض بان المخصص للحادث انما هو الوضع والحركة السماوية ولا تأثير لها الا في
الوضعيات ولم يذكره الشيخ هنا لان كلامه بما سبق منه مرارا والتلخيص ان تخيل التجرد غير معقول على ما ضبوا بعلم ولكن به الضرورة الحكمية ولو عقل
فالصورة النوعية اذ هي المقتضية للمقدار المعين والشكل الكري والموضع المعين فلا منافاة فيه ان يلحق وتعين تلك الامور ولكن الكلام في التخصيص
تلك الصورة في جواز امكان هيولى خاصة لا تقبل الا تلك الصورة فالانكار عائد نعم ان الضرورة شاهدة بان التخصيص بالجسمانيات لا يكون
الا بوضع فان منع فلا سبيل الى الاتمام والله اعلم قوله وهذا استشعر ورود معارضة … المحقق لانه جعل اليه معارضة وقال المحاكم انما هو
نقض اجمالي فاطلاق اسم المعارضة … لعدم الفرق بين النقض والمعارضة واجيب بانه اراد المعنى اللغوي وقد صار ذلك عادة له في
شرح الاشارات … الشريف … على شرح حكمة العين … معارضة في المقدمة تقريرا بان الترجيح …
غير باطل كما في هذه الصورة او نقول ان المستدل … ان لحوق الصورة المجردة باطل لانه يفضي الى هذه البواطل فنقول ان لحوق الصورة …
الا انقلاب الا هو المجردة مقرونة … الموصوف لها في مرتبة ذاته … كيف وقد تقرر في غير هذا الموضع ان الموصوف بصفة لا بد ان يكون عاريا عنها
والجواب بالفرق بين الصورتين فان التجرد في مرتبة من مراتب الذات والتجرد في مرتبة الواقع مفترقان والاظهر انه اراد بالمعارضة
النقض كما مر قوله يعني ان المراد المنقلب من الماء … وحاصله ان الماء في حيزه او في حيز الهواء بالقسر او في حيز غيره كالنار فاذا انقلب الى
الهواء فان … لم … فلا انتقال والا فينتقل في الصورة الثانية في ذلك الحيز فالنوع فيه انه يلحق بالقسر مع الصورة في
ذلك الحيز باقتضاء الطبيعة الهوائية … افرض من الماء في حيز الهواء نفي الصورة الاولى … محاذاة … بالطبع وفي الثانية محاذاة

شهادات الحاسة بالقسر نعم لتثقل بقوة علت الارض الكرة او جزء منها في المركز وسيتضح بما سيأتي ان والدليل وعدم صحة هذا التوجيه في الجملة
ظاهر فتحصل في اثبات الصورة النوعية ثم نبيه باب اثبات الصورة ثم اشار الى ما سبق ما قال بعض المتلبسين من ان الواجب تعالى
فاعل مختار فعال لما يريد فعلى اي كيفية شاء حمل الاجسام عليها ولا احتياج الى قوة وطبيعة وكلامه مبني على ان للطبيعيات غايات وتفصيل ذلك فيما بعد في
مبحث الغاية من فصل العلة والمعلول والانفعال اي نقول ان الطبايع وغيرها مما كانت من الاسباب العادية وكل ما خصوصية بحالة اصلا وانما تتحقق
تلك في مجاري العادات كما هو مذهب بعض المليين فلا حكمة وانما هو مصادفة للبديهة فان النار تسعى الى العلو لجهة فيها وكذلك غيرها فلا يقر معهم
بحث ومناظرة [illegible] كتشكيك اجزاء الرحى واعادة المعدوم وقد سبق في مبحث الجزء القول به لا يتحقق الحركات المختلفة الا بتخلل سكونات
فلذلك ترهم القول بتشكيك اجزاء الرحى فقالوا ان القدرة الالهية غير عاجزة وفيه حكمة لا نعلمها الا هو تعالى او تقدير لا يحتاج فعله الى رعاية حكمة
فانه تعالى لما يريد واذ قد ثبت بالبرهان ان الجزء ثابت ولا ينبسر الا بالعاجز المعدوم فقالوا بها وهما محالان اما الجزء فبالبرهان
القطعية وبابطال دليل المتكلم على بطلانه في موضعه ولا يتوقف الحكم عليه فانه يمكن بالجملة الاجزاء المتصلة وتتغير الاعراض لا تتغير الجسم فالقول
بان الله تعالى يعيد ما عبر الانعدام انما هو بطل فالارادة خالية عن الحكمة ومن الارادة جزافية محضة واما الاول فلانه نقض في ان للحيز الذي للسكون
لما فيه بنت الجزء فخارج حال الثبات وبحث حين ميل النار الى العلو وميل المدرة الى السفل مثلا قبل الوصول الى كنه في الحيز ظاهر الا نفيه
العقل السليم والبعد منهم جعلهم الكفر مثل الايمان والزنا مثل الحلال لكن الشرع اذا امر لو احد ونهى عن اخر اختلفا حسنا وقبحا فلو انعكس معه
الامر والنهي انعكس الامر كيف لو لم يكن الايمان حسنا في نفسه لم يكن الشرائع مصلحة بل مفسدة العباد ومابه وذلك لان الانسان قبل الامر كان في
ستر ورضا وبعد الامر بما هو ليس في نفسه حسنا والنهي عما ليس في نفسه قبيحا فقد وقع في ضيق ولو كان فالتشريع هو ايقاع في الحرج والله اعلم بحال
حاله قوله وكذلك الكل لا يستلزم كون التعاطي فانه لا يمكن ان النسبة الواحد لا يكون قابلا وفاعلا كما سيتضح في الالهيات بضعفه
ظاهر فان الامتناع انما هو فيما اذا كان الفاعل هو القابل على الجهة الكثيرة الجهات وهو ههنا يجوز ان يكون الهيولى فاعلا من جهة غير ما هو قابلية
والكلام على ان الهيولى حقيقة القوة والاستعداد ومنه لا يصلح الفاعلية فقيه انهم يثبتون لها وجودا وهو كلام الشيخ من قبل لا يكفيه ولذلك ثم
فالطبيعة ليست فاعله عندهم كما سيصرح به فتلك الاحكام يجوز ان تكون صادرة عنها من طريق الآلية والجواب ان ما حقيقته القوة لا يصلح
سوى الاستعداد لا يصلح الفاعلية لوجه [illegible] واشترك العناصر في الحيز دليل خاص بالعناصر قوله واجب عنه ببيان مغايرة الاعراض و
ما او انها في المشكك هو الامام الرازي والمجيب المحقق وذكر بجواب على ما قاله الحاكم بوجهين الاول انه ثبت ان للآثار الاجسام واعراضها مبادئ موجودة
في الاجسام ولا يلزم من ذلك ان يكون تلك المبادي مبادئ اخر في الاجسام حتى يلزم التسلسل لجواز الاستناد الى المفارقات والثاني ان الاختلاف
الكيفيات في الاثار لا يجوز ان يكون للاستعدادات في المواد لا عرفت ان للآثار واحكامها مبادئ متنوعة للاجسام والاستعدادات

لست كك لزوالها عنه حصول الكيفيات فيمتنع ان يكون ممنوعة واعلم انه من تأمل في كلام الامام يجد ان حاصل تشكيكه منع المقدمة الثانية
اذ لم يكن للجسمية ومما هي من ضرورة كيف ولذلك صرح في كلامه فالحاصل ان الضرورة شاهدة بان مبادي تلك الاثار في الاجسام وهو غير موصل
الى المطلوب فانه يجوز ان يكون هي الكيفيات العارضة له وهي ان كانت قديمة فسببها المفارق … بكيفية اخرى والسلسلة في المتعاقبات غير
باطل عندهم وهو لا يندفع بما ذكره اما الوجه الاول فظاهر واما الثاني فلان التنويع لم يثبت وان ثبت فلم لا يجوز ان يكون الاعراض هي الممنوعة
كما هو مذهب الشيخ المقتول وغيره وسيتضح هذا الاحتمال الثاني فمقصود الشيخ ههنا ايراد ما اورده ثم تحقيق الحق بعده قوله [illegible] ان الكثير
الجواب ص.
يجوز ان يصدر عن الواحد ولو بنوع ما سيأتي ان الكثرة النوعية بسيطة فاعلم عندهم قوله واعلم ان اثبات ان في كل نوع من الاجسام في طبيعة
الى ان الجواب عن التشكيك الاول غير شاف قوله الاولى من جهة كونها مبادي الافاعيل فيه ايراد … ان كلام … غير واف فانه ما احاط
بالاحتمالات المنحصرة وهو ظاهر والنهي فيه … الكلام من السؤال والجواب على وجه الظهور وهو الداعي الى التعليم قوله والاولى … الكلام
في تخصيصها بردها عليه بما من الامام فان الكلام عائد الى المخصص … الصور فيما هو الجواب الكلم جواب لما قاله كيف وقد ذهب افلاطون ومن يحذو
حذوه بتفصيل الكلام من ارباب الاضهام من كتب الشيخ المقتول … الى انفصل وذلك تركناه قوله وبالجملة في السلسلة الطولية انما خصها
بالذكر لانهم لا يقولون بالسلسلة النوعية قوله ولا يلزم ان ما عدا الافلاك في الترتيب في شارح الباقي ما استدل به المشاؤن على الحصر بان المعلول
الاول لا بد ان يكون عقلا ثم الافلاك … من عقول العشرة والعاشر يكفي بامر العناصر وقال الشيخ المقتول لا دليل … على هذا
النهج فان للافلاك مشتمل على افلاك جزئية من التداوير والخوارج وعلى المتحيزات في الكواكب التي لا يحصى والكل منها مدبر من الانوار العقلية القواهر
لك وما ذكره المشاؤن غير واف قوله ذلك … نظم … ما ذكره مقدمات حدسية لا ينفع كثيرا في ايراد المنع
والمناقشات والمناقضات على ما اصلوه مع ان ذلك ليس هو المقام في مقام المستند فلا ينفع اصلا قوله واحسن هذين الانكالين ما حاصل الجواب ان الاثار
المشاهدة في الاجسام من مقتضيات قيام صورة والمنع عليه مكابرة وما ذكره الاشراقيون لا ينافيه فانهم لا ينكرون تدبير العقول العالم السفلي بوساطة الامور
المقارنة للاجسام قال الشيخ المقتول القائلون بغير ان هذه المخصصات كيفيات لا امتثال الا انه … محال والسبح للمناقشة قوله الا ان غرض الاعلى … سلمنا
ذلك لكن لم لا يجوز … وفيه نظر فان المستدل ما استدل على الجوهرية بكونها مبادي الاثار بل بكونها داخلة في الاجسام والداخل في الجوهر جوهر كما تحقق من التركيب
ثمه الحقيقة من معقولتين متباينتين غير معقول نعم كان ذلك واردا على … فسعى ان نقيمه على المقارنة كما في حكمة الاشراق او منع ان جزء الجوهر جوهر كما منعه
الشيخ المقتول فانتظم الطبيعي بما اورده الشيخ المقتول حيث استدل اولا بان الاجسام مختلفة في الاحكام كامتناع الخرق والالتيام وامكانهما وقبول
الشكل بسهولة وصعوبة فلا بد من جهة اخرى ومنع ثانيا بان المخصص هي الكيفيات كالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ثم اجاب بان تلك
الاعراض لا يتقوم بها الجوهر بخلاف المخصصات ثم دفعه بان النفوس لكان اتيانه لكون الجسم لا يخلو عنها فهو لا يدل عليه والكان لانه لا يتصور الا

مستدرك

لها ببعض اللوازم كما حرر شرحه في الشرح مقصود قال المحاكم والحق عندي ان اثبات الجوهرية ههنا محدود فان حال الصورة النوعية مع المادة كما كانت الجسمية معها فكما ان لنا في اثبات الجسمية ثلثة مقامات الاول في تحقيق الجسم ورد الجسمية وهو باق في حالة الانفصال والاتصال وانه محل للجسمية وان المحل متقوم بالحال فكذلك مقام الصورة النوعية ان قرن المحل [illegible] والجسمية والهيولى منشاء مبدا الاثار وانه حال في الهيولى وانه متقوم بها وقد ظهر في اثبات الهيولى الاولى واما اثبات الصورة النوعية فلم يظهر الا الاول ولم يتعرض للمقام الثاني كان ذلك عندهم ظ واما المقام الثالث في الصور حين فانما يظهر في كيفية التلازم فان البحث عنه لم يختص بالصورة الجسمية فقد ظهر ان مقصود الشيخ ثبت [illegible] ما ذكره من دون الاحتياج الى مقدر اخر وفيه بحث اولا ان الشيخ جعل العنوان هكذا ان الهيولى قد لا يخلو عن صورة اخرى والصورة تثبت عندهم الا الجوهر فقد يدعى الشوهري له وثانيا انا قد بينا ان مسلك الهيولى لا يتم الا باثبات تقومها بالجسمانية في الاشارات ليس بين وقد اثبتناه ويمكن الاعتذار عنه بان ذلك من مقدمات زائدة وكلام الشيخ في الاشارات ليس بين ما عليه وكلام المحاكم متعلق بالاشارات وثالثا ان حلول النوعية في المادة غير معقول كما سيظهر فكيف يكون ظاهرا ورابعا ان مقام كيفية التلازم لا يفي بالتقوم بالصورة النوعية كما صرح به هو ويمكن الاعتذار عنه بان ذلك بيان الاصلاح ما نحوه

قوله لا يقال ليست من الاشياء اثار مما ذكرتموه بل معدات لا نفي انه مواخذة على المستند الاخص لان مقصوده تحقيق انه هل يتميز بهم القول الفرق بين ما سموه صورا وبين هذه المبادي بالمبدائية والاعداد ويتوصل بذلك الى الجوهرية قوله لانا نقول نحن نسمي ما سميتموه صور الانواع لا ضير فانه بعد ما ثبت ما سميناه صورا فلا يهم لنا اثبات انه من المبادي او من المعدات لان مقصودنا اثبات ذلك ممكن في الامور التي اخترعتموها وفيلزم جوهريتها فاذ ذلك بيانه في الاعراض فلا يصح الاستدلال به على الجوهرية فكل ذلك لغو قوله واليه قد ذهب الشيخ في بعض مولفاته يعني ان استدلالكم بالمبدائية على الجوهرية والتفرقة بينها وبين الاعراض التي ذكرت بالمبدائية وعدمها مما هو مخالف لتركيبكم ٢
للشيخ قوله وذلك لان مبدا الفعل الجسماني في قوامه ووجوده بالجسم لا يخفى عليك انه غير تام فان اشتراط الوضع في فعل القوة الجسمانية مما يبرهنوا عليه وربما يقول بعضهم ان ذلك بالاستقراء وهو كما ترى [illegible] لم لا يجوز ان يكون فعلها في شيء ما وتماما بان نقض عليها بالكمالات لها والوان فعلها في المنافس لا يتيسر الا بمشاركة الوضع فلم وجه مع انه قد ينكر عليه ايضا لكن هذه المناقشة لا تضر اصل المقصود وقد اوما اليه بما تقدم قوله واذا تم استعدادها لها افاضها هذا مبني على ان العقول العالية ايضا فعالة وهو مخالف لما اتفق عليه المحقق سابقا عليه الشارح في مواضع من ان الفاعل المفيض انما هو الله تعالى لا غيره عند الحكماء ويمكن ان يقال ان الافاضة انما هو افاضة الكواكب والمفيض الحقيقي هو خالق الكل ويدل عليه قوله باذن خالقه قوله فما يسمونها صورا لم يثبت الا كونه من الشرائط والمعدات التي لا تماثل في العرضية ولذا تستبق في الاستدلال ان الوضعية تفضي الى التسلسل حيث قال في الاستدلال الاول بطل لا عائد الكلام في تخصيصها فنقول ان التسلسل لازم كما نبهنا الى قبيل ونقول ان الدخول لا يدل على الجوهرية قوله وهو اما حال في مادة او محل لها وفيه بحث اولا انه سيقرر انه ليس حالا في

الفاعل المفيض [illegible] عند الحكماء [illegible]

لمادة ولا محلا بل هو حال في الجسم وثانيا ان الجسم فانه يجوز ان لا يكون حالا ولا محلا بل امرا قائما بنفسه مقارنا للاجسام متحدا معها في المقدار والصورة

الجسمية والجواب عن الاول ان الاولى ان ما ذكره فيه تعبير عن تحقيق الامر على ما هو عليه وههنا ذكرنا ما ذكرنا بعينه او نقول لا يناقض وثانيا انه لا يجب

كل الصعدان يعم المادة الجسم [illegible] يدل على فرض فانا لا نقدر ان نتصور جسما ما فانعدم ما الفرق [illegible] هذا المنهج والمنهج الاتي قلنا الفرق ان هذا

المنهج يوجب تقوم امر خارجي والاتي يوجب تقوم امر داخل ولا يخفى ما فيه من الضعف وعن الثاني انه لابد وان يكون متقارنا فان لم يكن حالا فيمكن ان يوجد

بنفسه وجود انفكاك الامتداد الجسمية لكونه جسما فان لم يكن حالا فيمكن ان كان قابلا لها بالذات فيكون جسما او بالعرض فينتهي الى الجسمية كما مر

في بحث امتناع تجرد الهيولى عن الصورة وثالثا انه لم لا يجوز ان يكون حالا في الجسمية او الجسم والجواب تحصيل اصل المقصود وهو ثبوت امر جوهري

حال وليس يهمنا ان نثبت الحلول في المادة وانما ذكر ضرورة المادة في فصل التمثيل ولا يخفى بعده وبه خرج الجواب عن الاولى [illegible] اما ادلة

فان الاحتياج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى غير منتج فان اثبات الجوهرية بالتقويم والمقوم للجوهر جوهر البتة والجواب ان التقويم

انما اثبت من جهة امتناع الحلول في امر الجوهر اليها فنتيجة المنع وفي قوله وافتقار المحل اليها اشارة الى ذلك والسر فيه ان الجسم في

الخارج لا يوجد الا ان يكون [illegible] او [illegible] او غيرهما فالنفس ما [illegible] ولذلك لا نقدر ان [illegible] الا متقيدا باحد هذه الامور ومنه يجوز مقصود [illegible]

ان يكون عرضا كالشكل والمقدار والتحيز فهذه الامور تصلح ان يكون مستنده للمنع وان يكون مواد النقض فالاعراض [illegible]

المنع والنقض اللمي [illegible] وليس لقائل ان يقول وتوجيهه ان ما لا يكون كذلك عنه [illegible] في الوجود الخارجي [illegible]

لا يتصور انه لا يجوز وجوده في الخارج عند العقل الصحيح والحد الذهني مع ما فيه انما يكون مقوما وجوهرا اذا لم يصح [illegible]

ولا نقض فانها تتبدل والجسم على حاله وقولهم [illegible] ذلك [illegible] وليس لقائل ان يقول [illegible] ان يريد بالصورة الصورة

الجسمية فان الهيولى ما فيه عند الفصل والوصل والطرفي الجسمية متبدلة [illegible] الصورة النوعية [illegible] ان محلها في الحقيقة

الجسم وهو لا يتغير عند تبدلها كما سبق فيكون هذا الايراد [illegible] على وفاق المستدل مع ان [illegible] في غاية الوهن والسخافة ولم

واما ما ذكرتم في افتقار [illegible] توضيح المستند للمنع والنقض [illegible] مطلق غير متصور [illegible] في الاشياء [illegible] نقض آخر

بالهيئات النوعية [illegible] التشخصات فالتشخص ان كان امرا انضماميا او انتزاعيا [illegible] فالنقض تام والكان

التشخص هو الهيئة بلا مغايرة اصلا في دخول في التشخص [illegible] كما هو مذهب اهل التحقيق فالنقض مندفع فانا نلتزم ان تشخصات

الهيئات الجوهرية جواهر [illegible] فالعقل [illegible] امرا وهو مفهوم التشخص [illegible]

[illegible] الشركة والمهيات لا [illegible] في الاعيان بدون ان يعرض لها هذا المفهوم الاعتباري فينبغي ان يكون جوهرا بل [illegible]

[illegible] ان مقصود المستدل ان الامر الموجود الذي لا يتصور الاجسام [illegible] مطلقا [illegible] في الخارج بدونه لا بد ان يكون جوهرا بلغ

والتشخص

والتشخص او جواهر اعتبارية لا يتقوم به ولو جعل هذا المنع مستند المنع لسهل الامر جدا او قلنا مثل ذلك في الجنسية فانه بالقياس الى
افراده مانع قطع النظر والصواب ان يقول مثل ذلك في الجنسية فان قلنا ان الجنسية لا يبطل المطلوب فان تصور الجواهر جواهر والجواب ان مقصود الكلام على ماهيته
المحصل او ما ذكره وطابق به وجهه نظرا فان التشخص في الحقيقة عارض كما حقق في موضعه والماهية النوعية يتحصل بما يتخصص والجنسية لا بد لها من محصل حتى يتحقق
بها فيحصل المجموع ولو كان المجموعية في العقل في الفصل والا لكانت ماهية نوعية فان ما مر ما ذكر بان التبديل الى اصل في هذا المبحث تمامية المحصول وما ذكر
حالا يتصور الوقوع فلو اعتم من قبيل العوارض المحارضة التي لا يتصور الوقوع في الاعيان الا معها كالاشكال والمقادير فلذا فرق بالتمامية وعدمها و
المتغير هذا القدر ذكرنا يصلح ان يكون جامعا قوله فان قيل مخصصات النوع الخ وعلى هذا الشيخ قوله قلنا ما مر تصوره الا ان يحمل على المنع في الجواب
فان قيل انا سلمنا التفرقة بين الماهية النوعية والجنسية لكن تقومها بالوجود لا ينفعكم فانا نقول انهم يصدده يجوز ان يكون من قبيل مخصصات
النوع بان ما ليس لكم تقومها بالوجود حاصل في الخ وايضا سلمنا التقوم فلا اعتراض عندكم انه مقوم التشخص بحالها والتشخص والوجود
في منشاء والكانت مناط هو مهيات كما يجرى في مبحث كيفية التلازم الخ والسر كلي فانما يتم اذا ثبت التقوم والا سقط بالنظر
الى الماهية الحادثة حيث هي الخ واعلم ان جميع ما ذكره انه خلافه ما او له الشيخ منقول على المستدل وزاد بعض ان العقول الحادثة التي في الجسم
يستعد لامكان نفسه على ما قالوا والامكان عرض عندهم وكذا التعقل فاذا كان التعقل الذي هو عرض حصل به جوهر فلا بد ان يكون مقوم
الاجسام عرضا ثم الاستعداد للنفس لاجل المزاج عرض والعجب انهم جوزوا ان يكون الحرارة مبطلة للصورة المائية وعدمها شرطا لوجودها فاذا
جاز ان يكون عدم العرض شرطا وعلة لوجود الجوهر فلم لا يجوز ان يكون وجوده شرطا وعلة واعلم ان ما ذكره ان كان نقضا تفصيليا كما يدل عليه
اخر كلامه فالكلام واضح والا فلقائل ان يقول ان الفارق ان الامر المقارن للجوهر الحال فيه المقوم له جوهر البتة فيه ان الفرق يحكم بالبديهة
قوله الفصل عبارة عن عدم جوهرية مقوم مثل عدم جوهرية اخر فبعد الاعتبار لا يبعد ان يلتزم نقضا واما ثانيا فلان الجوهر على ما عندكم هو الموجود
في الموضوع الخ هذه معارضة بالمثل غير مختصة بدليل ان اوردت على ان الصور التي عندكم ليست بصور وان اوردت على المقوم
القائل ان هذه مقومات للجوهر الجسماني وما هذا الشان فهو جوهر بان صور المركبات في مقومات اي ليست بمقومات وعلى الدليل
المبني على عدم تصور وقوع المركبات بدونها فالمقدمة الاخيرة باطلة وعلى الثاني فالمقدمة الاولى باطلة كانت مختصة بهذا الدليل
قوله قلنا المجموع اذا انظر الى مفهومه من حيث هو مجموع الخ اجيب بان محل الصورة النوعية المركبة هو المركب المنتزع من العناصر الاربعة
وهو قبل الصورة المعدنية مثلا نسبة متخصص بصورة ويرد عليه ان ههنا اشياء مجموع العناصر وهو مع المزاج فان اريد الاول
فلا شبهة في تحصله قبل فانه قبل حصول المزاج كان موجودا وان اريد الثاني فبعد حلول العرض الذي هو المزاج في الجوهر وان اريد المركب فقبل العوارض
الموحدة مهية اعتبارية كالحجر في الحجر الموضوع بحيث الان وانما يتحصل مهيته بالصورة اي صح بالاقتراح قلنا فالمعالم الاهداف لكن

الموجود لا في موضوع اشكال فلما بان لا يقول ان الصورة المعدنية لم تحصل شيئا اصلا بل هي كالاعراض عارضة والقيم قوامها في بنية كنفيه المتدام على ان حج الا الصورة

تقيم تشخص المحل والمحل هاهنا لا يتحصل الا بالعناصر الاربعة او الممتزج والاول تحصله ليس متعلقا بالصور المعدنية والثاني يستلزم دخول الصور في

الجوهر ولا مخلص الا بان يخصص ما قالوا بالصورة الجسمية والنوعية التي للبسائط [illegible] عن شرط الصورة تقوم التشخص او تحصل المحل نوعه

وفي برهان [illegible] الجوهرية الا انما اثبتوا بالجوهرية والعرضية باستغناء المحل وعدمه فان كان الاستغناء في الماهية كما ان الصورة محتاجة

الى المحل في تشخصها دون ماهيتها بخلاف الاعراض فان خصوصها محتاج الى خصوص المحل ومطلقها الى محل مطلق فنقول ان محل الصورة

المعدنية ليس الا العناصر او الممتزج والاول لا يصح والثاني ايضا لا يصح والاول غير مفتقر اصلا في التشخص ولا في الماهية فالجوهرية الا [illegible] بالمتشبه وان كان

في التحصل ماهية حقيقية فالحال المحصل من حيث تصيره ماهية نوعية مستغنيا في تحصله جوهر والمحل المفتقر في الماهية المطلقة عرض فيستصعب الامر في دعوى ان

العرض لا بد حلول في الجوهر فانهم يدعون ان البديهة شاهدة بان الماهية الحقيقية لا تتحصل من جوهر وعرض وانما يصدق لو كانت العرضية معلومة

لنا بدون هذا العنوان والا فقولهم جزء الجوهر جوهر مثل ان محصل الجوهر من حيث الماهية محصل وقولهم جزء الجوهر ليس بعرض مثل قولنا محصل الجوهر ليس

بغير محصل فتعين الجوهرية والعرضية فيما اشتبه الحال في الجوهرية والعرضية كالصورة النوعية التركيبية عسير جدا او لا يتيقن قولهم ان جزء الجوهر جوهر

انما يتم بعد المعرفة بالتحصل في فنوع الجوهرية كتفريع الشي على نفسه فمن يقول ان المعادن مثلا متقومة بجواهر قوامها بانفسها وامر اخر هو عرض كما

هو رأي الاشراقيين لا يعبر ان ينازعهم احد في الحق والنزاع الواقع بين الفريقين في التقوم بالجوهر والعرض لفظ محض فان الاشراقيين

قالوا ان ذلك في المحل وبه تحصلت الماهية الحقيقية وهذا احق مما قال المشاؤن هو جوهر لانه تحصل به الماهية الحقيقية وهو ايضا حق فلا نزاع الا في الاسم   الاخر حال في ما

فالصورة على ما ينبغي شرح الاشارات وتجريد الشرح من مدار العرضية على استغناء المحل في الماهية المطلقة وعلى هذا يشبه امر الصور المعدنية فان المحل

هو العناصر المجتمعة وهي بحالها مستغنية وان احتاج في الامتزاج بمزاج خاص ومزاج خاص لا يفيد في الجوهرية نعم لو قيل بان المحل العناصر حصل

لتحصلها وتحتاج فيه الى الصور التركيبية في يراد ان بعض الاعراض ايضا معينة لتحصل المحل كما في شرح الاشارات وتجريد الشرح فلا يفيد الجوهرية فلابد من

الاول كما سبق وقد عرفت حاله ولك ان تقول ان المدار على الاستغناء بالمرة فالعرض محل الذي لا يحتاج اليه المحل اصلا في الوجود والتشخص

والاعراض التي يعدونها مشخصات ليست على سبيل الحقيقة انما تشخصها يعبر كونها لوازم للتشخص فالافتراق بين الجوهرية والعرضية في الدوام وانما لكنه

على خلاف ما ذكروه والقيم استصعاب امر الصور المعدنية باق فافهم وسيأتي هذا المقام انشاء الله تعالى   وان احتاج عرض مقوم العرض يجوز ان يكون

عرضا ليس على ما ينبغي فانه كان مدعى عرضية الصور التركيبية وقد انقلب ما ينافي فالاولى ان نقول ان المحل الكان هو مجموع العناصر فهو مستغن عنها

ص والكان مع المحتاج فيه انه لا يحتاج اليها فانه امر اعتباري والمجموع منه وفي غير ذلك القيم كذلك فلا يصح ان يكون محلا لامر موجود في

محتاج تعينه العرضية فان الجوهر لا يكون حالا اصلا ويكون حالا لكن في الجوهر المتقوم به وذلك المجموع ليس بجوهر فان [illegible] كما

الركب الجوهر والعرض لا يكون جوهرا وهو المطلوب ولا يرد عليه ما يتبادر من القدماء من ان الامر اما يتغير بتغيره جواهر ما هو فانقيد ان وا

ما يتبدل بتبدل جواهر ما هو بالذات فهو داخل في المهية في الكتاب جوهرية كالماء والنار فيشار اليه داخل المهيات الجوهرية جواهر فلا يتم

المنع فلنا ان المنع حاصل من منع كون جزء الجوهر جوهرا كما يدل عليه قوله تبادر من القدماء فانقدح انه يأتي على ما يحقق من ان الشركة في الحد الجوهري

المهية والوضعية غير معقول قلنا ان هذه المواخذة ما يأتي من القدماء وتحقيق الامر عندنا ما مر ويتبع به حال الدليل على اثبات الصورة النوعية فان تبع

معقول قولهم جزء الجوهر فيه غلط فان جزء ما يحمل عليه انه جوهر كله ما لا يلزم ان يكون جوهرا اي الجوهر الذي هو من جميع الوجوه جوهر يكون جوهر

الا انه جوهر او يقال حاصل الاعتراض انه ان اريد تغير بتغيره جواهر ما هو الذي في الواقع فهو مم فان ما ذكرتم يتغير بتغيره جواهر ما هو المهية

كما انه والنارية عوارض خارجة عن المهيات النوعية مثل ذلك مثل السواد والبياض والسعية والسنية لا يتغير اصل الحقيقة بتغيرها وان اريد

جواهر ما هو الذي في العرف بعد جوابا ويدخل فيه الحدود الاسمية التي وضعها للمفهومات كما لفظ السيف هذا كذا او البيت جدران مع سقف

مثلا فلا شبهة في ان هذا التغير لا يغير الدخول في المهية الحقيقية الجوهرية فلا يفيد الجوهرية والاول اظهر ويؤخذ منه قوله كيف وقد يكون الجوهر ما يتبدل

بتبدل جواهر ما هو فانه كان يرد عليه ان المستدل لم يقل ان كل ذلك علته انه مفيد له فانه مفيد للدخول في المهية الجوهرية وهو يفيد نفي

الجوهرية فوجه الانتظام على الثاني اللائق وعول الشيء في الجوهر لا يستلزم الجوهرية كيف ليس كل الجوهر ما يدخل في المهية الجوهرية او يكون

بابا بل قد تقدم تفصيله من حكمة الاشراق وعلى الثاني ان الحق ليس كل الجوهر ما يدخل في حدود المهية الجوهرية الاسمية وانتظم قوله اليه بان

حال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود المهيات الطبيعية فانه كان يرد عليه انه مثل ما مر فخرج اي مدار الجوهرية والعرضية

على استغناء الحال وافتقاره واستغناء المحل وافتقاره فالجوهر الحال هو المقوم لمحله والعرض غير المقوم المقوم هو المفتقر والدخول

في المهية الحقيقية ان سلم فلا يفيد ذلك اصلا فانه يجوز ان يحصل مهية طبيعية من محل وحال مستغن عنه محله ولم يدل دليل على

امتناعه فقولكم ان المهية الطبيعية لا تحصل منهما محض دعوى لا يسمع الا ان يثبت بالبينة العدل وان اصطلحوا على ان الجوهر الذي هو

الحال ما يدخل في المهية الطبيعية التي ليست في محل والعرض ما لا يدخل فيها وهو في محل فآل النزاع الى التسمية المحضة ولم يتيسر لهم تحصيل الا قد بين

هذا ينبغي ان يفهم معنى عبارة الكتاب والله الهادي وملهم الصواب وظهر ان ما عليهم ليس من جنس ما هو بديع في الوطاب

ولهذا احكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود هذا بناء على ما هو المشهور من ان معنى المشتق ذات له صفة

ومفهومات المصادر والحق ان مفهوماتها معان بسيطة لا يدخل فيه مفهوم الذات لا عاما ولا خاصا والنسبة الحدية في السبع

اولا لان مفهوم الذات ان دخل فالداخل خصوص ذات كالانسان مثلا او مطلق مفهوم الذات ففي الاول يرجع معنى الابيض الى ان

الابيض وذلك مما يكذبه الضرورة كيف لزم ان يكون بسيرا كما نقطعه فان عالم يعني والاسم عالم بالحجر وعلى الثاني فيرجع قولنا

الوطب زق اللبن
وهو جلد الجذع فما فوقه
ج اوطب ووطاب
واوطاب ق قاموس

قوله انه في الكلام المشتمل على النسبة اليا سيما [illegible] ولا يفهمه احد وثانيا ان اهل اللغة يفسرونه بسياه وسعيد ومن نعلم قطعا ان سياه وسعيد [illegible]

لا يفهم ذلك التركيب وثالثا انه قد تقرر عند المحققين ان اللفظ المفرد لا يدل الا على معنى مفرد وهذا ما فيه فتأمل فمعناه معنى بسيط يلزمه هذا

المفصل كالمعرف المحدود وحده مركب لا يقدر على التفهيم احد والاجابة عن السؤال بما [illegible] ذلك المفصل فكانه من تمام حقيقة [illegible]

وعلى هذا استعان يفهم معنى العقد [illegible] هذا المفصل بكذا ربما قالوا ان مفهومات مشتقات كذا وعلى هذا القول كلام [illegible]

كلام الشارح على المشهور يصح بهذا الاعتبار وتغاير ان بين المفهوم والحقيقة فرقا فالمفهوم ما يفهم عند الاطلاق فمفهوم البشر [illegible] فيه البصر

الحقيقة ما يكون عبارة عن الواقع فافهم فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان كل من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك [illegible] الا

ان هذا المقرر يمكن ان يقرر بالمنهج السابق فكيف يصح من اين يعترض عليه ويتم هذا المنهج الذي وضح لي والجواب عنه يتضح في قوله هذا اعتبر

بالذات فافهم وثانيا بيان ان ما او نفس الصورة التركيبية من انه لا يصح ان يكون جوهرا الا ان يحل وهو لا يقام محتميم عن متقوم

وهذا شأن الوضعية غير مندفع بهذا التحقيق ولا يجوز ان يخص كلامه بالبسائط فان قوله من قبيل المركبات الطبيعية من مقولتين

مختلفتين [illegible] كلامه ظاهر الدلالة على التعميم وثالثا ان المقدمة الممهدة القائلة ان الماهية الحقيقية التي لها وحدة طبيعية لا تحصل

من مقولتين ان اراد لا يحصل من شيئين يكون احدهما مندرجا تحت مقولة اندراج نوع تحت جنس والآخر تحت اخرى كذلك بحيث يحمل كل

منهما اليا جنس وفصل مقسم له ومقوم لذلك فهذا مسلم ورجال عدّ عليه بان الفصول عندهم بسائط لا يكون حقائق مؤلفة ولا تحصل طبيعية

واحدة من جنسين في مرتبة وانقسم لا مراد ان يكون الاجزاء متصادقة والمقولات متباينة فلا تركيب الا ان كيفية الماهية الى صدق من اجتماع تحو الجوهر

بحيث الان وكذا الصورة النوعية التي بها تركيب الانواع ليست مندرجة تحت شيء من المقولات وذلك الاندراج بل هو كيف يخفى انها

من محل بالنفوذ فيه قوامه ووجود اجهما وماهية لبسيط فلا منافاة بين ان تركب منها حقيقة محصلة والمانع انما هو ذلك الاندراج وهو مرتفع وما قيل

ان الاعراض منحصرة في المقولات التسع والعاشر جوهر فكيف ان الصورة الجوهرية كالمائية والهوائية والصورة الجسمية جواهر عندهم

وليست مندرجة تحته بذلك الاندراج والاكثر الذي قد مر من قبل شارح الدر وقد صرح انه في بعض تعاليقه فكذلك بعض الاعراض

ليست مندرجة تحت مقولة من المقولات التسع فالانحصار ليس بالبين ولا مبين بل ربما يدعيه بعض المتأخرين الماهرين ابدا ان المقولات العشر [illegible]

الجوهر والعرض ثم العرض على هذا المذهب والتسع على المشهور ليست مقولات لفصولها والانواع البسائط وان اراد انه لا يصح ان

تحصل ماهية حقيقية من امرين يصدق على احدهما مقولة ولو صدق عرضيا بالمحمول وعدمه والافتقار وعدمه ولا يأبى العقل من ان تحصل

طبيعة وحدانية من محل وحال يفتقر اليه وذلك لا يتقوم به انفهم اصلا اما ثانيا ان تحصل طبيعة وحدانية من طبيعة محل واخرى

حالة بل لا يجوز ان يكون الواقع عليه ولا يأبى اليه اما ثانيا اي تحصل طبيعة وحدانية من محل وحال يفتقر اليه وذلك لا يتقوم به اصلا

والحقائق

وقع الاخرى اخرى ولو صدقا عرضيا
فلو تم وليس ببين ولا يصح بادنى
كيف قد عرفت الفرق بين الجوهرية
والحقيقة ح

والمقابلة التي يشير اليها بقوله انما يتاتي الكلام المراد الشق الاول ثم ان تنوع الاجسام معلوم ضرورة وتقوم المحل بعد تشكيك فلعل تلك الدعوى
واضحة كيف وقد وجد فيه خلاف الاكابر من العقلاء ثم ان الصورة محتاجة في التشخص والوجود الى المحل وان الاعراض منها ما يحتاج الى المحل في الوجود
فالكلام والصورة متفقان في تقويم المحل لها وافتقارها اليه في التشخص ولم يبق الفارق الا ان افتقار الصورة من حيث الماهية عن المحل بخلاف
الكلام فانه ماهية يفتقر الى المحل المطلق مع ان ذلك ليس بين الشبه ولا مبني لعدد ذلك فلعله يدعي وضوح امتناع التركيب من الجوهر والعرض
المحل والحال المفتقر الى المحل وهو مستغن عنه وقيل هو الاكثر في الذوق او مشكوك الاربابات بكلمات لطيفة وان كانت مليحة مع ان
ثبات هذا الادعاء خلاف كتركيب المعجونات مثلا وقد مر ما يتعلق بهذا ثم انه ان تركيب الماهية الجوهرية لا يكون الا من الجواهر فما ذكروا
في كيفية التلازم مع طول حاصل نحو اثبات الصورة واعلم انه قد يشير الى منع الصغرى القائلة بان ماهيات الاجسام انواع متباينة بل ماهياتها
هي ماهية متحدة لا تغير فيها انما الاختلاف بالاعراض التي تختص والعلم خارج عن العزيز ومعالم العلوم الفكرية والحكم الرسمية نعم له وجه عند القول بان
حقيقة العالم واحدة وهو الوجود البحت في هو حقيقة الحقايق وهي واحدة وما نرى من الكثرة فهو من شئونها ثم انه ان تم هذه المقدمة تم
المناهج الثلاثة بتقرير الاول ان في الاجسام مبدا للاثار مقارنا لها فهو المكان جوهر فيها والا فليس في الاجسام الا الاعراض فيلزم تحصل
الطبايع النوعية من الجوهر والعرض وتقرير الثاني ان لكل نوع من الانواع لا بد من امر بسيط به ماهية داخل في حقيقة ذلك النوع والا
لما تمت الاجسام باسرها وهو مصادم للبديهة والداخل لا بد ان يكون مقوما للمادة والا لكان عرضا والتركيب منه غير صحيح فالمقدمة
القائلة بالانحصار وجود الماهية معرفة الجنسية لكن لا انحصار وجودها بدون ان تخصص اه موضع لحديث التقويم فان الجوهرية لما كانت
ظاهرة لظهور امتناع التركيب من الجوهر والعرض وهي ايلة الى التقويم فهو واضح فيمكن ان ينبه عليه بما ذكره فالمقتضى اما حجة صورته من انقسا
ان الماهية لا توجد بالفعل بدون تلك الامور المتحصلة متحصلة بها وتقرير الثالث انه يعتبر شيئا حوادث مع ذلك لانا نعلم قطعا ان الماء والنار
وغيرهما حقائق نوعية وحدانية فلا بد ان تعتبر حوادث هو بتغيرها فان الواقع في حوادث هو هو الجواد والجنس او النوع تغير الجنس يوجب تغير الفصل
فيكون داخلا في ماهيات الاجسام النوعية والداخل في الجوهر لا بد ان يكون جوهرا وهو المطلوب والحق تلك المقدمات تماما مبنات الفصول
ذاتية للانواع الجسمية على ما هو المقرر عندهم اه ومع هذا لا تقدح في التمام والصورة لان الخبر تشرط ان لا يكون موضوعه قسيم مادة وذلك بان توجد بهيئة الخارج
او الذهن منفردا عن الغير بحيث يصلح كل شيء عرض من الجواهر كالفصول مثلا يكون خارجا عنه مقارنا او مفارقا وهي بلا شرط تحتمل ان تكون صالحة
لان يكون كل حقيقة فهو الجنس وكذلك الصورة فالمحتمل ان الفصل من العوارض الذهنية واذ لا بد ان يكون الموصوف في الذهن مطابقا لما هو في الخارج
فالصورة متحدة مع الفصل ذاتا مع الجنس واذ فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي عرفت اي يكون الجوهر عرضا صادقا عليها لا ان يكون داخلا فيه مثلا
دخول الانواع في اجناسها فلا محالة تكون تلك الصور جواهر ومن حيث حصول الماهيات في الاذهان فماهياتها داخلة تحت مقولة ان

الفصول متحدة مع الصورة فان كليهما واحد بالذات صورة والآخر كذلك نوع وبين الواحد باختلاف الاعتبار لا المختلف بالجوهرية والعرضية ولذلك قال

في الشفاء الطبيعي الصور الطبيعية فصول وغير ذلك على ان الحق مخالفة بالحقيقة للجنس والصورة مخالفة بالحقيقة للفصل وانما الجنس والفصل

ماخوذان منهما هذا تقرير الكلام هذا المقام على ما تقرر في كتب المحققين من مباحث الامور العامة في الاجزاء المحمولة متحدة مع المادة والصورة

والتحقيق عنه في هذا المقام ولا يخفى عليك انه مبني على ما وقع عند المتأخرين من الطبيعة الوحدانية من الجوهر والعرض والله وضح ه

يمنع ان فصول الجواهر جواهر فان الفصول قسمان قسم ما للبسائط فالجنس والفصل والنوع لها وجود فان كان ذلك الوجود في الموضوع

فالكل اعراض وان فجواهر وقسم للفصل المكان لشرط الكثرة لوجود على حده عن وجود الفصل الجنس الذي هو المادة وهو يجوز ان يكون في

المحل كالصورة عندكم فانها فصل مع انها في المحل وانما الافتراق بالاستغناء وعدمه فيجوز عند العقل الصحيح ان يكون بما هو صورة وجود في

مع الاستغناء فلا ينفع هذا الدليل فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصورة النوعية وذلك لانه قد ثبت

ان الاثار المختلفة من مبادي موجودة في الاجسام المتنوعة وان الاثار ربما هي بار نقيض العلو وغيره فمبداء ما به الاثار هذا ما حكم به الحدس

الفاحص والله تعالى اعلم واما عدم كونها فواعل مستقلة فلانه ثبت ان مبدع الكل هو الله تعالى لا غيره ولانه من الشيخ الاجسام

ان المطابع لا تصلح الفاعلية كما نقل انفاعه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل الانقسام انواعا كان فيه دفع لما يقال

ان مبادي تلك الاثار ربما كانت هي الصور فيسار بها امور اخر ويلزم التسلسل كما قالوا ان الاستعدادات مقيدة لتلك الصور بالافاضة

المتنوعة الجسمانية الابتداء والمفيد هو المفارق واما عدم كون مبادئها في المواد لاجل كونها مقومة لها وتحصلها الاجسام انواعا

فليس بعيد فان الصور مفتقرة في التشخص والوجود الى المادة لان المحل للحلول ذلك فلا يجوز بعد ان يكون شيء فيه نفسه الى ما الاثار ان كان

اليافا لها الشيخ او اليها نقرر ان الفاعلية من خواص الشيء واختلاف تلك الصور في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة او

اذا كان الا مبداء من الاستعداد وهو قد يكون استعداد الاشارية كما اذا اشتدت الحرارة في الماء وقد يكون استعداد الاثاثية كما اذا اشتدت

البرودة في الهواء فهذا التعبير في انقلاع الاختلاف من مفارق واحد كما هو مذهب المشائين من ان العقل العاشر كما قال لامر الغمام وما سواه

في كتبه لبعض التلامذة انما يفيدان لها مبدا مفارقا واما الاختلاف فتعبر ظاهر وقوله واستعداداتها انما تصلح لاختلاف التشخصات او

غير ذلك الا كما عرفت من المستند وكل من الصورتين حيثية تقسيم به الشيء او تعليلية لان المراد بالحيثية التقيدية كونها سبب

تحصل باعتبار تقيدية المادة بها مثلا مهية محصلة تكون هي داخلة فيها وبالحيثية التعليلية كونها علة خارجة كالفصل فانه باعتبار

لم الجنس محصل مهية النوع وهو مندرج في مهيته بخلاف حصة الجنس الحاصل من اعتبار تقييده بالفصل فان الفصل خارج عنها واما

المشكل فالحق فيه انه امر اعتباري ليس داخل في مهية المتشخص ما هو تشخص به انما الدخول في الماهية والتعبير ان اتفق على مذهب من راه

موجودا انضماميا مع الماهية والتخصص منهما ومن يرى ان التشخص موجود بوجود الشيء العلمي التخيلي لا يشتهر على ما قيل لكنهما مذهبان ركيكان كما بين

في محله والا فسبيل الى النقض الشطر المحض وهو حاصل فان التشخص وان لم يكن داخلا في حقيقة الشخص بما هو شخص لكنه داخل في مفهوم

ان كل صورة تحدث من الصور الطبيعية اه هذا الايراد على تبدل الجسمية فان في صورة التخلخل والتكاثف تبدل المقدار والا فمراده ان الجسمية

باقية بحالها وكذا الانفصال من لوازم الاتصال الذي هو الجسم التعليمي نعم يتضح ذلك ان يراد ان حقيقة الصورة الجسمية هي الامتداد المنبسط

في الجهات وهي المنفصل بالذات والسر في ان كل حال عرضا كان او جوهرا يحتاج في تشخصه الى محله اه تفصيل الكلام ان الصورة

الطبيعية ليست حالة في الهيولى والا لاحتاجت الهيولى في الوجود الى الصورة الطبيعية لكونها جواهر عندهم ولا فرق بين الجوهر والعرض الا

بانتقار المحل الى الحال وعدمه والبحث في تقوله بل هذا الخلاف يتفرع على الخلاف بين جوهرية الصورة وعرضيتها فلو كان في التشخص والوجود

العرض عرضا فيه فلا يحتاج اليه الصورة الشخصية او مطلقها من النارية والمائية مثلا او المطلق من الصور وخصوصية النارية والهوائية

مثلا والاول باطل لان كل حال سواء كان جوهرا او عرضا محتاج في التشخص الى المحل الشخصي والثاني ايضا باطل لان الهيولى تتغير بعينها في الانقلاب اما الى

الى النار وبالعكس فلو كانت خصوصية المائية علة لانعدمت عند انعدامها لوجوب انعدام المعلول عند انعدام العلة والثالث ايضا باطل لان ذلك المطلق

اي من الصور في الهيولى او عرض وكلاهما باطل اما الاول فلانه على ذلك التقدير لا يكون الا جنسا لانه جزء عام وقد تقرر عندهم ان الفصول مباينات

بابطال ما يخالف من جنس وفصل ويلزم ايضا ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة او لم يكن شيء منهما جنسا وقد ابطلوه وايضا فلا يحتاج اليه في

تحقيقه لا يكون الا ذلك المنفصل لا افتقار الى المحال واما الثاني فلانه يحتاج اليه في تحقيقه هو ذلك العرض المحتاج فلا يكون الصورة مفتقرة اليها بل فلا بد من ان

يكون حالا في الصورة الجسمية او الجسم بما هو جسم فاذا انعدمت انعدم تشخص الصورة الجسمية وتبدل الجسم الشخصي وحدث اخر فقد تبين انه لا يسع لاحد

ان يكون يقول ان الصورة الطبيعية تقوم لتشخص الجسم على البدل اه ويبطل ما قالوا كما في المحاكمات وغيرها ان الصورة الطبيعية حالة في الهيولى وايضا انه قد تقرر

لا نقول ان الصورة الجسمية والنوعية فصول وقد يستثنى منه الصور وان الفصلين في مرتبة لا وجود لهما فالجسمية بعيدة والنوعية قريبة والمنحصل من البعيد

والجنس جنس والبعيد القريب نوعا فيكون قائما به او نقص لا بالمادة والالكان في مرتبة واحدة فقد صح حكمهم بان الشيء اذا قطع والحيوان اذا مات

فانه موضع الخلاف بين الفريقين فالمشاؤون على ان الجسم يتعدم والاشراقيون على خلافه بل هذا مبني على جوهريتها وعرضيتها فالمشاؤون اذ قالوا الجوهر

~~بل هذا مبني على جوهريتها وعرضيتها فالمشاؤون اذ قالوا الجوهر~~ احوج المحل اليها ونعني لا اتحاد للحالية بتعدم الجسم او الصورة الجسمية واذا احتاج فينعدم

بانعدامها والاشراقيون اذ قالوا بانه ليس بمحوج المحل فلا يستلزم في البقاء عند انعدامها واعلم ان عبارة الشيخ دالة على ان محلها هو الجسم ويرد

عليه انه يلزم ان يكون امر متشخص واحد بالتشخص حالا في المتعدد والجواب ان الهيولى مع الصورة الجسمية اذا تحدث وحدة حقيقية فلا بعد في ان يحل الامر

الذي صار شخصا واحدا وهو المجموع وربما يستبعد ذلك فان هذا في الامر الاعتباري واضح واما في الموجود المحقق فبعيد فان المحل انما هو متعدد في

كيفية وله وجودان ويستبعد جدا امر الحقيقي التركيبة فان اتحاد المحل منافيه الوجود والوضع يسهل الامر الا ان الكل في وحدة نوع وجودات

تيضح م

هذا م

الصورة النوعية ليست حالة في الهيولى ٧ ٥

الاجزاء وتخص بصور تخصصات الاجزاء كما قيل به ولعله مصادم للبديهة ولهم ان يجيبوا بانه لا بعد في حلول امر واحد في المجموع بما هو مجموع واما الصورة
التركيبية فمحلها متعدد ومتعدده متعدده فلكل من اجزاء الياقوت كالنار والهواء ياقوت وفيه ما فيه   ولقد سبق الكلام بالنسبة الى الهيولى والتعين
المحض بما بينهما من الوحدة في الاجسام او بالنسبة الى المجموع والمعين بينهما مع توسط الموجودة في الاطعام على وجه الكمال   واعلم ان ايراد بحث العلاقة في
في اثناء مباحث التلازم آه هذا اشعر بان الصورة النوعية حالة في الهيولى فان كيفية تلازم الصورة النوعية للهيولى انما يكون مثل كيفية تلازم الصورة الجسمية
للهيولى اذا كانت حالة فيها فان الهيولى في كيفية افتقارها اليها لكونها صورة فيها ولو كانت حالة في الصورة والجسم فيمكن ان يكون الهيولى متقومة بالصورة الجسمية
فقط وهي في تشخصها متقومة بالنوعية وتخص كل منها متاخر عن الهيولى ولا يلزم منه افتقار الهيولى الى الصورة النوعية والجواب انه لم ينص على حلولها في الهيولى
بل الذي يطلق به العبارة ان الكيفية كالكيفية ويكفي بها ... اخر كما انه اذا قد ثبت التلازم بين الصورة النوعية والهيولى فلا بد من كيفية
وفيه ان الحق لا يغريه فانظر ستجد ذلك ان شاء الله تعالى   هداية   ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تحقيق الكلام في المطلوب
وتفصيله على وجه انيق الانام هو ان المشهور هو ان اللزوم والتلازم لا بد من علاقة بين الملزوم واللازم وان ينبغي ان يلزم كل شي شيئا وتلك العلاقة
هي العلية والمعلولية وهي تنقسم انواع اما ان يكون الملزوم علة وان يكون اللازم علة وان يكونا معلولي علة ثالثة ويستقصى ذلك بالمنفصلات ... تلك العلاقة
موجبة اللزوم او التلازم نقيل سواء كانت علة او غيرها هذا هو المشهور وتحقيقه محقق بما في الشرح وحاصله ان بين المتلازمين لو لم يكن اقتضاء الملزوم
ذواحتياج او احتياجهما الى امر اخر لنقيضهما فيمكن ان ينفرد كل منهما عن الاخر بالضرورة هف ... قد ... دل بهما ... الا ان يقول
انه ان ... المطلوب فان الخصم اذا لم يسلم انحصار العلاقة في العلية كيف يسلم انها لو لم يكن علية لا يمكن الانفراد ولكنه مكابر
صريحة كيف ولو لم يكن تلك العلاقة لكون وجود واجبين معا وهذا ظاهر عند الوجدان الصحيح ثم ان العلية باي جهة كانت لا يكفي بل احدهما
ان كان علة فلا تلازم وانما هو اللزوم من جانب واحد وان يكون المعلول ملزوما والعلة لازمة ضرورة ان المعلول لا يمكن ان يوجد بدون علة تامة من العلل
وان كان التلازم بينهما فلا بد ان يكون احدهما علة موجبة لانه لما كانت علة امتنع انفكاكها عن المعلول لما سمعته ولما كانت علة موجبة يمتنع
انفكاك المعلول عنها فاللزوم من الطرفين هذا اذا كانت العلية لاحدهما واذا كانت لثالث فلا يكفي ايضا باي وجه كانت والا لكانت الموجودات
باسرها متلازمة لوجوب انتهائها الى الواجب تعالى فلا بد من الايجاب ايضا وليس هو الكافي مطلقا والا لكانت المعلولات القديمة متلازمة لان الواجب تعالى علة
موجبة لها لا بالاقتضاء لها الا انه يمتنع تخلف المعلول والمعلولات القديمة يمتنع انفكاكها عن الواجب تعالى بل لا بد مع ذلك من اقتضاء تلك العلة الموجبة
تعلق كل واحد منهما بالاخر وعلى هذا التعلق مطلق كاف ... بل لا بد ان يكون من اقتضاء تلك العلة الموجبة واما انه لو لم يتحقق التعلق في
نفس الاوقات صح انفراد احدهما عن الاخر فقد اعتبر فيه ثلثه امور الاستناد الى الذات والايجاب وتعلق كل من المتلازمين بالاخر واقتضاء
ذلك الثالث لذلك التعلق ... واما المتضايفان الحقيقيان فهما مستندان الى علة ثالثة موجبة لهما ومفيدة ذلك التعلق كالتولد
في الابوة والبنوة وكل منهما محتاج الى ذات معروضة للاخر فان عروض البنوة لذات الابن يتوقف على وجود الذات الاب وكذا

الابوة

وكذا الابوة تحتاج الى ذات الاب والمشهور بان قلنا انهما معلولا علة كالعقل مثلا وكل منهما محتاج في نفسه وهي البنوة مثلا الى العقل الآخر وهو الذات
فهذا الشرح المحاكم كلام المحقق ثم قال ان الاستنقاص بالقضايا المنفصلة منه في باب العكس وتلازم الشرطيات وغيرهما باق فان الى نفيه الدائمة
ينعكس الى السالبة الدائمة وتلازمهما ليس بتوقف احدهما على الآخر واستنقص ايضا بالنسبتين لا يقوم احدهما الا مع قيام الآخر وهو تلازم في
الوجودين ودفع الدور في الشرح بالتزام ذلك التلازم من هذا القبيل وما الدليل على خلافه ودفع الثاني بانه ان اريد تلازم بين وجودي المتضايفين
فليس بصحيح فانه ظاهر ان وجوداهما لا يلازم الآخر بل انما هو من باب تدافع الاتفاقي المتساوية الميول وقوله كجوانب الارض اما مركز الكل
فمثل تدافع الاثقال فقط ومع لا اعتبار اصلا او تمثيل للتساوي فهو مبني على ما قالوا من ان مركز الثقل هو مركز العالم فلا اعتبار ايضا وان اريد تلازم وجود
مقامها فهو من باب التلازم في حفظ الوضع وهما معلولان لامر ثالث وهو الانفعال مثلا مع احتياج كل منهما الى ذات الآخر وقد امر دليل الامر
م المتضايفين ثم رد الجواب الاول انهم جوزوا ان يكون معلول مستندا الى علتين تامتين على سبيل البدل فكل منهما ان وجد ابتداء
اوجد المعلول ولا بد ان يكونا بحيث لا يجتمعان البتة فح لا يكون التلازم بين العلة الموجبة ومعلولها والجواب ان القوم وان قالوا به
٣ لكنه خلاف التحقيق بل العلاقة فيما نحن فيه ان العلة على سبيل البدل متعدد القدر المشترك بينهما وليس هذا الموضع موضع بيانه والثاني انا لا نسلم ان المعلولات
اللازمة لا يمتنع انفكاك بعضها عن آخر كيف ويلزم تخلف المعلول عن علته التامة ولا نعني باللزوم الا امتناع التخلف وهو حاصل وجوابه يستفاد مما بعد
ان الانتفاء ثالثا ان ايجاب العلة التامة لمعلولها كاف لا حاجة الى شيء مما اشترطه بقياس من الشكل الاول وتصويره انه لو كان ماوجد
معلول وجدت علته الموجبة وكلما تحقق معلولها الآخر واجيب بان العلة اذا صدر عنها شيئان لا يكون صدورهما من جهة واحدة بل من جهتين
واصر فلا يكون المعلول لا يستلزم العلة الا من جهة مصدريته العلاقة لا يستلزم المعلول الآخر الا من جهة اخرى فلا يتكرر الحد الاوسط ويمكن ان يجاب عن الايراد
الثاني وفيه بحث فانه قد سبق من المحاكم ان العلة اذا كانت موجبة كان التلازم الحاصل في الحد الاوسط متكررا بلا شبهة ثم ان ما ذكره يجري بعينه
في العكس لا مرد له والحق ان لا منع للزوم الا ان يكون الثاني على جميع تقادير المقدم الممكنة الاجتماع مع المقدم نافيا لا يقبل الانفكاك والعلة
الاول مثلا يلزمه وجود العقل الاول على جميع تلك التقادير الممكنة الاجتماع مع وجود الفلك في الاقل بعض التقادير الممكنة للمعلول يمكن ان يوجد
الا وجود المتقدم العقل الثاني لازم لوجود العقل الاول على جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع وجود العقل الاول فانه وجوده مع انعدام جهات العقل
الفلك كالامكان ونحوه مستحيل والسر فيه ان العلة الموجبة هي الجزء الاخير من العلة التامة ولا وجود لها بحسب الواقع بدون سائر الشرائط العلل
فسائر المعلولات لا يعتبر احدهما بدون الآخر يعني الانفكاك والرابع ان الابوة والبنوة متلازمتان البتة بلا شبهة في الوجود ولا مدخل للاحتياج في ذلك واحد
الى وجود الآخر ضرورة ان توقف وجود الابوة للاب على ذات الابن لا يورث تحقق التلازم بين الابوة والبنوة وكذا الحال في كل وضع
الوضع فلم يبق الا الانقسام الى ثالثة موجبة يكونهما معلولي علة موجبة كما فهم لما هو المشهور ويمكن ان يقال بطريق آخر فنقول ان تعلق

ان تعلق احدهما بالاخر موجب للتلازم او لا فعلى الاول فهو موجب للتلازم ما لم يحصل علاقة اللزوم في علية احد المتلازمين وعلى الثاني فلو دخل له

فالعبرة للاستناد الى الثالث فقط وانما يسر الكلام في ذلك التعلق غير موجب للتلازم فلا يفيد ما هو المقصود وهو اثبات استناد المعلول

والصورة الى ما انت بصدد تعلق احدهما الى الاخر وذلك لان الاستناد الى الثالث غير كاف في التلازم وكذا التعلق فلا موجب للتلازم

من غير جهة فلو كان الكلام من جهة اخرى واذا كان بالعلاقة علاقة العلية لاحد المتلازمين فقط والحاصل ان المنتشر انما كون ذلك الثالث

موقعا للارتباط الافتقاري بينهما غير مسلم فانه ان اريد ان يكون ذلك موقعا له قطعا انه غير لازم فمن ذلك الارتباط الكائن من نفسيهما فهو ايضا

كاف مع ان في صورة الاتفاق يعني غير ظاهر وان اريد انه مع ذلك الارتباط فلا دليل عليه ايضا والا لكم صح الانفكاك قلنا قوله

غير مسلم بل الجواب الذي ما فيه من صحة وتفصيله ان الارتباط الافتقاري الكائن من الجانبين فلا بد من جهتين والا جاء الدور فالتلازم

في الحقيقة بين شيئين الجهتين لا غير او الماخوذ بها هنا لان الغرض ان التلازم بين شيئين الامرين وان شيئين بانه بعينه من الكل

الاول فيرد عليه ما مر فقد مر منكم وانما كان من جانب واحد فلا يوجب التلازم الا من جهة واحدة لا يتغير يجوز ان يكون موجبا قلنا

قد ثبت ان الايجاب يكفي في التلازم من الجانبين ثم قوله انما يقتضيه علاقة موجبة يكون التلازم بينهما وبين معلولها ظاهر ان يكون

علة بالذات فان معلول المعلول معلول لذلك العلة وفيه بحث فان سلسلة العلل يتحقق التلازم فيها بين العلة الذاتي

والمعلول الاخير بعينها ان عن الشكل الاول فالوجه ان يعم العلية بالذات والعلية بالوسائط هذا والحق ان التلازم لا يمنع ان

يكون بينهما علاقة علية فيرا اصلا ضرورة ان كلا يمكن ان ينفرد بوجوده بدون الاخر والمنع مكابرة بينة فلو بدر العلية

فالكلام بين اللازم والملزوم فان كان منشأه موجبة فاللزوم من قبيل المعلول والافهم الجانبين كما مر وشرح به الشرح ايضا ذا كان

في الحقيقة بلازم الاحيث كان الجامد بافعالهما وامر المنفك عنهما من هذا القبيل فانقض هذا والكلام مخالفا لما ادعى علية المحل من المعلول

ونقض بسلوب الاول ان وجود الواجب تعالى وعدم عدم متلازمان بديهة مع انه لا علية والجواب انهما وان كانا متغايرين لفظا ومفهوما

الظاهر فهما متحدان في الحقيقة فان عدم المعدم هو الوجود لا يلتفت اليه فانه مصادم للبديهة ضرورة ان عدم العدم نحو نفي التمام

الى سلبين واحد منهما مضاف الى سلبه واخر منهما الى الوجود فلو كانا عينين لزم تعقل الوجود بالوجود فانقلب فقد وقع ذلك حين

نقضه عليه الامام بالاعتبار كالمحاكم وكذلك الحق احق بالاستطاع بالاعتبار وان اوثر التفصيله فلكم من هاهنا فانهم قالوا يا قلنا ولما نرى

ان الوجود يجوز ان يكون علة لعدم العدم غير صحيح فان احد النقيضين اذا كان واجبا كان الاخر ممتنعا وبالعكس اي اذا كان احدهما ممتنعا

فالنقيض الاخر واجب فوجوده تعالى اذا كان واجبا فعدمه ممتنع فعدم العدم اذ هو نقيض عدمه يكون واجبا وكذا الجواب بان الوجود الانتزاعي

زائد عليه تعالى فيجوز ان يكون معلولين لذات الواجب تعالى فانه الغاية فانا ننقل الكلام الى ذاته الواجب تعالى فنقول ان ذاته كالنقيض الوجود البحت

وعدم احدهما ممكن بان وكذا الجواب بان العدم لا ينافي الا الوجود فعدم العالم ان اخذ على ثبوت العدم فيكون فرق الموجبة المعدولة فهو ليس نقيضا للوجود
وان اخذ على نفس العدم فلا يحصل [illegible] او لا [illegible] تلك المقدمة فانها [illegible] و لا [illegible] عليها [illegible] خلافه فان التحقيق ان
[illegible] البسيط [illegible] الكون [illegible] ممكن والضرورة [illegible] بان المحال لا يقتضي ثبوته الا مع الامكان وهو [illegible] سلب
[illegible] فالطرف الواحد [illegible] الذات فالاخر [illegible] الذات [illegible] فاما [illegible] ثبوت العدم لله [illegible] ليستبينها
يمتنع ثبوت [illegible] كالسلبة [illegible] والامكان ان ثبت فيمكن العدم [illegible] فيكون سلب ثبوت العدم واجب الا ان
نقول ان الوجود [illegible] ثبوت العدم بينهما اتفاق لا لزوم ولا يكفي [illegible] والاصح ان يقال ان التلازم لا يكون الا بين الشيئين
[illegible] بوجود الواجب الوجود [illegible] انهما معلولان لذات الواجب [illegible] وان اريد وجوده الحقيقي الذي هو ذاته تعالى [illegible] ٧
[illegible] فلا تلازم بينه وبين عدم العدم ولا يكفي [illegible] فالاولى ان يقال ان الوجود وعدم العدم مصداقهما واحد وهو الذات المقدسة
ولا نسبة [illegible] ولا يكفي ان اللزوم الواقع بين المفهومات المتغايرة انما هو بالنظر الى مصداقيهما ما كان متغايرة فيه [illegible] العلاقة
ولا يكفي اتحاد الذات [illegible] ان الجواب [illegible] لكن لا [illegible] وذلك [illegible] اقتضاه [illegible] فهو الاحق بالقبول [illegible] ان الكل مسلم [illegible]
ثم ان الجزء لا يجوز ان يكون علة [illegible] وذلك لان المجموع فيه اشياء وجود الجزء ووجود الاخر والاجتماع ووجود الجزء ليس علة لنفسه ولا للاخر
[illegible] المجموع [illegible] لا يكون واحد منهما علة للاخر وعلية للاجتماع لا مدخل لها في التلازم وهو ظاهر وهذا
[illegible] التحقيق الامر عليه [illegible] وسيتعرض له [illegible] في موضعه ولا [illegible] فانهم قابلون بعلية الجزء للكل [illegible] ان السالبة
[illegible] لا شيء من الانسان بفرس [illegible] وكذا عكسها ولا شبهة في ان الاصل والعكس متلازمان وليسا معلولين لثالث
[illegible] وكذا لا يكون احدهما علة للاخر [illegible] الاستناد الى الثالث مع تحقق [illegible] بين المتلازمين ولذلك [illegible]
بالموجبة الجزئية [illegible] الجواب [illegible] السلب [illegible] افراد الفرس [illegible] افراد [illegible] الا انما [illegible] الاتفاق [illegible]
[illegible] لا شيء من الانسان بفرس يصدق [illegible] فان صدق [illegible] ان يكون افراد
الفرس من حيث انه فرس متغايرة لافراد الانسان من حيث انه انسان والمغايرة اقتضت ان يصدق لا شيء من الفرس [illegible]
[illegible] متغايرة الافراد من حيث انها افراد الانسان والفرس [illegible] والله اعلم [illegible] ان [illegible]
[illegible] واعلم ان علية [illegible] الطبيعة من حيث هي [illegible] علة [illegible] وعلية الافراد [illegible] الا افراد ولو كان [illegible]
[illegible] فالطبيعة الكلية [illegible] غير ذلك [illegible] هذا التعليل [illegible] الافراد [illegible] ان يكون الشخص [illegible]
[illegible] يكون المنضم اليه معلولا [illegible] وهو [illegible] خلاف قواعد الحكمة [illegible] عنه الطبع السليم وعلى الثاني

فهي في مرتبة التعليل متشخصة او لا دون الدور فالتعليل بتعليل الافراد وفي الثاني يلزم وجود المثل الافلاطونية فالفرق بالاعتبار كما في الافراد
والطبيعة فالتعليل مطلق خاص والكلام في ان الهيولى المتشخصة لا تتشخص الا بالصورة الشخصية لكن معلوم ان الهيولى الثنية كما قد مر عن محقق فيه في الشرح ان في طبيعة الجنس
دون تشخص بالمحل فلا يمكن ان يستند العلية الى الهيولى اصلا غاية الامر ان العلية ان قيست بالنظر الى حصول شخص شخص من الصورة فالهيولى المتشخصة علة لكل شخص
قائم بهما وان قيست الى الطبيعة من حيث هي فالهيولى لا شك انها علة لها ولا يجوز التعدد في العلل لمعلول واحد بالنوع واما المنع التوارد على معلول واحد بالتشخص الى الصورة
القائمة بها الا ان ذلك ليس معلولا لمطلق الجسم وبالعكس فيصح ان الهيولى ليست علة لطبيعة الصورة فان الواحد بالعموم يروح فيه شيئا فشيئا من صورة الى بعض
افراد الاول انتقص وبعضها الى ما نقص وقال حكماؤنا تتعلق وهو ثابت للطبيعة فيكون طبيعة الجنس يستند بحسب الوجود والبقاء الى العلية علة فالطبيعة
ونقض الحكم بسبب العلية بسلب علية غير [illegible] العلية لو اذا كان العلة مطابقة او اخص ولذا قيد بالايجاب والعلية مراد في القابلة لانها القابل تحقق
كما سبق القول فيه آه والمشهور ان الهيولى قابل والقابل لا يكون فاعلا فرد عليه ان الكلام في مطلق العلية لا في الفاعلية وانهم لا يلزم من سلب الفاعلية انتفاء العلية
والصلاة معا ابانا لنا بان الهيولى يجوز ان يكون علة للصورة عن الفاعلية ثم ان الذي نعرف مما ان القبول والفعل لا يكونان من جهة واحدة حاصلها
ان الواحد من جميع الجهات لا يكون قابلا وفاعلا والهيولى يجوز ان يكون قابلا لكسب الذوات وفاعلا لانعكاس الصور فيه كما في الافلاك
فيكون من قبيل قابلية العقل الاول لصفاته كالعلم وفاعليته لها وكذا الواجب تعالى فان المشهور من مذهب الشيخ في علم الله تعالى
والمشهور به الاشارات ويستدعي ذلك [illegible] الابيات ولا محذور والكائنات حادثة فالقابلية [illegible] لا تستعد
والفاعلية بتوسط [illegible] لا منافاة فيه فانحرف عنه الشارح فقال ان الهيولى حقيقتها القبول وفعليتها فعلية القوة والاستعداد وما
بهذا شأنه لا يحصل من الفاعلية والاعانة بدون القابلية فلا يكون ممتد بدون القابلية ولا يرد عليه [illegible] في الكوكب التي مرت ولعل مراده
بالفاعل الاعم من ان يكون لنفس الفاعل او المعين وذلك تنبيه عنه عبارة شرح الاشارات ويمكن ان يقال ان المقصود الايجاب الى الهيولى
والجواب ان التلازم ثابت وهو في العلة الموجبة في الهيولى او الصورة او ثالث والاول غير صحيح وكذا الثاني فلا من الثالث اما الاول
فلكونها قابلة ولا يجمع منافية فانه لم يثبت بعد ان حقيقة الهيولى هي القابلية والقوة وبعد التسليم فلم يثبت ان ما حقيقته القوة
لا يكون علة موجبة لشيء ليس هو بالنسبة اليه قوة كما في الافلاك فان الصور فيها قديمة فلا يكون القابلية بمعنى الاستعداد والقوة فلا [illegible]
بذا الايجاب كما في العقل الاول بالنسبة الى [illegible] والقابل من حيث انه قابل اذ فيه انه يجوز ان يكون من فعلية التحصل في [illegible]
عنه ظاهر فان حيثية القابلية لما كانت تمام مهيتها فرجع الحاصل الى ان القابل الذي حقيقته القابلية لا يصلح للايجاب والذي ذكر النقض
وقال المحاكم انما قيد لان القابل لا يجب وجود المقبول بمجرده واما مع الغير فيجوز ان يجب به كما في الصور الحالة في النواتم لم يجب الا مع الفاعل
والقابل وانت تعلم انه لا يمنع [illegible] لا قبلية زمانية لما مر [illegible] الى ان كلام المص ظاهر فان اراد القبلية الزمانية فلا [illegible] لا الى الذات

بغير

غير مكرر وان اراد انه فاعل اثر غير صحيح لانه لا اثر منهما فيها ولكن لا يجوز ما نعم من اركانه فان فيه العلية لا يكون الا ذاتية واما ازمانية فهي المكان في

انقاضه فلا وجه للتنوين بها والا لتقدمت الهيولى المتخصصة نفسها اذ لا شك انه بد لها ان المراد في قوله الهيولى ليست علة للصورة من الهيولى الهيولى المتخصصة

بالصورة الصورة المطلقة وسبقتهما اما ان نها جوهر وان نسبت جوهريتهما او لماهيتها والعلة الفاعلية لانه يجب ان يكون موجودا قبل المراد منها الطبيعة المرجحة

او المراد بما يستوفي من العلة الموجبة الفاعلية وهذا البعيد لان الاستلزام لا يستدعي الا ايجاب العلة والكلي الذي ليس علة اه المراد من الصورة الصورة المتخصصة

ولذا اورد ايه بعض شراح الاشارات وتحرير الشيخ انه ما نعيد سواء كان علة مطلقة وهي العلة الفاعلية المنفردة بالتأثير التي لا تحتاج في التأثير الى شيء آخر

في الاشارات والا لما امانه يؤثر الفاعل بانفراده القوة لما احتاج الى الاعانة لان الامام الرازي فسر الالة والواسطة في قول الشيخ في الاشارات واعلم

ان الهيولى تفتقر الى ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فاما ان يكون الصورة هي العلة المطلقة الاولية لقيام الهيولى بها مطلقا او يكون الصورة

الة او واسطة يقيم آخر يقيم الهيولى بها مطلقا او يكون شريكة لمقيم باجتماعهما جميعا تقوم الهيولى اه كما يفيد ان الالة اخص من الواسطة حيث قال والفرق

بين الالة والواسطة ان كل الة واسطة ولا ينعكس لان الالة لا تكون موجودة الا ان الايجاد يتوقف عليها او سطها والمتوسط قد يكون موجدا كالعلة

القريبة لا تفسيرا ان الواسطة اعم من العلة المطلقة فانها القريبة فان لم يكن لها اثر لا اصلا فهي المطلقة والتحقيق بين الاعم والاخص لا بد على شناعته

لكن المراد بالواسطة التي لا تكون مطلقة بل منفردة الى الاعانة من الغير او المراد العلة المطلقة ما لا يكون منتظرا الى الغير اصلا لا ان يكون عدم رحمة يعتبر واسطة او نحو ذلك

الانظار ان الدعوى لما كانت قابلية ان الصورة الشخصية ليست علة اصلا وقد سبق ان كل حال فهو محتاج في تشخصه الى المحل في تعميم برهان اثبات الهيولى قد يتبين ان الصورة

الجسمية للصورة لان تعين الطالي ليس من ذات الجسمية فانها تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل وقد نظر او الانواع في تقيع التشخيص بعين اي يكون وجودها مع التشكل

ان فان التناهي متعين وثانيا لا نسلم انها تحتاج اليهما ولم يبين ذلك اصلا بدليل والاقرب في شرح الاشارات العلام انه انه قد ثبت ببرهان تمام ان بطلان الخفة لا ينفك

في التناهي والتشكل وقد بينا ايضا ان الجسمية لا يمكن ان يكون علة لهما في لت امتناع تجرد الصورة عن الهيولى فيهما اولى غيرهما او من لوازم الجسمية وما لا يكون مشابها عن الشيء

لهو لازم الشيء او يكون متقدما عليه ثبت ان التناهي والتشكل اما ان يكون قبل الجسمية او معها وفيه نظر ايضا فان الذي ثبت فيما تقدم هو ان الصورة لا تنفك

ان يكون قبل الجسمية او معها وفيه نظر ايضا فان الذي ثبت فيما تقدم هو ان الصورة لا تنفك لان يكون من حيث هي علة موجبة لهما لا انها ان يكون التشخصية

عن التشكل العارض ثم ان المقصود ههنا نفي العلية بها والذي ثبت من قبل نفي الفاعلية الموجبة او الايجابية فلم لا يجوز ان يكون الصورة علة لهما من الغير

فلم يكن الهيولى فلا بد ان يحتاج الى الصورة القابلة ان الصورة الجسمية لا يقتضي شكلا الشيء فانما بالنظر الى نفسها تصلح ان تتشكل باي شكل كان ونسبتها الى القابلية

والفاعلية بالنظر الى الاشخاص والكلام ههنا في الكل المطلق وهو قد يوجد بدون ذلك المخصوص فلو كانت للمطلق علة فاعلية لكانت الفاعلية له في ضمن الخاص

فكانت لها لا ان يكون علة له مطلقا فاذا لم يكن علة له وهو لازم لها ولا بد في اللزوم من العلية فاما ان الكل علة فهو الشق الثاني او يكونا مستندين الى

العلة فهما معا من هذا غاية الكلام في تحرير المرام والبد بعد كلام ولشيخنا فيه ما تقدم فتذكر وكلام لا تخرج عنه الا الله تعالى لا ان انما يفيد ما ذكره

سبقتهما

قوله
كما هو التشخص الخ يا
انما تفتقر الى الجيد الشيء
بالنسبة الى الهيولى القابلة
ان الهيولى ليست علة ض

بهذه الصورة في حاصله ان الكلام في ان الصورة الشخصية ليست متقدمة على الشكل فان اراد المستدل على التقدم ان الشكل المخصوص متأخر عن محدود مخصوص
من نوع من المقدار المخصوص المتأخر عن الجسم المخصوص المتأخر عن الصورة المخصوصة فلا ينتج الا ان الشكل المخصوص متأخر عن الجسمية المخصوصة ولا نكره وان اريد
ان طبيعة الشكل بما هو هو متأخر عن الحدود المخصوصة فهو ممنوع وان اريد تأخره عن طبيعة الحدود كما هي فلا ينتج الا ان الشكل متأخر عن ماهية الجسمية
ولا ضير فيما ادعيناه فانه تأخر الصورة الشخصية عن ماهية الشكل او معيتها وليس ببعيد لما ذكره واعترض ايضا لو لم وجد ايضا الاعراض المشخصة
مما رتبه كالوضع والاين وغيرهما مسميات آه لعله اشارة الى ما اورده المحاكم عن بعض الفضلاء واجاب عنه لسنا نقول العوارض المشخصة فانها الكائنة
عقلية لم الكلي منها تشخص خارجي والكائنة خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البين ان تشخص العرض الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف
يحتاج في تشخصه الى العرض واليه اشار النسبة بين الجسم وغيره بانهما والشكل نسبة بين الشكل والجسم فهما ليسا في الخارج فكيف يكونان مشخصين وكذا الكلام
والوضع ولو فرضنا انها موجودة فان كانت مطلقة استحال ان يكون مشخصة لما انه ما في الشرح والحق ان المشخص هو المبدأ الفاعلي فان المشخص ليس الا
هذه الهوية وهذه الهوية بما يكون هذه الهوية هذا انما هو واجب الوجود وربما يكون بانفراده لك و نعم هو الذي يجعل هذه الهوية هذه الهوية
ولا نعني بالمشخصة الا هذا واما اقول عوالانها يكون لوازم واما المشخصات على الهوية لكنك تستغرق ان مراده الاعراض الخارجية اللازمة للتشخص
في دفع الشبهات وفيه مناقشة لفظية فانه لشيوع تخلل الحيثية بين الشيء ونفسه لكون المقصود واضح جدا ومناقشة معنوية فان الحاصل في ان الشكل من
اللوازم التي لا تتقدم على تشخص المعروض فيجوز ان يكون متأخرة عنه معلولة له فيقرره القياس بهذا ان الصورة الجسمية المشخصة من امارات تشخصها ولوازمه
الشكل وتقدمه على الهيولى وهي متقدمة على الهيولى بتقدمه على الشكل ولا شبهة في انه لا ينتج الا تقدم الصورة الشخصية على الشكل ولا يلزم محذور وانما يلزم
لو كان اللازم تقدم الشكل على نفسه بخلاف ما ذكره المص فان تقدم الصورة الشخصية على الشكل في معيتها معه وما ... تشخص بجواب ان المشخص مغنيا ان
ما يكون مبدؤه في نفس الطبيعة بالالحاق او بالانضمام تتحصل منها التشخص وهذا هو المتبادر وهذا كما تقابل للفصل والصورة ممنوع وهذا المعنى لا يتم بهما
فان الاول المجوز متأخر عن التشخص موضوعه وهذا هو الذي فيه المعترض فيقول ان اطلاق المشخص بهذا الاعتبار على الاعراض بطريق التشبيه والتجوز اما انها تحصل
بها الامتياز عند العقل كالمشخص الحقيقي ان كان او لانها لوازم وامارات وهو مراد وفيما يكون علة للتشخص بالمشخص هو الذي ذكر الدواني من حيث عليها مشخصات
وآلات في الظاهر وتشخص المكان امر موجود اريد بها النها ما في الهيئة الموجودة في الخارج كما زعموا فلا يعد المكان باعتبار ما فيه اشبه في انها ليست
الا محض اعتبارات بل هي من العوارض العارضة في الخارج كالوجود والحدوث فلا مضايقة في ان يكون الات لا فيه تحصل وبالنظر الى التعين لكن الشأن ان اريد في الكلي
الطبعي ان المراد من حيث هو هو وقد يكون له معينه التشخص بالمعنى الذي ذكره وان اريد المعنى فيما يتعلق بما ذكرنا بهذا الاعتبار فافهم والشكل لا يوجد قبل الهيولى
كما مر وما مر ليس الا ان الصورة مجردة عن المقارنة لا يلحقها الشكل واما انها مع الهيولى او بعدها فلم يلزم احد فلم لا يجوز ان يكون تشخصها بالهيولى كما هو مشخص للصورة
بل اما معها او متأخرة عنها فتعرف ان معينه من معلولية شيء لواحد فعدم كون الشكل مقدما على الهيولى لا يوجب ان يكون الهيولى متقدمة عليه

او معلول

ملزومه ثابت فلم لا يجوز ان لا يكون علاقة العلية اصلا والجواب ان التشكل لازم للهيولى وكذا الهيولى لازمة للتشكل والتلازم لا بد ان يكون بعلاقة العلية وان ثبت
ان التشكل ليس علة فلا بد ان يكون الهيولى علة او معلولا معها لثالث وفيه نظر فان الهيولى في ذاتها لا متصلة ولا منفصلة ولا متحددة اصلا فلا يتوقف لها التشكل
فلذلك تغايرت الهيولى مع التشكل وحينئذ نقول ان الصورة علة للتشكل بالذات او بواسطة فلو كانت الصورة المحتاجة على الهيولى كانت متقدمة عليها [illegible] اصلا او نقول
ان الصورة الشخصية معلولة للتشكل وعلة للهيولى فحينئذ يلزم الا ان يكون التشكل متقدما على الهيولى ولا محذور وكان ايراد فيه ان يقال ان الصورة الشخصية لا يتصور ان يكون علة
للهيولى فانها تتبدل والهيولى كما كانت والتحقيق ان الصورة الشخصية تتبعها بعوارضها فلا يكون متغيرة تتشخص وفيه كفاية وبهذا يندفع التدافع بين كلامي الحكماء
حيث حكموا [illegible] بهذا الكلام انه قال الامام الرازي ان الحكماء ربما يقولون ان ما مع المتأخر متأخر [illegible] في المسائل الفلسفية ان العقل [illegible] ان يكون
عن المحوي ان عدم الخلاء مع وجود المحوي فلو كان وجود المحوي مع الحاوي لكان متأخرا عنه فيكون عدم الخلاء متأخرا عنه فيكون ممكنا بنفسه وهو غير صحيح فانه
يلزم ان لا يكون المحوي معلولا اصلا فانه مع عدم الخلاء فيكون معلولا [illegible] الطبيعي في [illegible] ان [illegible] الحاوي لو كان علة لكان متقدما على المحوي
بالوجود [illegible] ان المتأخر ليس في مرتبة المتقدم فقد [illegible] وجود الحاوي لا يكون المحوي موجودا او هو الخلاء فيكون في مرتبة من المراتب ممكنا وليس كذلك
[illegible] في موضع [illegible] مقصود وقالوا ايضا ان الفلك الاول معلول العقل الاول مع العقل الثاني ثم صدر منه عقل ثالث وفلك ثان
[illegible] منه ان يتقدم الفلك الاول على الفلك الثاني فقد قالوا [illegible] ان ما مع المتأخر متأخر [illegible] ليس ان يكون ما مع المتقدم متقدما والفرق
[illegible] والضرورة فاختير بان يكون الحكم على [illegible] لا يكون ما مع المتأخر وما مع المتقدم [illegible] في التقدم والتأخر او لا بد التأخر والتقدم
[illegible] حكم ان [illegible] بالتدافع والاقرب [illegible] التفصيل [illegible] متغايران واجاب عنه المحقق [illegible] ان [illegible] التلازم في
الوجود كالتلازم بين الجسمية والتشكل والجسم المتحرك في الاين والجهة او في التصور كما بين وجود الملاء وعدم الخلاء [illegible] ان يكون عدم الخلاء مغايرا
لوجود الملاء وقد يطلق على التلازم الاتفاقي كما اذا صدر معلولان عن علة واحدة [illegible] لاحدهما بالآخر [illegible] فقالوا ما مع المتأخر ارادوا المعية
التلازمية وحيث قالوا ما مع المتقدم ليس يجب ان يكون متقدما ارادوا المعية الاتفاقية [illegible] بهذا الجواب لانه يرد عليه اولا ان التلازم
الذاتي بين العلة الموجبة ومعلولها او بين معلولين لثالث ويشترط ان يكون بينهما علاقة [illegible] كما في ما مع المتأخر لكان متلازما
لا [illegible] يكون من قبيل الاول فاذا [illegible] بينهما تقدما [illegible] الثاني [illegible] الثالث [illegible] فالحكم ثابت [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible] الثاني وثانيا ان ما مع المتقدم الثاني متلازما [illegible] ان الاثنين متلازمان [illegible] ان يكون
معلول احدهما معلولا للآخر [illegible] غير [illegible] وثالثا ان عدم الخلاء مع وجود المحوي لو كان متلازما [illegible] ان يكون عدم الخلاء ممكنا [illegible]
[illegible] فارغا [illegible] المعية الذاتية [illegible] فبالضرورة [illegible] ان يكون مع المساوي [illegible] بخلاف ما مع المتقدم فان
[illegible] لا يلزم ان يكون كل واحد منهما علة لا العلة للآخر وهو [illegible] هذا [illegible] المطلوب [illegible] ان الصورة لو كانت علة للهيولى لكانت متقدمة

عليهما دور على الشكل فيكونان معلولين لثالث وهو الصورة فيلزم ان يكون الصورة متقدمة على الشكل وقد كان معها او به هف وفيه نظر لان الشكل والهيولى لو كانا معا

امر هو علة لهما ناقصة غير موجبة او موجبة والصورة علة للهيولى ناقصة غير موجبة بان يكون اذ لها معان ولا يلزم ان يكون الصورة متقدمة على الشكل نعم

انما يلزم لو كان ذلك الامر هو الصورة وهو ممنوع لجواز تعدد العلل الناقصة وان خصت بمعنى انه لا يكون لهما معا معلول بانفراده ولا يفتقران على امر آخر

فهو منحصر في ان الشيء الواحد لا يصدر عنه شيئان الا بجهتين فلا معنى متاخر عن ذلك الواحد المأخوذ بجهة لا يلزم ان يكون متاخرا عنه وهو ممنوع

الى المسئلة الخامسة القائلة ان ما مع المتاخر عن الشيء هو علة لهما يلزم ان يكون متاخرا عنه وما مع المتقدم اليه قد يكون كذلك والحكم فيه لا يتفق في هذا المقام ثم انا نسلم

مع المتاخر بما هو معية قد يكون مستوجبة للتاخر بخلاف المعية مع المتقدم فلا يلزم في اتمام المقصد اثبات ان معية الهيولى بالقياس الى الشكل بالقياس الى الصورة

الكائن علتيه وهذا امر كثير ليس في الكتاب ثم منه ويمكن ان يعتبر ان المقصود نفي علية الصورة للهيولى علية ايجابية فانها الموجبة للتلازم دون ... فاذا بطلت ٣

تحصيل المقصود وهو الاستناد الى الثالث مع ارتباط بينهما ويصح انتفاء العلية الاخرى اثناء البحث ثم ان الهيولى والشكل متلازمان فلا بد

ان يكون بينهما علية ايجابية وهي منتفية من جانب الشكل فلا بد من ان يكون الهيولى علة موجبة او يكون مع الشكل معلولا لعلة موجبة واذ قد نفيت

العلة للهيولى هي الصورة تكون علة موجبة للشكل ايضا لان ما مع المتاخر عن الشيء هو علة موجبة له متاخر عنه وهذا انما على الشرط العلة الموجبة له تتقدم

ثم اعلم انه بما ذكره رحمه الله يندفع ايضا ما اورده المحاكم من ان المعية بازاء التقدم والتاخر فكما ان الشيء اذا قيس الى آخر يكون متقدما عليه او متاخرا عنه

او لا يكون متقدما ولا متاخرا فيكون معه واذا التقدم والتاخر قد يعتبران بالطبع والعلية فالمعية كذلك فالمعية الطبعية ان يكونا موجودين

من غير احتياج بينهما والعلية ان لا يكون احدهما علة للاخر لكنهما مشتركان في العلة ثم استشكل الشيخ امرها وادعى نفيه ذلك فاعلم ان المعية العلية

يمتنع ان يكون مع المتقدم متقدما لاستحالة اجتماع علتين على معلول واحد ومع المتاخر لا يجب تاخره اذ ليس كل ما لا يكون علة ولا معلولا يكون معلولا له

لعلة وكذا مع المتاخر والمتقدم في التاخر الطبعي بل ليس كل ما لا يكون سببه وبين المتقدم او المتاخر احتياج ...

علية نقرر المحقق مع انه على خلاف العرف المتعارف لا انتقاض فان المعلول ملزوم للعلة البعيدة ومتاخر عن العلة القريبة ويمتنع تاخر العلة ...

عنها ما كان علة ملازمة لمعلولها ويتخيل تاخرها عن نفسها وذلك لان المعية نسبة سلبية التقدم والتاخر واللازم ان يكون ما لا ... حيث انها

مع شيء معية زمانية بل المعية الزمانية هو الاتحاد في الزمان وكذا المعية في الشرف التساوي فيه فالمعية الطبعية هو معلولية شيء ... فانهما

في مرتبة وكذا المعية العلية هي كونهما في مرتبة المعلولية واذ صدور شيئين من علة واحدة مستحيلة عندهم استشكل الشيخ امرها واذا كان المعية الطبعية

تلك المعية فالفرق واضح فان ما مع المتاخر يكون معلولا معه لا هو متاخر عنه فلا يلزم ان يكون ما مع المتاخر متاخرا بخلاف ما مع المتقدم وكلام

المحقق ايضا مندفع فان العلة البعيدة وان كانت يلزم المعلول معلولها لكنها سبب مع ذلك المعلول ... ان المعية لا تشتبه

في انها قد تطلق على معية المتلازمين فيقال ان الحكم مع العلة وان المعلول معا وقد يطلق على النفي بحسب ولا شبهة ان ما صاحب المتقدم

٤٧

التلازم مبتم

لا يجب ان يكون متعلقا ما وبهذا القدر يكفي ما هم بصدده واما معنى اللازم منه فقد يصح ان يكون مع المقدم متصورا ما يقتضيه اصل بالنفي واما معنى التلازم فيه

فيما نحن فيه فلا يكون من قبيل العلية بل من قبيل الاشتمال لما تأتيت وفيه بحث مع المتأخر وما كان معنيه فيما نحن فيه من هذا القبيل حملها عليه وعلى هذا اندفع

الاعتراضات عنه بغير او عدم الحاد وهو مناقشة لا احتمال فلا ضير فيه انه يجوز ان يكون مما شاء مع المقدم والله اعلم وبعد تعريف فتأمل ومن البين ان العلاقة

بينهما ليست علاقة التضايف لا يجوز ما فيه ما لا او قد ثبت عنده ان علاقة التلازم منحصرة في العلية والتضايف علاقتها نفيه ليس متعلق بالمقام نعم ينبغي على ما هو

المشهور لكن المتقدمين متلازمين من دون ان يكون بينهما علاقة العلية او وجه فلا بد من نفيه وكأنه بنى كلامه على المشهور او المقدم سد باب لما فيه من ابطال الوجوه والتلازم المتضايفين

تحقق ثم انه استدل بينهما العلية وبين المحلولية لا من بابه لم فظاهرا فيتوهم ان العلاقة سوى علاقة العلية والمعلولية للتلازم قد فهم منه ان آخر الكلام عن موضوع على

ما فهم منه عبارة التضايف وفيه ما يحصر العلاقة في العلية من قبل فيحتاج لما انه خلاف كلام الشرح فانه قد سد من قبل ان لا علاقة الا علاقة العلية والتضايف

مثل فيه قول ويمكن الشك في كلامه وانهما قد عرفت حتى ثبت التلازم ان تلازم الهيولى مع الصورة ليس بالنظر الى انها مستندة ما بالنظر الى انها كلا منهما

لا يوجد بدون الآخر واذ قد ثبت اي ثبت ان كلا منهما ليست علة للاخرى فهما معلولا علة ما وفيه بحث فان الثابت مما قبل هو ان الهيولى بماهي لا توجد

بدون الصورة وكذا الهيولى لا توجد بدون الصورة والذي ثبت في نفي العلية هو ان الهيولى المتشخصة ليست علة للصورة وان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى

فيجوز ان يكون الهيولى بماهي هي علة للصورة موجبة وان لم تكن المتشخصة كذلك لكن غير الاعتبار ما يمكن ان يغير ما ذكره انه يمتنع ويجب ان يكون الصورة المطلقة

لا موجبة وهذا هو ينبوع التلازم فلا يلزم الاستناد الى الثالث فان قلت لما ثبت التلازم بين الصورة المطلقة والهيولى فما الحاجة الى نفي علية المتشخصة

قلنا ان التلازم بين المطلق قد يكون بان كل متشخص منه علة للآخر والمطلق لازم للاختصاص لا يستبعد انه فلذلك احتاج الى نفي ان تقارن الهيولى لا

لانها بالماهية والصورة متحدة فان قصد تقدم الصورة الهيولى الهيولى فالتلازم من جانب واحد فان الصورة اعم ولا يمكن ان يكون من حيث علة الهيولى لا لانها

الفاعلية لكنه وهي لا تستوجب اللزوم ويمكن ان يكون من قبيل علية الشي المطلقة فان اللزوم بين المعلول والعلة ان كانت تامة كما ذكرنا ولا يحتاج الى الاستناد

الا ان يكون الواحد بالعموم لا يصلح الفاعلية فلا بد من الاستناد الى الثالث من حيث الجهة لان المفيض هو الله تعالى على ما هو التحصيل والتحقيق وان قصد تلازم

الصورة مطلق الهيولى الى حيث للهيوليات مستحيل الا ان يكون التلازم الواقع من الجانبين من حيث علية الصورة الكمال الجابر وسيتضح كيفية الثالث

فان قلت من جملة وتوابعها وهو متعين على ما زعموا من ان الفاعل في العوالم هو المفارق واو ليت الهو واسطة فيه ما عرفت فيكون من جزء العلة الكامل

للهيولى ما فيه اشارة لما زعم من زعم من قولهم انها شريكة الفاعل ولو صار الهيولى من سبب الصورة العلية الفاعلية جزء العلة الفاعلية هو المجموع

السبب الاصل الذي هو المفارق والصورة ولا شبهة ان الدليل لا يجري والصورة لا توجب التلازم او غير الالا المطلقة قد يتبرأ من العلة مقيدة اولا على الدعوى

هي الفاعلية وعلى الثاني فيوقف المعلول عليه ويكون مع الفاعل متمم لوجود المعلول وبها الا فكيف يصح سلبها مع ان الصورة الة للفاعل من المحققين انه والجواب ان المراد

بجزء المطلق ان يكون استعانة الفاعل بها فقط كما ذهب اليه اتباع المعلم وعلى هذا لا يرد دليل على هذه الدعوى التي ما لم يبين ما قد يتبين وقيل كما وجه

انتفى ان اطلاق الالة يقتضي التوسط بين الفاعل والمنفعل من حيث انها متخصصة كما في الة النجار والا فالتخصيص يستدعي انها الة بين الفاعل والمنفعل والهيولى مجردة

وفيه نظر فان اطلاق الالة انما اقتضى ذلك لانها متقدمة على الفاعل وهو لا يكون واصلا بالعموم … الالة … لا يقوم بالفعل بدون الصورة

احتياج الى ما بينهما فان الذي يتبين هو ان الهيولى لا ينفك عن الصورة وهو لا يفيد ما قصده نعم في الشرح ايماء اليه فالهيولى تفتقر الى الصورة

دون تشخصها في وجودها وبقائها … عدم استغناء كل منهما عن الاخر لا يقتضي الا ان يكون الهيولى مفتقرة الى الصورة وانما المفتقر اليه من الصورة …

فلا يلزم لكن امر افتقارها الى الصورة المتخصصة ظاهر فان الصورة تتبدل والهيولى الآن كما كانت فلا يبعد ان يكون … على …

وقد سبق منه ان الصورة المتخصصة بسبب علة للهيولى بوجه من الوجوه … وقد علمت ان الصورة شريكة لعلة ما عليه الهيولى … وهو ان

الهيولى معلولة للصورة المطلقة … لا يكون مباينا لها بهويته والا لزم الدور نعم هي معلولة لشيء اولا وعلى الثاني فينقطع عند ما حصل من قبيل

من ان التلازم باعتبار الاستغناء والى المفارق فان التلازم انما هو بين الصورة المطلقة والهيولى وعلى الاول فذلك الشيء متقوم الهيولى اولا وعلى الاول

يكون الصورة عرضا لافتقارها الى تشخصها ماهية مطلقة الى محل وعلى الثاني فيلزم ان علة التشخص غير علة الماهية فان كل تشخص من الصورة مفتقر الى الهيولى

فيلزم المثل الافلاطونية ولا تخلص الا بان يقال ان المطلقة موجودة بعين وجود الاشخاص … ولكن لها اعتباران متغايران اعتبار الطبيعة …

… واعتبارها من حيث انها خصوص ومتخصصة فباعتبار الاول معلول لشيء وباعتبار الثاني لاخر ولا يلزم القول بالمثل …

الى الماهية … لوجود التشخص هو وجود الطبيعة فلا تعدد للجعل اصلا كيف لو كان كذلك لزم ان يتعدد …

الا ان التعدد لا يقبل نعم ان كان التشخص كما يراه الجماهير انه جزء للتشخص بوجه ولنا شواهد تدل على خلافه …

المراد بعلية الصورة المطلقة انه لا بد للهيولى في كل حين من الاحيان صورة متخصصة يلحقها فشريكة العلة هو احد … الصور المتخصصة لا على التعيين

فان الهيولى لا تحتاج الى احدها معينة ولهذا لا يلزم من انعدام الصورة المعينة انعدام الهيولى فان … هذه الصورة بدلا …

تلك … الاخرى وتلك لا امر واحد دائم الوجود فان قلت … ان الهوية المتخصصة والمطلقة متحدان في الخارج …

فكيف يكون المطلقة علة … لان كل واحد من الهويات المتخصصة محتاجة الى الهيولى متاخرة عنها فلا يكون … اما هذا …

بالارجاع الى ما قلنا فافهم وههنا شك آخر وهو ان الصورة المطلقة … علة لتشخص الهيولى فالعلة باعتبار مقارنتها لتشخص الهيولى او مطلقها او

بدون المقارنة اصلا وهو ما يأبى عنه الطبع السليم كيف فيمكن ان يتشخص الهيولى والصورة موجودة في غيرها فكيف يكون العلة باعتبار … ولا شبهة

ان المقارنة متاخرة فلا يكون علة قال الشيخ في الاشارات واعلم ان الهيولى مفتقرة في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وقال الامام الرازي …

ان … الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل الى ذات الصورة اتفاقا … وجب ان يكون مقارنة للصورة لا الافتقار يكون الى ذات الصورة

ووجود المقارنة … بعد وجود الهيولى … ان يكون مراد الشيخ ذلك والحاصل ان المراد … المقارنة على ما ذكره المحاكم وهو …

مقارنة

مقارنة من حيث انها مقارنة موقوفة على الهيولى فهي متشخصة فيلزم ان يحتاج الصورة المطلقة اليها او مطلقة فيلزم الافتقار اليها ايضا وقد كانت مفتقرة والجواب ان المراد
الشيء الا بغيره ولكن كلما وجدت وجدت في المادة لانها طبيعة ناعتية وهذا انما يتم اذا لم يكن في غيرها ما يوجب تشخصها بها و ... و هو ان ثبوت شيء لشيء وهو اتصافه
يتوقف على ثبوت المثبت له فيكون ثبوت الصورة للهيولى موقوفا على وجودها والجواب ان الصورة المتشخصة تفتقر اليها وفيه نظر فان الهيولى متصفة بالصورة المطلقة فيكون متاخرة
عنها والجواب ان الاتصاف متأخر والكلام في الوصف متقدما وفيه نظر فان الاتصاف الانضمامي يقتضي تقدم وجود حاشيتيه الموصوف على الآخر لا نفي الاتصاف الذي هو نسبة تفرع
محضة فقط وما نقله من ان الاتصاف الهيولى بالصورة المطلقة اتصاف ذهني فلا يلزم ان يتوقف على وجود الهيولى في الخارج دعوى مجردة ... عن الفضل السليمة ولا تعقل الا بتمحيص المسئلة
ان الاتصاف الانضمامي يستدعي توقف الصفة على موصوفها بغير الصورة او بغير الطبائع المطلقة واعلم انك اذا قد سمعت ما سمعناك ورعيت حقه فاعلم ان الواحد بالعموم
يجوز ان يكون علة متعددة وقد نصوا عليه ايضا فكل صورة متشخصة عليتها الفاعل مع القابل والمطلقة علتها ذلك الفاعل مع طبيعة القابل المطلقة فالحاصل ان ...
الخاص والعام الى العام والمعلول متعدد والمجموع هو احد للطبيعة المطلقة ثم ذلك المجموع آيل الى احد واحد هو جنس الطبيعة المطلقة وح يكون القابل هو الفاعل مع مطلق القابل و
على هذا فالتلازم من جانب الصورة واضح واما من قبل الهيولى فيكون من قبيل الاستناد الى ثالث ... فان الهيولى قديمة والصورة حادثة فلا يكونان متلازمين
بل علة موجبة فتدبر فالوجه ان يقال ان الهيولى وان كانت قابلة لكن طبيعتها لا تصلح التجرد كما ان النفس الناطقة لا تقبل التجرد فالتصور مطابق الصورة من لوازمها الذاتية النفس
والنفس الحالف ما قدرتم من قبل من جوهرية الامتداد من ان الهيولى لو لم تكن مفتقرة اليها لكانت في مرتبة وجودها جوهرا فردا او من المفارقات فلنا غيرنا على
ما ذكرنا وايضا هو منقوض بالصور النوعية فانها علة للصورة الجسمية فتقدم مرتبة ذاتها ولا تكون مجسمة فيكون جوهرا فردا او جوهرا مفارقا الا ان يقال انها مفتقرة
في مرتبة وجودها الى طبيعة الصورة الجسمية وفي مرتبة تشخصها محتاجة اليها وفيه نظر فان الوجود والتشخص في مرتبة واحدة ... ان يقال محتاجة في مرتبة متقدمة ... بالوضع
لا لكونها علة وهذا من سوانح الوقت ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا على ان ذلك للخروج العزم الثابت عن الوصف العددية علاقة فصل بها ...
ارادة من ان العقل لا بد من ان يكون واحدة متشخصة وذلك لان الفاعل الواحد بالعموم لا الواحد المحقق الذي هو الواهب للمخرج ... التشخصية ... ان العقل الفاعل منه
لم لا يكون واحدا بالعددية او لا يتعلق بموضوع والحاصل في عالم الطبيعة الخاصة وهو عالم الافلاك كالحال في عالم الطبائع الاربع في ذلك لان الصورة
المتشخصة ليست تقتضي ان يكون علة لوجه لان تشخص الحال بالمحل وكذا الهيولى ليست علة للصورة لانها قابلة والتلازم ثابت فلا بد من ان يكون بسبب منفصل عنهما كما ذكر لو لم
لاحتياجها الى ما ... من المقدار والتشكل ... فان الاحتياج في العوارض لا يمنع كونها محتاجة اليها الا ان يثبت ان الكل مقدم على الصورة
المتشخصة وبعدها يثبت وهي الصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها قد عرفت ان التلازم باعتبار الاقسام الى ثالث لا يمكن الا بان يكون احدهما متعلقا
بالآخر والاحتياج في التشكل لا يفيد التلازم في الوجود الا ان يثبت ان الكل من مقومات تشخص الصورة واعلم انه قد سبق ان حال الفلك النفسية محتاجة
مثل حال الصورة الجسمية معها وهذا غير صحيح فانها ان احتاجت الى التشخص منها بعد ومن احتياجها الى الصورة الجسمية المتشخصة وان احتيج الى المطلقة فلا بد من ان
يجامع في الصورة النوعية كالمائية والهوائية لتغايرها مع تبديلها فهو لا يصح ان يكون عرضا لها والا لما احتاجت الى الصورة ... ولا حاجة لها

وكذا حكم وانما التركيب الفصل مع الجنس والفصل ولما ذكر انه من الوضعية ولان الوصل الذي ذكره لا يتم فان الصورة النوعية متلازمة للمادة وانما التلازم القصر

المجامع ولقد بان التشكل من عوارض الجسمية لا من عوارضهما فلا يحتاج فيه الى المادة واما الصورة الجسمية فليست متلازمة للصورة النوعية من اللزوم

من جانب واحد فالصورة النوعية ملازمة وهي محتاجة في التشخص الى الصورة الجسمية وهذا الاحتياج يكفي اللزوم واما اللزوم من جانب الصورة الجسمية فيمكن ان يكون

بالنظر الى تشخصها فكل تشخص منها محتاج الى طبيعة الصورة النوعية والله اعلم   في المكان .   واثبت انيته بعد ذلك

الى الاثبات فان المكان ظاهر وانما ان كون المكان سطحا او بعدا مما حسي سور المنتهي مشكل فاتفقت الحكماء على ان يكون متمكنا بان يكون له فيما بين الله

وكذا فلا بعيده ما بعده الى فان حاصله انه لو خلا وطبيعة بادن في حيز ولكنه ان يكون كلما تغير في حيز حيزه في المكان والى ان انيه المكان ظاهرة

وثبوته للاجسام امر انه فالاول ان يقبله المنفصل مع هذا المكان واما الانية فقط وفي بعد المنفصل طبيعة الاجسام   اعلم انه لما كان للمكان

امارات اربع ما وهي مثل انه لو فارقه امر نية الى المكان لذا وفي ذلك اخر الى اربد لذا فلذلك لنا لكنهم فلا بد من تعيينه متفق عليه المساواة

منقول اما من بد لجهة عن التداخل فيه الاحوال الاربع الاولى ان يقع بهما حجم اليه على قدر والثانية امكان انتقال الجسم منه لذاته وهذا الثالث

في مقداره واما اذا كان سطحا فالانتقال فيما يكون ممكن بالحركة في مطلق ولا بعدان يطلق امكان الانتقال لو اقبل اولا وضع للادب التزاع

لعدم تحرك ان الفقط مكانا ما بعده ولا بعد ايضا ان يقدر ان الانفتاح بالنظر الى الاتصال في السطح يمكن ان يكون سطوحا متلاقية

ليمكن الخروج والثالثة امكان حصول جسمين فيه معا والرابعة الاختلاف بالجهات فلا يكون المكان جزءا من الجسم لعدم مجيء الادعاء انه مذكوره ولا الانفصال

ان يكون نقطة منفصلا فان لو كان قابلا بالمتمكن فلا يصح الانتقال والكان قابلا بعينه فلا يصح اضافته الى ويصح ان يتبدل فيه الجسمان نقطة

خطيهما وههنا حال خامسة وهي ان يكون المكان ما قبلا للمتمكن فنقر هذا الانحصار في السطح والبعد ظاهر   اما الاول فهو مذهب افلاطون

بما ذكره الشيخ في الشفاء في الطبائع الفعل انه لا بعد عنده قابلا للذي المقدار والمعنى هو موضع الفصل   وسموه البعد المفطور ينفل بالملاء والخلاء

الخلاف ينحصر بالمكان فادعا ما معنى انه مفطور اي مخلوق قبل الاجسام او بعدها اي وجوده من الفطرة الباب البديهية والمكان فاما ما معنى انه

في حد اشعر الى هذا بالنظر الى معاني المعنى والله فالحكم قطعي بالنظر الى الامارات .   لا سبيل الى الحق الاول من ان يتيكل لانه يكون خلاء اما

اورد عليه انه لو اريد بالخلا الشيء المعدوم في الخارج فلا نسلم ان ما يكون معدوما في الخارج لا يقبل الزيادة والنقصان فان الخطوط موهومة في الادلة

وهكذا السطوح موصوفة بالزيادة والنقصان وان فسر ان المكان يتصف بالفعل بالزيادة والنقصان في الخارج فلا يكون معدوما فيه فلا يلزم الاتفاق

التعليل   وهم كالتصاق الحاصل بالاجسام بالزيادة والنقصان وان اريد المعدوم مطلقا وهو الاختراع التعليم فحق انه لا يصح ان يكون مكانا الا انه لا يبطل مذهب

فانهم يجوزون ان يكونوا قابلون ما الموهمية وليعدم في الخارج هذا والحق لكن اراد وان التمكن ام اخر فلذلك فانه قد ثبت ليس له مكان

في الواقع ولا تمكن وان اراد ودان الحكم بحسب التوهم فلا بد وهو الحق وهو الاختراع فنقول ان البعد الحاصل صغير والجسم كبير

بل تشهد على تقدير التمكن فالكلام اشد احتياجا فالمنع منه هو ابطال الاجسام او غيره وعلى الاول فلا يثبت مكان بل اختراع لجسم جسماني بحوادث الاجسام والاخراج

لما فيه واما الاخراج في ثبوت المكان الذي هو عبارة عن الامتداد والاحتواء بالبعد اخلى او المماس وعلى الثاني فغير معقول ضرورة ان الاجسام لو قطع النظر

ط عنها فلا بعد موهوما لا تغاير يمكن ان يوجد حسبان لا نهاية بينهما فضاء موهوم كما اذا اخرج اما وراء الكون وهم بدخل جسم لا نهاية لمجاورات الصور فان

منع منه بحسبان على وضع نهاية العالم لما فيه فكذلك ورد ان ذلك التوهم ان امكن باق لو لم يوجد على ذلك الوضع او لم يوجد اصلا والفضاء الذي بينهما

ولا شبهة انه قابل للقسمة فلو كان معدوما لم يكن كذلك ورد ان قبول القسمة لما هو موجود او لما هو منتزع منه وان سميتموه معدوما الا انه الفقط كيف اي الجسم

وذلك البعد يساوي في هذا الحكم ولو كان معدوما وارتفع الامان عن الحكم لوجود الاجسام وهذا غلط لا مجال الاتفاق وان لم يكن مقتضيا الاتحاد لا فقط ظهر

تلك الكفاية ان كان هو البعد فلا يكون الا موجودا واعلم ان كون السطح مكانا مما لا يحتاج اليه فان الامارات كلها متانية فيه وانما الكلام في ان

غيره هل يطلع للكفاية او لا وهذا انما يتم لو ثبت كون البعد بهيئة نوعية فانه لو لم يكن كذلك فيمكن ان يكون مفهوم البعد جنسا عاما او جنسا والنوعية الجسمانية

مخالف بالحقيقة للبعد الذي لا يسيل ويكون هذا فاما نفيه والبعد الجسمي ما هو في عين طبيعته اقترانه بالمادة ان اريد مطلق البعد وان اريد

اقتران ذلك البعد فيمنع لزومه وقد قالوا ان البعد الجسماني جوهر متعلق وهو عرض في هذا الجوهر والعرض والجوهر لا يتماثلان فلا صح بهذا الدليل اصلا وعلى ما سبق

من ان المقدار هو الجسمية فقد ثبت بالمقدمات الحدسية ان الالتحام في التحيز ان القول ليس بعد حال الا في المادة فهذا الدليل موقوف على اثبات

الهيولى من ان كون الانفصال ان انفعال كان من لواحق المادة وفيه بحث لان المقام مما يتعين ان المقام مبني الهيولى التي وقع النزاع فيها بين افلاطون

وارسطو وبين المعلم الاول وشيعته كيف وثبت المادة عند القائلين بالبعد المجرد منتفية كل وكل بعد مجرد عن المادة عندهم فقولهم تجرد البعد دون البعد

لم يحصل الا بالمراد بالمادة ما فيه قوة حدوث الحوادث فاذا ثبت الانفصال فقد ثبت كون البعد مجردا عن المادة ما بها صح دكان ذلك الانفصال الانفصال

الآخر فالحق ان التحقيق ان محل يقال ان كون البعد متناهيا وتشكلا لا يقتضي قوة الانفصال والاستعداد فلا يثبت المادة كما في الشرح اشارة اليه

نقول م وكلام الحق طريق اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال والاتصال ولا يعقبه فان مسلك الانفصال عرضا وتقدم منا ما تقتضي بعد تبدل لان الانفصال المستعد

للمادة كامر ان اراد مادة وعلى شارح حكمة العين بان فيه تثبت فيما قبل ان الانفعال يقتضي قبولا ان حالة سبق وتقوية الاستعدادية تقتضي وجود المادة كما سلكه الشيخ في الشفاء

نفى على الانفصال كما في جزء كل وهذا مع قطع النظر عن المادة التي تنوع في البعد الذي نجد عنها هل هو عين الهيولى او لا حادث وقد فانه زعم ان

المادة هي الهيولى وفيه شارة الى ان الدليل غير تام اصلا سواء اخذت المادة وفيه بحث فان المادة التي فرض انه التجرد عنها هو الذي فيها قوة استعدادية لحدوث

العوارض القائمة به ولو يلزم من كونه حالا فيه نفسه اقترانه بها بل لها ان تقولوا ان المحل وهو البعد والمحل متغايران بالحقيقة لا لا لوجوب الحالة في المادة

وكانها تلك للتصحيح ان يكون فيه قوة من الاشياء والاول ان يقال ان الشيء الكلي بعد لا انه يستلزم ان لا يكون غير الذي البعد هو القابل للتقسيم لزم

لكون الاقتران به لا يستلزم ان لا يكون قابلا منفعلا يكون قابلا النفع مكانه عرضا كما هو رأيهم كل الكلام في بعض حادثا ولذا قيل انه في شان م

مجموع الهيولى والصورة ادعى النهم
دولم يقع الا خبرهم عزم
كونه مادة للمقدار او كونه
مقدارا ومادة ١٥ م

فانا نمنع شيئا هو كل البعد الآخر هو البعد فيلزم التداخل في الاحكام فيكون فيه قوة العوارض الحادثة ايضا لا ينفع عنه قيام احتمال ان الكائن

ومع الاول يلزم ان لا يتغير لا انقضاء ايضا للانام ولا التغير او ان اريد بان نقضي الفلك الحادث [illegible] فيه فان هذا البعد لا يقبل

الا انفكاك [illegible] الحوادث الحادثة وليس [illegible] فيه بالخرق [illegible] يكون [illegible] بالسطوح بل بالنفوذ يا لتداخل وليس كانه الا ذلك وان

اريد القسمة الوهمية فلا نم الملازمة قوله ان المتصل لذاته ما دام موجودا لا يقبل الانفصال ثم فان المتصل هو الذي ينفصل في الوهم دون

لا يمتنع ان الامر الخارجي الموجود في الخارج يوجد في الوهم هو تبين بل يكفي ان الوهم اذا لاحظه امكن له ان ينتزع منه نصفين فان قيل ان

كل ما يقبل القسمة الوهمية يقبل الفصل في الخارج كما في ابطال الاجسام الديمقراطيسية قلنا قد مر [illegible] في هذا المسالك ينقضه بالزمان

وقد مر منا ايضا بان جميع المسالك لا تتم على امكان القسمة الفكية بعد ما كان متصلا لانا نقول قد سبق منا ان الجوهر القابل للانفصال او حاصله

ان المادة التي فرض البعد مجردا عنها هي التي [illegible] وهو الذي فيه قوة استعداد به لحدوث العوارض فيه وبهذا يقال ان كل حادث

مسبوق بالمادة فقول القائل ان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم غير صحيح لانه ان اراد بالمادة [illegible] فهو حق غير نافع وان

اراد الهيولى الاولى فيبطل [illegible] انه كلام على المستند الاخص ولكنه موجه فان مدار المنع ذلك المستند وهو لا حاصل [illegible]

لانا نقول مع قطع النظر عن صحته [illegible] المذهب [illegible] [illegible] ان حاصل [illegible] عليه [illegible] مذهبهم [illegible]

بينا [illegible] قواطع ان المتصل لذاته لا يقبل الانفصال بل لا بد من حامل له وثانيا [illegible] [illegible] ذلك [illegible] فان

البعد الذي [illegible] هو البعد المجرد [illegible] قوة الانفعال بالحوادث واذا قبل الانفصال الخارجي فقد انقلب مفتقرا مع ما هو [illegible]

فان البعد الذي هو المكان هو البعد الذي لا يقبل الحركة ولا السكون [illegible] ولا [illegible] ولا [illegible] ذلك من لواحق الاجسام ولكن

سلم [illegible] هذه الاحكام فلا تزاع [illegible] التسمية فانه صار جسما وصار [illegible] من خواصه من الحركة والسكون وهذا ايضا كلام على المستند وقد

توجيهه ومنها انه لو كان البعد ايلزم تداخل الاجسام وهذا اقوى الدلائل على ابطال البعد وقرره الامام الرازي في المباحث المشرقية

بان الجسم اذا حصل فيه فهما باقيان او يتقدمان او يبقى احدهما دون الآخر والاول ظاهر البطلان كيف وهو يفضي الى عدم التمكن وكذا

الثالث وعلى الاول فهما متحدان وقد ابطلنا اتحاد الاثنين ومتعددان يتميز كل عن صاحبه وهو باطل لانه يلزم احتياج البعد الى [illegible]

في الهوية [illegible] واحدة [illegible] لا يتميز احدهما عن الآخر لا في الذاتيات والعوارض لانه متى اجتمع المثلان في مادة فليس احدهما اولى من الآخر

في ان يعرض عارض لاحدهما دون الآخر وثانيا انه لا معنى للبعد الشخصي الا البعد الذي [illegible] هذا الاناء فلو جاز ان يكون بعدين [illegible]

هوية واحدة وكذا الاشارة فجاز ان يكون [illegible] الشخص الذي المشار اليه شخصين [illegible] يكون شخصين او [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الاجسام [illegible] التداخل وهو عبارة عن نفاذ واحد في حيز عن حيز الآخر [illegible] بالذات للمتحيز بالذات وهو المقدار الذي هو البعد [illegible]

دليل

بالذات ~~وهو المقدار~~ الهيولى على ان المقدارين متمانعان من الدخول وان انتعالى كل مقدارين فيهما لا كالم الكترام

وسائر الجسمية الاعراض اما الاول فلانها بأسرها تابعة للوضع والحيز واما الثاني فلان الجسم الواحد قد يتخلخل ورقه ويتكاثف فتتغير الاحياز مع بقاء
الصورة الجسمية واما الثالث فلمثل ذلك وان كان امتناع التداخل بما للمقدار من بعد واحد ولا يتغير ما فيه اما الاول فلان التداخل لو وجب ارتفاع
الامتياز في الواقع وان اريد الامتياز في الوضع فلا يخفى ضعفه مع انه مبني على تمانع الابعاد وهو محل النزاع واما الثاني فلانه اذا اعتبرنا الهيولى
[illegible] فيما بين طرفي الاناء البعد الذي تشغله الاجسام فلا مجال للشك في ان التداخل الواقع [illegible] واما الثالث فلان المتحيز بالذات هو الصورة
الجسمية لا غير وحدوث التخلخل والتكاثف ثم كيف [illegible] ان المتحيز بالذات هو الجوهر [illegible] الوضع مع ان [illegible] واما الرابع
فقد اعترف بعض [illegible] وهو بان ذلك انما هو [illegible] البعد [illegible] لا لان القائلين بالبعد ينكرون
[illegible] سمعت مرارا ان [illegible] وهو الجوهر [illegible] للمتصل والمنفصل واما [illegible] الكلام فيها
[illegible] بالمعنى [illegible] وهو [illegible] استعداد [illegible] نقول ان امتناع التداخل انما هو في الابعاد الجسمانية [illegible]
على اختلاف الرأيين [illegible] مجرد بل انما اقول [illegible] امتناع تداخل الجسمين [illegible] الاثنان في [illegible]
نقول ان امتناع التداخل في الاجسام للصورة الجسمية [illegible] الاستعداد على ما هو التحقيق او الجسم [illegible] الذي طبيعتها [illegible] البعد
[illegible] ان يكون امتناع التداخل لهذا البعد [illegible] مادة [illegible] من الابعاد [illegible] بالحقائق لكنها مشتركة في البعدية والابعاد
بالجهات في العقل الصحيح [illegible] اذ النظر الى حقيقة البعد من حيث انه بعد [illegible] شبر [illegible] شبر [illegible] الجهات [illegible]
[illegible] شبر [illegible] الابعاد [illegible] الانفصال [illegible] للحوادث [illegible] لا يمتنع في حال [illegible]

1 الصورة [illegible] فيه قوة [illegible] كما يراه اصحاب المعلم الاول [illegible] من [illegible] حجم كان له [illegible] العقل
الصحيح بان يكون [illegible] باعتبار [illegible] كيف وهو مذهب [illegible] الحكماء ولو جوز [illegible] يكون فيما بين الاناء [illegible] وهذا
هو الذي يحكم به العقل [illegible] المنصف وان لم يتضح [illegible] ان [illegible] مثل ما ذكر فان امتناع التداخل للتزاحم ولا تزاحم ان [illegible]
[illegible] البعد [illegible] الاجسام [illegible] طبيعة ان لا يتحرك ولا يدرك [illegible] العوارض [illegible]
[illegible] فلا [illegible] الا [illegible] التداخل [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] فلا يقبل التداخل ولا التزاحم بخلاف الاجسام والبعد فانهما متباينين في الوجود [illegible] طبيعة ان لا تزاحم [illegible] للاستقرار [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] اصلا [illegible]
والفهم [illegible] على تقدير كون [illegible] الكمية [illegible] وذلك لان القسمة الوهمية [illegible] بمفهوم [illegible] في المتصفة والا
[illegible] الواحد [illegible] بالحقيقة فلا بد [illegible] يكون [illegible] بالفعل فلا تصور كون بعضها طبيعيا لبعض الاجسام [illegible]

لو كان لبعض الجهات طبيعيا ولو كان بعض الجهة طبيعيا فلا يلزم ذلك المحذور ولكن التحقيق ان الامكنة بشرط الوقوع في الجهات مخصوصة مقتضيات
الاجسام وربما يناقش المناقشون ان الامكنة اتفقت في الجهة لكنها مختلفة بالخصوصيات ولم لا يجوز ان يكون هذا الاختلاف كافيا
في اختلاف ما اقتضاها من الطبايع ولا يخفى عليك انه محال لانه اعلم ان هذا الاستدلال قايم في اللطائف كون السطح مكانا فالمستحيل ان السطوح متماثلة
صورة فلا يتصور ان يكون بعضها طبيعيا لجسم دون اخر والجواب اما الالزام بان السطوح فان مراتب الاستدارات مختلفة بالشدة والضعف
وهذا الاختلاف انما يتبين باختلاف ماهية كما هو المقرر عند المشائين ويجري شارحه [illegible] وفيه بحث فانا نعلم ضرورة ان الارض لا نطلب ان تقع
في سطح مستدير بحو الاستدارة كيف لو كان كذلك لزم ان السكون بالطبع اذا كان في سطح مساو لمقعر الماء او الهواء حيث كان وكذلك ويجري شارحه
الذي في الشرح بل الحق هو السطح اما الشرطان يكون في حيزه مع اذا كان الامر كذلك فمنتقض على نفي قول اصحاب البعد كما ذكرنا ملخص الجواب سطح
والثاني يلزم امكان الخلاء في ذاته حاصله انه لو كان المكان بعدا بل لو كان البعد موجودا فهو يمكن عليه الحركة او يمتنع والتالي باطلان
اما الاول فلانه يلزم منه تجويز الامكنة العقلية في النهاية وعلى الثاني يلزم ان يمتنع الحركة على الاجسام لان طبيعة البعد [illegible] موجود في [illegible]
وما يمتنع بالنظر الى الطبيعة يمتنع على جميع الافراد ويرد عليه بوجوه الاول باختيار الشق الاول ومنع لزوم المحال فان امكان الحركة لا يقتضي
امكان اخر لا وجوده بالفعل وفيه نظر فان امكان الحركة يستلزم امكان ترك الامكنة المشغولة وامكان الترك الذي محال ما فيه امكان
[illegible] لذاته ولا [illegible] ان تقولوا امكان تلك الحركات ليس [illegible] بالنظر الى زمان وانحصر فلا يلزم الترك المتخلل [illegible] ان هذا البعد لا يخلو عن الشاغل في زمان
[illegible] ان مكانه [illegible] للاو زمان تلك الحركة [illegible] امكان هذا المكان لكنه ان [illegible] زمان تلك الحركة فان الحكم وجود الامكنة [illegible] مختلفة [illegible]
ان لا يكفي فلا يلزم التخلل [illegible] باعتبار هذا الشق ومنع لزوم الترك لا وجودا ولا امكانا فانه يجوز ان يتحرك بعض [illegible] البعد في بعد اخر وهذا
الافق يتحرك [illegible] حركة الى ذلك الجسم فانا [illegible] تلك الحركة [illegible] وان تحركت كلها و[illegible] الجسم [illegible] سواء كان مجرده او مادية اما [illegible]
الاحكام المتعلقة بها لا [illegible] وفيه نظر لانا لا نريد [illegible] الاشتغال الذي يكون [illegible] بل ان [illegible] الوضع اي [illegible] بالقرب والبعد كالاخر
البعد المحسوس [illegible] يقرب [illegible] وتارة ببعد والكان ذلك ببعد الجسم وبقربه [illegible] في البعد المجرد لا [illegible] والوضع [illegible]
وبعد [illegible] في البعد بما هو بعد فان [illegible] ان الشيء [illegible] من الاجسام وفيه [illegible] الجواب [illegible] فان امكان الحركة [illegible]
[illegible] وهو لا [illegible] ولا [illegible] الحركة عليه [illegible] المفروض بالمجرد فانه [illegible] الحركة الا [illegible] فلا [illegible] ان يكون له مكان فيكون فيما وراءه
ملا [illegible] انه لا خلاء ولا ملاء [illegible] ممتنعة على سائر الاجسام ولا يمكن الفصل بما [illegible] فان الابعاد [illegible] علم ممتنعة
[illegible] الجواب [illegible] الحركة في نفسها ممكنة [illegible] ممتنعة بالنظر الى [illegible] لم يجد ما يتحرك فيه او نقول [illegible] الفصل [illegible]
ان [illegible] بالنظر الى النفس [illegible] وان [illegible] بالنظر الى الفلكية [illegible] ولا يلزم ان يمتنع على سائر الاجسام فان الطبائع مختلفة وهذا الفرق
للمكان

لا نسلم لهم فان امكان الحركة والتجربة تخرجه عن التجرد   والقم يلزم سكون المتحرك اذا وقفت عليه متحركة ما والجواب عنه بمنع استحالته فانما ساكنة في الاين وانما
تتحرك بالوضع على اصل لها بالنسبة الى المحيط الرحى   ومنها انتقاض الاحكام لحركة الكرة والكرة المتحرك حالة احتياج الادوار بان الملازمة ممنوعة فان استبدال الامكنة
اذا كان بانتقال المتمكن بكمال الحركة والكان لانتقال غيره كالطير الواقف لم يكن حركة ولا نحو عليك ان الحركة لا يلزم ان يكون بانتقال المتحرك فان
الاين اي القائمة بالمتحرك متحركة ولو بالعرض مع ان الاعراض لا تنتقل لكن فيها والاولى ان يقال ان الحركة المكانية ليست عبارة عن تبدل الامكنة
مطلقا بل تبدلها مع تبدل وضع حاصل للمتحرك بالنسبة لما ساكن اخر وهذا المعنى غير موجود في الطير الواقف او انه يمنع مجرد التبدل حركة فلا ثبت
في ذلك ومنع بطلانه بالدليل على امتناع ان يكون الطير متحركا وعن حديث المحمول في الصندوق بانه متحرك بالعرض وساكن بالذات ومنع الدور بطلان
التالي وهذا العذر لا يصح في المحفوف بالكراسي والموت تقيل ان هذا لا يدفع له والجواب ان القدر المسلم هو تحرك المحمول والمحفوف في الوضع بلا شبهة واما التحرك
في المكان فهو محل النزاع فنقول ان اريد انه يلزم ان يكون ساكنا في الاين فيبطلان التالي ثم وان اريد غير ذلك فالملازمة ممنوعة لكنه كما انه ما ذكره ومن لم
لحركة الطبيعة هي الانبية وهو ان المحفوف قد يكون المشتبه كالحجر المشار اليه في الشرح ولا بد من التخصيص ليس للاعاني الدليل الذي يقيمونه على ان الوضعية
المختصة لا يكون عليها لا يصح ان المتحرك الذي يكون وضعه كما ثابتا مع تبدل او تحام لو انه كالاستدارة لا يتحرك بالطبع في الوضع فلا مقابلة
بالتخصيص والثانية في الجسم المحفوف لتقاماء ان نقول ان المكان هو السطح الكاف والحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وسطح التفعية ليس كذلك الظاهر فلا يكون
لسطح مماس من المكان بان المكان قد انتقص ولو قيل انه اذا انتقص الجسم من الكل ومع ذلك [illegible] فيزداد المكان مع انتقاص المتمكن كثيرا لكان احسن
لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة والجواب انه ان اريد ان المساواة في المقدار الحجمي فلزومها مم وان اريد ان اي جزء فرض من المتحرك
كان الظاهر فهو مماس للمكان او ان جزءا منه غير خارج عن حيط المكان فهو مسلم ولا شبهة في ان نفي هذه المساواة لا يلزم مما ذكر وبهذا يندفع
الثالثة اي امارات المكان ان يكون المتمكن ما فيه والا لم يمكن ذلك الا بان يكون كل جزء من المتمكن متشاغلا بجزء من المكان ولا يتصور ذلك في السطح
الرابع منها عدم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا وتقريره انه لو عم المكان لكل جسم لكان لكل جسم حاويا فيتسلسل الابعاد الى غير النهاية ويبطل
والفلك انهم يقولون بان المحدد لا مكان له والجواب بمنع العموم وقولهم لكل جسم مكان يريدون به الحيز وسيجي ما يشار اليه في الشرح   ومنها عدم وجود ما هو
[illegible] الاجسام وذلك لان المتحرك يخرق ما قدامه فيحدث سطح لم يكن قبل موجودا والجواب ان القدر الضروري هو ان يكون موجودا عند الوصول لا ان يكون قبله موجودا
لكن [illegible] ان الابعاض الغير موجودة اصلا فان اجزاء المتصل الواحد في [illegible] الشيء ولكن لهم ان يقولوا ان الاجزاء موجودة بوجود الكل بخلاف السطح
الرابع لا ينفع فان اصحاب السطح لهم ان يقولوا الاجسام موجودة [illegible] ويمكن فيه السطح وهذا القدر يكفي بل نقول ان المعتبر هو الاين والهواء الذي يوجد بعد الحركة فيكون
سطحا موجودا في حال الاين منه   الى غير ذلك كالتغيير [illegible] ايا نعم تطلق ان المكان الذي خرج عنه المتحرك في الهواء منعدم بطل بالحركة ولو كان هو السطح
بطل بالكلية والجواب يمنع ذلك القطع [illegible] الاوهام ولكان [illegible] ان الامارات [illegible] على البعد دون السطح فان الناس يحكمون بان الماء الذي في [illegible]

الكون في فضائه والقسم فانهم يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا ولا يقولون في السطح قد يكون كذا وقد لا يكون كذا والقطع بحكم
بعرف م — الذهن بان الجسم فيهما وهناك ولذلك اشتهر فرار من هذا الحكم لا يتوقف على ان يحيط به جسم او لا وكون السطح فانه استدلال يحتج العوام به
كون الماء في الكوز ليس بعبارة الا عن احاطة باجزائه القائمة به وحكم الفراغ عن المتمكن ان السطح وان توهم فباعتبار امتداد المفقود
م — ولا نقض على العوام والحكم بانه فيهما وهناك انما هو باعتبار الوضع بالنسبة الى الغير والاجزاء بعضها الى بعض وايضا وجوه من الاجوبة
وقد ذكرناها في مواضع تليق بها والكثرة الايرادات على كل من المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ولا يتم الخلاص عن بعض الايرادات
الواردة على البعد فانه يلزم ان يكون النملة المتحركة على محيط الرحى كما ذكره ساكنة مع ان المحيط وهو الهواء المحيط باق والصحف فيظلم
ولا يحصل الخلاص عنه بحسب البطء ونحوه فان الجسم المحيط قد يتبدل ولا ادعاء ذكره ابن الهيثم وكذا اعترض لزوم عدم العموم ونحو ذلك من بعض
ما يرد على اصحاب السطح والله اعلم   في الحيز   يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق ان امكنه فان الحد حيث المحيط الذي
ليس السطح اللطيف محل ارتفاعه متحركة بالطبع طالب للمكان بالطبع فان الطالب ممكن في ذلك المكان لان ارتفاعه اقرب الطرق في الحقيقة لكن
طبيعة غير ممكن او ابعد لو خلي وطبعه يكون طالبا له عند الخروج باقرب الطرق وفي الصورة المذكورة اقرب الطرق هو الارتفاع الى الكل
والاول اولى م — بالطبع والله اعلم   وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم بهذا قال المحقق في شرح الاشارات الا ان بينهما
نحو من التفاوت قال ان المكان عند القائلين به يجري مجرى الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهوم اللغوي وهو ما يعتمد عليه
المتمكن كالارض والسرير واما الحيز فعندهم الفراغ الموهوم المشغول الذي لو لم يشغله لكان خلاء وبعضهم من ان المكان يمكن ان المفهوم اللغوي
فان المتحرك الى العلو في مكان او متعلق في الهواء العاشر ليس فيه اعتماد على شيء والحيز هو الفراغ ما دام مشغولا وفيه بحث فانه قد يشتق
من انه وهو مسطور في كتب اصحاب الكلام كمواقف الفرد ان المكان هو الفراغ الموهوم وهو الحيز الا ان الظاهر ان اصحاب الجوهر الفرد فرق بحيث
ان يقال م — ويكون عند بعضهم ذلك ولا يخفى بعده ويمكن ان الحيز عندهم له اطلاق واحد بخلاف المكان فان له اطلاقين فيصح ان يقال ان المكان
غير الحيز الا بنحو التكلف ونتيجه ما هو لبعده من توجيه كلام الشيخ وانه كيف لو جوز تجوز فيه مدافع للوسط حتى يكون مكانا لهما او حيزا لهما
او ما ثبت قسمه واحدة لم يليح لكن يجد فيه من ان اطلاق الحيز والمكان واحد وقد اختلف قدماء الشيخ بهذه العبارة وخصص
شيء منهما بما لو تنقش في العبارة والمقصود ان الحيز والمكان واضح فيما نيه عبارة عبرت صح وان اختلفت الاطلاقات والاخير
شرح م — في ذلك والله اعلم   وعند الالهيين لنا السطح اعم منه ومن الوضع والواضح ما ذكره المحقق في شرح الاشارات ان الوضع
في هذا المقام هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض وما في الشرح ذكره الامام الرازي في شرح السرج عنه ب
ان الوضع بمعنى المقول ليس طبيعيا لشيء من الاجسام قولهم ان الجسم المحيط ليس مكانا لكن له وضع ومحاذرة بالنسبة الى
ان وجود

م لا يكون غير شيء اللهم الا ان يراد منافي الجوف الوسط الذي هو مركز كيفما كان فالعموم بحسب الصدق غير ظ فان المكان من مقولة الكم لانه السطح والاين غير [illegible]

ضع على ما ذكره الشيخ فهو مقولة اخرى والا بوجه موجبها حيث يحصلان اما الوضع الذي هو جزء المقولة وهو الذي ذكرناه فهو اليه كك وهو ظ فلا يحصل

[illegible] علمه انما والجواب ان ذلك الحيز هو كون الجسم بحالة يتميز بها الاشارة الحسية عن اغياره وتلك الحالة في المحيط الاعظم هي الوضعان وفي غيره الاين

م م الا الاقرب الى التحقيق ان اعتبار الهواء في الاشارة يتلاشى في الوضع عند احاطة النار الهواء الذي يتبدل [illegible] فرض وجود الهواء على كرتيه وانعدام ما فوقه

ليس من علامة فلك المحاله هو الوضع في الجميع ومع ذلك حالة اخرى هي الاين فينبغي ان يكونا طبيعيين والدليل الذي اورده انما يصح في الوضعين او

ن الوضع هو الطبيعي والاين طبيعي بالعرض بواسطة انه اتفق تحققه مع الوضع الذي هو طبيعي فلذلك قولهم ان الوضع في المحدد وفي غيره المكان [illegible] الطبيعي

الوضع م انه ان لكل جسم مكان فيما سوى المحدد وقال الشيخ في الاشارات على ما في بعض نسخها ان الجسم لو خلا وطبعه ولم يعرض له من خارج تاثير غريب لم يكن له بد

ضع معين الى واذ المسئلة كلية فهو يؤيد ما ذكرنا وما وقع في عبارة بعض المحققين كالمحقق في شرح الاشارات وامامه الشيخ والجمهور من الحكماء

صح بعموم الحيز م واحد وهو السطح الباطن اه وتعقيبه الدليل المحقق بانه يخالف ما ذكره الشيخ في الشفاء فانه صرح في بعموم الحيز وحاصل توجيهه ان الاتحاد في بعض مواد

كما يقال ان الانسان والحيوان واحد يعني متحدان على ذاته ولا يبعد ان يكون المراد للفظ الحيز اطلاقين وذهب بعضهم الى ان المكان ما هو مكان

[illegible] بعض كتب المتاخرين ان مقصود الحكماء والقائلين بطبيعة الاحياز مرادهم ان الامكنة مع مراعات الاوضاع لها مع المحدد طبيعية فالارض بطبعها

[illegible] ان يكون واقعة تحت [illegible] يكون هو في موضعه [illegible] علمهم ما قاله بعض [illegible] ان الارض لو كانت غير محاط بالماء

[illegible] الكل يكون ساكنة بالطبع فالمطلوب بالذات هو الوضع في الوسط والجواب انه [illegible] مطلوبها مفقود بامره فان [illegible] يكون في موضع

[illegible] في موضع من المواضع [illegible] موضع [illegible] فلا يوصف [illegible] فالتام [illegible]

يكون تحت الهواء وحيث يكون الوسط وسطا لما ليس بهذه الصفة [illegible] الكلام [illegible] على طبيعة الاحياز [illegible] الا الامكنة

٣ ظ ثم ان المقدمات التي ذكرها هذا البعض [illegible] ان الطبيعي هو الوضع معا اما [illegible] الذي ذكرنا

[illegible] الوضع [illegible] المحدد [illegible] ذكره [illegible] واما الاثيريات ففيها [illegible] طبيعة الامكنة بخصوصها [illegible] وذكر

[illegible] ثابت بن قرة [illegible] الامكنة [illegible] بعينها طالب له [illegible] دون ما عداه وانما [illegible]

دار [illegible] فوق [illegible] الوسط [illegible] ولذلك لو نصف كرة الارض [illegible]

[illegible] الوسط [illegible]

[illegible] ثابت نعلم انه لا نعوذ دليل [illegible] مع انه الترجيح من غير مرجح عند الابداع وما ذكره من عدم التخصيص بحال فهو غير

[illegible] فان الامكنة من حيث انها [illegible] اوضاع من المحدد لها خصوصيات مرجحة لان يكون بعضها طبيعيا لجسم دون الاخر [illegible]

بالعالم محيطا من يكون ان يجوز لم محيطا بالبعض يكون ان يلزم لا طبيعها في حلت لو مثلا الارض فان الامكنة سائر على طبيعته يقتضي لا انه الا ممن امر الى القول تأثير ما

فليس المكان لازما لكل جسم ولجسم خاص وانما عرض بالتبع ان وجدت الاجسام محيطا بعضها لبعض وانما يجب طبعا الامكنة اذا ثبت ان شيئا

واحدا لا يكون طبعيا لجسمين كما انه يمتنع ان يكون حيزان طبعيان لجسم وسيطلع عليه ان شاء الله تعالى ما يوجب في الجسم لا يحتاج وفي بالنفيه طبعه واللازم

ان يكون للطبع مقتضى ومقتضاه بخلاف هذا المقتضى وهو لا يقابل ان تقول انه اذا فرض عدم تأثير هذه القوى فلا يلزم ان يكون بالطبع فانه يجوز ان لا يكون للطبع

اقتضاء الحيز والاحياز فلا بد من امر مما يؤثر في الجسم ما لا يقتضيه الطبع وهو لا يلزم ان يكون للطبع مقتضى وذلك لانه لو اثر على خلاف ما يكون مقتضى اصلا وفي

الصحاح اشارة اليه ولكنه مر الى هم وجالا وبوتيه ما ذكره الله والاولى ان يقال اذا لاحظت الاشارة الى انه يمكن توجيه كلام المصنف بان مراده بالمقتضى الذي

فيقول الى ما ذكره فلا يرد ان رفع القوى اه هذا ابطالا لو رد عليه وان نضوا به ولا يندفع بمجرد ما ذكره الشارح فان لهم ان يقولوا ان هذه الملاحظة غير

هل م · للواقع فلا يثبت الحيز الطبيعي في نفس الامر وهذا الذي كما تقرر ان الاجسام اذا لوحظت بما هي هي مع قطع النظر عن الطبيعة كان في حيز البتة فانتقل الى كلام جار

يمكن قطع النظر عنه قلنا نعم لكن لا يلزم ان لا يخير الحكم فان الحكم انما هو الثابت لو الامور الخارجية فلو قطع النظر عنها فلا يقع في الواقع فيجوز ان يكون التحيز ليس

للاحيز وانما يرد ما ذكره فان الاوليات وانه من نفي المقتضا المحيط وعبر الى الجسمية المشتركة بمعنى ان الجسمية لو كانت مقتضية للاحياز لما اختص بعض

ببعضها لانها مشتركة بين الاجسام وتشترك العلة يستلزم الاشتراك في المعلول والاحد يسلم وقبل الممنوع ان يقول مطلق التحيز مطلق الجسمية والخصوص بالخصوص

وهو بعيد عن الانصاف وارد ان خصوص الجسمية يسرى الى خصوص الامتداد ونسبته الى الاحياز على السوية وهو غير مقتضي له فان ان يقول ان المقدار العرض

اذ لا ليس الا هذا القدر في المكان فالضرورة يقع فيه ويدفع بانا ننقل الكلام الى المقدار فلا يخلو مقتضيه وهو يكون التحيز مستندا الى الطبيعة ولا يقع بالتشبيه

اليها ان يكون هو المقتضية بالذات بل لا بد من ان يكون مستندا اليها او الى ما لنسبته اليها وقد اشار الشارح الى كيفية النقل ثم ههنا بحث وهو ان المقدار ليس امرا

زائدا على الصورة الجسمية وخصوص المقدار نسبته يمكن ان يستند الى الطبيعة لانها معلولة للصورة الجسمية لانها قد بينا انها حالة في الصورة الجسمية او الجسم والحال مفتقر الى المحل

فالتقسيم الى الحال الجوهري يضعه انه محل قلنا نعم لكن الطبيعة المطلقة من حيث هي هي والتحيز انما لنسبة الى الخصوص والى المطلقة من حيث انها في الخصوص والجواب ان

المقدار وان كان عين الجسمية لا يقتضي حيزا معينا فان المكون حيز ليس بكره الى ما يقدر بالتكعيب ويتبدل الاشكال لا لسبب مع تبدل الصورة وكذا الكرة

الجو في لها مكان بين لكرة المقعر فرجع الكلام الى الشكل وهو مقتضى الطبيعة فيكون التحيز مستندا الى الطبيعة وهو المطلوب ولكن الى مسئلة الشكل منكم

فيها انه والله تعالى اعلم تحقيق الكلام بحكم الدليل انها ما يقال ان خصوص الجسمية او الاحتياج الى الطبيعة المطلقة فمقتضيه للتحيز بالوساطة لان القول باستنادها الى

م · مختص نسبتها على السوية فانها مختصة بكل شخص منها فلا يقال ان مخصصه لبعض الاجسام ببعض الاحياز وهو بعين آخر لانه يمكن ان يبين الى مختصه بدون

الاولى الى ذلك المنزل فنقول الشارح المطالب ان خصوص الصورة الجسمية وان اقتضت خصوص حيز لكن الاقتضاء اقتضاء القابلية والكلام في اقتضاء الله كان

لان انقول اسم على ذلك انما يجوز ان يكون في قبال الاقتضاء كيف وهو من اللوازم الذاتية فان مقدارا مختصا يحوي الانبساط لا بوجه الذي فيما ليس بالطبع النظر

٤٧

الى آخر الطبيعة وكونها والوازم الذاتية تنتهي الى ملزوم وادعاء ان الجسمية لا تنفع مقتضية كما هو غير صحيح لما ان يبرهن عليه كيف ليسع وقد قال المحقق في شرح
الاشارات اي الوضع بمعنى الاشارة الحسية لا تقتضيه الطبيعة وانما تقتضيه الجسمية وهذا الذي ذكرنا وان كان مخالفا لما هم عليه من زمان المتقدمين حتى جوزوا الخلو
والتكاثف لكن اذ ذلك لم يقيموا عليه دليلا يجب فيما كان من شروح هذا الكتاب فلا مضايقة بالاستنادية في مقام المنع على مقولاتهم والله اعلم قوله ولا البيان
ويمكن ان يجاب بان ما ذكره في الصورة الجسمية من حديث الاشتراك بين الحيثية بالعناصر والتميل الفلك ثم تجدد فيه فان الضرورة تشهد بعدم الفصل مع انها بالطبيعة
في التحيز الجسمية بحيث مقتضى الاول انها تابعة للجسمية وهي ليست مقتضية للتحيز فلا تقتضيه الفيض والثاني انها ليست متحيزة في نفسها فلا تقتضيه ويرد على الوجهين النقض بحفظ
بالطبيعة فانها الفيض تابعة فيه لها والحق انه ليس في اقتضائها التحيز تقتضيها بل في اقتضائها التحيز الجسم ولا بعد في ان يكون الشيء غير متحيز بالذات يقتضي تحيز محله بالذات والتحيز
لعلة بالعرض كالسطح في الطبيعة بعينه [illegible] اقول وبما ذكرناه يندفع ما قيل ان اصل الاعتراض اي فاعل الجسم من الامور التي وقع التخلف عنها اولا وعلى الاول فلا يلزم انه يكون في م
م بالمكان فانه حينئذ لا يكون موجودا فضلا عن ان يكون في مكان وعلى الثاني فلا يلزم الا ان لم يستحقه من خارج كان خلاف المفروض فانه يجوز ان يكون المقتضي هو الفاعل ذا [illegible]
الجسم تحقيق مع طبيعة لا تتصور الا بعد وجوده فاذا فرض الجسم موجودا ففرض وجوده مع حمل جميع التأثيرات التي لا يكون من ذاته سواء كان في فاعله او غيره كمكن ولا بد ان يكون
من جهة اقتضاء ذاته لتأثير الفاعل من حيث انه ثم فرض وجوده بخلاف التأثير في التحيز فانه من تلك الامور فليس من ذاته ولا يتوقف عليه وجوده فانه فاعل على الشيخ
والحاصل ان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التأثير في وجوده بدون تحقق التأثير فيما هو لازم لوجوده فان وجود هذا اللازم من تمام وجود الملزوم وحاصل [illegible]
وان شئت قلت ان الفاعل هو الجوهر المفارق من العقول العالية او انه تعالى على ما هو مذهب المحققين وان لم يثبت اطلاق الجوهر [illegible] الجوهر المفارق ونسبته الى جميع الامكنة
الى السواء الضرورة ان خلق الماء في جوف الهواء الى ما ذكر وان لم يخلق فيه جوف النار [illegible] فيه محال او لا ما بالاله [illegible] والتشبيه [illegible] فيجوز الكل
بمرجح من خارج وكذا الضرورة الحكمية تقتضي ما ذكره الشيخ كيف لو كان الخالق في مرتبة لا يتوقع من المكان فيتحكم الحكم على وضع النار تحت [illegible] الشمس والقمر
بان الخلق تابع لاختيار خيار وحيث انه يفعل كذا ولعل الحكمة والنظم الاحسن فيما فعله والعلم بالنظام الاتم من تمام التأثير [illegible] في الواجبات وهل هذا الا كما يقال انه ان يحق
في لا مرتبة وجه الحكمة بعلمها هو وان كان يمكن ان يخلقها فرد او يستبقها [illegible] والقرينة على السواد [illegible] الحكم في الفقرة الثانية ان فاعل الجسم فعله هو الجاه وانما
المحاكمة التحيز من جهة بالطبع من حيث ذاته وهو المحاكمة [illegible] كما يقولون الكون والامكان بسبب [illegible] ولوازم على العكس بحال فيكون
الكون حاصلا والامكان وكذا [illegible] والتشكيك [illegible] ان يقول ان الجسم لو خلى وطبعه من قطع النظر عن الطبيعة كان في حيز
ما لفعله سواء الطبيعة وكان بين الطبيعة مقومات الجسم من حيث هو جسم وان خلا عنها فلا يوجد اصلا وان قطع النظر عنها فهو مع الطبيعة فان قطع النظر عن [illegible] المقتضي
ولا بد في اتحاد معلولات مع اختلاف [illegible] الا كان التحيز [illegible] وان جوز ان السطوح الظواهر [illegible] فمن ابتداء وهذه الامور [illegible]
الجسمية فالامور المتعلقة بها كذلك او نقول ان الامور انما تقتضيها الطبايع لاجل [illegible] من جهات كذا [illegible] مختلفة بالماهيات قوله كيف وقد علمت ان التلازم
يقتضي [illegible] ان التلازم لا يكون الا من [illegible] وكون احدهما علة والآخر معلولا او كونهما معلولي علة واحدة لكن لا مطلقا بل بشرط ان يكون تلك العلة [illegible]

لا تنافي انفكاكه عن امتناع ذلك والتحيز لازم للجسم فلا بد ان لا يكون بينهما انفكاك ولا يلزم ان يكون التحيز علة له لانه عرض فيه وثانيا ان يقول اولا ان مقتضى الطبع انما هو التحيز

المخصوص فان اريد انه من لوازم الجسم المقتضي لطبيعته فهو مسلم فان لازم وجوده في حيز ما وان كان بهذا الحيز او غيره وانما الكلام في وقوعه فيه باقتضاء الفاعل وان اريد مطلق

التحيز فلا ينفع اصلا لامكان الاستناد الى الجسمية المشتركة على ما قال المحقق في شرح الاشارات ان مطلق التحيز والشكل تقتضيه الامر المشترك بين الجميع وثانيا انه يجوز ان

يكون الكلية مثل علية الصورة للهيولى فلا يلزم اذ هو علة طبيعية فهو كاف في لزومه للتحيز ومطلقه على تشخص الجسم فلا يرد التحيز والمواد ان المعترض سلم ان التحيز من لوازم وجود الجسم فالجواز

ان الكلام على شاكلته وفيه ما فيه فافهم واعلم ان ههنا نقضين الاول باجزاء الجسم البسيط المنفصلة واجيب عنه بان في الدعوى تخصيصا فان المراد الجسم الكلي وفيه بحث فان

ذلك ان اورد على الدعوى لكان التخصيص نافعا وان اورد على الدليل ان جزء البسيط اذا خلي وطبعه لا بد ان يتحيز بحيز معين آه فالتخصيص في الدعوى لا يجوز والثاني النقض

بالاجسام المركبة فان حيزها غير حيز البسيط [illegible] وهو مختلف فاذا خليت وطباعها يكون في احياز معينة يلزم ان يكون بطباعها مع ان اجزاءها غير تلك البسائط مختلفة

لطباعها الاحياز الطبيعية للمركبات والجواب عنهما ان الاجزاء المركبة ان خليت وطباعها تطلب احياز البسائط الاغلب فالكان الانتقاض بالكل كما في [illegible]

عليهما تنطل به والا فبلا صدق وظهر بما ذكر حال ما قيل في النقض بان الاجسام المركبة مما لا طبع له [illegible] لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي شيئا مختلفان

مختلفا فيه عرفت ان الطبيعة [illegible] فاعلم وانما الفاعل [illegible] والطبائع [illegible] الاعداد ولا مختلفة في الاعداد [illegible]

والجواب [illegible] بالاختلاف التشابه والتنافر ولا شبهة في ان الجسم المستطيع بطبيعته ان خلي وطبعه كان في حال الابتداء لا يمكن ان يقع فيهما والوقوع في احدهما

ترجيح [illegible] فلا يكون الطبيعة الواحدة مقتضية لحيزين فافهم [illegible] ما ان يحصل فيهما او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما [illegible] لطبيعته

[illegible] ان الجسم المستطيع لحيزين [illegible] في واحد [illegible] الطبيعة [illegible] هذا واعترض على هذا المسلك بان [illegible] الطبيعي بالمكان

لسبب [illegible] في كون هذا المكان طبيعيا [illegible] المكان انما يكون [illegible] المكان هو مطلوبه [illegible] الجسم [illegible] معا

[illegible] الجسم خلي وطبعه [illegible] الاجتماع [illegible] والمكان الطبيعي والجواب ان الجسم اذا خلي وطبعه يكون لا محالة

[illegible] فلا يكون [illegible] طبيعيا ولا دخل فيه [illegible] المطلوب فان الحيز الطبيعي [illegible]

والجواب [illegible] ولا تعين [illegible] جسم [illegible] على السواء [illegible] واحد منها [illegible] كان [illegible] فيه وان [illegible] منهما فان

وهذا المسلك الاقرب [illegible] الاقرب [illegible] بالقسر كما اذا فرض [illegible] غير الارض كما قال الشيخ لا يرده هذا الدليل فيكون حاله حال الاجزاء

المنفصلة من البسائط والاجسام المركبة فان احيازها احياز البسائط [illegible] المنفصل [illegible] في موضع [illegible] البسيط [illegible] وان كان [illegible]

[illegible] اقرب بالقرب [illegible] المسالك [illegible] بالقسر [illegible] المسالك [illegible] طبيعيين

فيهما والا فنقول هذا الاحتمال قائم لا يرده دليل [illegible] الاجزاء المنفصلة [illegible] الاجسام المركبة [illegible]

مع عدم الفارق [illegible] الاستقصاء [illegible] فانه يمكن [illegible] المنفصل [illegible] غير البسيط فان طلب الجزء الآخر منهما

لم يكن بالوضع فيه طبيعيا والا فلا يكون الا وهو طبيعي والكان حاجا عنه فيقول المراد بالاجتماع والحصول الى جهتين مختلفين وكما انه لا يكون في الاجسام المركبة الا بتبعية لتفصي لكن

الدعوى بالبسيط كما في الشرح حيث قيد قوله ولا يجوز ان يكون الجسم بالبسيط ثم تخصيصه بالكل لان الاول لا يبعد عن النقض بالاجزاء المنفصلة وهذا النقضان لا يخفيان

من انفصال الدليل بالاجسام المركبة والاجزاء فيهم لو يستقصى الدعوى لكان له مساغ ثم الدليل الذي او بقاء الشيء في وحدة الطبيعة وعلى اتفقا لهما الى جهتين مختلفين ايضا

منقوض بالقوتين فلكل ان يتلطف ويصح التقريب فيجد لتم الذي او دعوة هذا انقال فانه يمتنع من تحلية البسيط الكامل طبيعية في ترتيب البدائه ممكن

ولا تعدد في تلك المرتبة فلولك الا واحدا وهو ان مايلي امتناع تعدد الاراد فلو كان له حيزان طبيعيان في فرد واحد منهما وكان الاخر ترجيح بلا مرجح اللهم الا ان يثبت

الترجيح الى الفاعل وعلى هذا الشكل امر طبيعي الاجسام والكلام في التعدد وعلية ثبوت طبيعية لحيز مع ان ذلك الاحتمال قد ينسب الى الضعف عند المتوقف وانهم لو

ذوان من الاجسام البسيط فلهما حيزان او واحد وعلى الكل متصلا بها لا يلزم لا مانع في الابتداء فلا تعدد وعلى الاول فان الترجيح بلا مرجح فان الطبيعة واحدة فحصولها في احدهما

في احدهما والاخر في الاخر ترجيح بلا مرجح له واما الاجزاء المنفصلة [illegible] وهو حادث فالمحدود لكان في حيز الكل او ملاصقه يتغير فيه والا يتلف الاولى

الاقرب الى الكل وهكذا المركب فالتقييد الاولى وعلم فائدة تغيير الشيء كلام المصنف لكن ينبغي ان يقيد بالكل ايضا قوله وتفاديا ان تقول انا نقول انما النار

او غيرها من اهم ما بكم الى النار او الجزء قوله واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يوجد له السكون بالقسر او ينفصل لجواز ان لم يتحرك لكان على الانفصال

في موضع انفصال الحفاظ فيتحرك فيميل لكل جزء الى ما هو اقرب اليه وان كان التحرك اصعب فانكان مما نظر الكل الذي له ايهم الى بالقسر الذي هو علامة وبيان

تمسك في تساوي الميول الى الجوانب وتزاحم بينها بعضا والا فانكان المقصد الذي له على وفق اقتضاء طبيعة ومقار رفيه اهون فينبسط على سبيل

التخلخل فان كان تكاثف مايجاوره فينبسط والا فلا وان لم يتيسر التخلخل فلو انبسط لوجب تداخل الخلاء او هو ممتنع فلا ينبسط اللهم الا ان يوجد

منفذ يدخل فيه الهواء وهو ترجيح بلا مرجح لان ارادته الانبساط من الجوانب الى الهواء وان وجد قسرا فينبسط الى الحيز الطبيعي ثم ان لم يمنع مانع عن الاتصال

يحصل ذلك المنفذ والا يتحرك لك وان لم يكن المقدار على وفقه فيتبعه فيه يا ذكرنا فتدبر قوله وكمل ما قدر ان ذلك هذا العارض ولا منعها فيه وفيه ما فيه

ان لم يكن الا [illegible] لا يجوز ان يكون متخيلا فالمتوهم لو بهم امر مستحيل فان ارتفاع وجوده يجمع فيما تقدير محال ومحال [illegible] محالة وحاصله الجواب الا ان [illegible] الحيز والحكم

على النقل [illegible] بالمكان [illegible] الى الاشياء الممكنة فالمنافاة بينه وبين محالية وان سلم فلا نسلم [illegible] في اثبات الامكان فان اهل [illegible] واعلم انه محال لا يمكن

جزء البسيط مكان الا لو حصول الكلية والقسمة او تفصيله اي البسيط اذ لو اختلط طبيعته [illegible] فلا يكون كرة [illegible]

الطبيعية حيزا او هو الحيز الطبيعي تحقيقيا ثم انه لا يمكن تحققه في الوهم او الاعيان من حيث هو جسم الى الاجزاء الكل منها حيز بالقوة او بالفعل [illegible] النظر

الى ان ذلك جزء حيز الكل [illegible] الحقيقي [illegible] طبيعي حادثة بالتجزئة [illegible] جزء الكل الاجزاء منهما هو الطبيعة تقتضي الا الكل فان الكل فيها

والا فيقصد الاطلاق قرب منها ان يكون مكان جزء البسيط جزء مكان الكل او احسن بان مراد المحقق الاجزاء الوهمية الموجودة بوجه

الكل ومنع الاجزاء المكانية لها مكان [illegible] جزء مكان الكل وانه [illegible] نعلم انه غير واقف فان الجزء الوهمي مكانه وهمي وهو السطح

تحلية بمعنى م

الكلام فتبصر م

ممنوع لم لا يجوز ان يكون بعضها سابقا على مكان الكل فان اعتبر الكلية فلا حاصل الا ان مكان البسيط الكل واحد وهو مكانه ولا تعدد فيه كثيرا اقول مطلقا مركب وان المكان قد يا

لكن تحققوا انما يكون بعد تحقق البسائط او حاصل ان البسائط متقدمة بالطبع وفي مرتبة وجود المتقدم لا يكون المتأخر موجودا وح لو كان للمركب مكان سوى امكنة البسائط

يكان في تلك المرتبة خلاء والخلاء محال في كل مرتبة [illegible] الكلية منظور فيه فان الاجسام لا يخلو منها في وجود كل لا يكون الا موجودا لان كل جسم حاصل

[illegible] التحيز [illegible] مكانا في تلك المرتبة [illegible] ان التحيز الطبيعي يكون [illegible]

[illegible] الا بعد الابداع [illegible] ان كان له ابداع بالنقل او [illegible] الا ابداع له كالمركبات [illegible] في مرتبة وجوده

او [illegible] وليس كذلك الا عند الابداع فانه عند الاحداث يلزم الخلاء الا ان [illegible] العوالم [illegible] انهم يكون [illegible]

يكون الامكنة المركبات خلاء [illegible] البسائط [illegible] احيازا [illegible] وح يلزم وجود الخلاء

وهذا [illegible] لعبارة المحقق [illegible] الكلام [illegible] العدم [illegible] الاول [illegible] خلاف كل [illegible]

عندهم [illegible] البسائط [illegible] وجه [illegible] وهو معدوم [illegible] وح [illegible] يلزم خلاء [illegible] يمكن ان [illegible] المحقق

[illegible] ان الخلاء [illegible] ان يوجد عند الابداع [illegible] التركيب [illegible] الخلاء [illegible] ان يكون للمركبات امكنة سوى امكنة البسائط [illegible]

[illegible] المركب بعد الابداع [illegible] المقام [illegible] ولو كان [illegible] اقول لما كان [illegible]

[illegible] الطبع [illegible] البسيط [illegible] الخلاء [illegible]

[illegible] موجودا [illegible] الخلاء [illegible]

[illegible] مكان [illegible] الخلاء [illegible]

لو كانت [illegible] البسائط [illegible] في مرتبة واحدة [illegible] ان الواقع [illegible]

[illegible] الفصل والوصل [illegible] الماء والهواء والارض [illegible] العدم [illegible] القديم [illegible]

[illegible] الكلية [illegible] العدم والهواء [illegible]

معدوم [illegible] مرتبة تحقق طبع كل البسائط [illegible] الخلاء [illegible]

[illegible] الخلاء [illegible] الشكل [illegible] الخلاف [illegible]

[illegible] الافعال [illegible] التحريك [illegible] بالعرض [illegible]

[illegible] الطبع [illegible] الابداع [illegible] الاختلاف [illegible]

[illegible] الذهب [illegible]

[illegible]

نسخه

ورد عليه ان الطبع ان [illegible]

76

تخلخلت فيها الهواء وبهذا كان الذهب اثقل من المدرة فتنفصل الذهب للاجزاء الارضية فقط وعلى هذا الارض البسيط الصرف لو وجدت على قدر الذهب لكان اثقل منه ولا
ينافي ذلك النقل الصرف وبهذا يرد على كلام الشارح ان الصورة النوعية التركيبية او ما يقتضيه خاصة مخالفة لطبيعة الغالب والا لما امتنع ان يستتبع طبائع المركبة لجواز ان يكون اشد
لكون خير مركب غالب الاجزاء الارضية تحت جميع العناصر وكذا خير مركب غالب الاجزاء الهوائية فوق الهواء وعلى خلاف ما قاله قوله لا نفع في اصل المقصود من الا
الاحتياج للمركب آه ليس مقصود الشارح من هذا الاعتراض ابطال القسام من اصل المقصود وهو ان الامكنة للمركبات غير امكنة البسائط بل مقصوده منه ان قوله ان مكان المركب هو
الغالب منه غير تام فان للصورة النوعية التركيبية اقتضاء يجوز ان يكون مقتضاها مخالفا لمقتضى الغالب فلا يكون الا اكتفاء على ما ذكره سابقا من ان ذلك مجرد احتمال بعيد
وذلك بالتجربة فان المعجون الذي يغلب عليه البليلة يترتب آثارها سيما في الثقل والخفة هذا واعلم ان مكان المركب غير كلام مفصل فقد قال الشيخ في الاشارات
والمركب ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه ومما اتفق وجوده فيه او ان تساوت المجاذبات عنه يعني ان المركب اما ان يكون واحدا من الاجزاء
غالبا على الاجزاء الباقية فمكانه ما يقتضيه او لا يكون غالبا بل يكون البسيطان اللذان مكانهما في جهة واحدة كالنار والهواء فمكانه ما يقتضيه هذه القطعة والا
فمكانه ما اتفق وجوده فيه [illegible] الاجزاء متساوية لذلك المركب عن ذلك المكان الذي وقع فيه التركيب فيستقر فيه لان كل جزء منه يجره الى حيزه
فيتراجح الاجزاء في الاقتضاء فيستقر كما اذا كان النار في حيز الارض بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم كما مر [illegible] الشيخ في بعض ان المجاذبات هي كلمات البسائط
فانها يجذب المركب الى احيازها كالمغناطيس من جميع جوانبه [illegible] ولا يخفى [illegible] ما في كلام الشيخ فان تساوي المجاذبات يقتضي ان يكون المكان ما اتفق فيه
الوجود بل ينبغي ان يكون مكانه بين الماء والهواء نصفه في الماء ونصفه في الهواء وعلى هذا قس الغير على هذه وقال في النجاة واقول ان الامكنة الا للاجسام البسيطة
لان المركب اذا تركبت لم يخل اما ان تتركب من اجزاء متساوية القوى فتتساوى فيه انجذاب [illegible] من احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من الامكنة
البسائط ولا يتعين لها مكان غير حيث الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان خارج عن طبعها او شيء مكان شيء منها والافعل حكم الاجزاء [illegible]
مكان خارج عن امكنة الاجزاء الامنافية وان لم يكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب وان اراد بالمكان غير الطبيعي وبهذا صرح في ان المركب لا مكان له
طبيعيا [illegible] ان [illegible] اثبات التحيز لكل جسم بالطبع [illegible] وانه ان قيل كون مكان المركب مكان الغالب نفس ما يقتضيه ان يكون مكانه ملاصق الهواء [illegible] على
انه الف لما ذكره في الاشارات ثم قال واما اذا كان الجسم من البسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيهما في قوى [illegible] لانهما اذا كان مكانا
لبسيطهما متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يركب من اجزاء متساوية القوى فوق اثنين رحمه الله فانه ان [illegible] مكان
الامكنة بالطبع فقوة البسيط ولكن المكان فيه غالبه وان الحكمي في حيز الاحياز بالطبع فقوة البسيط ولكن يتحيز فيه غالبه ومحال ان لا [illegible] ولا يكن لها
فان لا [illegible] البسيط فوق اثنين متساوية القوى [illegible] فيه [illegible] قال في الشفاء [illegible] ان يكون عن البسيطين او [illegible] البسيطين
والمكان عن البسيطين ما لم يكون متساويين في القوة او احدهما اغلب فالكائنا متساويين في القوة ولم يقتضي المكان [illegible] احدهما [illegible]
ولم يجتنبا الا [illegible] جامع وان تواجهت [illegible] [illegible]

هذا القول ابطال لما [illegible] تقديم [illegible] القول [illegible]

او كما هو بالمركب المشترك بين الممتزجين فيجوز ان يبقى فيه بالطبع وغلبة قوة احدهما ولو بقى على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب والثاني [illegible]

وفيهما غالب فالحيز الغالب وان تساوت غلبة البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه المركب وحصل المركب اقرب الحيزين [illegible]

المركب [illegible] المجذوب عنه الى الجانبين سواء [illegible] فيه عن البسيط الطالب في ذلك الحيز [illegible] مخالف الحيزين [illegible]

البسيط [illegible] لازم [illegible] ان هناك غالب [illegible] يكون الاجزاء قد تصورت [illegible] يمكنهما

ان يفعل في الاجسام التي فيها [illegible] كليا [illegible] او يكون قوة [illegible] بالملكة [illegible] ما قيل ان في كلام

النجاة والشفاء [illegible] كلاما [illegible] ان الامكنة تتبع الثقل والخفة ولا اختفاء [illegible] المركب اذا فرض عليه النار فيه لا يطلب خفته خفتها وكذا

ان فرض عليه الارض لا يطلب ثقلها ثقلها فكيف يكون مكان المركب مكان الغالب وعلى هذا فالامكنة الطبيعية للمركبات [illegible] الخفة والثقل

فالمركب [illegible] الارض والنار [illegible] يكون مكانه الوسط بين البسائط الاربعة والله اعلم [illegible] في الشكل [illegible] اما ان كل جسم متناه

[illegible] لا ينفع [illegible] هذا المقام فانهم اجمعوا [illegible] ان البرهان [illegible] مذكور [illegible] لا يفيد الا وجوب التناهي [illegible] من الجهات [illegible] لا يفيد

وجوب الشكل نعم كان ينفع [illegible] كما قرره [illegible] فهو [illegible] فلا حاجة الى قوله لعل احالة المقدمة الاولى دون الثانية لان المقدمة الاولى

[illegible] كثيرة [illegible] والمقدمة الثانية [illegible] الاجسام البسيطة [illegible] ظاهرا

[illegible] الفلك [illegible] الدليل [illegible] مثل هذا الدليل [illegible] بين الصورتين

بين [illegible] الوضع [illegible] قال المحقق ان الجسم [illegible] والطبيعة لا يلزم وضع فانه [illegible] وذلك الجسم [illegible]

وفيه نظر [illegible] الشكل [illegible] الجسم موقوف على تناهي الابعاد [illegible] ان الجسم لا يقتضي [illegible] ان يكون متناهيا [illegible]

هي بالذات [illegible] بالذات [illegible] الجسم [illegible] الطبيعة [illegible] الامر [illegible] ان الجسم من حيث

انه جسم لا يقتضي التناهي [illegible] فرق [illegible] التناهي للطبيعة [illegible] هذا الاعتذار [illegible] الا ان يكون

الا [illegible] والتحيز [illegible] في السطح [illegible] الجسم [illegible]

لا مطلقا لا معينا فلا يكون [illegible] ان التمكن [illegible] والوضع [illegible] طبيعيا فانه [illegible] وطبعه يكون [illegible]

هو الوضع [illegible] ان يكون [illegible] النقطة [illegible] المحدود [illegible] لوازمه المستندة اليه فالتحيز [illegible] الوضع [illegible]

ولا يبعد ان يقال ان التمكن [illegible] وطبعه في الابتداء او بعده [illegible] لو كان هناك [illegible] فهو الطبيعي [illegible] الامام الرازي

الشكل بالوضع [illegible] الجسم بطبعه [illegible] فلا منافاة [illegible] ان الوضع [illegible] طبيعي كما ذكره الامام

[illegible] ان يقع في جوف [illegible] والوضع الحاصل [illegible] طبيعي له [illegible]

بل هو ما لوم بكرم

في بطلانه بجسم بعد الخلو عنها ولا مهروبة عنه الوصول لا يكون واحدة منها طبيعيا وهو لا يخلو عن تكلف ردفيا ولا وان الطبع لا يراد ان لا يكون للغير مدخل اصلا بل باطلا
ما سلف الجسم حال البيه ولو كان حاصلا لم يهرب عنه او كان بحيث لو خلي وطباعه في الابتداء لاقتضاه وذلك كالشكل وعلى هذا ايضا ان يكون المكان طبيعيا وبعض
الاوضاع ايضا فتأمل ولا تغفل قوله والاتفاق البسايط في الشكل المستدير اه فيه وجع لما اورده الامام الرازي من ان الاشتراك في المعلول يدل على الاشتراك
في العلة فيلزم الطبايع واحدة قال لان اختلافه وان اوجب اختلاف العلل المعلولات واستدل عليه بان الحقيقة في اللوازم وتباين اللوازم يدل على تباين الملزوم وفيه
نظر فانه ظاهر في اللوازم التي هي بحوالة موالاته او انتفاء كان اللوازم لو تخلفت الملزوم لكيف لا وجميع المتباينات في موضوع واحد واما اذا كان اللوازم متساقطة في العلة
فلا وحكم لا ضير في اصل المقصد فان المعلولات بهيئاتها تنتهي فتنوازن في موضوعه فلا يجاز ان هي متباينة لا يقتضيها طبيعة واحدة والشكل انما هو واحد لا مقابله
فان بعض الطبايع مختلفة قوله ولا يجوز مع ذلك استناد الى الجسمية المشتركة فيه بحث اولا انا لم ان يعين الصورة الجسمية مستفادة عن الفاعل مختلفة باختلاف الطبايع
والا كفار وما ذكر ساقطا لا يفيد وثانيا سلمنا فانما يجوز عن طبيعة الشكل والمقدار لا عن خصوصه فيجوز ان يكون الا شكل الحاصلة للاجسام مقتضيات الجسمية ومطلق
الاشكال المستديرة مقتضى الجسمية والعجب انهم قالوا ان الشكل المطلق مستند الى الجسمية المطلقة حتى يكون الشكل المطلق بازاء الجسم المطلق والمعين بازاء الخصوص
انهم ادعوا الصورة النوعية مع ان الصورة شهدت بان علة الخصوصيات هي علة المطلق ولا تعدد في الحق كما ذكر الامام قيد ولم لا يقولوا ان الاستدارة المطلقة
وذلك قالوا ان الاعراض متشخصة بالمحال فلا يكون المتشخصات متباينة على عللها والقول ان مطلقات الاعراض مفتقرة الى مطلقات المحال فالا وجه ان يقال ان
خصوص الجسمية كما انها الفاعل بلا دخل للمحلية دون الاقتضاء وخصوص فلا بد من مقتضى آخر وهو الصورة النوعية قوله اقول وههنا شيء وهو ان البسائط
وان اشتركت في اصل الاستدارة اه هذا واضح الا ان الشكل عبارة عن السطح المحيط فان السطوح مختلفة بالحقيقة فالاشكال كذلك والاشكال عبارة
عن الهيئة الحاصلة للاجسام لا يمنع ان تتباينها في الحقائق لتنوع تباين الاشكال ولكن لا ضير في اصل الغرض فان السطوح المستديرة لا بد لها من اقتضاء الطبايع فيكون
الاختلاف في الاستدارة مع الاشتراك في مطلق الاستدارة دليلا على تباين الطبايع فانه مع ذلك الامام انه لو انه مع ذلك الافراد ورد كيف يتحد الصورة
الجسمية وتقرير بيانه بحث وهو لم لا يكون الاشكال الحاصلة للافلاك وبعض العناصر من الهيئات الحاصلة بسبب احاطة المحدبات المستديرة بها اذا خاصة مستحالة في بعضها من
الطبايع بل فاعله فيكون التجويف انهم من مقتضاه فانه لو لم يكن التجويف لم يكن الاستدارة بانفسه على عليته فيلزم ان يفعل الطبيعة افعالا مختلفة وجه تقابل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون الشكل البسيط طبيعيا وان لم يكن من مقتضيات الطبايع فيكون بالقسر وهو خلاف مذهب ولا يمنع هذا لما ذكره في المعكسات في رد سؤاله
دار دعوى دليل كنفس الكرة طبيعية باستنقاص بالكرة المجوفة بان حقيقة كل من الافلاك يقتضي لذاتها ان يكون له مكان ووضع خاص وحيث كان منها الجسم
لا يقبل الا مقدارا معينا فالطبيعة اقتضت او لا في مادة كل منها مقدارا معينا في زمن معين فاقتضت بعد ذلك شكلا فلا يكون ذلك الشكل البسيط الا طبيعيا
المقدرة حتى ذلك حصل التجويف لا انه مقتضى الطبيعة بالذات بل بالعرض وذلك لانا نقول ان التجويف حاصل البته خلق بكم المقتضى وذلك حال الطبيعة
او ما تستند اليها او امر غيرهما من فاعل او قاسر وعلى الاول فهو مقتضى الذات وجح لم لا يجوز ان يكون المقتضى وامثاله طبيعة وعلى الثاني فالشكل الطبيعي الكرة

ان يكون

بازاء الجسمية المطلقة وخصوصيات بازاء خصوصياتها ولا يلزم كون خصوص الجسمية متشخصة بالاشكال المطلقة

مالهم

المجوفة م

المصمتة وهي مخالفة بالطبع الكرية التي تقتضيه لاختلاف الاستدارة ثم ينهدم اصل الدليل وحجر عفوت الله تعالى ما يتعلق به قوله واعلم ان طبقة الارض تقتضي الكروية آه

دفع لما اورد في هذا المقام من ان الارض ذات طبيعة واحدة فيمتنع ان تكون كرة وكذا اجزاؤها وهذا النقض يرد على الماء والهواء وحاصل الجواب انه وذلك بالقاسر والعرض

عليه بانه لو صح ذلك لامكن ان يعود واجاب بان اليبوسة مانعة آه واعلم انه يتبادر من هذه العبارة ان الارض اذا خلي [illegible] شكلها الكري ثم تبدلت عنه بالقواسر

من الرياح والامطار وغيرها وكذا عبارة شرح الاشارات لكن الظاهر لما ان الشكل لم يزل الكرية صارت الكرية حافظا للشكل الغير وهو غير صحيح فان

الارض لا زوال له عندهم فالارض من الازل غير مستديرة قوله اقول الحق في الجواب ان الطبيعة الفلكية [illegible] ما ذكر فيه آه فيجوز ان يكون الجواب والنفوس

في غير له اعتقاد [illegible] فيلزم ان يكون الفلك الواحد ذا نفسين ناطقتين والجواب منع البطلان وهذا يجوز ان يكون زيد ذا نفوس واحدة منها متعلقة بالكل

الجسم

ذاته بالاعتقاد ولا يجوز انه ما يحج عنه الطبيع وايضا ان النفس لا يمكن ان ينفعل لعدم تكون لكنه يقتضي ان تشكل محيطة لا تقتضيه [illegible] والجواب الا فعال

منها اختيارية ومنها غير اختيارية فالنفوس الفلكية او هي قديمة تفعل الشكل بالجبر وهي والكائنات متأخرة عن بدنها لكن الكلام منها وايضا هذا المخالف لما ذكره الشيخ

وهذا القول الذي عرفت في الاجسام على اقسام ثلثة وقسمها قوى سارية في الاجسام تحفظ عليها كمالاتها من اشكالها ومواضعها الطبيعية وافاعيلها واوايلها

مواضعها

عن مواضعها الطبيعية واشكالها واحوالها اعادتها اليها وتثبتها عليها ما نوع عن [illegible] الغير ممدية اياها بلا معونة ورؤية وقصد اختياري بل بتسخير ونحوه

القوى تسمى طبيعية وهي مبدأ ما بالذات لحركاتها بالذات ولسكونها بالذات ولسائر كمالاتها التي لها بذواتها وتسمى في الاجسام البسيطة كالاجرام

القوة وفي شرح الاشارات ايضا الى ان في كتب الصورة النوعية وارجاع هذا الكلام اليها ما ذهب اليه بانها ومنه لا [illegible] بل [illegible] كره ابنه

صور مجردة اه ليس يصح على الاطلاق فانا نقلتم لا صورة له مجردة كما يصرح به والامر فيه سهل قوله فان ذلك كله ما الحق الحكم لم يذهب اليه احد آه

قال في اواخر شرح ملخص الاشارات والفاضل ان يجعل مبدأ الارادة الكلية نفس مجردة ومبدأ الارادة الجزئية نفسا اخرى منطبعة و[illegible] اليه ذاهب فلا

فان الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين [illegible] هو انه لهما معا بل مذهب الشيخ هو ان الفلك نفسا واحدة مجردة يفيض عنها صورة جسمانية

على مادة الفلك فتقوم بها ولا يخفى عليك انه لا يدل على انه صورة منطبعة في الفلك بل هذا من الامام الرازي في بعض ان في الافلاك مبدأ الادراك احدهما مجردة

والاخرى مادية الاول منهما مدرك للكليات والثاني للجزئيات وهذا لم يذهب اليه احد اه وهذا لا ينافي ان تكون للفلك صورة نوعية مبدأ الا [illegible]

وروية وادراك وتكرر رد عليه ان الامام يجوز ان يريد بها النفس المنطبعة القوة لمجانبة الفلكية التي انه النفس المجردة المنطبعة في الفلك ثم يرجع اليه ما ذكره

واما المرام انه يلزم ان يكون ذا صورتين نوعيتين فلا يتجه فانه يجوز ان يكون النفس الناطقة صورة نوعية والصورة النوعية السارية الى نوعية

الثانية بعيدة والاولى قريبة كالصورة الجسمية والصورة النوعية فبدون النفس الناطقة ما هذه كالجسم الميت ومعها هو كالطبع [illegible]

وقد صرح هذا المحقق بان الصورة المنطبعة فيها كالخيال فيها [illegible] فانه حيث الالات الجسمانية للنفس المجردة ادراكات الجزئيات الصورة المنطبعة [illegible] غير

الصورة النوعية التي تختلف بها الاجسام انواعا كما لا يخفى فان استعمال اطلاق الصورة عليها فليس بعلم فانه قد يطلق عليها النفس التي قد [illegible] نفس منطبعة

على انه لم يطلق لفظ الصورة عليها بل النفس المنطبعة والقوة المنطبعة والقوة المنطبعة عرض اله ادراكية واما الصورة فجوهر ولم اتفق يكونها كالحال فيما وهذا كله

في نظر في كلامه هذا واعلم انه لا يتنوع امثال الا لكل بالذات واما [illegible] فلما سلمنا ان النفس الحاجة اثرت سطحا مركزه خارج عن مركز الفلك ولكن حدوث سطح اخر موازي

لذلك السطح الاول ثم حدوث ثلثة سطوح للمتممين وتفاوت الجوانب بالرقة والغلظ لا بد لها من مقتض فذلك الكائن هو الفاعل انهدم اصل دليلهم وان

كان النفس الحاجة يلزم ان تصدر عن صورة واحدة افعال مختلفة في مادة واحدة ولا ينفع القول بان فعلها انما هو افراز الحاجة ولزم منه تلك الاشياء بانضمامها

تلك بالعرض اولا لان افراز الحاجة عبارة [illegible] في متوازيين مركزهما خارج عن مركز الفلك وهو فعلها اولا وثانيا ان تلك الامور موجودة في الحاجة فلا بد

لها من مقتض البتة وان جوز استناد تلك للاجزاء بان يقتضي طبيعته سطحا مخصوصا وهو امر واحد ولزم منه الرقة والغلظ فيكون من مقتضاها تبعا واما ثانيا فلان السطح الذي يلي الكلي

للحاجة او الكلي من مقتضى صورتهما اولا وعلى الثاني فيكون بالفاعل او بالقابل وعلى الاول لا يحيث الشكل الطبيعي وعلى الثاني يلزم التمذهب بخلاف المذهب وعلى الاول او على

٣ كونهما الاستدارة تخالف المحصل للاستدارة المفهوم وسطوح المتممات فيلزم ان تقتضي الطبيعة امورا مختلفة النسبة لان فعل تلك الاستدارة في الحاجة المصدر المحسوس

لا يمكن الا باعدادات على انه فانقلب نحن لا نمنع صدور امور مختلفة عن الطبيعة كيف نمنع وقد جوزنا صدور بعض الكيفيات والتحيز والشكل بل انما نمنع صدور امور متشابهة

٨ في مادة واحدة وندعي وضوح هذه المقدمة قبل توجه هذا العذر ثم ان يكون الشكل اثر مقتضى الطبيع كالاهليلجي والمجسم مثلا فان السطح المتدير يخالف بالطبيعة للنقطة

او كالشكل نصف الكرة مثلا واما ثالثا فلان الشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة بالاحاطة التامة والافلاك لها حدود فيكون التخلف البتة من المقتضى فلا يمكن قدح فيه

اعلم قوله او يلزم في ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان في لان نقول ان العنصر البسيط له حقيقة ثم حل فيه صورة يا قوتية مثلا فالمجموع حقيقة

واحدة [illegible] مع الصورة الجسمية حقيقة ومع الصورة النوعية حقيقة واحدة وكالجسم الحي فان الميت حقيقة ومع الحيوة حقيقة واحدة وقد يثبت لان العناصر

حقائق [illegible] وحلت فيها صورة نوعية اخرى فيكون تلك العناصر كالاجزاء لهذه الاجناس لان هذه الصورة جزء مختص بها في الكامل ان هذه الصورة التي هي كالة في

العنصر المطيع للطبيعة او فيما حلت فيه طبيعة ذلك العنصر وعلى الاول يلزم ان يكون شيء وعلى الثاني يلزم ان يكون لشيء واحد فصلان من شيء فانا قد جوزنا مثلا

فيما قيل قلنا لا نجوز تحقق صورة نوعية سارية في جرم الفلك مع وجود النفس الكلية ولا محذور فان جرم الفلك مع دون النفس ليس هيهنا نوعية محصلا بل فصلها بالنفس لا بد

هذا وانتم تلك العنصرية [illegible] واحد فلكا وكوكبا او نارا ويا قوتا وغير ذلك فان النار مثلا العنصر البسيط واما نوعا فبذلك مع الصورة الياقوتية

والوجه [illegible] العنصر كالياقوت مثلا لا شبهة في ان تركيب العناصر الاربعة بمنزلة موجودات متعددة هي العناصر فالصورة التي تكتسبها الان ثم

لذلك كياقوتة مثلا ثم قامت فان قامت بكل واحد يلزم ما الزمه المحاكم وان قامت بالاجزاء متشابهة لا تتعدد فان تشابهت الاجزاء من هذه الصورة والكلام

٥ في محلها ان في حلها وجود فقد تحقق الايمان نظرا الى انها قامت بالمجموع العام لا بكل واحد فالمجموع يا قوت والاجزاء التي هي اليا قوتات نوع والعناصر انواع

على حدة فلا يلزم ان يكون لشيء واحد حقيقتان وفيه نظر اولا ان الصورة فاضت على المجموع الخارج الا انعام اذا حل في امور متعددة وجودا [illegible]

ان يحل في كل [illegible] وحدة الا وحدة الاجتماع ثانيا فحمل هذه الصورة كان هيئة مخصصة فانه لم يوجد الا الاجتماع والمزاج بها لا يتعدم [illegible]

الصورة التي فيه فلا يحصل ما يلزم ما لزم من قبل وما لنا يمكن ان يوجه كلام الحاكم بهذا الوجه فنقول منفرد [illegible] فيما سواها من الاجزاء [illegible] بحسب انه مجموع وتلك الاجزاء
هي مجموع النظام فكيف [illegible] كل عنصر صورتان الا ان [illegible] يكمل على حدة والثانية قائمة بالمجموع بما هو مجموع ولكنه الصورة ليلا العنصر بحاويه لا ذلك ملابسة ولكن من غير هذا الا ان منحصر
في الا كلام الحاكم [illegible] من ما ذكر فان [illegible] بعده كما هو مقتضى ظاهر كلامه [illegible] فلا مغايرة انما نتكلم على ما تقوله ولا نعلم السر [illegible] علما عند الله تعالى
فالحق ان العناصر الاربعة اذا امتزجت [illegible] لها جوهر هو الا [illegible] بكل جزء وهو الحافظ للامتزاج ولا مغايرة واما الافلاك فيتبين ليلا ما هو الاقرب
فان جزء البسيط من النار او الهواء [illegible] لتفاعل ان نقول انا استعد بالامتزاج وتقييد المزاج [illegible] ما ذكر سابقا ان تجوز [illegible] للخارج
[illegible] خارجية لا انقسام لها الا [illegible] الفصول كما براه جماعة من الناظرين والكلام المغلق في موضوع سبيل الاجساد ولا يرد الاشكال [illegible] ان حقيقي
فانه [illegible] ان اتحاد حقيقته مع ان الصورة التي [illegible] حقيقة اخرى [illegible] وذلك لان الصورة النوعية الفلكية [illegible] الفلك بما هو مجموع
والصورة الخارجية التي هي نفس الفلك الخارج [illegible] متعلقة بالخارج ولا نعني بالبساطة الا انه لا يكون لجزء منه صورة تخالف الصورة [illegible] لتقسيم البسائط بعدم
الانقسام الى اجسام مختلفة الطبائع وقد [illegible] الكليات وهذا الجواب [illegible] في بعض الافلاك [illegible] الخارجي [illegible] المتداولة
من اهل الهيئة اذا وادوا ان ما وجدوا من الاختلافات والاحوال في حركات الفلكية لا يفيدها [illegible] هذا العدد من الافلاك [illegible] كثيرة [illegible] ان التدوير
حقيقة [illegible] للخارج [illegible] الخارج الذي [illegible] المبني والجواب ان الخارج الاصلي [illegible] والتدوير الاصل [illegible] ان [illegible]
متعلقة بالمجموع ونفسا اخرى متعلقة بمجموع الخارجين والتدوير ونفسا اخرى متعلقة بمجموع الخارج الاصلي الذي فيه التدوير والتدوير نفسا اخرى [illegible] بالتدوير
فلا يلزم كون جزء الفلك [illegible] حقيقة جزء اخر فان الجزء الاخر [illegible] ما فيه من المخالفة [illegible] بالكواكب الثوابت فان كان كل كوكب فلك نفس
فلك على حدة [illegible] جوابه [illegible] ان يكون في الفلك الثامن [illegible] الا ان يلتزم ان الثوابت [illegible] فلك واحد [illegible]
الافلاك [illegible] الاخر [illegible] كما يعزى الى البعض ولكنه خلاف ما عليه الاكثر [illegible] والكلام [illegible] ان التدوير
جزء من الفلك حقيقة وكذا الخارج الاعلى وكذا الخارج الاسفل وكل منها مخالف للاخر في الحقيقة وان كان واحد منها كلا بالنسبة الى الاخر [illegible]
الى الفلك مطلقا [illegible] الى اجزائها [illegible] البسائط الاجزاء التي لا تكون بينها كلية [illegible] الواحد [illegible]
هذا [illegible] وما والدليل [illegible] ان يكون [illegible] قوله حتى يحتاج الى ما اجاب عنه من ان معنى [illegible] بما دار [illegible]
ان هذا الجواب [illegible] ان المتمم جزء بالفعل والخارج جزء اخر بالفعل ولكل منهما حقيقة تخالف حقيقة الاخر فان حقيقة المتمم [illegible] والصورة [illegible]
مع الصورة الكلية السارية فيه وحقيقة الخارج تلك الامور مع صورة الخارج [illegible] الفلك [illegible] ان [illegible]
[illegible] ولا يرد [illegible] فان المتمم [illegible] بنفس اصلا [illegible] قوة غير قوة الجزء الاخر قوله فيكون الخارج والمتممان انواعا من نوع واحد لزوم التعدد
[illegible] واما في الخارج والمتمم [illegible] وذلك لان الصورة الكلية سارية في المتمم وهي واحدة بهذا الاعتبار [illegible] فيكون المتممان [illegible] نوع واحد

واما الخارج

واما الخارج فقد اتصل بصورة اخرى مع الصورة النوعية الكلية فيكون بذلك نوعا على حدة فلا يكون مع المتمم فردين من نوع واحد وما اورده المحاكم من بيان

اللزوم من قوله لان صورة الخارج والمتمم النوعية صورة الفلك الكلية النوعية غير وافٍ لما لا يخفى والجواب ان الصورة الجسمية مع الهيولى والصورة الكلية الفلكية

الحالة في مجموع الجسم او الصورة الجسمية او الهيولى كما في الحركات من ان الصورة النوعية حالة في المادة بخلاف ما يراه الشيخ وقد مر في تحقيقه فيكون المتمم

وكذا منهما فيلزم التماثل والايلزم الخ ثم اجاب المحاكم بان نوعية الخارج ان لم تتوقف على الصورة الاخرى الخارجية فقد ثبت المطلوب هو ان الخارج فرد اخر

من حقيقة الفلك وان توقف كان الخارج [illegible] فلا يكون بسيطا وليس نوع الساقطة فما لم يجتمع بعض الصورتين في الخارج والتدوير

وانت تعلم ان سيهم الساقطة سبقه علمه والعدد بعد وما المحكم عليه دليل الاردم ما كان فرقا من ان اورد في الخارج والمتمم والجواب ان

المحاكم استشكل او لا بلزوم ارتفاع الساقطة من البين ثم الكلام اجاب بان المتنع من الساقطة عدم تخالف جرمين في الصورة زعما ان الخارج لم يخالف الا في

الاخر في الحقيقة النوعية وان اتصلت بصورة كما لبه ثم جاء في الاعتراض بجديد الابداع فقال بهما ان اصل الامر لازم لا مرد له ارتفاع الساقطة او

تعدد افراد المبدع فافهم قوله فلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار المبدع في شخصه قال المحاكم الابداع يطلق على الايجاد الذي لا يكون مسبوقا بمادة

ويقابله الاحداث وعلى الايجاد الذي لا يكون مسبوقا بمادة واحدة فالافلاك ليست مبدعة بهذا المعنى ويقابله التكوين والاحداث فان التكوين الايجاد

المسبوق بالمادة فالافلاك مكونة فلعلهم حيث نفوا تعدد افراد نوع المبدع ارادوا به هذا المعنى وح لا يلزم شيء فالشبهة انما نشأت من اشتراك اللفظ

في الصورة الجسمية صورة واحدة نوعية مع ان افرادها مبدعة كما في صورة الافلاك وفيه بحث فانه قد تقرر عندهم ان مادة حقيقة واحدة

[illegible] افرادها تمام ولا يمكن ان ماله الخوارج والتداوير والمتممات واحدة ولا يتحقق التعدد فيها لانها قديمة فيلزم المحذور فالقول في المحذور

[illegible] وهذا المحذور لم يلزم فلما استلزم ذلك ان لا يكون افراد المبدع النوع واحدا واما الصورة الجسمية فاختلافها بالمواد ولا يخفى ما فيه فتامل

قوله اقول جوابه ان يقال اصل المتممين في حاصله ان العقل الفلكية التي بها النوعية تتعلق بمجموع الفلك فليس في كل فرد النوع بل انما فرد هذا النوع هو الفلك

الكل والنفس الفلكية الخارجية والتداوير تتعلق بالخوارج والتداوير وبهذا الاعتبار نوع على حدة مخالف لنوع الفلك فلا تعدد للافراد في نوع واحد بالشخص

[illegible] الخارج والمتمم فان المتمم ليس جزءا على حدة متعلق بصورة فلا نوعية وفيه بحث فان المتمم موجود بالفعل كالاجزاء المنفصلة من البسيط

[illegible] الفلك الكلي والجزئي في الاحكام المتممة بالفعل فاحد المتممين بالنسبة الى الاخر متعدد في الهوية او مخالف وعلى الثاني يلزم انعدام الساقطة وعلى الاول

يلزم التعدد وكذا الخارج بالنسبة الى المتمم ولا ينفع عدم كون المتمم جرما مستقلا بنفسه فان الوجود على الانفصال كاف في ترتب التخالف او الاتحاد الا ان يقال ان التعدد

الممنوع فيما هو طبيعة كلية بعده بل فيما فان امتناع التكثر الا بالمادة والاستعداد انما هو عام فانه ان المادة مختلفة تلك الحالة فلا يحصل بالصورة الجسمية وهذا الاختلاف

اختلاف بالنوع ما هو واحد في الواقع وكذا لا تعدد للاستعدادات ولكن على هذا يشعر ان لا يتعدد العناصر ايضا من القدم ولكلامهم هو في خلاف ذلك اللهم

الا ان يكتفوا بتعدد المادة بهذا القدر ولا يخلو عن شيء والله اعلم قوله ولذلك لم يذكر كرة متناهية الثخن وذلك لان الصورة الواحدة لا تنفك افعاله

مختلفة والا لكون علمك بان فيها فيهم او لو كانت الطبقة متفقة لكانت لو اكثر مختصة بمملازمته والتكاثف عنهم مقرره لكن لم يوجد في ابدانهم ما يدل عليه ولا لم
مقتضيه وان سلمت فيبطل من التالي ثم فانه يجوز ان يكون المتممات متحركة بحركة متشابهة لحركة الممثلات او ما يكون متمثلات متحركة بل نحركة الا الرقع مستنده والحركة
يهتم وليس لهم دليل على خلافه والنقض بذلك منقوض بالكواكب فان له صورة عنوانه كما يليه من كلامه لسان مع انه لا يتحرك الا ان يلتزم الحكما انهم لم يقولوا
عن ذلك بل لعلهم ان لم يجدوا انه يختلف الاثار العلوية بحيث يحكمان لم نقولوا به هذا واعلم ان منهم من تخلص عن الخلاص عن اصل الشبهة بارجاع هذه الاختلافات الى
الفاعل والمواضع من البروج بمثل بينهما فصرا وبعدهم مصرا او لو جاز ذلك لبطل اصل الدليل مقام على طبيعة الكل ومنهم من يقنع بمحض بقول ان ما كان
الاجواد بالفعل والخوارج وغيرها والواو وبعنه وان اختلفت فيه بحركة السكون واسرعة والبطوء مثل اختلاف المناطق والاقطاب وما بينهما وفي
الجهات كالامواج فان لها الاجود فيه بالفعل وهذا في القول بصلابة الافلاك وعدم قبولها الاشكال لبهويته والقسم انه يجد من هذه نفسه
الكلام على الفلك نفسه والقسم ان اختلاف الحركات في السرعة والجهات لا يكون الا بانفصال كما تشهد به الضرورة ومنهم من يقول ان الكرات الاثيرية
متكثرة بالفعل مختلفة في المواد والصور اقتضت عناية البارئ عز وجل ان يكون احياز بعضها بجوانب بعض وان يكون احياز بعض اخر منها
في الخارج لبعض اخر كالتدوير والكواكب وان يكون احيازها في احواف بعض بحيث يكون مركز خارجة عن مركز العالم فلا جرم يكون فيما بين
نقره واختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية الالهية ذلك كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع ملكان حرم اخر مبتدا
موجود في جوف هذا لا يوجب كثرة في فعل القوة كذا حصول نقرات واختلاف في الثخن بالرقة والغلظ والعظم والصغر اذا كانت مسلوبة
كرتية والقوم لم يغيروا سبب ابطال الفلك ان الفلك الكلي بسيط غير منقسم من كواكب والافلاك من بعد انه لم يقبل امتزاج جانب كامتزاج العناصر فيما يؤيده وان
كلا من الكواكب والافلاك يجوز بسيط غير مخالف وان تعليل ان فيه الارجاع الى الفاعل او الى القاسر وان من ذلك الاستدارة يحتمل تم بالجهات
عنده القابل اليه مقتضى طبايع الافلاك بهذه الاستدارات التي لها او بغيرها وعلى الثاني يلزم ابطال الدليل وعلى الاول فالخلاف الا باعتبار الرقة والغلظ
والتجويف من تلك الطبايع او من غيرها وعلى الدول يلزم اختلاف فعل القوة الواحدة وعلى الثاني الارجاع الى الفاعل او القاسر والقسم ان ظاهر كلامهم ان منشأ
الاختلاف كون تلك حيز البعض من ذلك البعض هو حيزه ونقره وهو غرب من المحوف والمسقور وهو اليه بالقاسر ولذلك لم يكن لكان مصمتا والقسم انهم صرحوا ان مقتضى
الطبايع الكلية هو الاستدارة الاضافية ولم تبلها فكون الطبيعي محرومه دايمه وهم لا يرونه والقسم يلزم الخلا في مرتبة الابداع بان واحد منها لبس في مرتبة
الاخر فكيف يتحقق الاحاطات فاذا ابدعت على حسب مقتضاها لزم الخلاء فان قلت ان ابداع الكل في مرتبة واحدة فلا خلاء قلت نعم لكن عللها مختلفة وتقدم بعضها
كل ليس الاخر متقررا فبالنظر الى الكل وعلته يلزم وجود الخلاء فان جوز ذلك فليتم ما اتفقوا في امتناع عليه الحاوى المحوى والله اعلم وسيتضح حقيقة الحال ان شاء الله تعالى
في مبحثه قوله اعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان الخ واعترض الامام الرازي بالاستحالة بالقوة المصورة بانها اما بسيطة او مركبة وعلى الاول فمحلها اما بسيط
او مركب وعلى الاول يلزم ان يكون شكل الحيوان كرة وعلى الثاني يلزم ان يكون مجموع كرات بعدد اجزائه التي في المحل هو كبيرة وعلى الثالث فالكلام في تلك القوى

بالكل

فالكلام في تلك الصور في محل واحد وكان النفس يمتنع اجتماع انتفاء الاستعداد فمجوز مثله في طبائع الاجسام والكثار في [illegible] كان المراد انه كرات احاطت بعضها
تحقق بانا نختار او لا بانها بسيط ومحلها مركب وثانيا بانها مركبة حالة في مركب ولا يلزم المحذور لان حكم الشيء حالة الانفراد لا يكون حكمه حال التركب ولا بد من الالات
الطبيعة الواحدة في المحل المتشابه تفعل فعلا متشابها ولم يلزم من ذلك انها تفعل في اجزاء المحل المختلفة فعلا غير متشابه لان المنفعل منها ليس الا اجزاء افرادا
او اكثر من الذي هو المحل وذلك نقول لا يلزم ان القوة ثم لنا نقض ابطال لان المجموع فاعل واحد يكبر الاثار وجب ابطال انه كالالات في اثر فعلها الى المقوم الصورة
لبطء محلها لا يكون الا جسما بسيطا واما التعدد بالعدد ونقول نفعله فيلد فلا يدل على اثباته ولكن الامتزاج مانع عنه فيشكل الامتزاج ولكن لا يعود في القوة
الواحدة والبسائط لانا حللنا ما وطبايعها ولا يمكن التحليل بها كذلك لان الصورة لا تحل البسيط المصرف فانهم واجابه بانكار الصور المصورة وهو الذي يختاره
يحقق كلام اجزاء الكلام ههنا على مسلمات الفلاسفة فان قيل ان الفاعل الذي فيه لشبه على السواد قلنا نعم الا ان الاستعداد اللاحق بالامتزاج وتحصل
للكيفيات والكيفيات مختلفة رحمت ولا مضايقة فيه لكن [illegible] الاثر في المفكر من اصل الاثار [illegible] كل قطعة سليم لشهد على ان مثل هذا
الف ٩ لشهد على كذا وكذا فقد لستغل رجال شكك يمنع ان المصورة قوة واحدة لبسيط لا يجوز ان يكون مركبة في ذلك الا اختلاف الاثار وهو
لا يرد على انه والاثار ترد على ما قرر ان صدور هذه الافاعيل عن قوة بسيطة عديمة الشعور بطل ضرورة ولكن سلم فلم لا يجوز ان يكون صدورها عن الفاعل
منها بالاستعدادات ولا يرد على كلام الشيخ انه جاز لم يبين على امتناع صدور الكثرة عن الواحد بل احال بطلانه لما ثبت ان هذه الافعال عن امر عديم الشعور معقول
على خلاف منافي مباحثه قوله اما اولا فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن هذا على مذهب المعلم الاول وعلى راي من قال بحدوثها
[illegible] قبل حدوث البدن وتعلقها به لا تقدر على التصرف فيه لكمالها ام لا على النفس بعد مفارقتها فيجوز ان يكون متصرفة في بدن
وغيره ولكنه مخالف للصورة الية وكذا لا يدفع الاحتمال فان بعض النفوس قد يبلغ قوة التاثير في العالم كالتي
[illegible] الاشرافي بدن اخر بالقصد والاختيار كما يراه بعضهم فلا منافاة [illegible] بالتشكيك وكونه والله اعلم قوله
واما ثانيا فلان الذي عنه ما كمال علمه علو مناسبة واتم لكن لا يخار انتقاش ان يقولوا لا يجوز ان يكون الاحوال من قبل معلوم من [illegible]
[illegible] واما ثالثا فلانا الان عند المتكلمين قدر من تلك الصورة ولهم ان يقولوا كان القدرة
[illegible] عند الهيولى لانه قد انتقضت [illegible] الحركة والسكون وما كانت الحركة والاحوال
[illegible] الطبيعي ما هو هو لا ينبغي ان يفهم من الجسم الطبيعي مقابل التعليمي وهو الذي حدده قبل بالجوهر القابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم [illegible] فيعترض
ان الحركة لا تعرضه من حيث هو هو بل من جهة المفارقة من المادة ضد ذلك انه لو كان كذلك لزم ان لا يكون البحث عنها من الطبيعي فانه انما يبحث عن الاحوال العارضة
من حيث المادة بل المراد منه الجسم المتعلق بالطبيعة اي ذو طبيعة والحركة انما تعرض من حيث انه ذو طبيعة ومثل هذا مما يبحث عنه في الطبيعي كما قال الشيخ في
الشفاء ان موضوع الطبيعي من حيث انه ذو طبيعة وقد يراد بالتعلق به [illegible] اذا بدا الجسم فالتعلق به ان فهم كذلك فلا مضايقة فان الجسم الطبيعي [illegible]

الحركة والسكون [illegible]

في المادة والصورة فالمعنى انها نوع منه بحسب ذاته وهي مادته ولا شبهة ان الحركة انما توصف بالسيلان والاستعداد منبعثة من المادة وبذلك ما له مادة لا يوصف قوله والسكون مقابل لها

يعني ان السكون الذي هو من عوارض الجسم من حيث هو انه طبيعي او ذو مادة لان الطبيعي الحادثة لكن في الكتاب بان قصد البحث عن الحركة كما يعلم ذلك بالنظر في تمام البحث فاراد ان يوضحه

او لا لكونها ملكة ثم عرف السكون لعدم الحركة اعتبارا لان الكمال انما يعرف بالاضداد وهذا الكتاب يتكلم عنهما بالجملة والغاية والكمال يعلمها بالعلم الشامل فتوجيه ان

م البحث عن الحركة يشعر بالبحث عن السكون كما سنفيض ان شاء الله تعالى وتحرير ان ظاهر الكلام يدل على ان البحث عن الحركة لكونها من العوارض المطلقة وعن السكون لكونها مقابلا

ح لها وليس كذلك بل لانها العوارض المطلوبة والجواب انه قدم البحث عنها لرجحانها على خبر القدم او نقول قوله والسكون عطف على الحركة في قوله لما كان الحركة وقوله

م مقابل خبر مبتدأ محذوف هو مقابل والمقصود بيان وجه التأخير والتقدم او ان مقدمة محذوفة هي انه لما كان مقابلا فكون البحث في العوارض ذاتيا هو مرود و

٩ الاوجه ان المراد بالبحث الاعم من الاثبات والتصوير والمقصود بالذات هو الحركة لغلبة البحث عن السكون جدا والله اعلم قوله اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل

التدريج هذا التعريف غير مانع لدخول الزمان والقول بانه مقول ان يفعل ومقول ان ينفعل والاصوات ودافعه بان الحركة على دار والدوتيه ما من النجاة من زيادة على سبيل التدريج

الا تجاه بكونه والوصول بها اليه ولكن عدم الاتجاه في المقولتين بخلاف قوله او بسبر اليسير الا ان دفعه اشارة الى الحركات مذكورة بعبارات قوله

وتوضيحه ان الموجود اما ان يكون بالفعل من كل وجه او دعليه انه ان اريد به الفعلية والقوة في الصفات مطلقا سواء كانت اعتبارية او حقيقية فلكون المبدأ الاول

والعقول بالكونية بالفعل من جميع الوجوه منظور فيه فان منها الاضافات كالعلة بزيد مثلا وان اريد الحقيقية فكونه من جميع بالقوة من جميع الوجوه لا يوجب

بكونه في الوجود والقوة بالقوة لا بها من الاعتبارات والجواب ان المراد الصفات الحقيقية ويعني بها مقابلة الاضافات المحققة والوجود صفة حقيقية

والمعنى وكذا القوة فان معناه الامكان او الاستعداد وهي الحالة الموجودة ليست اضافية محضة بل تعلق تحققها بالمضاف فيه كالعلة على انه شيء ما هو حقيقي

في العقول العالية بالاثبات لها والحركة وان كان ما كان من الوجود او القوة حاصلا لم يوجد حاصلا وهذا هو حال المعقول في ذات الكلام في الموجود

وكونه بالقوة فيه يورث كونه معدوما فكذا التقرير انه بالقوة في القوة قوله ومنها ما كان فيه قوة ان يخرج منها الى الفعل مقابلها انما دفعه

الاول لما ان المراد بالقوة الاستعداد فان الفعل لا يقابله الامكان الذاتي وايضا ان ممكن لا بد ان يخرج الى الفعل وذلك الا ترى انه عدم العقل

ولو كان الكلام في الامكان فينبغي ان يقال من شان كل ذي قوة يمكن ان يخرج وعلى هذا فلا يتبع قوله او تمانع المخرج فان عدم القابلية بالقوة التامة

والجواب ان المراد بالاستعداد التام في ان يكون بالذات او بالغير فيتمم العدم ابدا فالمانع لو لم يخرج اصلا لم يكن فيه ما انما الحالة مقومة وتمكن

ان يقال ان المراد تمكن ان يخرج منها الى الفعل وفي قوله مقابل بهاتف بها بالامكان وما يكون بدون الفعلية والكلام في الامكان وكذلك قوله

هو ما بقي الا ان الخروج بالغ الى الاخر وهو شامل للتدريجي والدفعي قوله لكن لا مطلقا قيد على سبيل الاستعمال لفظ الحركة انه يعني ان الحركة قد يستعمل في

الاول مطلق الخروج من القوة الى الفعلية لكن الاصطلاح في الطبيعي خصها بالحركة بالخروج التدريجي وعند تناول الشيخ في مبادئ الحيات الاصطلاحات قوله وعلى العلم

في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور ويمكن ان يقال ان التعريف لفظي تجاوز عن ذكر الفاظ مشوبة بالجدل فيكون الخ ان يقال ان الحركة

ما ان

٦٠

ركه هو ان هذا الرسم يتوقف تصوره على تصور الزمان ولكم ان تمنعوا ذلك لكم ودعوى ان الزمان يتوقف تصوره على تصور الحركة فان الزمان يمكن ان يتصور بانه

لكنه لا يتصف بالعدم لعدم القرار واما انه هل هو مقدار الحركة او مقدار شيء اخر فهو مطلب علمي يحتاج الى البرهان قوله واجاب بعض اصحاب

المطارحات بان الدفعة والان وغيرها حاصلة ان هذه الامور ماخوذة في تحديد الحركة لا يتوقف تعقلها على تعقل الزمان بتعقل موقوفة بدون

معرفة الزمان ثم امكان الزمان متوقف [illegible] فيقال انه هو المقدار للحركة منقسمة قوله لم تحدد الحركة بموجود للزمان والان الاخير بما بينهما

الامور في الوجود الخارجي كما صرح به شارح التجريد ابو علي القوشجي وبالجملة فان الشارح الذي هو الحركة بحال الزمان فكيف يكون الزمان سببا له

نقارن مجهول هو نفس الحركة وان المتبوع وصف الشارح لدن النظر وكذا الذات الحركة كما قالوا ان طبيعة الحركة هو التجدد ودون العلم المتعلق

الامر كما قال بل لانه لا انه يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار [illegible] لا يمكن [illegible] كما قيل ان التصور الشارح

او ليس موقوف التصور على تصور الزمان لان مفهوم الان ما [illegible] القار بجزء [illegible] فانه [illegible] هذا المقام فان المجيب ادعى

الشارح واشباله من الهيئات لا يتوقف تصورها على تصور ماهية الزمان فانه حاصل لمن لا يخطر بباله [illegible] الان والزمان كما في الملخص

يكفي فيه ونحو [illegible] تلك الامور كيف لا منع [illegible] المنع وكذا [illegible] ان اعتبار الانطباق انما هو [illegible] تصور الشارح بعنوان عدم القرار بالتعبير الذي

ليس هو علته وهو غير لازم بل القدر الضروري هو تصور نحو موجود على سبيل عدم القرار سواء كان الفعل في نفسه او لا وحينئذ الامتداد او لا

العقل [illegible] انه ليس بممتد في نفسه لا فيه شيء يتصف بالزمان لا ان [illegible] فذلك ان الاتجاه لكونه معتبرا فيه هو جزء الرسم قوله

التعريف بالانفعالات الفكرية في المشهور ان الانفعالات الفكرية من قبيل الحركة والمعنى الشرح ان حصل بالحركة العلوم فانه لا بد

الحركة منقولة [illegible] كل آن مفروض لم يكن قبله ولا بعده ثم ان تلك الافراد [illegible] ونحو الحركة [illegible] افراد العلوم متشابهة

الانات المفروضة بل يسمى بهذا العلوم عديدة بالفعل لا بالقوة وقد قيل ان [illegible] الى الاستدلال للحركة في الانفعالات الفكرية

الانفعالات الذي هو الكيفيات التي تقبل الاشتداد والتضعف الانفعالات الذي هو [illegible] الفعل فانه لا حركة في الفعل عندهم [illegible] الحركة

[illegible] للنفس الى [illegible] لا يمكن [illegible] قبله ولا بعد ولا يخفى على [illegible] اصلا فان كلامه في الانفعالات الفكرية وهي الانتقال من علم الى

الاشتباه في الهاكيب [illegible] دفعيات ولا تحصل لقيام البرهان على امتناعه بل يحصل كل انتقال في زمان قوله فالاولى ان يقال ان الماخوذ

في تعريف الزمان الماهي الحركة باعتبار اللاحب بمسافة في اثبات الاولوية دون الحقيقة لانه يمكن ان يوجه كلام المجيب بهذا الوجه وبقية ان الوجه الذي باعتباره

الزمان بديهي هو الامتداد المتصرم الغير القار وهذا الوجه هو الماخوذ في رسم الحركة وهو ليس بموقوف تصوره على تصوره والماخوذ في رسم الزمان

الحركة باعتبار انها متصفة بالبقاء ومن شيء والاحسن ان يقال على طبق ما مر ان مقصوده ان هذا القدر ليس بوافي فان الخصم يريد ان يدعي

قوله بان الزمان انما يتوقف على تصوره على الحركة من حيث انها هيئة انفعالية وهي بهذا الاعتبار في كونها غير بديهية فنقول

ح

والتضعف

فانه بد ان يعتبر فيه الانطباق على الامتداد او العدم القرار الذي هو الزمان من لابد من تحقيق الامر واعطاؤه الفارق بين هذا وبينها لما كان الاول انما يلزم ان يكون

الكتاب مقصود صاحب المطارحات ان تصورات هذه الامور بديهيات لا تحتاج الى كسب شيء من الاشياء اصلا فهي حاصلة بنفسها سواء كان الانطباق على امر ممتد غير قار الذات

معتبر فيها او لا فان لم يكن معتبرا فالمقصود واضح وان اعتبر فذلك الانطباق لا يتوقف على تصور الحركة ضرورة ان معرفة الامتداد والانقضاء العدم القرار لا [illegible] معرفة

اي تعقل الحركة فالزمان بهذا الاعتبار بديهي التصور فيصير الحركة ثم هو ان كان مستقلا بالتصور فالحركة فباعتبار اخر لكونه مقدارا لها محتاج بهذه المعرفة الى معرفة

الزمان فلا دور [illegible] انه يمكن ان يوجه مقصود الشيخ بان تصور الحركة من حيث علم القرار بديهي وتصور الزمان من حيث انه معيار العدم القرار كما كان الاثنين متعددا بديهي

والانقضاء المأخوذ في معرفة التدريج اعم من ان يكون بطريق الانقضاء الاعداد والجسم على مذهب المتكلم او بطريق الحقيقة كما هو الحق عند التحقيق البصير ان التعريف الا الامر اضافات

الاعلام تنوه الانقضاء الحقيقي فحد الحركة بالتدريج المتصور بالانقضاء غير فاسد بديهي وحد الزمان من حيث انه مقدار الحركة او غيره بالحركة ولا دور اصلا والثاني انه لا يعلم ما

عنوانا لانقضاء المتحد فان المسافة ربما يطلق على ما فيه الحركة وربما يطلق على المقدار المتقاسم بالجسم الذي عليها الحركة فان اريد الاول فلا يتصور ان الانفصال [illegible] والاول

مثلا لا انفصال لها فانه فرع الحركة وان اريد الثاني فلا نسلم الحكم اتفاق بان الحركة انفصالين انفصال ذاتي والفصل مسافة وتقسيمه [illegible] في موضع [illegible]

واعلم ان معظم الادلة او جملة هذا الرسم سلك مسلكا آخر وهو ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة هذا الكلام ربما الحركة عن الفقط كما [illegible]

من كتب الامام الرازي فصوص من ان الكمال موجود بالفعل ولا انتهاء له ان انتهى يكمال ثم انه متنوع منه كمال اخر كعيد عقيبه وهو المط وهو كمال ثاني ثم ان كماله

هذا الكمال الاول انما هي كمالية القوة من جهتين الاول حقيقة التوجه الى المقصد ذلك المط والثاني ان يعتبره حاصل ويقتضيه حاصل وانما [illegible] تمام [illegible]

القوة والكلام ربما يعم [illegible] المتوسطة وهو الذي يجري فيه كلام الشيخ في الشفاء فالكمال هو الموجود القائم في الاعيان لا المتقطع وهو المط من نقط الكمال

وكونه فوق [illegible] الاول فقط وفي كلام متعلق [illegible] ثم اعلم ان نقط الحركة يطلق على معنيين [illegible] هذا الاطلاق [illegible]

يقدم الاشتراك اللفظي لان الاشتراك المعنوي كما يتعلق الذات على [illegible] وعلى [illegible] ولا يتوهم ان الحركة التوسطية عبارة عن الكون بين المبدا والمنتهى وهو امر كل

افراده الاكوان الخاصة بالنظر الى الحدود المتحيزة موجودة بالفعل او بالقوة فان كل كون ما دام هو متحرك [illegible] يصدق عليه انه كون في حد لم يكن قبل و

الا لزم السكون ولا [illegible] السكون ايضا وذلك لانا نعلم قطعا ان المتحرك [illegible] كان التحرك [illegible]

م السكون وهو خط وكذا [illegible] الانات المفروضة في ذلك الزمان [illegible] لان التحرك [illegible] نسبة الى الحركة القطعية [illegible] توجد في الان والفرض

۲ منصرم [illegible] ولو كانت كما يتوهم تتتالى الانات وهو يستلزم وجود الجوهر الفرد [illegible] او ان ينقطع الحركة [illegible]

[illegible] كون السكون [illegible] ولا ينتقل الكلام فيقال ان الاخر بعد السكون في الكون الاخر [illegible] منفصل وعلى الاول [illegible]

وعلى الثاني [illegible] او انقطاع الحركة [illegible] هذه الاكوان كلها بالقوة فلا يكون تلك [illegible] الحالة [illegible]

الا [illegible] فان تلك الحالة [illegible] ان نقول من القدر [illegible] هو تحقق حالة [illegible]

[illegible]

٨١

او نريد الجميع واما ان الحركة بمعنى القطع فلا وجود لها في الخارج بل في الذهن موجودة بعد الفراغ عنه وبقاء ان موجود في الواقع انما هو الحركة القطعية الاتصالية والعدم

العدم المقرر لها فيه الحركات من المقولات الاربع بناء على تقدير ان يكونا متغايرين او الامر الواحد الذي يتم عليه الحكم فيها ان يقر الحركة فيه

بانه وذلك الموجود في الان يتنزع منه الاجزاء المحدودة ينتزع منها الحدود فينتزع ملك الاكوان في ملك الصفة والكون الذي يعبر عنه بالكون بين المبدأ والمنتهى والكون

بحيث اي حد يفرض ما [illegible] وشاكلة الكرة المجوفة في سطح مستوي فان الموجود هو الكرة في السطح المستوي وحركة الكرة وتحصل الان تنتزع منها

نقطة مابين المبدأ الى المنتهى والخط الحاصل منها احدها هذا الى هذا وتحركه لا الى انتهاء وكل ذلك بالقوة على انه لو وجدت الحدود بالفعل والنقط لكان

لكان الامتداد والحركة بالفعل والنقطة اليه بالقوة لانه يمكن قطع الكرة وانتهاء الخط المستدير فكذا الامر فيما نحن فيه لا وجود للحركة التوسطية ووجود الصورة فيه

وجود الحالة الموجودة في الحال المستمر كما يقع من كلامهم ملتبسة في الجملة وانا نقول بعبارة اخرى نقصد ما قصده الاوائل منهم وجود الحركتين والاوهام

في وجود التوسطية دون القطعية والقول بان الموجود هو القطعية فقط وهي مبدأ انتزاع الحركة التوسطية وسيجي هذا القول ايضا والله تعالى وقال بعض المحققين ان القطع

المتصور يظهر له انه ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود بل هي الحركة التي هي الكمال الاول للذي فيه جهة القوة هي ان اخذت الحركة مع الامتداد بمعنى عدم دخول

الامتداد في الذات وذلك ما خذها بشرط لا شيء من الامتداد ازمانا والمسافة هي التوسطية وان اخذت مع عرض الامتداد هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية حالها في الحقيقة

كونها غير منقسمة واما القطعية فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لان الحركة تجب لها قوة فاما الاتصال الذي يوصفها بالذات فهو خارج عنها فتكون القطعية مما نسبته

الى المجردة عن الاتصال الامتداد الذي بالعرض من حيث حلول فيها ما هو حسابه متصورة بالصورة حسابه متقدرة بمقدار حسابه مثل الحركة التوسطية وهي مخلوطة في الوجود

بالامتداد والاتصال من جهة وذلك مثل القطعية الا ان اختلاط القطعية بالامتداد الاتصالي انما هو من جهة اتصال حال فيها ما ذاتها ولامتداد الحركة واتصالها انما هو من جهة

متعلقها اعني المسافة ملاحظة الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من شيئين موجودين التوسطية والاتصال الحاصل من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة ولا يخفى عليك

انه ان اراد ان الحركة التوسطية التي هي عبارة عن حالة شخصية موجودة في كل ان وكل زمان من ازمنة الحركة هي القطعية مع اعتبار آخر معها فهو مما يحكم الطبع السليم والذهن المستقيم فان

الذي في الوجود على سبيل السيلان والكون من نفسه غير ممتد في نفسه لا يتصف وجوده في الذهن على سبيل البقاء وان اراد ان الحركة التوسطية كما ذكره ابن امر واحد شخصي غير منفصل ولا

امتداد فيه كما يحتاج في نفسه الى التوسط وهو الكائن في ثبت له وجوده في الاعيان ان الا لا بقاء له الاعدم القرار وهو مع اعتبار آخر ليس الحركة قطعية فهذا المراد لكنه يخالف

ما يمس ما صرحت الحركة من ان الحركة التوسطية موجودة في الخارج وهي حالة شخصية مستمرة من الابتداء الى الانتهاء ولا سيلان فيه شخصها موجود وانما السيلان في امر خارج وهو نسبته الى الحدود

المفروضة في المسافة وان اراد ان القطعية امر واحد في الاتصال بعينه هو في السيلان ولا يتحقق في الذهن الا ان المراد شيء آخر واما الحس في كتبه ما هو ما تمتنعه بالمسافة

على طور الجمهور وهذا في تحقيق وان الحركة القطعية حقيقة محصلة كما اشتهر في الفروع وفي طوره يكون كالجمع من زمنه ومن الاجزاء حال الحركة حقيقة اتصالية امتدادية لجهة الاتصال

لا باقية الامنية الحركة الا انه بيان المسافة والتي يتعين ان لا بد منها في الحركة ما يلحق كذا هو الامتداد فيه اتصاله وسيجي ما يتعلق به ان الاثر فكان حال الحركة القطعية

هي ذلك التوسط الشرط من هو ممتد وينقسم بالزمان المجموع ما ذكرنا هذا المقام ان الحركة المتجددة المنقسمة بانقسام الزمان مقدار الكم في مرتبة ذاتها فلا بد ان يكون في نفس ماهيتها

في نفسه صدرا دائما كالطبيعة الدائمة والاعراض الكلية وهي بهذا الاعتبار توسط وهي من حيث امتدادها زمان قطعية كالطبيعة الدائمة المنقضية بانقسام ما ادى بين ما رامو[ه]

حال كونه قائمة في ما تقتضيه حكم الزمان وما هو ما يشهد عليه البديهة والله اعلم قوله فلذلك كل كون من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة ويشعر ان الحكمة في اعطاء [illegible]

وان حمل على ما هو المتبادر من كلامهم انها الاكوان اذا كانت في الحدود وهي بالقوة فهي لا يكون الا بالقوة لان الاجزاء والحدود في الزمان بالقوة مع ان مقتضى الكلية [illegible]

وكذلك الجسم المتصل ينقسم الى الاجزاء والابعاد [illegible] بالفعل مع ان فعلها بالقوة فان من اجزائه على ابعاد واجزاء بالقوة فان الجملة لا بد وان يكون انفكاكها [illegible]

سكن ذلك المتحرك في الوسط فيتعين ان لا يكون له اين لان الحدود كانت بالقوة وبالسكون لم يرجع الى الفعلية قوله فهذا المعنى الحركة وجود بين صرافة القوة ومحوضة

الفعل وما يتبعه ان هذه العبارة مشتملة على ارتفاع النقيضين فان كون الشيء بالقوة وبالفعل [illegible] وهو [illegible] ان للمقصود [illegible] هذه العبارة انه امر ثابت موجود

بالفعل لا بالفعلية جميع الكمالات ولا بالقوة [illegible] الفعلية [illegible] القوة قوله فلذلك [illegible] اولى لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة [illegible] وان هذا [illegible]

للحركة في التوسط وان جهة القوة باعتبار موافاة الحدود وهذه القوة [illegible] اولى لما هو بالقوة من جهة انها بالقوة [illegible] والتوسطية كانها حاصلة [illegible]

اشارة الى انها ليست [illegible] الامر فان الفاعل هو المفهوم الكلي [illegible] بالفعل [illegible] الشرائط [illegible]

وهي [illegible] الاكوان [illegible] انقراض حدود المسافة [illegible] القطعية عبارة عما [illegible] المعقولات فانه [illegible] هذا [illegible] الاشياء [illegible] القوار

[illegible] الآنية [illegible] فالكلام [illegible] فان [illegible] الاكوان حدود قوله وفي الزمان [illegible] الآن [illegible]

[illegible] وانما [illegible] لا يشتغل [illegible] العلم [illegible] ان الامر المتصل [illegible] الآنات [illegible]

الآن السيال الذي هو [illegible] لا تغير فيه [illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الحركات [illegible] ان يكون [illegible] الحركة التوسطية [illegible] الحركة التوسطية [illegible] التوسطية [illegible] يكون في الزمان [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] الحركة التوسطية والقطعية والله اعلم قوله [illegible] الآن [illegible] المتصلة

وجود الآن السيال [illegible] كيف ان المذهب الذي [illegible] الآن في الزمان بالقوة لا وجود له اصلا [illegible] انقطاع [illegible]

[illegible] عليه الا [illegible] الآن قوله واعلم ان [illegible] من حيث انه متحرك قال الشيخ في [illegible] المتصل [illegible] المتصل

كانه شيء [illegible] المبدا الى المسافة [illegible] من حيث هو [illegible] المبدا الى المنتهى [illegible] الموجودة [illegible] المتصل الآن [illegible]

الى هذا [illegible] ان المتصل [illegible] الزمان [illegible] الآن [illegible]

[illegible] من حيث [illegible] من حيث ذلك [illegible] من حيث هو آن لانه [illegible] الزمان [illegible] انما يكون

متصلا [illegible] وبكون في [illegible] وكان المتصل [illegible] من حيث هو متصل انه لا يمكن ان يوجد [illegible]

[illegible] انتقاله لكن الآن من حيث هو [illegible] ان يوجد [illegible] الآن [illegible]

[illegible]

ان المنقول من حيث هو امر موهوم لا يقال عليه انه موجود الا بالقوة فالحاصل في الخارج من هذا امر موجود فيكون [illegible] ان الآن يتصل [illegible] الزمان ولا يكون

هذا هو الآن الذي المفروض بين زمانين يفصل بينهما كما ان النقطة المتوهمة [illegible] مسافة [illegible] النقطة المتوهمة فيها فالحاصل هذا الشيء وجود هو وجود

مقدر ما [illegible] الذي حققناه فيما سلف انه حركة من غير اجزاء متقدم ولا متاخر ولا تطبيق وكان كونه [illegible] سائر في المسافة [illegible] الحركة كونه

وذلك المعنى الذي سميناه الآن [illegible] سائر في متقدم الحركة ومتاخرها [illegible] قوله واما السكون فهو عدم الحركة [illegible] التقابل [illegible]

والسكون تقابل العدم والملكة بانه لا تشتبه تقابلهما [illegible] تصور [illegible] متعلق بتصور الآخر ولا تقابل التناقض [illegible] الشيء

بكمال

عنهما كما انه [illegible] ان الحركة اول [illegible] بالقوة [illegible] بالقوة فلو كان السكون [illegible] كان موجودا فيكون [illegible] بالقوة [illegible]

[illegible] ان يتقدم السكون [illegible] السكون [illegible] السكون كمال [illegible] بالنسبة اليه [illegible]

[illegible] ان يكون ضدا [illegible] السكون بينهما تقابل [illegible] ان نقول انه [illegible] لو كان حقيقة الحركة

ذلك الرسم [illegible] الحركة [illegible] الوجود [illegible] الممكنات في نقول ان الحركة حقيقتها التوسط بين الحدين

بحيث [illegible] فالسكون [illegible] والسكون كونه بحيث [illegible] بالعدم [illegible] الحركة

في [illegible] القرار والسكون [illegible] الكمال [illegible] الحكم بان الحالة المخصصة

[illegible] التوسط [illegible] تقابلهما [illegible] عدم الحركة [illegible] قوله فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم

[illegible] ان السكون مطلق [illegible] ذلك التقابل فالسكون عدم الحركة [illegible] ان يتحرك [illegible] السكون في [illegible] تقابل [illegible]

قوله فالموجود الذي [illegible] بالفعل من جميع الوجوه لا يكون [illegible] من جميع الوجوه لا يمكن [illegible]

[illegible] انه لا [illegible] ان يكون [illegible] من حيث [illegible] الجوهرية [illegible] الجسمانية [illegible]

[illegible] والجواب ان اعدام الممكنات وان كان [illegible] السكون [illegible]

[illegible] يكون [illegible] به الحركة من الزمان والمقولات [illegible] والوضع [illegible] فالموجود الذي بالفعل من جميع الوجوه هو الواجب

[illegible] بالزمان [illegible] المقولات [illegible] تقابل [illegible]

[illegible] المسافة [illegible] المسافة [illegible]

[illegible] الآن [illegible] الزمان فيكون [illegible] المسافة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] المسافة [illegible] ان يكون الآن [illegible] المسافة قوله فلا يكون الحركة [illegible]

يلزم أنه يحتاج السكون الأول كما سيقرره المصنف في العكسيات والجواب عنه أنه فإن السكون عدم الاستقرار فيما فيه والاستقرار في أن فعله يوجب انقطاع الأثر

عن الحركة وما سيقرره المصنف أن قدرنا دليله والانقطاع قوله غير متناهية من الأفراد أو الغير المنقسمة يعني أن السكون يعلل بأن فرضت أنه يسكون الحركة ثم انقطاع الحركة

وهو خلف وإن جعلت كونه في الأين ليستلزم أن لا يكون متحركا فيكون الحركة متناهية من أفراد غير متجزية فيكون المسافة أيضا وقد برهن على بطلانه والأنفع

ما فيه فإن غاية ما لزم أن يكون الحركة مؤلفة من أفراد غير متجزية وأفراد متجزية غاية ما لزم من التطابق على المسافة أن تكون منقسمة إلى أفراد متصلة وأمور

أو غير متجزية مع أن القائلين بقولي الأجزاء وجودية في المسافة ولا نبيا ولا في التطابق الأولي أن الانقسام للمسافة يجب الانقسام الحركة وما يكون ما هو جزء الحركة

في المسافة فعلا مما هو في أن محال يتفقر على النقاط الأول كما في الصراط المستقيم وقد وقع أنها منقلة واحدة كالمسافة غير متناهية من المتعددات وعلى أ

فلا يعد بناء أن يحمل قوله الغير المنقسمة على بيان الواقع قوله فيجب أن يكون الجسم لا يكون في وقت إلا أن متحركا ولا ساكنا في الأين أن يفصل أن أو زال لكن في

الحركة التوسطية ليتحقق راسمه أنه في الآن أيضا ولا يلزم محذور إصلاح وإن أورد في القطعية لكن باعتبار أن الموضوع خال عنها كما في المنزح قوله لا يقدر الأمر يكن الجسم

منفصلا عن حاصل أن الكلام في التقابل في الحركة كالجسم وهو موجود في الآن المعروض في زمان الحركة فيلزم على تقدير أن لا يكون ساكنا التنبه لأنه يصدق — متحركا ولا ساكنا

عليه أنه يثبت الحركة عنه وهو باطل مع أنه يلزم خلو موضوع التقابل عنهما ويلزم ارتفاع النقيضين فإنه يلزم ليس بمتحرك وليس بساكن والسكون عدم الحركة

والارتفاع باطل ارتفاع العلي هذا قد فرض الموضوع قابلا أو موجودا المكان ويلزم سلب سلب الحركة فيلزم أن لا يكون متحركا ولا غير متحرك قوله لأنا نقول في الجواب

أن نقيض الحركة في حاصل الجواب الأول أن الموضوع المعتبر هو أن يكون متصفا بما يضاف به الحركة كالزمان وغيره والجسم في الآن ليس كذلك فيقال أن أريد أنه أول

أو لأن يكن متحركا كان مسلوب الحركة التي من شأنه في الآن فهو ممنوع وإن أريد كان مسلوبا بها وهو في نفسه صالح فهو صادق وكالمذهب وعليه هذا في الجواب الثاني قوله أما

انقطاع فلابد من أن يكون أمرا نباتيا يعرض للحركة في أحسن على أن الحركة لا بد أن يكون أمرا نحيا بأقبائي التبدلات والانقطاع لإيزول أن الحركة كلها

أمر حادث محله ثابت أو غير ثابت ودوابك محال فيشتمل عليه عرض قائم به بسبب اليسير إنه مبتدأ مثاله الحركة في الأين فإن الأكوان المستندة فيه بدل إنها أعراض الأعراض

في التعاود التنقل والإنجاز عليك أن الجسم هو محل فإنه ما تبدل عليه شيء مالا يبدل بحيث عرض وإلى الحركة هو تبدل الأحوال على حسب ولا شيء نتوزع فيقول أن مراده أنه لابد

من الأشياء لا يكون ثابت قوله ففقد الطهران انطفاء من الماء لا يعرض له الحركة في هيهنا سؤال مشهور وتحرير التشريح وهو أنه يلزم أن يكون الطفاق الماء إذا وجرى

مجردة فيكون فيه قوة يتبدل الأحوال ويكون تلك القوة مخالفة بالحقيقة للأحكام الجسمانية حتى لا يرد ما قيل من قبل في أن انطفاء أنه واهتم عن الصورة الجسمانية مانع بحال أنه

يمتنع علته الاقتران بالصورة والمادية بأمر فقد كونه بدوبه على هذا أنه يقع قوله وهو الجسم قوله أما تحركه خارج مثل الحركة فيها ومن في التقابل أن نعرف أي الأطرف

بعصام الدافع والحادث لا يدخل في الحركة وأما أنها ما علامات فكلام فإنه لا حاجة أن يلزم أن الفاعل للحركة هو الجسم بما هو جسم والدافع والحادث حيثيات

مستقيم حالته قريبة قوله إذ لتحرك الجسم بما هو جسم لا العقل غير كونه جسما وتعاد أن يقول أن فاعله الجسم لا يستلزم أن يتحرك كل جسم فإنه تجوز أن يتخلف

معلوله لفقد شرط أن الشروط وايقم بيوم فتحقق الأمرهان الحرك جسم المطبوعة مع أن بعض الممتنع بطلك الطبيعة لا يتحرك والجواب الأمر أن بما هو جسم

معلوم

٦٣

ليس علته تامة بحيث يحتاج في التحيز الى غيره وفي الشرح اشارة الى جواب اخر بان المعتبر كونه جسما او نقول ان المراد ان الجسم من حيث هو جسم ليس علة موجبة ولكن الطالب

في الحد هو العلة التامة بحيث علته كما هو مذهبهم وقال بعض المتأخرين ان اريد الفاعلية على الاطلاق لو اخذت كافية او تعينه بالمركبة في اثبات

الطبيعة م — الملازمة المنافية لكون القوة مجتنبة كانها نكون لمعونة بما ذكر فان الجسم من حيث هو جسم يستوي نسبته الى الكيفيات المستقلة بمرد الالوان والاوضاع فلا يكون

طالبا لبعض بعينه بالرجاح الى اولى منه ان ضده ولعل العقل لا يتعداه قوله لكان كل جسم متحركا على الدوام يلزم ان يتحرك دائما والاولى انه لو كان الجسم لكان

كل جسم متحركا دائما لانه لو تحرك لكان الكون ممتنعا مع ان الاجسام فان بعض الاجسام ساكن فالجسمية بما هي جسمية لا تقتضي الحركة واستضعفه الامام الرازي

بانه يمكن في الكائنات الجسمانية في الجسمية وقال ان الجمهور ادعوا ان الجسم الا المقدار المنبسط والمقدارات مخصوصة لا تفاوت فيها الا بالتشخص فان انتقل بالنسبة الى حقيقة الاجسام

ونحو ذلك متصلة في نفسها واما الهيولى فانهم زعموا ان الصورة الجسمية يرد عليها الصورة النوعية اعراض عندهم في نفسها ليست باستعداد ولذا الهيولى

فتتبع وامر المنافي في وحدة الحقيقة الجسمية فانه ما كان به تحكم بديهة بان اشتراك قد يسري من ايديها ولعل التجويز من العقل الصحيح لا يعداه وقد مرضاعا قال

ان رجا اليه فسد ذكر واستنقضها بالطبيعة وقد عرفته ثم قال انه يجوز ان يكون الاثر هو الحركة فان مواد مختلفة بالحقائق فيجوز ان يكون هو الحركة في الاجسام الحركة على

الدوام كالافلاك ومتشابه القول فيه ان الكلام القصد من نفي الحركة على الجسم بما هو جسم استناد الى الطبيعة والا فلا الجاه ولو واعلم انك بما علمت ان

المتحرك هو الجسم ان وجاعلوا ان الجسم جوهر وهو بالنسبة الى الفصل عرض عام والفصل خاصة له خارجة عن حقيقة الجنس وضعف البرهان باقتران الفصل مع الجنس فان ليس

لو كان علة الفصل لكان كل جنس ولك الفصل ولك كي فلا يدار ان يكون له علة اخرى فيكون الجنس في اقتران الفصل محتاجا الى الغير وهو ممنوع وان التزم ان السلب

العلة لا تنسب الى الاحتياج به الغير فلتزم الغير ان لا يكون الجسم بما هو متحركا ومع ذلك لا يحتاج الى علة اخرى لان الجسم طبيعته جنسية والطبيعة الجنسية في اقتران

العوارض بها لا يحتاج الى علة وان لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط هذا الجواب بحتاج الى الفصل فانه لا يصح منه

انه بالى موضع مبدأ المحل فنقول في الماهيات ثم كنه المحاربة لوجود منفرد وهو تمام حقيقته وحيا هذا فالصورة امرا وعارض لا يحتاج الى علة

خارجة عنها جاعلة للاثر موصوفة بها واما الجنس في الماهيات البسيطة فاما وجوده وجود الفصل فنسبة مجال حتى يكونا حقيقة واحدة فلا يحتاج الا الى

علة جاعلة لطبيعة النوع جعلا واحدا واما كونه عرضا عاما وكون الفصل خاصة فانما هو عند التحليل فحسب والا لتعاند في العقل لا في الخارج والحاكم بغير

طرف التحليل ليس للجنس مرتبة تقدم وموصوفية وانما فيه الاتحاد ومع لا يرد محذور وتفصيل ان ورد الاعتراض بحديث اجناس الماهيات المركبة التي هي

مواد فيلتزم انها في اتصافها بالصورة محتاج الى العلة وان اورد بحديث اجناس البسائط او المركبات باعتبار كونها اجناسا لا باعتبار كونها

مواد فنقول ان اريد ان كون الجنس فصيلا انما هو حكاية عن زائد داخل الفصل مع الجنس الذي كمال منه النوع فهو عبارة عن تحصيل النوع فيه ما انه محتاج الى

الفاعلية العلة الخارجة بصورة انه المكنات وان اريد حقيقة الجنس ذات متحصلة لم يثبت لها فصل من الفصول فهو ممنوع وان الكلي فلا مطابقة في

الترام احتياجه الى العلة الخارجة وان اريد الهيئة التالفية من كون الجنس فصيلا فرض ان الاجزاء التي هي الاجناس والفصول المحمول بعضها على الاخر

قلنا نعم لكن حمل الفصل على الجنس انما هو في تحصيل تحصيل النوع فان المحصل هو الاتحاد ولا الانضمام الا في هذا النحو فيختار ان ثبوته له وجب لا لاجلهما اي لاجل علته والعلة

ان يكون كالاجتماع لكن ايضا فانه يحصل الحصولات في كل فصل بحيثية ثبوت فصل فثبوت الفصل للنوع هو ثبوته للجنس في مرتبة متأخرة عنه فلا يكون لاجلها اي لاجل علته قيد وان

سلم ان ثبوته له في مرتبة الوجود ايضا فيختار انه لاجلها اي لاجل علتهما وتحقيق هذا المقام على الاسباب في موضعه وارتباط الفصل مع الجنس امر مستصعب الافهام

قوله واما البرهان الثالث فهو انه لو تحرك جسم [illegible] الا الكم توهم امرا غيره لوجب بطلان حركته وذلك لان مقتضى الذات لازم لها وتوهم امرا به كحصول

المط محصل لذلك المقتضي كتوهم مبطل الاجزاء عن الارادة مع قيامها والثاني باطل ضرورة فانا نقدر على تجويز مصادم للحركة كتجويز الصحيح لا يقتضي هذا

الدليل بعد الحركة كالطبيعة مع قوة مميلة مثلا لان ابطالها ممكن لانا نقول ان المراد توهم عند قيام الصورة الجسمية والجسم بما هو جسم والدليل تام واما الطبيعة

فليست علة واما هي مع الميل وحصول الحالات المنافرة مثلا وعدمها بها لا يمكن توهم مبطل لحركة نعم ان يتوهم مبطل الحركة بقطع انقطاع قيامها قوله

ومنهم من قرر هذا البرهان اه والدور منه ما في المباحث المشرقية ان الجسم لو كان متحركا لكان له مطلوب او لا يكون مطلوب وعلى الاول يلزم السكون

وعلى الثاني فالتحرك الى بعض الجوانب ترجيح بلا مرجح فاما ان يتحرك الى الكل او لا يتحرك وكلاهما خلف قوله اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلب اه

بهذه المقدمة [illegible] المتاخرات للفطرية فانه لم يرد الاستغناء بالطبيعة والكثير مثلا فانك قد عرفت في تقرير البرهان الاول ان البرهان انما تم ان

ادعيت بتقرير استقلال الجسمية في التحركات [illegible] ذلك فهذه السابقة في الجسمية تامة والطبيعة ليست لحركة بمعنى متعلق في التحركات فلا اختصاص له اراد

ان المطلوب والمهروب عنه انما يكون للطبائع فيلتبق ان يعلم به ان سلب ملائمتها للطبيعة وايضا نقول المتداول [illegible]

بالطبيعة والامر فيه هين فليكن المراد بالطبع مع الذات لا الطبيعة ولعن الطلب [illegible] هو على التحقيق

لما قلنا ان الحركة ليست ملائمة لذات الجسمية لكن ليست ملائمة لنفس الطبيعة بما هي هي وانما يلائمها المط كالحيز مثلا وانما [illegible]

في الحيز لم يتحرك ولو امكن الاتصال اليه في الآن تعطيل لحركته لك والبرهان كان واقفا بنفي الملائمة والمقصد في هذا المقام نفي الملائم عن الجسمية

فلا شناعة فيه اما ثانيا فلان البرهان في هذا المقام [illegible] واما ثالثا فلانه يجوز ان يكون مطلوب المتحرك امرا يستحيل حصوله له والجواب كما

الذي في الشرح ان هذا انما يعقل في الحركة الارادية واما الحركة التي صدرت عن امر عديم الشعور فلا يجوز فيها ذلك وذكر بعد ما يجري في الحركات

انما يكون في المقولات الاربع والمطلوب فيها انما يكون الفرد الآني من المقولة فالحركة في الاين انما يطلب بها الاين وكذا الحركة في الوضع

انما يطلب بها الوضع مثلا وهذا المط ممكن الحصول البتة لانه ان المطلوب بالحركة الكمية الكم الذي هو عديم النهاية وفي الكيف الكيف الذي لا اشد منه ولا

انقص وهما مستحيلان لان علة الجسمية التي هي عديمة الشعور مستشعرة عند العقل الصحيح فان وجودهما اذ هو مستحيل لا لقصد الجسمية ولا الطبيعة

والله اعلم وايضا مثل هذا يرد في تقرير اثبات ايضا فيقال ان مطلوب طبيعة الجسمية يجوز ان يكون امرا مستحيلا فلذلك يتحرك دائما فلا يمكن توهم مسكن

كالتحير الطبيعي وحصول المط وانما يكون بكين على سبيل التمييل وهذا ليس فان الحركة الطبيعية مع جميع شرائطها يمكن ابدا او مسكن فان احب

مان

بان الامكان بديهي والمنافاة مجادلة كمام فنقول ان مطلق الكان مستحيلا ممكنا ان يكون حاصلا فقد امكن السكون والثاني باطل لان العلة هي قربت

الجسمية البحث بحث قوله وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول في وانيه وعلى تقدير ان يكون حاصلا فلازم وجوب السكون فانه لجواز ان يكون

هو الحركة وانما يلزم السكون لو كان المطلق غير الحركة والجواب عنهما انما مر من ان ذلك معقول في الحركات الارادية واما عدم الشعور فانما مقتضاها

امر واحد فان وحدته لا تفارقه والافطلبة والحركة حقيقتها التادي الى الغير فلا يقصد في عدم الشعور بنفسه ويجري بهذه العادة في الكليات

انه الله ... وبهذا البحث وهو انما لازم انه لو كان لم يكن لها مطلوب ذاتي لكان الى بعض الجهات لزم الترجيح من غير مرجح فانه يجوز ان يكون مقتضى الجسمية

الحركة الى بعض الجهات دون البعض لخصوصيتها ويندفع بما مر قوله ويحصل كون بعد كون ولا يلتفت في هذا المقام فان الاكوان لا يكون لغوه مره

والكلام في عدم الارادة وهذه مناقشة لفظية قوله واما البرهان الثاني فهو ان الحركة امر حادث والحادث والمشهور في تقرير البرهان ان الجسمية

كانت محركة لكان القابل هو الفاعل وقد ورد عليه الامام الرازي ولا يتم بطلان الثاني وثانيا باستقامة الجهة بالنسبة الى لوازمها فانها

... والقابلية فاراد الشارح ان يقرر بحيث يندفع عنه الشكان والحاصل ان القابل بعين الشيء لا يكون هو فاعلا مستقلا اللهم الا ان يكون له معين

يكون به فاعلا والكلام هنا في نفس الجسم بما هو جسم انه ليس يصلح ان يكون فاعلا مستقلا للحركة فانه لو كان فاعلا لكان مستعد الوجود للحركة فيه

فان الحركة تحدث شيئا فشيئا وهو ظاهر ومثل هذا القابل لا يكون فاعلا مستقلا والا لكان موجبا لوجود ما يحدث من الحصول والاستعداد للحدوث

شيئا فشيئا نقيض ان لا يكون يتجدد الا بدا الى المنتهى لا يقال الجسم مشتمل على الصورة والمادة فمن جهة القبول من المادة وجهة الفعل من الصورة

فلا يكون شيء واحد فاعلا وقابلا لان المادة بنفسها لا يكون جهة استعداد فلا بد من كيفيات استعدادية وهي غير الجسمية والكلام في ان الجسمية بما هي

ليست علة مستقلة وانما قلنا ان المادة لا تصلح لتلك الجهة لانها ثابتة فلا يكون بنفسها استعدادا تاما والا لزم حصول الحركة بالفعل فلا بد من شيء

علتها من تجدد ويجري ايضا ذلك البرهان في الالهيات بما يتعلق بنفس الحركة قوله فموضوع القابلية والفاعلية مختلف فيه اه ان مختلف اختلافا بالذات

لا بالاعتبار كما صرح به في الالهيات في فصل القوة والفعل ولا يخفى دفعه فانه ظاهر ان النفس الناطقة من المركب لان الكلام في المعالجة

لدفع الامراض النفسانية والافعال المعالجة من المستعمل ظاهر في الفاعلية والقابلية الا ان القابلية باعتبار كونها مقارنة مع الامراض

ورد عليها الاستعداد والفاعلية باعتبار كونها مفارقة مع الطبابة والمهارة فيه وفي انما يمنع اتحاد والفاعل بما هو فاعل مع القابل

ولا يمنع اتحاد ذاتيهما ولا شبهة في ان النفس ليست فاعلة مستقلة بل انما فاعليتها بالالات كالعلم بعلم الطب ولعل المراد بالمغايرة الذاتية

المغايرة من جهة الفاعلية التي هي الايقاع من كتم العدم الى ساحة الوجود وهي باجتماع الشرائط وارتفاع الموانع والقابلية وهي الاستعداد والاستحالة الجسمية

القريبة الى وجود ما يستعد له ولا شبهة في ان موضوع الفاعلية بما هي الفاعلية مغاير بالذات لموضوع القابلية بما هي القابلية وفي العبارة اشارة اليه

نعم لكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة فانه ذكر التقسيم باعتبار المحرك بعد هذا حيث قال ونعني الى ان كل حركة اما طبيعية او قسرية او ارادية وفيه اشارة

كحصل بل

اى المنافاة بهذا يعنيه الحركة من المقولات التى يقع فيها الحركة لا الى الجسم الذى يسير عليه المتحرك كما هو المتعارف عند العوام قوله مخالفة نوعية او صنفية واما مخالفة الشخصية

على ... بالصنفية فان ... انهما غير النوعية او بعضها مخالفة شخصية مالا بد منها ... فى الحركات فان [illegible] الحاصل فى الزمان الحاصل الآن وكذا
الزمان

الوضع وغيره وانما التشبيه بمخالفة ... مع انها حالة على ظاهرها وهيهنا بحث فانه سيعرف ان الموجود من المقولة الواحدة متعلق بكل

متحيز ليا الفرد من افراد منها ولو كان الافراد ... يلزم اختلاف حقيقة واحدة متعلقة بامور متخالفة الحقائق وسيعود البحث فى الكم قوله
متعلق

بهذا المقام قوله وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال تلك المقولة وحاصله ان موضوع الحركة هو المقولة كالسواد مثلا حركة السواد فى الاشتداد والتضعف

وهذا ان اعتقاد انه الحق وان بعيد الحركة الكمية الكيفية واما الحركة الاينية والوضعية والكمية فالاعتقاد اعتقاد امر متحمل بواسطة فان الاين الاول غير باق ...

وعلى هذا اى المقولتين ولعل اعتقاد هم فى الحركة الكيفية فقط ويدل عليه قوله لان معنى التسود ... فانقلت ان الامام الرازى فى المباحث المشرقية

ثم الحكم عن الكيفية حيث اجرى الابطال فى الكمية ايضا قلنا لم يذكر الابطال بانه مذهب احد بل حاصل كلامه ان قولنا الحركة فى مقولة كذا يحتمل ان يكون معناه

كذا او هو باطل لان التسود ... ثم قال وهو حق الا انه يجب طرد القول فى الحركة المقدارية فالامام قصد استيفاء البحث والمعتقدون يجوز ان يكون معتقدهم فى

الحركة الكيفية فقط والامر فيه هين قوله وهذا باطل لان معنى التسود ليس الا ان السواد ... انه يجوز ان يكون مذهب المعتقدين ان الطبيعة السواد

بانها متحركة موضوعة للحركة ... فيها قد تبدلت عليها السوادات قوله كيف وذات الاول ... ان اريد الذات الشخصية فلا نسلم وان اريد الذات الكلية الطبيعية

موضوعة للكلية وهى الطبيعة من حيث هى هى فلا نسلم انها تبدلت وانما تبدل الزوائد والنواقص وهى افراد منها والجواب ان كون الطبيعة السوادية موضوعة للحركة

لا يعقل الا بان يتبدل السوادات الشخصية او النوعية او الصنفية وهذا انما هو فى محل السواد فقد ثبت ما ادعيناه ... لكن لو كانت المقولة لكن

موضوعها ... ان فرض ... زمان تلك الحركة ... فرد منها مخالف للفرد الذى يكون فى آن آخر ولم يبق النزاع الا فى اللفظ كما سيتضح مع انا نستقر

ان الحركة لا بد لها من موضوع باق بشخصه قوله فان الذى يتجه اليه ان الجسم كان سوادا ... ان يتجه ان الشدة والضعف ... اوصاف بالنسبة الى الضعف

ولعلها اى الشخص ... فى ... منوعة كما هو مذهب المشائين ومستكمل عليه الشدة وهو الاظهر فنقول ان الموضوع هو السواد الثانى ... لا تبدل فى ذاته وانما التبدل

فى اوصافه التى هى مراتب الشدة والضعف وفى الحركة فى السواد والتسود ليس الا كون السواد موضوعا للحركة فى اوصافه ... ان التسود ليس سوادا ...
الى

تمنع الملازمة فان معنى الاشتداد فى السواد انه ليس الا تبدل وصف الشدة قوله بل حدث فيه صفة اخرى لا يقال ان الاشتداد ليس عبارة الا عن حدوث
مسلم

صفة اخرى هى الشدة والجواب اى السواد الشخصى الكائن باقيا فالتبدل فى الشدة والضعف الذين هما وصفان اضافيان اعتباريان او نقول صفة اخرى ...
او
مسلم

بها بل الاضافيين والاول غير معقول فان سواد او احدا من حدوث امر آخر فيه ... ان يقع منه انه اشد بعد ما كان اضعف او بالعكس ولعله
٢

ملتفت ... واما السواد ... فالتبدل فى الحقيقة ... ذلك الوصف هو من نسبة السواد او غيره والاول باطل كما يجى والثانى يوجب ان لا يكون السواد
السواد

... او حدوث ... من الكيفيات التى ليست ... قيد السواد لا يوجب اشتدادا وتضعفا ... قوله والكان الذى ...
منضم اليه

الذي سواد آخر فيحصل سوادان في محل بل القول ان احد السوادين يحل في الآخر فالامتناع في المحل ولا اتحاد فيه والثاني ان السواد الآخر مخالف بالحقيقة
للاول فالامتناع في الحقيقة وذلك لان السواد الآخر اشد من الاول او اضعف فهما مختلفان بالحقيقة والثالث ان الامتناع في الزمان فان زمان الاول اسبق
وزمان الثاني مسبوق والجواب ان السوادين مختلفان بالحقيقة او متفقان وعلى الاول فان قاما بمحل واحد يلزم اجتماع المتضادين ضرورة ان السواد الشديد
والضعيف متضادان وان كان التضاد مشهوريا وان قام احدهما بالآخر فكذلك فان الضرورة تشهد بان احد الضدين لا يحل في الآخر وهذا بناء على حلول السواد في
البياض وعلى الثاني فكذلك فان قيام احد المثلين بالآخر مما يحكم بديهة ... الزمان والمكان متغايرا لكن زمان الفناء واحد ... يرتفع الامتياز عن البين
فان الذي رأيناه سوادا واحدا في الحقيقة سوادات متخالفة ... وان يجوز ذلك ... في ذلك المكان
ولكن تعرفت ان السواد الطاري هو عين الفان فالسواد الذي هو الموضوع باق وقد توارد عليه السوادات التي هي بالقوة الموجودة ...
مستمر المعدود الى المنتهي ... على الزمان متجدد والامتياز بينهما عند العقل واضح وكذا في الوانع ... وهو معنى الحركة الاستحالية ... الحركات بالزام
بديهة العقل العلية ان احد السوادين لا يقوم بالآخر ولا يقومان معا بمحل ... مختلفين بالثبات وعدمه قوله والحاد الاثنين من السواد غير متصور
اشارة الى جواب ما يقال ان ... انه يجوز ان يكون السواد الاول باقيا ثم يحدث السواد الآخر ويتحد مع الاول وكذا ان انقضيا او انعدم
احدهما ضرورة ان اتحاد المعدوم مع غيره غير معقول وكذا اتحاد الموجود مع المعدوم والنص على الاول لم يبق الموضوع ... السواد الاول وكلامنا
في موضوع الاستحالة وعلى الثاني ان انعدم السواد الاول فقد فسد الموضوع ... وان انتفى الثاني فلا صدوث لحالة فلا حركة اصلا قوله ويمتنع
وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكره واعلم ان هذا البحث متعلق بالحركة سواء كان معنى الحركة في المقولة ذلك او لا فانا نقول ان
الجسم المتحرك في الاين مثلا ... او لا وعلى الثاني يلزم ان يكون بعض الاجسام بلا مكان وعلى الاول فهو هو الذي كان حاصلا فيه زمان السكون
او لا وعلى الاول يلزم ان يكون ساكنا فانه قد صدق عليه انه ... في زمانين وعلى الثاني فهو الآخر مستمرا او لا وعلى الاول يلزم ان يكون في زمان الحركة
... واحد وهو ما يشهد بخلافه البديهة وعلى الثاني فيبين كل اينين زمان لا يحد ... وعلى الاول يلزم تخلل السكون وانقيض
... والاين الذي يحدث خلفه زمان لا يحد ... او لا وعلى الاول ... وعلى الثاني ... الاينات المستلزم لتاليها و
ثمة متصلات وعلى الثاني يلزم ... الاينات ضرورة ان الجسم في كل آن في اين والاولى ان يكون المكان والضرورة كما نفت
بطلان خلوه عن المكان في زمان تقف بامتناع خلوه عن المكان في آن ... الحركة الوضعية والكمية واما الكيفية فتوجهه ان الشديدات
الكائنة هي السوادات ما لا ... الحركات ... السواد الذي هو الموضوع الكائن على حالة واحدة من الشدة لم يكن متحركا والكائنات
... الشدة متحققة فيما ... متشابهة ... نقطة في المقام ... الحركة في المقولة معناها
ذلك ... الحركة هو امور متعددة متشابهة ... قسم الحركة ... الانحصار امور غير متشابهة [illegible]

واما المبدا او و المنتهى على ان مراتب بطلان التشبيه على ما ذهب اليه بحاشية قوله وجوابه ان تلك الآنات وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل في لا يلزم

النقص بل ما الجواب وان لم يتقدم العلاقة الدور عنقريب ان شاء الله تعالى اما حب الاجزاء الانفصال قوله ورد هذا الجواب بانه يلزم ان لا يكون للحركة

الا نسبة الى الحركة الكلية يجب ذلك معروف ان خلاقة هو الذي اورده الدور في تحقيق قوله ولا يخفى انه بيان الحركة في الاين مما حافظ

نجم سابقا كان فرض ان يمكن ان يعاد بين المحافظة وانما التوسط بين الاحاطات فلا يلزم ان يكون لزمان بالفعل قوله ولا يلزم الخلاء ثم فان

القدر الضروري في الامتداد ان يكون متمكن متوسط بالفعل مكان او متوسط فيهما فالتمكن بكونه الاول المتعارف وكذا التوسط بين الانين وله ذلك

شبه ان بالتوسط بينهما لا يتحقق الخلاء قوله والتيم الا الملاك على منعكس الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون لها وضع اصلا في وقت الاوقات ويمكن

ان يقال عليه مثل ما قيل سابقا فانا نلتزم انه لا وضع له بالفعل وانما التوسط بين الاوضاع ولا يقع ان التحرك بالحركة الكمية يلزم ان يكون غير متكمم فيمكن

جوهر او فرد او ان افراد المفارقات والتاسع من اظهر الا ان ابطاله ان اريد به ان لا يكون متكمما بالمتصل فلا يلزم لزوم الجوهر الفرد والمفارقة

انما هي الجسمانيات فان التوسط بين الكميات مفصل في تصحيح القسمة وسيجي ان شاء الله تعالى عنقريب ما يتعلق به بل انما افراد آنية هي معيار السكون وانما

سميت بمعيار السكون لانها ان حصلت بالفعل استقر عليه المتمكن لان حصولها بالفعل انما هو بانقطاع الحركة وانما هي عند ان فرض فرد منها فيه

وعنده الانقطاع لسكين فيستقر على ذلك الفرد واو افراد زمانية تدرك بالوجود مستطيلة على الحركة على القطع فيه حركت منها على ما تمهد بعدد مسلم

اي ان مراتب الشدة والضعف عندهم متخالفة بالحقائق وكذا مراتب الاستدارات المتفاوتة تحدبا واذا تمهدت فنقول لو كان للحركة في السواد

او الا ضعف الى الاشد وبالعكس سواد واحد هو متصل متقسم حسب انقسام الحركة المنقسمة حسب انقسام الزمان فيلزم ان يكون السواد الواقع في سائر منتهما

لما انفصل من السواد في ذلك الزمان نعم بينهما شدة وضعف في السواد المتصل لو كان اتصاله بالذات اوما يعرض انما هو بالقوة لان هذا

المتصل واللازم الجواهر الفردة وانتهاء القسمة والانحصار بالا تناهي بين حاصرين والمتصل الواحد لا ينقسم الى انواع متخالفة الحقائق والا لاجتمل انبات

الهيولي الطارئ في شرح تعرض انشاء الله ان الكرة المتخلخلة تتبدل فيها السطوح مستديرات كلها متحدب محدب مخالف لتحدب السطح الاخر فيكون

الا في ذلك الى متخالف الحقائق ويرد عليه ان السطوح انما هي نهايات فالتحلل لم واحد من المبدا وهو الحكم الذي لو كان في الآن الذي هو المنتهى

لتحقق السكون بمبدا ان الحركة المنتقمة وهو منقسم الى الكمين كل منهما غير قار ويتبعها متشكل وله ما حد الوان هما ان في تلك السطوح فلم يحصل

ذلك الحكم وانما الذي تقضيه ابطاله هو ان يكون متصل واحد الى انواع متخالفة الحقائق ولا مخلص الا بان يقال احد منهما يلزم بامتناع الخلاء

المتصل الواحد الى انواع متخالفة ووجوب اختلاف مراتب الشدة والضعف هو الاظهر فان الاسطوانة التي قاعدتها السطح مستديرة فقطر الكرة

القسمة الى متخالفة بالاستدارة والقوم يتوهم اختلاف المستقيم والمستدير ماهية مستقيم فانه يمكن ان يتبدل خط مستقيما ثم يخرج استدارة وهو خط

واحد ولا انكار عليه محال انه فقد المكنه قسمة الى المستقيم والمستدير ثم ان الحلال الذي هو اصل الى متخالفات ما يقتضي العقل ابطاله

مواه

هو داره صادقه فيها المقدمة الاخرى هي الاتفي بان لا تنكر والمنت تكون لكن يتيسر لهم هذا المقال فلا يحصل لهم عن الاعتصار الذي في الحركة الا بان قدح العلامة الدواني
بل يجب بعضهما على مذهب بعضهم بنفي ان ذلك الفرد عند البعض من الحركة فعندهم مع كون الحركة في مقولة كذا انما يلزم فعندهم ان مقولتهما كذا ان
هو ذاتيات و فرد سيال غير قار فالحركة في الاين عبارة عن الاين السيال والحركة في الكيف عبارة عن الكيف السيال ... ما استبعد على ما لي
المباحث المشرقية ما يا الاين ما الحركة الا التغير التدريجي في صفاته يتغير ... والمعلوم ان ... التبدل ... حيثية ما ... التبدل ... التبدل حاله
نسبته والتبدل ليس كذلك لان التبدل لو كان من جنس المتبدل كالاين متبدل والمتحرك فيه لا يدوم من اين وفي تبدل فيهما تماثل او مختلفان متضادان مع
انهما مجتمعان وانت تعلم انه لا يرجع الى طائل فانه لا نزاع لاحد في ان مفهوم التغير والتبدل والخروج من العدم الى الوجود تدريجيا امر مغاير للاين
متبدل بل النزاع في ان الحركة في الاين متبدل لحالة حدثت لم تكن قبل متقسمة بانقسام الزمان متدرجة الوجود وتلك الحالة ... الاين المعدوم القار او غيره م
اما ذكره ... هذا الاتصال والانفصال ... حالتين الحالة التوسطية الباقية لشخصها الى انقطاع الحركة وهي لا تكون من مقولة فيها الحركة البتة
موجودة ان ابدا واحدا بالتشخيص غير منقسم الى انقطاع الحركة وحالة سيالة منقسمة وهي نسبت الى الاين السيال متبدل واما مفهوم تبدل الموضوع في الاين فهو امر انتزاعي ليس
داخل تحت شيء من المقولات فلا يكون ... فلا نزاع الا في اللفظ والتعجب عن بعض ... حيث رد على هذا ... محصله ان الحركة في الكيف متبدل
نفسه كالتسود وسواد المسود ... وهو بطلان التسود هو اشتداد السواد ... اشتداد الموضوع في سواده او ليس هناك سواد لشدة او لو كان السواد
شديد فالسواد الاول اما ان يكون باقيا عند الاشتداد او لا ... ما مر في الشرح من ... اعتقاد من اعتقد ان الحركة في المقولة عبارة عن كونها موضوعة
... ان اورده في بيان بطلان شق كون السواد الاول باقيا ان مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في ذاتها تخالف السواد الاول ... فلا يبقى
... الاول عند الاشتداد ... عن الفرد الاول والحصر الحسي لا يجتمع بعضها مع ... وبالجملة لا يكون للمتحرك حينما يتحرك فرد متصل بالفعل
... فيه الى اخر ما ذكره في البحث وجواب العلامة الدواني وانت قد عرفت ان حاصله ليس ... حتى يرد عليه ما اورده بل حاصله ان الحركة القطعية ...
... القار وهي موجودة في تمام الزمان ... ونقول ان السواد الذي هو المبدأ قد بطل وحصل سواد اخر ... في التوهم ... الضعيف
... السوادات سواد هو موجود ... الحركة وسواد هو جزء ... وهي نسبته الى الاول ... وسواد هو في الان ونسبته الى السواد ...
... لم يثبت ... الفصول فلا ... ان البسيط ... الاول ... عدم كون افراد مقولة متصلة
محتمله ٤ ... ذكر ان الافراد الانية ليست متحققة ... الافراد الزمانية ... الحركة القطعية ... مع ... المقولة ... الى
... كالقطعية ... قوله واما الافراد الانية والزمانية التي هي حدود وذلك الفرد ...
... هذا الجواب ... الشبهة بان الفلك ... موجود في كل ان ... الزمان ... الافراد الزمانية
... في التوهم وكذا الافراد الانية ... المتحرك في الاين مما ... جسم ... الاين ... احيث

بان تلك الافراد بالقوة القريبة الى الفعل فلا تشكيك في انه لا يدفع لزوم الخلاء والقول بان اجزاء المتصل موجودة بوجود الكل في الحقيقة غير واف

ايضا لانه لا يعقل معناه الا ان في الخارج موجودا واحدا في نفس الامر صالحا لان يتحلل عند العقل الى اجزاء فالاجزاء بالقوة محض القسمة والكلام في

ان الافلاك موجودة في الايام [illegible] في نفس الامر بدون تعمل باعتبار الامتداد والاجزاء فان العدوم النهاية حاصل للكل زمانا فيلزم

ان يتخلل بين [illegible] ثم ذلك الوضع ليس هو الوضع القديم النهاية بل العاصر وحدوده وثانيا لانا سلمنا ان الابعاض موجودة بوجود الكل لكن الحدود المحدودة ليست

لك فلا يتهيا عذر عنه اذ مراد السوال بوجود الخلاء في الامتداد فان قلت قال السيد في دفع الشبهة ما ذكره انه غير واف وما ذكره العلامة الدواني ايضا غير واف

قلت السيد سند اثبته لكن [illegible] بيان وتفصيله انه اراد العلاقة بالتوسط بين الافراد الغير المتناهية [illegible] اي ان تنتهيا [illegible] الحركة التوسطية الوحدة

المستمرة السيالة التي [illegible] بالضرورة ان انبا واحدا [illegible] ان اراد الابهم فانه يصدق في [illegible] ان يكونا في مكان ضرورة [illegible]

زمانية فان وجه [illegible] بدون تحصل معنى غير معقول وهل هو الا القول بالمثال الافلاطونية وان اراد الحركة التوسطية فقد وقع الاعتراف بانه لا امكان اصلا

فيكون في جوف المحيط خلاء ضرورة ان الجسم المتحرك لا يحوي [illegible] فلا تكون في جوفه ولا جسم اخر فيلزم وجود الخلاء بلا شبهة [illegible] ما ذكر سابقا في

توجيه العلامة الدواني ووقع ما اورده عليه السيد فلعل ان الافراد الزمانية موجودة فان الانية ليست موجودة فلو لم يكن الزمانية موجودة لزم الشبهة ان يوجد شيء

مكان اصلا وان منوطا بين الامكنة [illegible] الاستقرار فان الابين المبهم الغير حاصل وانه حاصل الاحوال غير الابين [illegible] متعو الانتقال

والمشهور في عبارة [illegible] انها كيفية ثبوتية وسوى ما لا يوجب [illegible] الخلاء [illegible] فلا يدل وجود الافراد الزمانية [illegible]

الا انه [illegible] في الامكان [illegible] الافراد الانية والابين المبهم [illegible] يرتفع الخلاف كيف ان الامكان بالفعل لازم فان [illegible]

[illegible] سطح متعدد وسطوح اخر فلا يمكن ان الخلاء [illegible] فلعل المتحرك [illegible] كل [illegible] في حد [illegible]

انما قصد بان [illegible] لا [illegible] التوسط بين [illegible] بان يكون له ابين سيال وهو متردد بين الحاصل وحدوده بالقوة [illegible] ان [illegible]

وهو الابين السيال [illegible] والله اعلم [illegible] وما قررناه [illegible] عند البصير المحقق وجود الحركة القطعية [illegible] امر دائر بين ان يكون الحركة [illegible]

[illegible] حالة توسطية كما قالوا وحالة غير قارة ثم ان الحالة لا توجد الا معقولة وما [illegible] ان الحركة [illegible] الا الاستقرار في [illegible]

مثلا [illegible] عدم الاستقرار [illegible] غير قار ولا توجد [illegible] امر اخر [illegible] حركة قطعية ثم القول بان الحركة حقيقتها الاتجاه الى مطلوب [illegible]

كانت سيالة [illegible] موجهة للمتحرك [illegible] فان الفرد السيال حقيقتها [illegible] الى الغير [illegible] الافراد الانية [illegible]

[illegible] ان الحركة من الامور التي تشهد بوجودها العقل ضرورة كما قالوا ولا تخبروا [illegible] انما [illegible] المعقولة التي [illegible]

[illegible] الا انه لا [illegible] القرار الذي يعبر عنه بتبدل الموضوع في المواد [illegible] فيكون في الوجود [illegible] الانتقال [illegible] الحركة [illegible]

السابقة وهي [illegible] وهو [illegible] والله [illegible] لا [illegible] فيما اذا فرض نقطة [illegible] والجواب

م والجواب ان حاصل ما ذكر فيه وجه الانفساك ان المتحرك ما دام متحركا لم يكن له حالة عوضية القرار اصلا بل لا القطع به امور دفعية وبجملته غير تدريجيات فكيف

التوسطية غير تدريجية وليس لها الا الآن لحالة التوسطية ثم هي غير مطلقة على امر منقسم لا بنفسها ولا بحسب حالة تجدد به غير قارة بها فانه لو ثبت حالة كذلك فقد

وجد امر سيال عديم القرار فلو انطبقت انقسمت اليه حيث قيل ان لا يدرك المسك مسافة اصلا والنقص فيكون ان ترسم لمجرد ما لا اس الحظ

لمقارنة حالة تجدد به غير قارة وهي الحركة القطعية بيانه ان السيال ومنها لا يحل انطباق المنقسم على المستقيم وانا نا مثاله فلانه وان سلم

انه لا موافاة تحت تلك الحركة لا جزاء المسافة في كل آن يجيء والجواب عنه قد عرفت ان موافاة جسم لا جزء على سبيل التدريج في الزمان لا يعقل الا

بالقياس الى حالة عديمة القرار ولا يكفي الحق وهو ظ والازم ان لو اندرك جزء المسافة ولا بواسطة تلك التوسطية كانها فانها كالامور الآنية المستمرة

الوجود وهي يشبه حالة عديمة القرار بكونه ادراكا تقارن كل آن فلا ثابت غير المنقسم المنقسم يتحت مطلقا سواء كان في الآن او في الزمان الا ان بضعف

حالة فتكون ملاقات سيالة وادراكا للمسافة على التدريج واما اذا لم يكن هناك حالة سيالة اصلا واما الا اتصاف بامور قارة نابتة فلا يصير

به المتحرك شيئا من اجزاء المسافة وانا ثانيا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة القطعية لما كانت كنسبة النقطة الى الخط معارضة لا يخلو عن ...

والامر فيه هين وقد ذكر بانه وكذا الحركة التوسطية وكذا كيفما كان فالجواب ان النقطة الثابتة انما ترسم الخط لاجزائها حالة سيالة وقد قال الشيخ

ب المتحرك يعيد هو المبدأ وهو المنتهى وقد ذكر بانه وكذا الحركة التوسطية لو لم يكن مقارنة لحالة سيالة لم ترسم الحركة القطعية بقوله فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود في

زمان اجزاء المسافة لم يكن بالفعل وترسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة غير صحيح اذ عرضا فان الحركة القطعية الكائنة هي المقولة التي فيها

الحركة فيكون نهارا رسمه انها موجبة بتجددها ولو لم يكن اصلا لم يتجدد ولها موافاة المسافة والحدود جميعا باعتبار ذلكما تلك الحالة السيالة على المسافة

وان لم يكن رسمه لها كما كانت موافية للمسافة اصلا ونسبتها مطلقا وان كانت يجريا فالامر واضح فانها مقارنة للمقولة المتجددة السيالة ومنها

وجود الحركة القطعية فانها تدل الموضوع في المقولة في الزمان تدريجا والانفعال لها وهو لازم لها والحاصل ان موافاتها الحدود فقط الثام اذا

م لم يكن حالة الحالة متجددة متحققة فلو لم يكن متحققة لم يلزم الطرفات ولزم الجم عدم الرسم فلا بد من وجود الحالة الاتصالية وفي منتقر الطرفات ويجيء الرسم

والا لم يحد ودانه اعلم ثم ههنا كلام ان الاول بانه قد اشير اليه من ان الحركة عندهم غير المقولة السيالة وهو لا يثبت من ذلك الا ليلا بل القدر الضروري انه لا بد

من وجود حالة الحالة متجددة بها يدرك المتحرك جميع الحدود وكل المسافة وذلك يمكن بان يكون المقولة نفسها سيالة وليس معها امر التوسطية وان امر آخر هو بها

نسميه قطعية وقد اشير اليها جوابه بان الحركة القطعية هو الانفعال التجددي واما المقولة متجددة فالانفعال التجددي ثابت بهذا الاعتبار اثم والا فذكرنا منعناه

ان الامر الانفعالي الذي هو انتقال الموضوع في المقولة يسير اليه يتبع تجدد المقولة كالانسان لو وجد الحركات ولا يعيد ان يقال ان المنافي

فلنه تستنبطوا الشبه تدل على انتفاء عديم القرار مطلقا ولذلك نرى انهم يتفوهون في كتب اتصاف المتحرك بفرد المقولة تمادى الى التلاحم التوسطية

فلعل المستدل اثبات امر حاله به ينال المتحرك المسافة الاتصالية على سبيل التقدم والانقضاء ينقطع ووجه ما ذكرنا اذ لا ثم فالثاني ان معظم

ان المقصود اثبات الوجود الخارجي وهو غير ثابت وانما ثبت وجود الاعم من ان يكون في الخارج او في نفس الامر كما هو سنة الاقدمين من اتباعه والجامع بين الاقوال

ثبت عنده انه لا بد من امر غير ... سابق في نفس الامر غير متعلق بالاختراع وتعمل النفس ويمكن ان يجاب بان حاصل ممكات الفاضل الاوب

الحركة القطعية بل كل امر غير قار ... من اعتبارات الخارج واما الموجود في الخارج فاول ... انما هذا ... اخرجم فان سلمهم صح

يوجد ... المحال وكل ... يحكم بالجمالة كما ... ثم انه لا بعد ان يقسم ان العوارض على ثلثة اقسام الاول اعتبارات كالانساب الاحوال

والثاني العوارض الذهنية كالمحمولات المنطقية والثالث الامور العارضة للاشياء في الخارج وهو على قسمين الاول ان يكون موجودا في الخارج والثاني ان يكون انتزاعيا

موجودا في الذهن فقط كالفوقية وهذا اما ان يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او بسلب معنى عن شيء كالعمى في الاعيان وما لا يكون من الاضافات والا

سلبيا فان لم يكن في الاعيان كان وجودها والامور العينية محض الاختراع والانتزاع بهذا قال بعض المتاخرين ولا شبهة في ان الحركة القطعية ليست من الاضافات

ولا من السلوب فهي اذن من الموجودات العينية وانت تعلم ان المناطقة والافاضل المحققين ذكروا الحد في الحركة والافراد المتوسطة ... اعتبارات ونسب الموجودات

عند ... اضافات وسلوب والاول ان يعار ان الانتزاع لا يكون بدون ان يكون مبداه موجودا او يكون اضافية وسلبا والحركة القطعية مبداها ... النوع المتوسطية

فلا بد من ثبوت امر سيال وهو وان كان انتزاعيا فلا بد من مبداه اخر سيال وهكذا فلا بد من الانتهاء الى شيء موجود وهو سيال وهو الحركة قوله واعلم انه يجب علينا

ان نذكر بعض النسب الواردة على ثبوت الاتصالية واعلم ان المتاخرين كالامام الرازي وصاحب المحاكمات والمحقق الدواني وغيرهم زعموا ان القطعية لا وجود لها والموجود من

الحركة هو التوسط واما الذين يسمعونه قطعيا والحركة الاتصالية انما وجوده في الخيال وقال بعض منهم انه مذهب الحكماء قاطبة وادعى بعضهم انه لا يشعر بهذا القول حتى

نزل البعض ... ولعل كلما وقع في عبارة ... من وجود الحركة ايلا وجود التوسطية وذلك لشبهات عرضت لهم وكل ذلك ... واما توهمهم انه مذهب

واما توهمهم انه مذهب الحكماء فهو عجب جدا وانما ... ايراد كلام قدرتهم على حل عقود شبهه وستقف عليه او عبارة الشيخ الرئيس في الحركة ان المعنيين احدهما

لا يجوز ان يحصل بالفعل ... في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني بها الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدا والمنتهى فذلك لا يحصل

البتة للمتحرك بين المبدا والمنتهى ... يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون حصولي ... في الوجود بل هذا الامر بالحقيقة

ماد انه ... في الاعيان وانما يرتسم صورته قائمة في الذهن بسبب في المتحرك ايا ... مكان ترك ومكان ادركه او يرتسم في الخيال لان صورة

المتحرك حصوله في مكان ... وقرب وبعد من الاجسام يكون قد انطبع فيه ثم يلحقها ... بحيث الحس صورة اخرى لحصول له اخر في مكان وقرب وبعد ... العصور التي

معا على انها صورة واحدة متحركة ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصلان فيها المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما لها

وجود قائم واما الذي الموجود بالفعل الذي يليق ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة التي توجد في المتحرك في حالة التوسط حيث ... في الطرف الاول صح

... المقصد عند الغاية بل هو في حد متوسط وهذه العبارة ظاهرة في نفي الحركة القطعية والثانية للخيال ... الموجود الخارجي هو التوسط قال الشيخ في الاشارات الاربعة

مع انه لا ادركم ... ان معظم الشيخ نفي الحركة في الان ... الثبات كالامور الثابتة ... ذلك ... ولا يجوز ان يحصل بالفعل قائما

دون

دون دلالة لكنهم لما في الوجود صدق قائم به ولا شك في انه صحيح فان الحركات في الذهن ثابتة باقية والكلام في الحدوث كيف لا اذ فرق بعيد بين هذا وان الذي نقي ان كل حركة

في زمان فاما ان يقع بالحركة الحادثة التي للشيء بين مبدا او منتهى وحمل التقضي والحالة الممتدة في زمان وبها يتحقق الحال وخصوصا على سبيل وجود الامور في الماضي وتباينها فتلك

فانه لان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود فيه لان الماضي كان حاضرا ولذلك صار الى آخر ما قال ثم انه في محل التحقيق المتحقق بالفعل في الزمان

واما الزمان فجميع ما قيل في امر اعدامه وانه لا وجود له فهو مبني على انه لا وجود له في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له فلان ٥

في ان الملازم ثم نسلم ونصحح ان الوجود الحاصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في العقل والتوهم واما الوجود المتحقق المطلق بمقابل العدم المطلق فذلك صحيح فانه ان

لم يكن صحيحا لصدق سلبه فيصدق ان نقول انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد السرعة نقطعها وان كان هذا السلب كاذبا كان للحركة على ذلك الحد من

السرعة مقدار يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع بعضها بالبطء اذ لا يصح سلب ما يثبت فيه بالاثبات الذي يقابله مطلقا هوان هناك مقدار هو الامكان وللاثبات

الصدق
دلالة على وجود الامر مطلقا وان لم يكن دلالة على وجوده محصلا فان ادعي على جهة ما ونحن لا نريد هذا الا لسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو

حاصلا ومع هذا يجب ان نعلم ان الموجودات منها ما هو محقق الوجود محصل ومنها ما هو اضعف في الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة ما قال

فان قلت انت تجمع اليه وانت تعلم ان وجود الحال بدون وجود الحاضر غير معقول وان الشيخ نفسه يصرح بان الزمان مقدار الحركة ولا يلزم ان يكون مقدار الحركة القطعية في مقدار

الوجود
القطعية والشيخ نفسه يقول بهذه المقدمات فكيف يكون الوجود الحركة منكرا ولا يصح نسبة النقض لجانب هؤلاء فانهم يا وليعرفوا فون الكلام عن مواضعها فنقول انه حيث انت

اراد الوجود الحقيقي وحيث انكر اراد الوجود الخارجي فلا تناقض في كلام الشيخ وما يرى لا تشتغل به اثنين وجهين ونكم الاعتراضات لان تفلق لا تقضي وانما

الامر بعد اصلاحها والله اعلم ثم اعلم انه لا بد ان يراعوا ان الحركة القطعية الاوصاف الانتزاعية لا وجود لها اصلا الا في وجود الامور الانتزاعية كالزوجية

والامكان والحدوث والتحيز فيشهد ولا شك وجوده وموجودات خارجية كالسواد والبياض وان المحقق هو الوجود في الذهن والخيال وذلك كوجود الاثار العلوية كقوس

قزح والهالة والشهب ونحوها فلا شبهة في امكان صدق ان المتحرك في الآن متصل من آ الى ب يقطع مسافة بينهما واتصافها في انتصاف الزمان والكاره يحصل ٥

مكابرة كالابصار وان راموا انها ليست موجودة في الخارج لكنها صفة انتزاعية منه المتحرك كالعمى والفوقية مثلا فان انتصاف لا شبهة في كونه تدريجيا والآن ايضا

الى الاول فان الكلام في الحركة القطعية متوجه عليه الشبهة التي اوردها فلا تفاته اصلا ثم ان الوجود الحقيقي الكائن على حسب عدم الثبات في البقاء والحدوث

دون البقاء فان الشبهة التي اوردها متجهة فيلزم ان لا يوجد في الخارج البقاء والكائن على سبيل الثبات كالانفعالات فهو محال وعدم ذلك يلزم ان لا يوجد لا في الذهن

ولا في الخارج وان الشبهة التي اوردها ما ذكره الامام الرازي في المباحث المشرقية وبلغ في اطرائها وتوجهها مبلغا فان الحكماء ان الحكماء اتفقوا ايضا ان لنا نوع من الوجود في ...

الفعل بالتدريج وفيه شبهة نشك فانه لا ما ان نقول الشيء اذا تغير فذلك التغير اما ان يكون حال الشيء او كون الشيء عنه فانه ان لم يحدث شيء كان معدوما ولم

يزل كان موجودا وجب ان يكون حاله الآن كما قبله هذا خلف لا بد من الحدوث او الزوال ولنفرض الشيء الاول وتقاس الثاني عليه فذلك هو الحادث كلما موجود ما لم يكن

موجودا وكلما هذا شانه فلوجوده ابتداء وهو غير منقسم والا لكان اوله هو الابتداء لا هو هذا خلف فذلك الشيء الحادث اما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا

او لا يكون فان لم يكن فهو بعد معدوم لا في ابتداء وجوده ... حصل له وجود فلابد ان يكون قد بقي منه شي في القوة او لم يبق فان لم يبق فهو حال ... قد حصل بتمامه في اول وجوده

فهو حاصل دفعة لا يسيرا يسيرا وان بقي منه شي بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد وهو محال لاستحالة ان يكون الشي الواحد موجودا ومعدوما معا واما ان يكون

غيره فالذي حصل اولا فقد حصل بتمامه والذي لم يحصل فهو بتمامه معدوم فليس هناك شي واحد له حصول تدريجي بل هناك امور متتالية فالحاصل الان ليس

الامر الذي يصح ان يكون له حصول في الان فهو بل اشد الذي ذكره وان كثيره امكن ان يقال ان حصوله على التدريج على معنى ان كل واحد من تلك الافراد حقيقة الكلم

حصل في حين بعد حين حصول الاخر واما على التحقيق فالذي يحدث فقد حدث بتمامه دفعة وما لم يحدث فهو بتمامه معدوم فهذا معنى ... انتهى قال ...

ان الجمهور ذكر هذه الشبهة عمن سبقه من القدماء والعلماء بانها تنفي وجود الحركة القطعية ... انما هي موجودة في الاعيان وانما الموجود التوسطية فانه

فقد ثبت ما رام الامام الرازي قلنا المقصود انه لا يرد شبهة على الحكماء فانهم ما نفوا الوجود الحركة وجود القطعية بل التوسطية ونعم ما قال انه مغالطة

لا شك ان هذا الذي يعرض الصواب كيف وقد ذكرنا البراهين القاطعة لبطلان الجزء وهذه الشبهة انما هي في اثباته فاما قول المحققين ان المنطبقين اذا انفصل

احدهما وفارق الاخر فقد فارق الخط الذي انطبق عليه خط المفارق فان ماس بعد ذلك خطا اخر مجاورا للاول انتهى النقص والا فقد ماس السطح ولا يمكن

تماسه اليه اخر ما ذكر في الشبهة والقول بانه لم يماس سطحا بل انما التوسط بين الطرفين لا يخرج ... وقد ذكرنا من قبل فيذكر نعم ان الامام الرازي لا يبالي

بانتهاء القسمة فلعل ان يقال ان اريد بالابتداء الان المبدا فنختار انه لم يحصل فيه شي وهو معدوم فيه وانما وجوده في تمام الزمان الذي منتهاه ذلك

الابتداء وفي ذلك الزمان لم يبق منه شي ومنشا ذلك الاشتباه ان الوجود منحصر في الدفعي ولم يتحاشوا عنه ... الوجود التدريجي والدفعي انما

هي فرضية بفرض الوهم فقد وجد منه شي وقد بقي اخر ... التحقيق ان الكل موجود في تمام الزمان ولا ... ومنها ان ... بيان من اثبات الحركة موجودة

نظرا وليس بمتحرك ولا ساكن وقد عرفت ... انها ... فيقرر ومنها ان الحركة الموجودة هي الحاضرة ضرورة ان المستقبل معدوم والماضي زائل ...

غير منحصر الا في الان ... الاجزاء المجتمعة ضرورة كونها حركة فيكون بعضها ماضيه وبعضها مستقبلة فلا يكون حاضرة هذا خلف ... الحاضرة اذا كانت هي الموجودة ...

في الوجود بين الغير ... اذا ... يلحقها اخرى مثلها فهي مركبة من اجزاء لا تتجزى فلا يكون الحركة القطعية الا انها موجودة ثم يلزم منه انها ...

لبعض ادية الاعتبار ... فنقول اما انقسام الحركة الحاضرة ان اريد به الانقسام الوهمي فلا نم ان اجزاءها لا تجتمع وان اريد الانقسام بالفعل فلا نم

من عدمه وجود الجزء لجواز كونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية وقد يقال ... وهو ... انه ليس بشي فنقول ان نقسم الحركة الى الماضي والحاضر والمستقبل

غير صحيح لان الحال حد مشترك ... في الاول فان الحاضرة ان اجتمعت اجزاؤها فيلزم ان يكون المتحرك في الان ... الابين معا فان لم ...

القسمة الى لا نهاية ... هو في الجزء الاول من المسافة المكافية ... هو في الجزء الاخر في الحاضرة اولا وعلى الاول يلزم ما ادعيناه وعلى الثاني

... اجزاء الحاضرة ... واما الثاني فهو في نفسه صحيح لكنه غير واف بدفع الشبهة فانها ان اوردت في اثبات الجزء فبقي ان الحركة موجودة البتة

في الحاضرة او ليست بحاضرة وعلى الثاني فهي مستقبلة او ماضية وهما معدومان فلا توجد الحركة وعلى الاول يلزم الجزء ... وكلا هذا القسم ... اولا

لكنه متصل قوله بل معناه كون الشيء بحيث ينطبق في آن في وسط لو كان القدر الاول باقيا لزم تحقق امور غير متناهية مجتمعة مع كونها محصورة بين حاصرين

قوله واما ثانيا فلانه لا يمنع انقطاع الخط الحادث فيه نظر فانه لا وجود للخط في البسيط المتصل بل هو في الكرة واما هو في الوهم والمتخيل انما هو الحكم العدمي القرار

موجود كيف لو كان كذلك لزم ان يكون خطوط موجودة بالفعل في الافلاك بحركة مراكز الشمس والقمر والكواكب مثلا فالاولى ان يمنع انقطاع الخط الحاصل

بتقطيع جسم وطلب بحيث ينفصل جانب منه ينفصل من الجسم قوله فالاولى ان يجاب بان المراد من انفرا... لكن هذا ينبغي على ان يكون الحركة عرضا فانه

على هذا التقدير يبقى النقض اتيه فان الحركة عدمية القرار بالذات وههنا كلمتان الاول انه ان اريد بكونه عدم القرار بالذات بان لا يكون لثبوت عدم القرار

واسطة في العروض فلا ينفع فان الحكم العدمي القرار في الحركة الكمية كذلك فقد تقرر ان الحركة واسطة فيما انه واسطة في الثبوت ولعله ظاهر وان اريد ان لا يكون

في ذلك الثبوت له واسطة في الثبوت او ما لا يكون واسطة اصلا فيرد انه انطباق ان عدم قرار هذا الفرد غير محتاج الى شيء يصيره عدم القرار والثاني

ان الحركة لو كانت عدمية القرار بالذات لكانت كمية فان عدم القرار عبارة عن عدم اجتماع الاجزاء وليس سلبا والا لكان المفارق عدم القرار بل

المراد ان يكون الاجزاء المتوهمة فيه غير مجتمعة فعدم الاجتماع فرع التجزية فلو لم يكن لذات الحركة لم يكن عدم القرار لذاتها والجواب عن الاول ان المراد ما يكون

كيفيته من حيث هو هو ابيا عن ان يجتمع اجزاؤه التي اي فرد وجدت وهذا الفرد الكمي عدم قراره لذاته لخصوصه لتخصصه لا بغيره والجواب عن الثاني انه لا يلزم

انه بل المراد انها لو كانت لها اجزاء وان كانت بالغير فلا يجتمع في الوجود والحركة كذلك ولا يلزم كونها كمية ويندفع بهذا الشبهة بانه لانهم

يقولون بانحصار الهيئة الغير القار في الحركة كما يلوح ذلك في بحث الزمان وهو منقوض بانه الحركة وجه الدفع ان ذلك انما هو فيما هو عدم

القرار بالذات ولكن ... واستنبيه على طبيعة هذا الفرد موافق بالماهية للكم القار والا فالاول مشكل فانه يجوز ان يكون هذه الطبيعة

عدمية القرار لذاتها وتقرير الاشكال الاول انهم يقولون ان الحدود تخالف الهيئة التي هي حدود له وقد ثبت ان الافراد الآنية ... فيه

الحركة كالكم ... فيه حدود للفرد التدريجي فالفرد التدريجي في التخلخل مثلا هو المقدار المنبسط في الجهات وهو موافق بالماهية للمقدار المنبسط فيها والجواب ان هذا

الفرد بالمضعف حد للتخلخل لا للكم الذي يتخلخل فيه بل هو حد له لا يحتاج اليه لان كيفية هذا الفرد قائم بالجسم لا بالكم فلا يكون حد الكم وان هو شبيه بالحد

... فقالوا انه حد ... انه يلزم ان يكون الشيء القارة نهاية لعدم القرار وهو غير معقول وهو ممتنع بالضرورة قوله واما الحركة في الكم ...

فلان يكون فيه الا ازدياد او في الانتقاص ... ان يقول فيها كم آخر وهو ان يكون ... فتوارد الكميات المتساوية على موضوع واحد

ممنوع بان ذلك بحسب اختلاف ... المقصود الجسم الحركة الكمية الموجودة ولقائل ايضا ان يقول فيها قسم آخر كما اذا انقطع جسم فان الخط يحدث شيئا فشيئا فقط

السطح في الخط وهو ليس بتخلخل ولا نمو ... لتحرك الجسم في السطح ولا يندفع الا بالتخصيص بان يقال المقصود الجسم الحركة والكم المنبسط في الجهات هو الجسم التعليمي

قوله والحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده قال الامام الرازي في الملخص ... اصحاب الشيخ بانه ... ان هذه التغيرات ... كانهم

يتنوعون ... انتقص ... وليس ... كيف ... قوله

من قال بشريف القول بان الشعاع البصري الخارج من العين [illegible] كان [illegible] حركته الشعاع الى [illegible] بعد [illegible] الى [illegible] والى فلك الثوابت [illegible]

والثاني بطل بالفرد [illegible] ويتهيد الكواكب [illegible] ان يفرض [illegible] محسوس قصر الخط [illegible] الشعاع الى الكواكب وهو غير منقسم الى النهاية [illegible] ان يكون

محفوظا وكذا يبدل الصفة [illegible] مع انه دفعي فلا نقول بقيت [illegible] ثم استدل بالبرهان على امتناع هذه الحركة [illegible]

المشروحة من انه لم يبق بعد التغير [illegible] لا يكون [illegible] والا [illegible] الى الانات فلا [illegible] ان استمر وان انقرضت فان لم يحدث شيء فلا تغير وان حدث فهو [illegible]

آنيه دفعي والانحلال [illegible] فان المعقول الى [illegible] الكيفية الواحدة بالتجدد مع الاستدارة والانفصال بل [illegible] وان [illegible] منها توالي انواع متشابهة بالجهة كل واحد منها

الى الوجود [illegible] فلابد من تخلل الازمنة بين تلك الانات لئلا يلزم التتالي [illegible] مع انه [illegible] القول في حركة الاينية والوضعية [illegible]

وجودا ما [illegible] ان يطلع من البين حدوث [illegible] الى الانات [illegible] الحركة انما هي حصولات دفعية [illegible] كما هو مذهب [illegible]

[illegible] الامر التدريجي [illegible] العناصر [illegible] ثم اعلم ان [illegible] الى الكون والفساد

[illegible] الاستحالة [illegible] صورة جوهرية [illegible] باستعداد [illegible] وهو [illegible]

مع [illegible] والا يكون الانتقال [illegible] للصورة الفاسدة الى [illegible] المناسبة للكائنة [illegible] والا [illegible]

[illegible] بالكون والفساد [illegible]

النوعية [illegible] الصورة [illegible] ان الانتقال في الصورة والكيفية [illegible] الصورة النوعية حاله [illegible]

فان [illegible] النوعية [illegible] في الكيف [illegible] والنوعية [illegible] ان تلك [illegible]

[illegible] ان فيها حركة [illegible] الا الانقطاع [illegible]

الاول [illegible] الحركة الكمية [illegible] الى تجدد السطوح

والخطوط فان غاية الامر [illegible] كما في [illegible] فانه حركة كمية [illegible] حركة اينية ووضعية [illegible] ان يكون فيه حركة كيفية [illegible]

ان الحركة في القطع بالذات في الاين [illegible] او الوضع والحركة من الكل بالعرض [illegible] الحركة بالذات [illegible]

بالذات [illegible] بالعرض [illegible] لو كان كذلك لزم [illegible] في الاين والوضع بالذات

لان [illegible] الاين والاوضاع [illegible] بالعرض [illegible] في الاين بالذات [illegible]

المقدمة [illegible] ان الحركة [illegible] بان يكون [illegible] الى [illegible] في الكيفيات [illegible]

[illegible] ان [illegible] الحركة لا يمكن [illegible] الى الاضعف او بالعكس [illegible]

[illegible] متخالفة [illegible] بالمتخالفات [illegible] فان الحركة [illegible]

بيندل

٩٠

في مقولة تتبدل موضوعها فيها وبمقولة هي الاين ثم انه من الواضح ان الحركة التبدل في الوصف والمكان وانه يعتبر المتحرك والتشبيه بان يقال ان المراد من المكان

الممكن فيقول ايضا ما ذكره الشيخ او يقال ان الانتقال من اين الى اين من المكان مستلزم لان تعرف احدهما بالاخر في كلامه بل كلمة لا لطالب بل لا يعتبر اين عما سيسبق اشاره

الى انه ليس على الوجه الاولى فانه يحتاج الى الاعتذار قوله وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا بان يكون حركة اينية وضعية فان الوضعية تبدل الاوضاع

قوله لكن احديهما يكون بالذات والاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة متحركة في الاين بالذات وفي الوضع بالعرض لانقلاب اذ بالعكس في المحفوف

بما ليس شملها او اساقها فهو متحرك في الوضع والمحلوج متحرك في الاين بالذات وفي الوضع بالعرض وهو مشكل فان المتابعة في الصورتين واحدة ضرورة

انه لا تبدل بالاختلاف في انعكاس حاله وايضا ان القول بان في التدحرج لا ميل الى الاستدارة اصلا لا يخلو عن غموض ثم انهم قالوا ان الحركة الطبيعية لا تكون وضعية

والمحفوف اذا سقط من العلو يكون متحركا في الوضع ولا يخلو الا بان يقال ان القدر الضروري هو ان يكون الحركة الطبيعية اذا كان على حالها لا تكون الا

استقامية واما انه يجب ان يكون اينية فهو ممنوع قوله واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة في فيه ابحاث الاول انه منقوض بتبدل الصورة الجسمية الى اخرى في

صورة الانفصال وذلك لان الانتقال فيه من شخص الى اخر او من نوع الى اخر والثاني باطل لان الجسمية طبيعة واحدة نوعية كما تقرر في محله وعلى الاول كما تغيرت

الصورة الجوهرية الجسمية بل انما وقع التغير في العارض فيكون كونا لكيفية وفسادا للاخرى وايضا منقوض بالحركة الاينية والكمية اما الاول فلان الايون متوافقة م

بالمهية واما الثاني فلان الجسم التعليمي طبيعة واحدة والثالث لا تم انه ما تغيرت الصورة وانما تغير العارض وذلك لان التشخص ليس من العوارض المستندة على تشخص

وانما هو لا يتبدل تشخص الجوهر نعم ينبه على ما رآه البعض من ان التشخص كالسواد والبياض والموصوف في الشيء والابيض لحصل التفصي عن هذه المضايق وذلك

بان يقال ان تغيرت الصور يعني كون تحقق جوهر اول ... واعلم انه وقع في كلام الشيخ بهذا الدفع الحركة مما ان تغير نوعه في وسط الاشتداد مثلا او لا تغير

فان كان يتغير فما تغيرت صورته الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا تكونا وان كان جوهر الا يتغير مع الاشتداد ... الا اشتداد وقد حدث

جوهر اخر وكذا في كل آن فيكون بين جوهر وجوهر امكان وقوع انواع غير متناهية بالفعل ... هذا النقل الامام الرازي ... في الانتقال ويمكن ان

يحمل عليه بان مراده بالبقاء بقاء النوع مع تشخصه فالحاصل ان صورة في وجودها ما فيه فلا تبدل فيها والا فيلزم صور موجودة غير متناهية ... وان كان انواع

جواهر غير متناهية لان الانتقال الى حركة ان وقعت في الجوهر يعني الصور النوعية ... لا يرد ... ما ذكر ... انه لا يندفع محذور ... الحركة الكيفية فان الكيفية

مستمرة متجددة لا يمكن ان يحلل الى ما ... مخالفة بالماهيات ... والرابع ان من الاعراض عندهم مشخصات لوجود المحل كالاين والوضع فيعود المحذور وانما التفصي عنه

بان يقال كونها مشخصات يعني كونها علامات وجود التشخص كما يلوح من عبارة المحاكم وانه ... لكنه مخالف لعبارة المحقق وغيره واعلم ان المحقق الدواني ... اذ قد بنى عنده

انه لا حركة لا فرد للمقولة التي فيها الحركة بالفعل وانما يتحقق التوسط بين الافراد ... انعدام الحركة في الجوهر بان الحركة انما تتصور في الصورة الجسمية او النوعية والمتحرك هو المادة او الجسم

... فالمتحرك محتاج في التقوم الى الصورة فلو وقعت الحركة فيها لزم ان يتحقق المتحرك بدون الحال ... ههنا ظهر انه لا يمكن وقوع الحركة في الوجود فانه يلزم ان

لا يوجد الموضوع في اثناء الحركة فان ما فيه هو الوجود وقد تبين انه لا افراد لما فيه في اثناء الحركة ولا يلزم المحذور في باقي الحركات لانه لا انقضاء فيه ...

بقاء الجوهر بدون الاعراض وفيه بحث اما اولا فلانه لا محذور في الحركة الاينية والوضعية عليه وقد عرفت ... فلما مر في الشرح انه يلزم ان لا يكون الحركة الا بين حدود
الاين ويلزم الخلاء وقد مر فتذكر واما ثانيا فلان ... التي يشبه في التجدد في الوجود والتخفيه ما ذكره وتفصيله انا قد بينا وجود فرد زماني تدريجي فيكون
عرض من زمان الحركة وكل زمان منه فرد تدريجي او غير تدريجي وكلها بالقوة لا بالفعل فانها موجودة الى الانتهاء الى الانتهاء على سبيل التدريج وهذا هو الحركة في الوجود وهو
الاستمرار وفيه يمكن ان يكون ماهية جوهرية متجددة متدرجة في الوجود بعينها كالحركة وحق اثباته لكن اذا ثبت وكل زمان فرض فيه منصرم الوجود بخصوص سبب قبل ... الا
بتعيين ذلك الا منع بما ذكره وان اراد ان ... في الوجود غير معقول لتجدد سماته ... ولا يبعد ان يعتبر الحركة لا ... في الوجود
منه والكبرى بالحكم بانه ... انتفاء الحركة في الجوهر واعتقد استعداد ... كالا دوام لوجود الحركة في الجوهر ... نفي ... ان الطبيعة ...
لذاتها لا بها لو كانت ... لذاتها لكان لها فعل دون وساطة الجسم والتالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة ... بانها قوة جسمانية فلو فعلت من غير واسطة
الجسم لم تكن جسمانية بل مجردة واما بيان حقيقة الملازمة فلان الطبائع لا تفعل الا بمشاركة الوضع والمادة لان الايجاد متقوم بالوجود ... اذ الشيء ما لم يوجد لم يتصور
فكونه موجودا كونه موجدا ... على كونه موجدا ... اذا كان نحو وجوده متقوما بالمادة فكذلك نحو ايجاده ثم ان وجود المادة وجود وضعي وتوسطها في الفعل والانفعال عبارة
عن توسط وضعها في ذلك فلا وضع بالقياس اليها تتصور لها فعل فيه ولا انفعال له فلو كان لقوة فعل بدون مشاركة وضع لكانت مستغنية عن المادة في الفعل وكل
مستغن عنها في الفعل مستغن في الوجود فكانت مجردة ويلزم منه ان لا تكون للطبيعة فعل في نفس مادتها التي وجدت فيها اذ لا وضع للمادة بالقياس اليها اذ انها ... فيها
فكان ما يفعله في المادة فيمتنع ان يكون وجوديا ماديا فالطبيعة الجسمانية يمتنع ان يكون لها فعل في مادتها فان جميع الصفات اللازمة للطبيعة من الحركة الطبيعية والكيفيات ...
والاعراض من لوازم الطبيعة لا بجعل جاعل وتأثير منها ... هذه الامور فلا بد ان يكون مبدأ ... الطبيعة ولوازمها واثارها ومن جملتها الحركة فلا يكون للطبيعة الحركة في معنى
في الوجود فالطبيعة ... ان يكون امر متجدد ... الحركة نفس تجدد اللازم ولقد ... الكلام كما هو دابه وارد ... ذلك كما هو مقتضى ...
ثم يهدم كلام الشيخ ... ما قال الامام الرازي في المباحث المشرقية ... كلام الشيخ ... الاوائل انه يلزم منه ... الاثبات وهو ... فانه منقوض بالحركة في الكيف
في جميع الحركات والثانية ان الحركة ... موجودا ... غير موجودة بخلاف الحركة في الكيف لان الموضوع مستغن عنه فاذا تقررت ... هذا الطريق فالاول ...
هذا الطريق ... ان الحركة في الجوهر ... الصور ... بواحد منها ... وعدم الصورة يوجب عدم الذات ... لانه منقوض بالكون والفساد فان
ان عدم الصورة يوجب عدم الذات ... ان عدمها يوجب عدم المحل ... منها ... ذلك ... الحركة ... صورة كما ان ...
في الكيف والكم وان عني ان عدم الصورة يوجب ... فالاول ... كل صورة ... بعد ... وتدركه ... بالاثر ...
مواد ... ان ... الصور ... الاتم ... وذلك لان الصورة الكاملة موجودة بالفعل ... انما هو الصورة المطلقة ...
... التلازم ... والصورة ... فانه لا وجود ... الحركة بالفعل ... وجود ... الذات والاثر ... الحركة بدون الصورة والوا...
ما ذكره ... كلام الشيخ ... ان فرد واحد ... الصورة موجود في تمام الزمان تدريجي الوجود والثاني ... التلازم انما هو ... بالصورة

ام لا ان یکون متحدة او مقارنة فالقول بان الاجزاء موجودة بالفعل ... ولا وجود للصورة فيها فان المتصل الوحداني لا اجزاء فيه بالفعل ولا صورة فيه ... على ان ... المتصل

... بالمتصل ... فالاجزاء موجودة فيه بالقوة ... وجود الكل و ... التحقق بالصورة ... تقوم ... بها صور ... ان يكون ... تتخلو عن الصورة

بالفعل ... مجردات ... والثانية ان تتوارد الصور ... التدريج ... الطبيعة المطلقة والثالثة ان تتوارد الصور ...

... بهذا التوارد ولم ... على وجوب تقومها بالصورة الثانية ... الاجزاء ... متقومات لوجود الكل ... مع انها متحددة ...

[illegible]

الرابع

[illegible]

قوله

او ما يحرك ما لم يتحرك بالذات في القرب الى الحيز او الجهة ونحنت مسبة الحيز برفع هذا الاختلاف   وانما المجيد فتبدل المكان منها انما هو او الذي في الاول الذي من هذا الانتهاء اليه التنخيخ

اي في هذه الحالة هم الكيفيتها والذي يقرر ان هذه المقولة تدل على انسب مجموع الى ما لنسبة وبارزة في الانفصال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في النسبة

الحاوي وفي المكان حتى لا يكون منها في ما انطلق الانها وادوا والحركة وذلك لان العالم اذا الحركة لا يكون لحركة التسع في المكان بالذات لكن المقسم واضح

ص و مبنا في منها الكلام لسيد المدرس سره الشريف والجواب عنه بمنا فيه   واما متى فان وجوده لم توسط الحركة بما فاتى الشيء في الجاه وقال في الانفعال

نسبة اي يكون الانفعال فيه واقعا وقتها لان الانفعال مع كنه الى انه او في شهر الى شهر يكون وقوعه في الحصول تنسيبه ان يكون حصل متى لحال الانفعال في

اي الانفعال لا يكون فيه بل يكون الا شيئا الا وان في كيف او كم ويكون الزمان لا زمان لذلك التغير فيوجد لسببه الستبدل وهذا في هناك الجاه كالي الانفعال

هذا هو الحق لان متى نسبة الشيء الى الزمان والنسبة با هو الموجود منهما في التبدل في الاستقرار وتغير منفصلا ان المتى نسبة الشيء الى الزمان وهذه النسبة لم تكن

في الزمان ولا اتحاد في ان يكون حيث متى فانقلب عن الشيء فقط في الاعتبارات واما ما ذكره في الانفعال فضعيف لظاهر فانه منقوض بالحركة

الا انه فان الانفعال كمكان دفعه وان تسببه الى مجموع المسافة تدريجي لكن ان تسبب الى الجميع السنة كلها فالانفعال فيه تدريج والوضع اذا انتقل الى الحركة

كونه موضوع في اي ان وقتي يكون فيه متقلبا التبرد مما فيه الحركة ولا يكون لكل قبل ولا بعد فلا نقل في الحقيقة في المتى فان كون الشيء في الزمان لا يمكن ان

ص في الان فضلا عن كونه في كل ان هذا الشكال مقول متى عبارة عن كونه الشيء في الزمان وان كانت عبارة عن مفهوم الاعم من الكون في الزمان او الان فلا يتغير

حكم هذا التقرير فالاصلح ان يقال ان كون الشيء في الزمان مستغن عن الشيء هو وما ذكرت سابقا لكنك في الذهن وعلى هذا الاول سابقا في الجاه في الانفعال

ص ثانيا واما ذكره اولا فهو ايضا صحيح فان الموضوع في زمان في كل متى ولبس اخر ولا مصدر فذلك يطابق الحركة فهو الانطباق الحركة وهو المغير الانفعال

الدفع لكن مقرر الكلام في ان مقولة متى لم لا يجوز ان يكون هي الحركة فان صدق الحركة صادق عليه الا ان يقال ان فيه شيئا اخر وحاصل التقرير في الاتجاه

الي المطلوب ولا الجاه في متى فلا يكون في متى الحركة ولا هي حركة واما التحقيق ان متى تتوقف بالذات على كان فتوكول الى ما يجي ان شاء الله تعالى

اقول توضيح ذلك ان الحركة في كل مقولة تام في انما التقسيم قبلها الى هذا التقسيم فان ما اورده الامام الرازي بيانا هذه المطلبة وهو صحيح ان يكون

يقول للمستيار في نحو ان فان الشيء اذا انتقل من البرد الى السخن فلا يخ اما ان يكون البرد باقيا او لا يكون ومحال ان يكون باقيا لان البرد

والسخن توجه الى الحركة والشيء الواحد في ان الواحد لا يكون متوجها الى ضدين وان لم يبق البرد فالسخن انما وجد بعد وقوف البرد و

بينهما زمان سكون لا محالة فلت يجلي ان حركة من البرد الى السخن على الاستمرار ودلك لانه منقوض بالاتحاد فان الحركة من الحرارة الى البرودة لا

بد ان يكون الحرارة باقية عند البرودة في وان كان مراتب السخن غير متناهية فيها الحركة والبرد كذلك وهو حركة اخرى في تحقق ان البرد لم

الى الشيء وقوله ان السخن انما وجد بعد وقوف البرد وبينهما زمان سكون ممنوع ان يجوز التقاء حركتين مختلفتين بدون السكون

كما هو رأي جماعة من الفلاسفة وان منع كما هو رأي معلم الاول فنقول لا فرق في تخلل السكون فان غايته انه يلزم منه ان السخن والبرد

١٨٠

الحركة واحدة وتحركها او متشابه ولا يتغير ان يكون في التسخين حركة ويكون البرودة مثلا ثم تنقطع او تشرع في التبرد وبالجملة ضعف قول ان اتصف في التحلل على ان

التسخين في زمان والتبرد في آخر وبينهما ان يشترك في الصعود به الا الانتقال في ان المحقق ان الحركة فيهما بالعرض لا انها حالتان تستتبعان تلك الانتقالات

في النبات في النمو فالحركة فيهما بالعرض للحركة في الكم او لانها كانت او الطبيعة او في الالة او في القابل وذلك لان النمو يفتقر الى تبدل والطبيعة قد تكون كذلك والاثر

لا تلك بكونها في جميع هذه الصور يتبدل الحال او لانه في الارادة او في الطبيعة او في الاثر على حسب الشروع ثم يتبعه التبدل في الفاعل لكن واما القابل في ما

يتبعض بقوله واستعداده تمام الفعل شيئا فشيئا فيقع الحركة فيه او لانه يتبعها في الفاعل وللكيفي ان التبدل في الفاعل بسبب التبدل في القابل فيقع الحركة في

المقولتين تبعا وانت تعلم بما فيه فانه ان صح يكون الحركة فيهما بالذات لحركة الزام فيكون بسبب الحركة فيهما بسبب الاستحالة والتخلخل والانضمام والاتصال في العناصر

والمقصود مما ذكره غيره وان خلافه وهو ان بينهما حركة والله اعلم ولنرجع الى الكلام انه يتحقق الكمال مداره على ان التدريجات لا توجب ان تكون فيهما

الحركة كما عرفت من منع الحركة في مقولة ولذلك قال المحقق لا تعقل الحركة فيهما وهو احق لكونه توضيح للكلام لاعتبار في خفاء والكمال مداره على ان افرادها قسم

في انتفاء الحركة بالقوة وعند الانتهاء اوّد [illegible] بالفعل تشتمل عليه المتحرك وهو لا يتصور في ما في المقولتين

والله اشار في الاشارات الى انه حيث قال ان الحركة في مقولة فلا بد ان يكون لها فيه افراد انه بالقوة وليس كذلك المقولتان فرد انه مثلا ان وقعت

الحركة في التسخين يجب ان يكون لها التبرد فيلزم ان يكون تحته متبدد انه لم يخرج عن التسخين حتى يكون فيها فيه والكمال في انتفاء الحركة فقد ترك التسخين

الحركة فيه غير معقول ان يتصف لا ان تقول التبرد غايته ان الغاية التسخين الاخير لكنه متبرد فلا يلزم ان يكون متبردا في حالة التسخين الا ان يكون الحركة فيه غير معقول

ان يتصف والجواب ان مدار على ان الحركة لا بد لها افراد وتشابه بالقوة في انتفاء الحركة وبالفعل عند الانتهاء ولا يتحقق في ما في المقولتين فان التسخين افراد

ما لم لا افراد متشابه في اثبات بالقوة وكذا الاستقرار في وجود الازم اللوح ليس القدر او اجتماعها ثم نقول في تحرير العبارة ان الحركة لو تحققت في مقولة لزم

الا الانفعال مثلا لم يكن الحركة حقيقتها الخروج عنها وتركها اما ان الحركة لا بد لها ان يكون لها وجاها فيه فان الحركة لو كانت في الانفعال للكل في التسخين ومع

لا محالة بينهما التبرد والبرودة فلا يلزم الخروج الى التسخين يتحقق عند الغاية فيلزم ان التسخين في التبرد وان ترك التسخين في حد فلا حركة فيه هذا حاصل الكلام وعلمت

ان الدور في انعقاد الحركة فيهما اشهد جيدا ولعله وصول المقصد لا يقع المنافاة في العبارة ولعلك تقول ان اجزاء التسخين تسخنات فيكون افراد التسخين فالجواب

ان لا يتكرر ذلك وانما القول على انها بسبب افراد متشابهة كافراد الآن انه لا يعقل انه يتحرك فيهما وهو فاهم واعلم ان القول بالحركة في مقولات التي محصلها نقول

الحركة فيها حاصل وكان الاهم في هذا المقام ان نعين ان ما في المقولتين هل الحركة او لا فالتسخين هو الحركة في السخونة وذلك التسخين حركة في اقل السخونة

على جوهر فاسد يكلام انه في الاشعار بقيد ان الحركة هي مقولة ان يفعل وان ينفعل حيث قال نعم هي بعينها مقولة ان يفعل او ان ينفعل او نسبت الى الفاعل ومقولة ان ينفعل او ان

الى القابل وقال الالهي الرازي والامام رحمه ان الحركة تعني مقولة ان يفعل او ان ينفعل فقد اجمع عليه او لا بان الحركة عبارة عن التغير التدريجي المنقسم بعبارة التعاقب الى التقدم

والتأخر والى ما هو آخر وذلك لا ينطبق الا على معنى الانفعال والفاعل ان يقول بان الحركة عبارة عن نفس الانفعال فنسبتها بان مقولة ان ينفعل الا ان تكون نفس الحركة او عبارة

فالكلام في نفس الحركة بما هو من مكون نفس الحركة المطلقة او نفس حركة مخصوصة الاول بوجهين يكون الحركة مقولة من مقولات وهو المطلوب والثاني بوجهين بوجه من المقولات على العرض
لانه ليس بنفس قيام الحركة بالمحل مقولة اخرى من العرض واما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة المطلقة الى المحل او الحركة الخاصة
الى المحل والاول بوجهين يكون الحركة من الان نسبة الشيء الى المحل لما كان جنسا فان يكون ذلك الشيء بنفسه جنسا اوليا وهو من المقولات على العرض وان
كان ان يفعل عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فلا يلتبس بنفس الحركات الى ان يكون مقولة من ذاتها مندرجا بما يكون نسبته الى المحل مقولة فهو بنفسه الحركة بان يكون مقولة من
الامر وان مر بعد في المقولات فاني قلت ان الحركة نفس مقولة ان ينفعل وضعف بعد ما مر الاول مقولة ان يفعل لو كانت الحركة مخصوصة كالاسكان منفرد فالامر
الا يكون سائر الحركات مندرجة تحت مقولات اخر كالكيف او الام مندرجة تحت شيء من المقولات بان يكون حقائق بسائط او يكون من مقولات الفعل والانفعال
دليل على بطلان واحد منها وامر خص المقولات او هو وجه التشكيك وانما هو بالقبيح لا يوصف له دليل في ذلك ضعف ذلك في الحدث الفوري بحكم الحركات
كلها على نسبة واحدة فالحركات واحدة منها مقولة فنال ذلك في ان يكون الحركات الاخر كذلك وتنابعا للحركة نحو ان يكون من باب الكيف الثاني مما برح ثابتا الحركة
او يكون عبارة عن مقولة تقع فيها الحركة دائما الحركة على الكل وفي نوع اسم العرض على الصور والغايات وان تعقل
هو الغاير منها وهو مقولة الحركة داخلة تحت مقولة والا يلزم ان يكون العرض على المعقول بان نسبة شيء لما كان جنسا فالاول ان يكون ذلك الشيء كذلك من وجه
التشكيك فان الاولويات في الذاتي او يصير بغير مقولة وان اصلح في بعض المقولات من ان المذهب الاول ان يكون مقولة ان ينفعل والثاني انا نقول ٥
بالاشتراك او باشتراكه على الحركات كلها منها داخلة تحت مقولة ما فيه الحركة والثالث انها نسبة تحت المقولات الا انها لا تنفصل على ما تقع فيه الحركات بالتشكيك
والاخر ان باطلان اما الاول فلما عرفت سابقا مذكرا واما الثاني فلانه يلزم ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة فتعين المذهب الاول والذي عليه انا الاول
فلانه لم يطابق تمدير الحكم على المقولة بمعنى النظر عما يتلف واما الثاني فانما يلزم ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة فلان الحركات يجوز ان
يكون حقائق لا بسائط وما هذا شانه لا يلزم ان يكون داخلا تحت مقولة فلا يلزم الابطال وذلك كالصور والفصول والانواع المعدودة في الجواهر والاعراض
مما لا يكون كانت حقائق مولفة من الاجناس والفصول فيلزم العدد ولينظف خلف دليل ما يجب الايمان به كيف وقد ذهب بعض اوساط الادلة والافكار
ابا المقولة مقولتان الجوهر والعرض ونسبها الى المقام موضع بيان وجه واما ثالثا فلان ابطال مذاهب المتحدة لا يقتضي حقيقة واحدة غير مطلق للتشكيك بينها احتمال
اخر يذهب اليه وان يذهب اليه احدهم تبانه والدليل على ان الحركات في مقولات لا تخلوا ان ارادة ما فيه يدرك به الوجود من تلك المقولات ثم بينها اختلاف الانفعال
بموضوع من تلك الافراد والغاير منها واسم الحكم من نعم ان نفس الغاير الحادث تحت شيء من الحركة مقولة ان ينفعل نفس الحركة او نفس الحركة او نسبة من حيث الحركة
وعلى هذا الشق الاخير لا يلزم ان يكون امرا مستقلا بالحركة فان الغاير المتدرج بدون امر متدرج غير معقول وعلى الشق الاول المطلوب وعلى الثاني يلزم
ان يكون كل حركة داخلة تحت مقولة ان ينفعل فيكون عبارة عن مطلق الحركة وذلك لان نسبة الحركات واحدة على ما التنبيه به الضرورة وعلى الثالث
فلا يتصور الا التغاير وذلك الامر المتدرج هو الانفعال فيكون هو الحركة ولان هذه المقدمات واضحة مقنعة للمنصف والا يجد ان نفاه منه ما ان امرا

الحكم

ان الحركة نوع موضوع بالتغير فيكون معنى ذلك النسبة ولعله لا يستقيم ان تصير في نفس الاين او الشد بحسبه للمقولات فهو لا يقع فيما ثم اعلم ان ما ذكره انه لا يلزم من تنحي فان مقولة

ان يفعل وان ينفعل معنى نسبتان بالكيفية والحركة حقيقية واحدة فكيف يكون بالاعتبار مقولة ان يفعل وباعتبار مقولة ان ينفعل وعلى هذا انفعال ان يقال ان الفاعل منه

يقام للفاعل الذي هي والذي هي فهذا الكلام معول فقد تحقق الحركة في مقولة الى في مقولة اخرى من الحركات وهي الحركة في التأثير فان المسمى يصدق عليه انه في كل ان ... [illegible]

متصف بالتأثير وافادة كونه ... [illegible] ولا يحيد وان ... مقولة فقد تحقق الحركة في مقولة اخرى وان لم يكن في مقولة ... لا يقال ان هذا التأثير ام اعتباري والمقسم ...

الحركة في المقولات الموجودة لان الاثر والموضوع ... ان يفعل بانه ... وكذا نقول ان التأثير ... [illegible]

الحركة في المقولات التي عددها ما في كل موضوع في التأثير ... [illegible] وان الحركة ... [illegible]

ينفصلان ... احدهما مقولة ان يفعل والاخرى مقولة ان ينفعل وفي ... مقولة ان الحركة مقولة ان ينفعل او نقول ان التأثير والتأثر متحدان

بالذات ... [illegible] ... الحركة في ... ان ... لا ينفعل او لا ينفعل بالفعل ثم ... ايا ... [illegible]

او ينفعل فيكون الفعل والانفعال ... لذلك التدريج كالسود للتسود ... [illegible] ... ينفعل ... [illegible]

او ينفعل ... ان الفعل والانفعال قد يكون ... [illegible]

الوجوه ... ان ... الحركة ... [illegible] ... واما المنفصل ... ان الفعل والانفعال قد

يكونان ... لا ... التدريج ... كالتدريج في السواد في التسود وان ... ينفعل ... [illegible]

منفعلا بالتدريج كالتسود بالنسبة الى السواد فان ... ينفعل بالسواد ثم انفعل ... التسود ... [illegible]

... فالجواب ... [illegible] ... التسخين

والتبريد ... [illegible] ... السكون وهذا الجواب ... فانه ... ان الفعل والانفعال ... [illegible]

... التسخين ... [illegible] ... وذلك

... [illegible] ... والانفعال

... ان يكون ... [illegible]

موضوع الحركة في ... [illegible] ... الحركة في الاضافة ... [illegible]

... [illegible] ... الاين

... [illegible] ... في

بالحقيقة في الحركة او الفعل ... [illegible] ... الحركة فيهما ... [illegible]

بل الاولى ان الحركة الا الابطاء او بالعكس او ان الحركة التوسطية ...

وهو بحاله تبعية لموضوع فالحركة بجارية واجاب بعض المتاخرين بان موضوع او انفعال او الانفعال هو الذي تحرك من سرعة الى البطؤ مثلا وهو ما يتشفع

الضعف فان السرعة ... الحركة دون موضوعها فلا يكون متحركا فيه وكذا التوسطية ليست موضوعة للسرعة بالذات ثم ان الانفعال تدريجي لهو يسرع و ... نقص

يتبدل بسرعته تدريجا فلا ... الاول الى ما ذكرنا   وحكم المصنف من حيث انه مسافة وذلك ... فيه ... ان كلام الشيخ متقوم بالحركة الاشتدادية فان الانفعال

بين سافه متصلة بالحركة يكون ونقصا وان ... مسافة فالانفعال تدريجي وكذا الحال في ... والشهر فان الانفعال من ... السير

مبدا او اخر تدريجي وحاصل ... ان ما فيه هو الاين والانفعال فيه تدريجي فان ... الكل اين ... الحركة ... لا يعقل

وانما في ... الحد المشهور ... الذي ... عليه ... ما فيه الحركة وان ... فالانفعال في النفس ... تدريجي فان الحركة في ... قبل

ولان ... وان ... من حيث كونه متحدا ... ومنتهى بالانتهاء ... ولا ... واما ... في ... فيها الحركة فان

احدث من حيث ... الذي ... فيه وانما الانتقال منه ... الانفعال ... لان القوة المحركة اما ان يكون موجودة

في المتحرك ... وهو المشهور ... بالحركة اما ان يكون ... الحركة به فيكون متحركا بالذات والحركة ذاتية واما ان ... فيكون

متحركا بالعرض والحركة عرضية وذلك لان الحركة ... سعة ... ان ... الا ... فيه بالذات ... ان الحركة عبارة عن ... والذي

في ... او ... فيلزم ان يكون متحركا بالعرض واما ما ... فان ... الحركة فيه وكذا ... والحالة المقسم

بالذات لان العرضية لا يكون طبيعة ولا ارادية ولا قسرية ... الطبيعة وغيرها فانها ما صدرت عن قوة موجودة في ... الشعور

بلا استعانة من الخارج ... باعتبار كونها موثرة في هذه الاثار ... ان القوة المحركة الكائنة ... قوله

فاما ان يكون لها شعور ... ارادية او لا ... النفس ... الطبيعة وهو ... قوله ... ان

مستفادة من خارج ... وذلك ... الطبيعة ... يكون مستفادة من الخارج ... بالمباشرة ... فلا يكون مستفادة من خارج قط ... الكتاب

لما هو التقسيم ... ان ... استفادة من حيث ... ان ... المحرك ... الاشارة ...

ان القوة المحركة في الحركة الارادية هي النفس الناطقة وهي خارجة عن المتحرك لانها مجردة ... ان يكون الجسم ... قطعيا ... عليه وذلك

ان ... يكون متحركا ... وهذه الحركة ليست قسرية ولا ارادية ... طبيعية واعلم انك قد عرفت فيما مضى من قول الشيخ ان الطبيعة ... فاعلم الحركة وكذا

النفس ... ان القوة القسرية ... في التفرقة بين الحركة الطبيعية والقسرية ... فان الطبيعة ... فيها ... الخارج

كما انه ... في الحركة القسرية ... في الحركة الطبيعية ... المطلوب ... ان كلا يمكن ان يكون ... في الحركة ...

بين الحركات والقسرية ... الى الخارج الذي لا ... الطبيعة   سواء كانت على نهج واحد ... فيه ... ان

الحركة الارادية يكون على انحاء مختلفة   او على ... النهايات ... على نهج واحد ولم ... البارد

ما ...

بالقياس الى الحركة النفسية الحركة النفسية طبيعية فان مبدأ النفس وهي شاعرة ولا ارادية لما انها ليست مسبوقة بالارادة ولا قسرية وهو ظاهر وانها طبيعية لان مبدأها النفس وهي

والكلام ذات شعور الا انها ليست من شانها [illegible] الحركة والمراد بالشعور الذي [illegible] الارادية ان يكون الحركة صادرة عن شعور ثم انه قد يستشكل بالحركة التي مبدأها الارادة

والطبيعة ولا يبعد ان يلتزم انها ليست الا ارادية ما دام الارادة باقية على الحركة وكون الحركة الطبيعية طبيعية مخصوص بالجسم [illegible] والكلام المتعلق به في غير هذا الكتاب

الفاعل للحركة القسرية هنا على ما هو المشهور ان الفاعل الطبيعي هو طبيعة المتحرك والاعلى [illegible] القسرية فان فاعل الطبيعة على ما ذكره الشيخ ليس هو الطبيعة الغير

وكذا فاعل الارادية ولا يبعد ان يراد بالفاعل [illegible] ان يكون فاعلا او متمما للفاعلية فانه في يكون الكلام الغير فاعلا قلنا ان المراد من [illegible] ان يكون [illegible] في الكتاب

ويكون في ذاته اقتضاء واما انه [illegible] فلا دخل له الا في الاعداد دون الاقتضاء والايجاب فيه هو انه دقيق يكون الكلام على معدة [illegible] ان المعد عندهم ما يكون

عدمه اللاحق دخيلا في المعد وليس الكلام بهذا الوصف والجواب ان المعد ما يفيد الاستعداد والتهيؤ وهو قد يكون ما عدمه اللاحق دخيلا وقد يكون غير ذلك

كان يكون علة لعدمه دخيلا كالاب في البناء فانهما علتان لحركة اليد والنبات [illegible] وهي معدة لوجود الابن والبناء [illegible]

والجواب عنه ان الكلام في الحركة القطعية وبين الثابتات بوجه من الوجوه فلا بد من علة ثابتة ولا يبعد ان [illegible] ان الحركة بنفسها ليست ذات اتصال [illegible] والا

لكانت [illegible] ليس القار في [illegible] بنفسها بسيط لا اجزاء لها بالقوة ولا بالفعل وهي تكون ثابتة كالذهبيات فان عدم القرار بمعنى عدم اجتماع الاجزاء

لا يعرض الا ما له اجزاء وما قالوا من ان الحركة عدم القرار لذاتها فقد عرفت ان معناه انها عارضة ذات اجزاء [illegible] التجدد [illegible] فاعلم

ان الحركة بمعنى الحيثية المستندة الى القوة المحركة وباعتبار عدم القرار الذي [illegible] مستندة الى الجهة الاولى فلا [illegible] الا ما [illegible] فان

مدار امتناع استناد عدم القرار الى الثابت الى امتناع تخلف المعلول عن العلة والثابت موجودة في آن والحركة لا توجد في الآن اصلا فهو كانت علة الحركة القطعية

[illegible] لا يمكن ان يوجد في الآن وليس [illegible] ذلك وكان العلة ذات جهتين جهة ثابتة وجهة متجددة [illegible] ان العلة امر واحد بالحقيقة مع

تجدد [illegible] فان التوسط امر والقطع امر آخر ولكل منهما علة علي حدة فعلة التوسط الطبيعة مع [illegible] وعلة القطع الطبيعة مع تجدد الحالات فالمفهوم ان التوسط

اذ هو امر ثابت لا يحتاج في الوجود الى علة متجددة بل انما يحتاج اليها القطع فلما مدار العلة ذات جهتين والمعلول ذو جهتين يمنع انه معلول لاحدهما [illegible]

والاول عدم القرار وهما [illegible] تلك المعتبرة باعتبارهما [illegible] واعلم ان هذا [illegible] لو قيل بتحقق الفرد [illegible] الحركة والا فقد ثبت [illegible] جهة

في العلة لا باعتبار القرار والتجدد [illegible] لا بد تحقق الفرد [illegible] هذا القول [illegible] الطبيعة مع [illegible] علة [illegible] علة

للحركة [illegible] لان مدار امتناع استناد غير الثابت الى الثابت [illegible] انه لو لاه يتخلف المعلول عن علته التامة وهو [illegible] الجواب [illegible]

[illegible] الحالات [illegible] الطبيعة مع [illegible] في الوجود [illegible] التخلف [illegible]

فالطبيعة [illegible] ان يكون علة [illegible] الدور فلو كانت علة [illegible] فيلزم التخلف فافهم [illegible] ان كان مدار

[illegible] الضرورة الحكمية بان غير الثابت لا علة [illegible] فنقول ان [illegible] ان [illegible] حكم [illegible] انه من ضوابط الطبيعة المتقدم

وجود العلة الثانية وهلم جرا متوقع فيما ذكره وذلك سواء كان مداره فلك الافلاك والعلم ان الحركة امر واحد متصل لا اجزاء فيه بالفعل ودليل سلسلة الاسباب الكليات المفصلة كالخط

كالخط وكالسطح والجسم فلا يتصور لها علل متعددة وكيف يكون الاجزاء المتحاذية بالفعل لها مجال ولا متجزئة ان كانت على الحركة الطبيعية مثلا فاذا لم يوجد منها متجدد العدم الحادث

مسبوق على الزمان في سلسلة التغيير على الحركة الواحدة وفي لو اعيد الكلام اليه وذلك فلا بد له من علة اخرى غير الحركة والاعدام جدير بالدور في ان الشيء لا يتكرر

ص الا ان نبرا من الكلام في التدريج المرتب لكون الزمان المقدر والانتهاء بالكل معدوم غير مفيد ونقوض السلسلتين ثم العود على وجود امر مخصص لاجزاء الحركة العارضة للمادة المستعدة

وكلامنا في العلة الموجبة لاصل الحركة فان الحركة معلولة وكل ما لا بد له من موجب لا ينفك ولا يتاخر عنه زمانا ولو كان كل من السلسلتين علة للاخرى يلزم تقدم الشيء على نفسه وكان

الفيض لا يختلف عن هذا الاوان يدل ان الطبيعة جوهر سيال الذات وحقيقته متجددة بين مادة شانها القوة والزوال وفاعل مجرد شانه الافاضة والانفعال فلا بد ان

ص منه يعم الفاعل امره وينعدم عن القابل لم يجده الفاعل بما يراد العدد على الاتصال والفيض من الرابع اليه وصدورها في السلسلتين معا يجمع الوجهين وصار لكل

ما بها متساويين في وجود هما على وجود الطبيعة وعلى ان الكلام في لحوقهما معا بالترتيب على عدم الراس انها من اين حصلت انها بعد ما فرض للاصل بانها والاشعر

بانه ونحو قياس ما ذكرنا في برهان الوسط والطرف على بطلان التسلسل من انه اذا كان جميع الاحاد ما سوى الطرف او ساطا من اين حصلت تلك السلسلة

فهكذا القول فيها اوام بل لم يجد فيها امر شانه التجدد والانفصال فمن اين حصلت المتجددات سواء كان تسلسلة واحدة او سلاسل على ان مراتب القرب والبعد

وصلها او التجدد الذي ارتسم العرض اللازمة التي فرضتموها تسلسله اخرى ليست غير نفس الحركة فان تجدد القرب والبعد ليس امرا غير الحركة حتى لو وجد افقد وضح ان تجدد المتجددات

مستند اليها امر يكون حقيقته متجددة في ذاتها وهي الطبيعة لا غير لان الجواهر العقلية من فوق التغير والحدوث وكذا النفس واما الاعراض فهي تابعة في الوجود

للجواهر الصورية واما نفس الحركة فقد علمت انها لا يحصل بها الا التجدد امر لا تعين المتجدد فهي نفس نسبة التجدد لا الذي بها التجدد وتعالوا الى ان نقول ان فرض

م السلسلتين كما ذكر دون الطبيعة لما تقدم انه يلزم على هذا وكان مقصوده فيما ذكرناه انه اذا كانت الطبيعة متجددة لا لعلة تحصل فان الكلام عائد فيها علتها ولا بد ان

يكون متجددة ويلزم التسلسل والدور فاذا قلت انها متجددة في حد نفسها فلا تحتاج في كونها متجددة الى جاعل لان الجاعل انما يجعل الحركة التي في العلم الى الوجود فكذلك علتها الامر التامة

مثاله الجسم فان الفاعل اذا اوجده كره فعلى كذا انه لا بد ان يكون على قدر ولا يحتاج في تقديره الى علة فلنا تجري مثله في الحركة فان حقيقتها متجددة بذاتها

ويمكن ان يكون قول الشيخ قدوا وجبنا ان يكون العلة القريبة للمتجددة متجددة والا لما احتاج في اتصال الحركة الى علتها الى ان يكون متجددة واما انه لم تعده الى المتغير

المتجدد فيه لا بد ان يكون علتها امرا متجددا والانه حتى يكون فعالا لفيض المتغير ممن خاب بالخالق وانها فانه اذا كان حقيقتها التجدد وعلتها فعله التجدد

فاحصل لكن هو ان الاتصال بها امر متجدد لكنه واحد والافراد مع ان الاجزاء بالنسبة فيها الوقوف فانها ما هو لموضوعها وجود ان يكون عليه لا لعوارض اثر كالحركة مثلا

والنص ان سلسلة كون الوسطان حكم الكل الافراد وان الواحد منها واحد منها فاذا كان كل وسطا فان الكل وسطا ومحكم ان الشهادة وقد ذكرناه بالم

ومما علينا ما ابين ذكره برارة على ان الواسطة لا تنحصر في الطرفية المحصنة ولا وسائط تم ان يكون مراتب القرب والبعد في الحركة على ما سكيف

السلسلة الاخرى من الفوا انها متعاقبة فان اصلا وجد ما في القديم النوار ولكن امرا وهو الانفعال به وقد يعبر عنه بكون الموضع متغيرا في مقولة على انه

او تمام موجودان مختاران مستقلان فان حصلا وجودا بيانا ما هو المراد به ان الحقيقة لامرين لا تكون واحدة الا ان فرادا والمعنى الحركة نفسه علة في التحقق ما فيه

فان القائل ان يقول ان حقيقتها متجددة لذاتها وكلمات القوم مشحونة بذلك فتكلمين المستعين بالله والله اعلم وسبحانه هذا البحث تمامه في بحث الربط الحادث

بالقديم   ولا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل في لا يخفى عليك ما فيه فان القابل لا يجوز ان يكون ثابتا والا لم يتصور

ان يكون موصوفا فان الحركة عبارة عن هيئة يكون الموضوع فيها كان موصوفا بالقوة لما تعلقت به لا يكون فعل ولا بل لم الا يكون استقر على ذلك الفرد الفاعل المعدوم القرار

لا يتصور فيه ذلك والفرق لو مع ذلك فلا بد من ان يكون الحركة واقعة في الاضافة والفعل والانفعال ضرورة ان الفعل والانفعال قد يشتمل عليهما السرعة والبطوء

بالتدريج والفرق لو نجيب ان يكون الفعل متجددا لزم نفي الحد فان الفاعل متجدد باعتبار بعض احواله او باعتبار تمام منه وح لا يتصور ان يكون الا حادثا والا لم يحدد شيء

بحوادث على هذا النهج على ما هو وعلى الاول فقد ان الى النسبة ولعل ما ذكره في الاشفار الاربعة الى الحكم حاكما بان لها وجودا بين امرين

القوة المحضة والفعل المحض يلزمها امر تدريجي قطعا لا وجود له على وصف تصور ويجعله الا في الوهم يجب ان يكون شيء ثابت بوجه حتى تتوصل الحركة فاما ان يكون

هذا الشيء اما بالقوة او امرا بالفعل ومحال ان يكون بالقوة او ما له وجود بالفعل لا لوصفه شيء اصلا فيجب ان يكون موصوفها امرا ثابتا بالفعل

وذلك اما ان يكون بالفعل من كل وجه وهو مع او الذي يكون بالفعل لكن يكون مغايرا وهو لا يتحرك والثاني الى الحركة من حاصلا او يكون بالقوة

بوجه وهو الحق فموضوع الحركة مركب الهوية مما بالقوة ومما بالفعل جميعا وهذا هو الجسم ولكنه عن عرى الفعل ثم ما ورد غير واقف فان الجسم لا يجوز ان يكون الهيولى نفسها

الانفعال لا لجواد فيه كما يراه الاقدمون وفيه قوة الاشياء فالفعلية بحسب فرانه فالقوة في كمالاته الاخر كالتحيز والاسودية وغير ذلك فلا تتحرك الا ان

اراد ان حقيقة الحركة متقومة بالجسم فهو صحيح على ما ذكره وان اراد ان المتحرك هو الجسم كما هو ظاهر كلامه فهو غير صحيح فان النفس قد تتحرك في الكيفيات

النفسية وهي الموضوع لتلك الحركات ثم انه ان النفس الفلكية وغيرها قد تتجدد فيها التصورات والارادات على سبيل الاتصال فهي متحركة فيها والله اعلم

في الزمان   ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم ومنهم من نفى وجوده عينا ووهما   الاول انه لو كان موجودا لكان منقسما

فلنا ان نقول هذا الدليل مقلوب عليهم فان الزمان لو كان معدوما لارتفع التقدم والتأخر التقدم والتأخر من الواقع فان ما به التقدم والتأخر هو الزمان لا نقول انه منكر في

وجود الزمان فرقتان فرقة زعمت ان الزمان كحبل من الياقوت ولجم من الزيبق وفرقة زعم ان له وجودا وهميا فليكن هذا الدليل هذا المنوفي والمتقدم والتأخر

في الاشياء الموجودة الوهمي وهو الذي يراه اكثر المتأخرين من المتفلسفة لانا نقول ان الوجود الوهمي ان عنوا به الوجود في الذهن في القوة لمجامعه حتى لو لم يكن

موجودا لم يكن الاشياء في نفسها التقدم والتأخر وحينئذ فان الذهن نفي متأخر عن عدمه وسبق حامل هذا التقدم والتأخر هو الموجود في الذهن والنهاية الوجود

الوهمي لمجتمع الاجزاء فلا يمنع مثبتا التقدم للاشياء وتأخرها وان عنوا به الوجود الانتزاعي كالعمى والعمى فهو الذي يراه متأخرو الفلاسفة فيرده

هذا الدليل فان وجوده الانتزاعي منقسم النسبة والا لارتفع التقدم والتأخر والانقسام الى ما يكون الى الماضي والمستقبل وكذا ان نقول من الركيكي ان وجوده

الوهمي باي معنى كان متدرج اولا وعلى هذا ارتفع التقدم والتأخر وعلى الاول فيكون منقسما الى الماضي والمستقبل وهو الزمان الذي نفوه هو المنكر

هو نفس المتدرج الذي لاجزاء الحركات تقدم الاشياء وتأخرها ومعية بعضها مع البعض [illegible] ان الزمان لو كان معدوما فالاشياء موجودة متقارنة الوجود ان متقدم ومتأخر

ومتقارنة بذاتها [illegible] ان كل عالم موجود بالواقع زيد وعمرو وبكر وخالد وهم الحاملون لتقدم بعضهم وتأخر بعضهم وكذلك الاشياء وليس بمعنى وجوده اصلا فالحامل للمتقدم

بالزمان الا انما يعد التقدمات والتأخرات والمعيات فلذا فقد آل النزاع الى اللفظ فالمنكرون انما ينكرون وجود امر ممتد في الوجود والذي يعد الاشياء المتقدم

والمتأخرة والمتقارنة به   واما الآن [illegible] هذا غير نافع فانه لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون الزمان متألفا من الآنات المتجاورة [illegible]

[illegible] الحكم المنفصل ومع ذلك لا يرد وجود الطرف بدون ذي الطرف ولا يرد انه يلزم ان يكون الزمان منقطع الابتداء والنهاية فانا لا ندعي ان الزمان [illegible] الاول

يلزم انتهاء الحركات الا الاتصالية وقد تمت البراهين [illegible] ان يكون القسم لا الى نهاية فلا يكون الانقسام الا [illegible] فلا يحصل منها

موجود متصل والآن ح لا يكون الا طرفا [illegible] وجود الطرف بدون ذي الطرف   واما عند [illegible] الطرف والوجه [illegible] الانقسام

لوجود الاطراف بدون [illegible] وجود [illegible] موجودات [illegible] كلام [illegible] هذا المحذور انما هو [illegible] واما عند المثبت فلا محذور [illegible]

[illegible] ان [illegible]

الآن لا وجود له والله اعلم   والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن [illegible] ان الزمان [illegible] بالفعل وانما هو بالقوة [illegible]

[illegible] ان وجود [illegible] موجودات [illegible] كل منها [illegible] قول

ان الماضي والمستقبل معدومان ان اراد به انهما معدومان بالمرة فلا لوجود الاشياء المتقارنة [illegible] فهو [illegible] والما

الصحيح ان الماضي موجود [illegible] الآن الحاضر وان الماضي ليس موجودا في المستقبل [illegible] ان الوجود في الآن [illegible] الوجود المطلق ونفي الاخص

لا يستلزم نفي الاعم وان اراد [illegible]   اما اولا فلان العلم من حيث [illegible] ان كان

[illegible] ان المتكلمين [illegible] ولذلك قالوا بحدوث العالم [illegible] فان [illegible]

[illegible] الاول [illegible] وانما هو [illegible]

[illegible] العلة [illegible] ان التقدم بالعلية [illegible]

[illegible] والتقدم [illegible] العلة موجبة لوجود المعلول [illegible] العلة [illegible] التقدم والتأخر [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] المتقدم مع المتأخر والكلام في هذا التقدم [illegible] كالتقدم بالعلية وهذا التقدم ليس [illegible] بالعلية   واللازم

[illegible] العلة [illegible] العلية من حيث الماهية والمعلولية [illegible] المعلولية من حيث الماهية والعلية باعتبار العارض [illegible] تعالى

[illegible] العارض [illegible] العلة من حيث الماهية والمعلولية من حيث العارضة فلا يلزم الا ان يكون [illegible] العارض [illegible]

ان [illegible] العلة [illegible] المتقدم [illegible] واعلم ان هذا الوجه [illegible]

فالبيان المخصوص بالحركة الاينية ونحوها كان حقا اما وان اريد المقولة التي تتحرك فيها فلا يخفى ان تلك المقولة ليست كالذات فلا يلزم ان الحركة متصلة بحسبها فلا وجه للاقتصار

على استفادتها الا الاتصال من قبل الزمان والى مسلك مسلك المسافة ثم نقول ان الجسم امتداده بين امتدادها وهو متناه وتتفاوت فيه الحركات في [illegible] متزايد

[illegible] ولا يتفاوت فيه المتحركات بل الحركة المتشابهة في يلزم ان يتحد والفلك [illegible] وانما [illegible] وغيرها وهو اعظم منهما مما [illegible] والله اعلم

والثاني متعلق بالحركة التوسطية ومبني على مقدمة قائلة ان كل شيء وجوده مشروط بوجود امر آخر فيجب بعده ممتنع [illegible] الوجود والحركة التوسطية كذلك لانها

ما دام يكون المتحرك بين المبدا والمنتهى يجب ان يكون في كل آن فرض فرد من المقولة لا يكون فيه قبله ولا بعده وفي كل آن توجه المتحرك على صرف حدود المسافة ويمكن

ان يسكن فيه فان يسكن لم يكن متحركا اصلا وان لم يسكن كان حركتها بعينها فيه موجود الحركة في هذا الآن مشروط بانتفاء هذا الحد الذي يكون بعده

الآن فوجودها مشروط بالامر الذي يحدث بعده فيه بالمعونة المتعهدة واجيب بان هذا الدليل انما يدل لو كانت الحركة ذاتية لا وادام الا لكون

ان يكون غرضه فيكون هذا الكون حركة وفردا لها بعينه التجاوز في الافلاك ومن هاهنا ظهر حقيقة ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الحركة مقولة في تلك المقولة

ولا يلزم على هذا ان يكون الحد واحد بارة حركة وتارة غير حركة بل يلزم ان الكون بارة حركة واخرى سكونا بهذا الاعتبار ولا يخفى عليك فساده فان التوسط حالة تحققه موجودة

بعد انما ثبت زمان السكون وبيت متوقف على انجاز اصلا بل انما بين لوازمها كانه معها ومادام لم يفيد جهة التوقف اصلا ولو كان قطعا

عن وجود ما فيه فلا [illegible] في ان تلك الكائنات للمتحرك بعد ان لم يكن بعد المحذور فان لو توقف على ما بعده محال مطلقا لو كان موجودا خارجيا او امرا

ثابتا للموجود الخارجي في قبيل ثبوت العمى مثلا وانه سلمنا ان الحركة عرضه بلا نوع المحذور فان تلك الكائنات عند الشيخ وغيره من كرام العشرة موجودة في كل آن

وكل زمان من الحركة مالم يصفها بالحركة قبل التجاوز او بعده او معه فعلى الاول يلزم المحذور قطعا وعلى الاخير يلزم ان لا يكون حركة ولا بعد ان هذا حاصل ايراده

الاخير ذلك لا يلزم ان يكون سكونا فان السواد شيء كذلك السكون لكن تلك الحركة ويمكن ان يقال ان حاصل الجواب ان تلك الكائنات امر مخصوص موجود في الآن [illegible] الاتهما في وقع

كونها بين المبدا والمنتهى بحيثية مذكورة من عوارضها وهو الذي يعبر بالحركة وما بعد التجاوز في ذلك لا يلزم ما ازعم ولكنه لا مضايقة فانه لم يعبر بذلك اللازم حيث نقل

في آخره ونهاية بعم يعني ان نقال انه لا يظهر مادة حقيقية الى ما ذهب اليه بعض المحققين والله اعلم قال واما الثالث وهو ان يكون الثالث مجموع المادة والصورة في فيه نظر فان الذي يكون

ماله هو ان الصورة وحدها ليست بافية الاستحالة بقاؤها عند زوال المادة ولا شبهة في ان عدم بقاء الصورة وحدها وكذا عدم بقاء المادة وحدها لا يدل على عدم بقائها

معا كيف وقد يظهر بكرات حال الشيء مع الانفراد وغير حاله وهو مع غيره فلا بد في ان يكون اي هاهنا نافيا في مطلان هذا الشق فانه نفس المجموع الثالث الكلي باق او منقسم

وكلاهما باطلان اما الاول لانه دائما متصل ومنفصل وكذا الثاني لان الانفراد اذا انقلب و[illegible] في لان الحركة للمتحرك منقسم الى غير النهاية وما دام مراتب

بلا زيادة فيه نظر فانه منقوض بالحركات فان المتحرك في الكيف مثلا في الحركة محفوظ بكيفية غير باقية الى حيث يقاتبه والاولى في البطلان كيف وهو يستلزم الحكم

زمان مم لكون التحرك والثاني لوجب الكيف زمان الاشتهاء بين حاصرين فان زمانا آخر بعده الحركة انه متغيم [illegible] الى غير النهاية وهاكل ان في الكيفيات كلها واحد منها انما الوجود في الجواب ان الكلام

ان كل واحد منها انما الوجود زمان كان لا كيفية اصلا وانما المتحقق التوسط في الكيفيات كما ذكره السلام في الحديث او الكيفية الشديدة الزمانية كما ذهب اليه المرء

وهاهنا بحث فان الموضوع الذي لم يبق لا بد ان يتجدد في زمان الحركة موضوع آخر واذ هو جوهر فلا بد ان يكون متكونا فالان الجوهر حدوثه كذلك ونظائره ان يقول انه

يجوز ان يكون المتحرك هو الطبيعة الجوهرية كما هي وتصور وتقرر ... هو مخصوصات في مبدأ زمان الحركة الى منتهاه جوهر واحد سيال يتغير في كل كالكيفية السيالة

ولا دليل على بطلانه ويستكشف الحال في تفصيل القول انشاء الله تعالى ولكن لا يضر فان الكلام في الحركة الكمية التي هي النمو والذبول وما ذكرت ان صح فهو حركة

في الجوهر بالذات ... ولكن ما ادعى فيما لا بد ... ان الموضوع ان لم يبق اصلا فلا يوجد الحركة الكمية بل اما مبدلات آنية للجواهر متعاقبة لا لحصار ما لا نهاية بين حاصرين

او مبدلات جوهرية تدريجية او نقول ان كل حادث مسبوق بمادة فلا بد من انتقاء الشيء او نقول انه خلاف ... ان النمو هو تزايد الشيء في اقطاره ... ونحو ذلك

انما يتحقق حدوث جسم قوله ويمكن ان يجاب عنه بان يلتزم الشيخ ان الاجزاء الاصلية غير متبدلة في الاجزاء الغذائية المنضمة ... المشبه بالاصلية يجب مصار

الكل شخصا واحدا كما في اتصال الماء بالماء فعند انضمام الاجزاء الاصلية والطارية وحدث شخص آخر من الجسم فقد تبدلت الصورة النوعية اليه ...

على القابل كما بعد الانفصال ولا بقاء للشخص اصلا فلا موضوع باق ولا يندفع الا ... في الاستحكام والقوة وهو ظاهر لا يقال ان المتحرك هو المادة التي هي

الهيولى الذي هي باقية بالوصل والفصل لان المتحرك عندهم في الحركة الكمية هو الجسم كيف والحركة في مقولة عبارة عن تبدل افراد المقولة ولا ... ان الكم

انما هو قائم بالجسم او الصورة الجسمية فلا بد ان يكون المتحرك واحدا منهما وايضا فلا بد وان يكون الصورة ... في زمان والا لزم تتالي الآنات فعند ذلك

الزمان قد ازداد الكم او انتقص بلا انضياف كما في التخلخل والتكاثف وان لم ... الا الانفصال في الحس والتشبيه انما هو بحسب الصورة

النوعية والجسمية فله وجه ... فلا يلزم هو المراد في هذا الانكار ان الموضوع لا يوجد باقيا وحاصل الجواب منع قوله والصورة ...

للحركة على ... قد قرر الشيخ في ... النوعية انها ليست فاعلة على ... والشيخ قد نص عليه فكيف ... لانه في السؤال على ما هو المشهور

او نقول ان المراد بالفاعل ههنا ما يفيده الايجاب ... فاعلا للحركة ... متجددة فلا بد فيه من استعداد ... لا يكون مستعدا وموجبا الا

حسب الاستعداد ... وحسب الايجاب الفعلية قوله ... او هو ان اثباتهم الحركة في ... النمو والذبول ... ان ... عبارة ... الاجزاء

الاصلية والزائدة وهو مشكل ... النفس ... البدن ... النفس ... في عالم الحيوة ... والبدن ...

يكون ... يكون ... ان النفس ... الابصار ... ان النفس ...

محسوس ... كما ... ذلك ... الشيخ ... ان يكون ... الاجزاء الاصلية ...

قال الامام الرازي في الملخص ولا ... فانه ... هذا الجواب ... هذا ... الحركات لا حركة واحدة في نقول ان الاجزاء

الاصلية ... فيدل ... الكلمات ... الاجزاء ... فيتغير ... القياس ...

... الاجزاء ... مخالف ... عليه ... النمو حركة واحدة ... مع ...

قوله وقد ... هجات ... الحركة الكمية ... وهو ... في ... ان الجسم هو ... النعليل الذي ...

فالظاهر ان مطلق المقدار والجسم المخصوص بمقدار مخصوص فيتبدل اذا زاد مقولة الكم الذي هو المقدار لا انفصال الا عند الجسم وهو تبدل الجوهر في نفسه لا تبدل الموضوع في حال الذات

هو الحركة [illegible] قالوا ان الجسم مركب من الهيولى والصورة والتخلخل مقدار لها في نفسها وانما هي القابلة للمقادير المختلفة فيجوز ان يتبدل مقدارها [illegible]

[illegible] بدونه بالانتقاص او بدونه وقال الامام الرازي في المباحث المشرقية ان الذي [illegible] على [illegible] المقدار على محله فانه يمكن ان يتبدل على الموضوع ولا [illegible]

الهيولى والصورة [illegible] بساطة [illegible] انما بنوا على اثبات الهيولى لانها [illegible] لتوارد المقادير المختلفة عليها [illegible] معنيا في ذلك

[illegible] اذا كان البسيط متصلا واحدا [illegible] ان يقولوا ان الهيولى [illegible] لكن لا [illegible] ذلك ان يمكن تبدل

المقادير عليها فانه يجوز ان لا يكون قابلا الا لمقدار معين كما [illegible] الافلاك [illegible] المقدار يجوز ان [illegible] الصورة الجسمية فلا يمكن تبدل [illegible]

[illegible] ان المدار على زيادة المقدار على محله وعدم لزوم مقدار مخصوص له يمكن ان يتبدل على الموضوع دفعة وتدريجا وقال الامام الرازي ايضا ان الجسم اذا

كان البسيط كان الجزء والكل متساويين في الطبيعة [illegible] مقدار الاخر [illegible] نعم لا بد في ذلك من ان يصير الجزء منفصلا اذ مع كونه

جزءا ان يكون على مقدار الكل [illegible] ان هذا [illegible] والصورة ايضا فان الصورة [illegible] الواحد واحدة لا مقادير

التبدل ولا [illegible] على الامام فانه [illegible] الى اثبات الزيادة وعدم لزوم مقدار مخصوص

[illegible] الوجه الاول [illegible] ان اشتراط الانفصال في [illegible] الجزء [illegible] الكل [illegible] الموضوع

[illegible] والانفصال [illegible] وعند الانفصال لا وجود للجزء [illegible] انه لا [illegible] على [illegible] ما عرفت ان الجسم [illegible]

وان الصورة الجسمية ممتدة في نفسها [illegible] الوحدة الاتصالية [illegible] الانفصال [illegible] مع الوحدة والكثرة الشخصية وهذا

انما يتصور فيما يكون متصلا بذاته ولو كان المقدار [illegible] الصورة الجسمية وهي في نفسها ليست ممتدة [illegible] مع المقدار [illegible]

فلا حاجة الى الهيولى واذا كانت [illegible] الممتدة فالتبدل في المقدار [illegible] الصورة الجسمية التي هي الجوهر ولا [illegible] التبدل التدريجي في الجوهر [illegible] والا لكانت الهيولى

متحركة في الجوهر الذي هو الصورة الجسمية [illegible] سواء كان المقدار [illegible] على الصورة الجسمية اولا [illegible] الحركة ان لم تكن الصورة في نفسها متصلة فانها

كانت ممتدة في نفسها فالصورة [illegible] مقدار آخر [illegible]

[illegible] الانفصال في الصورة فان كان [illegible] الهيولى [illegible] الصورة التي هي الجوهر [illegible] المقدار

وعلى الاول فيكون المقدار قائما بالصورة [illegible] فيكون [illegible] الهيولى [illegible]

والنمو [illegible] ان يستدل على [illegible]

[illegible]

[illegible]

بالاتصاف فلا يلزم ان يكون في مقابلة الحركة اجزاء موجودة فيه بالفعل وتصاف اليه فيلزم ان يتقسم ذلك الجسم بالفعل الى ما لا يتناهى ثم تلك الانقسامات بعضها بالحركة للاجزاء الموجودة فيه

وذلك لان الان وان لم يكن موجودا بالفعل لكن الاتصاف الذي فيه بالحركة موجودة بالفعل وكذا ايضا غير ذلك الانات غير متناهية فلذلك الانفصالات والانقطاعات

غير متناهية وهذا الخلاف ذكره التحليلية والانفكاكية فان فيهما ليس الا اقامة الحادث على الجسم فلا يلزم انه لا فرد الموجود بالفعل مما لا يتوسط بين الحادثين

كما يراه الحكماء او فرد بانه يتدرج ان اجزاء فيه بالفعل وانه لا يجزأ فيه بالقوة لا محذور والتحقيق انه مع ظهوره لم يتعرض له والمحقق الا بالالتزام ان

الانفصالات متناهية وان بين كل انفصالين زمان لا انفصال فيه ثم اذا انفصل فيدرك الفرد المتصل مع المضاف اليه الفصل حقيقيا او حسيا

ثم لو كان في الازمنة على سبيل التدريج لسبب الاقتران بالحركة التحليلية فهذا المحقق للحكماء ولكنه بخلاف التحليلي المتعارف فانه بدون اعداد الانفصال والاتصال

بخلاف هذا التحليلي فانه باعداد الانفصال والاتصال ولكنه لا يبعد ان يقال بحركة في تمام زمان الحركة واحدة بل هو كالاول مقدار وهذا القدر الان

تصحيح والدقيق فتدبر والنصف قوله فهي بالذات حركة آنية وبالعرض حركة كلية بل ليس فيها حركة آنية ولذا حركته بكنه اصلا فان الاجزاء الاصلية على مقدارها

وكذا الزائدة ومقدار كل على حاله ومقدار الكل على حاله وانما يجدد الاتصال والانفصال لا غير فلذا يتغير في المقدار ولا مقدار ويمكن

ان يقال اراد بالعرض المجوز قوله وقال المحقق الدواني ان الجسم ليس متصلا واحدا ولا بعدا كل البعد ان يقال ان بعد بعض الاجزاء

المجموع صار متصلا واحدا ان الاتصال في قوة لا يمنع الا بان كون الاتصاف الزائدة بصيرورة المجموع متصلا واحدا فانه يقع ان يقال به

احتج على مادته فان القائل على المجموع كان الاصلية عليه في لو ادعى التدريج في مذهب المتكلمين بحكم الخلاف ما اذا لم يكن المجموع متصلا واحدا

فانه ليس الا انفصال جسم وجسم ولا يخفى ما فيه من البعد مع ان ثبوت الحركة في النمو والذبول ولا يلزم صورته قال امر هما في كونهما حركتين اي في التخلخل

والتكاثف في المقدار والانتقال مع ان كلا منهم لا يفيد الا ظهور لكن النمو والذبول حركتين فانه في الحاصل دفعه حدوث المقدار الاعظم على

المجموع فلا يلزم ذلك بعيد فما قال قوله صورة كونهما متحركين حتى يقال صور متحركات كما قرره لا يلزم ان يقال صور النوعية لا تبدل على القطع الانفصال بل وفان

مدار الانفصال على وحدة الصورة الجسمية بل على وحدة المقدار لانا نقول اولا ان الصورة النوعية قائمة بالجسم او الصورة الجسمية ويقال بدل على بقاء المحل زمانا

ان الاجزاء في المتصل الواحد يكون بالقوة وقد تقرر عندهم ان الاجزاء التحليلية المقدارية مختلفة بالجهات لا تكون في المتصل الواحد كما قالوا ان الفصل يحدث

انقسمت في المقسوم غير متناهية وانه على تقدير التسلسل فلا يلزم ان يقدم المنفصلات في الا بان يكون الاخر اصلا لا تتعين فان الاول لا يقع كما مر

بعد التقرير المفصل الموضع ان نقول ان الاجزاء الاصلية بقيت موجودة او لم تبق وعلى الثاني فالموضوع غير متحد كما هو بعد المقدار الصغير غير باق بمقدار

كبير مع ان كلام الشيخ يقتضي ان الحركة هو الاجزاء الاصلية ثم تتوارد على موضوع واحد على الحدوث المقدار الاعظم نزر كما نظر وكيف تطهر حال اجزاء الاصلية

على ذلك القدر منقودة بالمرة مع انه خلاف ما عليه العلامة محدث المجموع لان الموجود لا يحدث الا بالكون او منفرد عن الصورة فقط فالصورة المحادثة

كذا في الصورة فصعت بان مقدار المجموع انما هو مقدار الاصلية والزائد فهذا المقدار الضم حادث معه وذلك لانه لا يبقى المحل في الفصل بعد

الانفصال

بل فرضه منفصلة رفع فيها الشك فلا يتغير ان منع تحقق القسمة لا يتغير وان اورد في اعدام الحركة وفي الاول يلزم الجزء لو انه كان منقسما انها ان وجدت كان ماضية
او مستقبلة او حاضرة والاول ان بالطلاق في فلا يتغير انقسم نعم هو كحصول الانقسام ثم الجمهور يدفعها بالتزام ان الحركة القطعية غير موجودة وانت قد عرفت انه مصادم
للضرورة وان القول بالوجود في الخارج على نحو فالجواب الحق ما قدمنا من ان الموجود هي الحركة التوسطية التي اجزاؤها مستقبلة وماضية وهي في الوهم كما هو المتصل
والوجود الحق للماضية ليس في المتصل من الزمان ولا في الآن المسلمين بل هو في الزمان الماضي وكذا الحق في المستقبلة نعم ان اريد بالحاضرة الموجودة في الزمان الفاصل
الذي يسلم الماضي والمستقبل في مختار انها منقسمة ولا اعتبار ومنها ان الحركة يلزم اجتماع اجزائها من المنتهى ان يحصل مما يمكن حقيقة وحدانية ومنها ان وحدتها
مستفادة بوحدة الزمان كما قالوا ان من شرائط وحدة الحركة وحدة الوحدة ولا تصير وحدة الزمان فان الذي يقع فيه الحركة من الزمان منقسم بعضه ماض
وبعضه الآخر مستقبل فلا وحدة وحاصلها انه ما مر وجوابه في الشرح ولا منافاة في الدعائم فقولنا الحكم من المتصلات بلا اجزاء لها فيها بالفعل والامام في الوهم فلا مضافة
في تحصيل الحقيقة الوحدانية لكن تلك الاجزاء ليست بحيث يعد ... ان الاجزاء في الجسم وكلما يفرض من الاجزاء فهي منقسمة ومتاخرة ولا استحالة في تحصيل الحقيقة
الوحدانية من مثلها وانما المستحيل التحصل في الآن والافتراق في الوجود وكذا الزمان في نفسه متصل ليس فيه اجزاء بالفعل وانما هي بالقوة التحليلية متقدمة ومتاخرة
حاشية
ومنها ما في الشرح فليرجع اليه قوله والجواب ان امتناع وجوده في الآن الوصول الى المنتهى ... فلما علم انه من الاشكال الاربعة وغيره من صعوبات انقسام الحركة
اسم لمعنيين الاول الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدأ الى المنتهى وذلك لان للمتحرك نسبة الى المكان الذي تركه والى المكان الذي ادركه فاذا
ارتسمت صورته كونه في المكان الاول في الخيال ثم قبل زوالها عن الخيال ارتسمت صورة كونه في المكان الثاني فقد اجتمعت الصورتان في الخيال
في الذهن ... الصورتين معا على انهما شيء واحد واما في الخارج فلا يكون لها في الوجود حصول قائم في الذهن او الطرفان لا حصول فيهما ...
في الوجود الامكان التي يحصلها ... قائم الثاني وهو الامر الوجودي في الخارج وهو كون الجسم متوسطا بين المبدا والمنتهى بحيث كل حد يفرض من الوسط
لا يكون قبله ولا بعده فيه وهو حالة موجودة مستمرة ما دام الشيء متحركا ويسمى هذه الحالة تغير الاحوال بتغير حدود المسافة بالعرض ... المتحرك كلا انه
لا انه في حد معين من الوسط والآن ... على حد خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط وبهذه الصفة توجد في
المتحرك وهو في آن لانه يصح ان يقال في كل آن انه يفرض انه في حد متوسط ولا يكون قبله ولا بعده فيه والذي يفهم من ان كل حركة في زمان فاما ان يغير الحركة
الامر المتصل فهو في الزمان وجودها فيه على سبيل وجود الامور في الماضي ولكن تباينهما لوجه آخر فان الامور الموجودة في الماضي قد كان له وجود في آن من الآنات
كان حاضرا فيه ولا كذلك هذا وان عني به المعنى الثاني فكونه في الزمان لا على انه يجب ان يلزم مطابقته الزمان بل على معنى انه لا يخلو عن حصول قطع ذلك القطع مطابق
للزمان فلا يخلو عن حدود زمان ووجوده ثابت في كل آن من ذلك الزمان فليكن ثابتا في هذا الزمان ... هذا الكلام وتفهم منه قاطبة ان الشيخ انكر
وجود الحركة القطعية وهو مدار الشبهة وقال الامام الرازي في المباحث ان ذلك مناقض لمذهبه من وجود الزمان ولا يصح ان يقال يكون المحل متوهما والحال موجودا او الذي
يتعلق بالخارج هو انما هذه الشبهة لا تقع الا انتفاء الحركة في الآن الذي وصل المنتهى فيه هو الذي قيل ولا يقتضي وجودها في جميع زمان ...
تنبيه

فانه ان اراد الثاني فباطل لما عرفت انه لا يلزم ان يكون زمانيا وان اراد الاول فممنوع فان الحركة فيما بين المبدأ والمنتهى موجودة في الخارج بل هو الذي في المقام بان

نتيجة دليلك كما سلمه ونقول بان لا وجود لها على حسب قرار الذات وفيه ان اريد انها موجودة على حسب ذلك فهو الحركة التوسطية وانما وجودها على حسب القرار في

الخيال ولذلك تراه يتبدل تقطعا فانيا ويثبت بانعدامه وليس لها نسبة بالنظر الى الوجود الخارجي فان هذا الوجود تدريجي وانما فان على حسب الوجود الامور في الخارج الان ان ارتسام

في الحقيقة بين الماضي والمستقبل فالحركة لا وجود لها الا فيهما والوجود الاستقلالي المتوقع قد انقطع فلم يبق [illegible] فالحاصل ان الشيخ على حسب [illegible]

قوله وفيه تامل يستنطقك [illegible] اشارة الى القصور البالغ في هذه المباحث لشدة الالتباس اقول الكاتب ان النظر [illegible] ان الزمان لا تقوم على طرفه بل

انما تقوم به كيف يعقل تقدم المحل على الحال فلعله لا يريد [illegible] الا ان [illegible] الجواب [illegible] ان الحركة موجودة في زمان حده الان الوصول فاهل

في زمان السكون والفعلية صورية فالمنافاة بين المنافي للقطعية وان كان الحركة لا اجزاء لها بالفعل وكذا الاجزاء الزمانية فلا يصح قوله ان كل جزء منها في جزء

من ذلك الزمان فهذا الفهم وفساد النقاش اللفظي فان المقصود ان كل جزء مفروض في جزء والظاهر منه نشأ في كلامه كثيرا فلم يبق محله الا قوله

اخبر ان انفسها موجودة ولا تنافيه [illegible] المنافاة فيه فانه [illegible] الا في الجواب والله اعلم بحقيقة الحال قوله ان الحال المشترك بين الماضي والمستقبل ان اريد به

ان الحال قد يطلق ويراد بها الزمان الفعلي الذي بعضه ماض وبعضه مستقبل وهو المتعارف بين العوام ولا يبقى الوجود منها فيه قوله وان اريد بها المعدوم

مطلقا فلعلك تقول ان الحركة لا اجزاء لها فكيف يصح ان يقال ان المستقبلة منها موجودة في الزمان المستقبل فعليك بالنظر والانصاف فانا نقول ان الحركة اسوة

بالاجسام والمقادير فاجزاؤها وان كانت بالقوة لكنها ليست معدومات محضة كالاعدام [illegible] منها وفي حكم موجود [illegible] بل لها وجودات في وجود

الكل بحسب ان فرضت الاجزاء كانت موجودات ذلك [illegible] انما مندرجة في وجود الكل وفي هذا الوجود [illegible] الا [illegible] ووجود الكل باجزائه

انما في الوهم لكنه [illegible] في الخارج فيجب ان يكون الوجود المستقبل في المستقبل ووجود الماضي في الماضي من الزمان فلا [illegible] اصلا وبها [illegible]

الجزء الاول منها متعلق بالحركة القطعية وهو انه لو كانت موجودة لزم ان [illegible] الحركة المتحركة [illegible] وان [illegible]

الا [illegible] بان يكون ممتدا لانها كيف ان السواد اذا قام بالجسم كان السواد [illegible] لا [illegible] السواد [illegible] بالضرورة [illegible]

[illegible] بالاجسام ولا [illegible] فانه [illegible] قيام الجسم التعليمي [illegible] بقيام الحركة [illegible] الفلك [illegible]

[illegible] مثله [illegible] الجسم الطبيعي [illegible] الحركة [illegible] او [illegible]

بالاجسام [illegible] فانه [illegible] المقولات [illegible] الاصوات [illegible] ان الحركة ليست [illegible] بالذات بل انما [illegible]

بالزمان وانما [illegible] الحركة [illegible] ان يكون [illegible] ان يكون ممتدا [illegible] الاضافة [illegible] فان الجسم يتصف بالقرب والبعد [illegible]

اضافيان [illegible] بالحركة التي تتصف بالاضافة ولا يلزم [illegible] الجسم اضافة [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] فانما بالتحرك لزم ان يكون ممتدا [illegible] فان المسافة ان [illegible] العوام [illegible] الجسم الذي تحرك عليه الجسم [illegible]

بعد الانفصال والنمو على هذا التقدير واما ثانيا فلانه لا يلزم التداخل فان التداخل هو ان يصير مقدار واحد كان شيء يتحدد او مشابه متصل صورة ان يكون في الصور بين الجسمين كان لا يكن فيه

شيء من الصور وعلى الاول فالاجزاء الاصلية على مقدارها والزايدة كذلك وكذا المجموع واما اتفق الاجماع وتعاليه ان يقول ان المتحرك هو المادة وحدها فيلزم الانفصال

الا انعدم الصورة الجسمية لا الهيولى وهذا ايراد على تقرير الشرح ويندفع ببعض ما ذكرنا وايضا انهم صرحوا بان المتحرك هو الجسم وايضا ان المقدار من عوارض الصورة الجسمية او الجسم

فيكون المتحرك هو الجسم او الصورة لا المادة قوله وتعاليه ان يقول الانفصال ههنا بغير صورة جسمانية واحدا طبيعيا وقد يخصص لهذا ايضا ان الفرس مثلا

شخص واحد طبيعي له مقدار واحد في كل حين من احيان وجوده وكما انه يجوز ان ينفصل بعض الاجسام بعضا آخر يصير المجموع امرا واحدا طبيعيا كذلك يجوز ان يصير

مقداريهما الاجزاء مقدارا واحدا لذلك الامر الطبيعي ولا يكفي ما ذكره فيه او لان الاتصال بهذا المعنى لم يعهد فهو اصطلاح جديد وانت تعلم انه غير ضائر فانه

من قبيل المناقشات اللفظية ومما يدل ان هذا الجواب لا يفيد اصلا فان الاصلية ان تصلت بالزايدة بحيث صار المجموع متصلا بالاجزاء وانفصلت او جزئه

في كله لكنها موجودة بالجبارة بوجودها الذي كان لها قبل ذلك وكذا الزايدة على مقدارها الذي كان لها قبل الشيء بالاصلية ولم يرد في المجموع على المقدار

لكن من قبل على التفرق والانفصال على الازدواج صورة ان الانفصال لا يفيد بالمرة وانجبر ان المحقق الدواني فذكر انه ان اريد هذا علم التمام فمنه بذلك

لا يفيد لكن الكلمة وهذا الجواب اختيار لهذا الشق ولم يتعرض فيه بادراكه قدره واعلم انهم ان ارادوا ان النمو حركة في الكمية الازدياد الذي يحصل بالانضياف فان

يشير الى الجمع مع آخر يصير المجموع اكثر مما كان اصلا في الواقع وانما هذا في المحسوس والنظر ولا يدفع التشابه اصلا وان ارادوا ان الاصلية معه

الانفصال متحرك في الكمية وهو يورث تحركا في الكم وكذا الزايدة وبعد ما تحرك المجموع بهذا المجموع وهو حركة مكتسبة في الحقيقة ولكنها اثر لما التخلخل

والتكاثف بخلاف سكنات فان الامر ابدا ان التخلخل قسمان قسم لا مدخل فيه للانضياف وقسم يكون له ذلك مدخل او مدخلا لكن التخلخل مشاهد بهذه الحركة في تعليقه

الصوتية وكلامهم ظاهر فيه ادعاء الظهور والحق ما قلتم ما وذكره الشيخ على ما نقل عنه انه في الدلائل الدالة على عرضي مكانه

لبعض اصحابه وحاصله الاعتراف بالعجز بالاكتفاء بالاعتقاد ام يثبت يتوارد عليه الكميات في الثاني فليراجع اليه قوله وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد

ان النمو والذبول حركة كمية في ظني انه جواب آخر لا اصلا لكل في شرح التجريد دعهما ان يكون شيء لما في الكلام المحقق الدواني لا ذكره في العالك

محاله ان المراد بالانضياف التشابه ولا تستبهم فيه انه يصير التشابه بتزداد المقدار على موضوع واحد هو بعينه مثلا فانه في التحقيق هو الذي في كتب الطبيعي

كما في شرح التجريد فيكون قوله وقال العلامة في ناشيا لما ذكره سابقا وقول القوشجي وعواه بان اللحم والعظم في المقدار بعد ما ليس من تشخصها بما دام

انه لا يفيد اصلا قوله اقول له ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن في لا يكفي شكك ما فيه فان محل المقدار ليس الا الجسم ولا يتوارد مقداران على محل واحد

على موضوع واحد وفي بحث الانفصال اعلم ان كلما تتقوم ذاته من معان فتمامية بالفصل الاخير فتعينه محفوظ ما دام فصله الاخير متعينا وباقي مقومات ما يلحقه

من الاجناس والفصول التي هي لوازم وجوده واجزاء مهيته معتبر فيه على المخصوص فتبدلها لا يقدح في بقاء ذاته فالانفصال وقبول الابعاد مثلا فصل

للجسم بما هو جسم بالمعنى الذي هو به مادة في هويته ذاته نوع برأسه وله قوة كالهيولي التي في قوة الانفصال ومقابله وتمامه كونه بالفعل وتبدله يوجب تبدل الجسم

الانضيافي

ان م

بما هو جسم فقط وكذلك الفاعل فعلى هذا الصور الفاعل وبه ماهيته ذاته وهي ليست مجردة بحسبه بل هي مبدا قوته وحامل امكانه فلا يجوز ان يكون الجسم لا بوجه من الوجوه [illegible]

الفاعل لانها معتبرة فيه على وجه التعميم وان الاطلاق لا على وجه الخصوص والتعيين فهذا الحكم المعتبر في تعميم الفاعل والحاسس وكذا كل ما يقوم وجوده من غير كالمادة [illegible]

كالصورة كالانسان كنفسه وبدنه فالفاعل اذ ان مبدا لشيء مغاير له بعينه وذلك بدل جسمية لتشخصها فهو بما هو جسم طبيعي مطلق فلا نعم شخص عند الجمود والذبول وبما هو جسم

مستغن عن العموم تشخصه به هو جزء لان ما هو كذلك ليس الا مطلق الجسمية فراى في ذلك فقيا على الانفصال الوجودي وعلى هذا القياس حكم نفيا الحيوان بعينه في الحساس

فيه وهو نفسه الجسمانية فعلى هذا تشخصه بدوام كثير من القوى النباتية والتشخص بعينه فاذا احكمت هذه القاعدة فقد علمت بوجوه الحركة في الكم وان الموضوع

النمو والذبول هو الجسم بما هو جسم نوعي واما في التخلخل والتكاثف فهو الهيولى الاولى هذا كلامه وقد اشير اركانه بنقض وتقدم تقدم ما عهد انه بان الحكم بانه يكون سببا بالقوة

والصورة بانه بالفعل وفيه اشارة الى ان المادة التي تعتبر فيه بوجه مبهم لا من حيث انه امر متعين بل من حيث انها تصلح لان تكون حاملا للصورة كالقصد [illegible]

فان مادتها الموضوعة محلا لم تعتبر الا من حيث الحصول بل من حيث انها اي شيء كان فاذا اعتبرت الصورة الانتزاعية كان كل واحد على حكمه ومبدا الفصل وان اعتبرت

تبدلا للتجرد عن العوارض الا انه مطلقا مبهما او معينة كانت مجردة ومحمولة والجملة حقيقة الحركة تعينها بالصورة يتعين بها الماهية بوجه مبهم ولو امكن وجود الصورة مفقودة [illegible]

يتعين وانه اكبر يعينه ثم انه يكون ان يكون امرا واحدا بعينه فردا للهويات المختلفة ويتغير من حيث انه فرد لواحد منها ويتغير من حيث انه فرد لاخر كما انه للكاتب متعين من حيث

انه هو ولا يتعين من حيث الكاتبية وهذا التبدل الجزئي في ذاتيات الشيء الواحد وقد يتعلق بما هو يحيط على خطوات انسه ولا يخفى عليك انه لو سلم هذه المقدمة

انما ينفع لعا تحصيل واحد ولا ينفي وقع الانتقال فان الاجزاء المبدلة والمضافة على مقادير الا ان كانت لها حال ولم يكن الاتصال والتصام [illegible]

لا يحقق الحركة الكمية والله اعلم ولظهور ما في هذه المقدمات في نظر النظار لم نظهره والله اعلم قوله لا نعقل حركة في الكم غير تخلخل مقدار غير فارع

بحسب شبهة متعلقة بالحركة الكمية مطلقا لا بالنمو والذبول و — امثالها على المحصور وهو فقط اما ما دل على حلول منع ارو بالاشتراكي لكم

يمكن ان يقال ان مراد الشيخ انه مقصود من ان الكم العدد القرار الذي لا موضوع فيه الا ضبح لانعدام ولا حدوث انحصر في الزمان وهو فقط واما الكم العدد القار في

الحركة الكمية فلذا صح لم يرد به الحدوث لكنه بافراد الاجزاء في اثنه فان المتصل يموت في الوهم بحكم ان الاجزاء الاول باقية فذا انفك ايها ان الاجزاء الاولى هذا ولا يخلو

عن بعد والعهدة منه ما يمكن ان يقال المنحصر العدم القار بالاجزائه وحدوده جميعا وهذا الكم يمكن وجوده بان يكون موجودا ثابتا قارا او غير قار وقد علمت ان المتصل بالذات

ما لا ينعدم فيه نقول فانه لا يعقل الموجود في الزمان والمعدوم في الان غير ما يتصف بالزيادة والنقصان قطعا وهو فقط وهذا وهم نشا من اشتباه اللفظ فان

المنفصل ان المعدوم لا يتزايد ولا يتناقص حيث يكون القدر الاول مع المضاف اليه زايدا وما ينتقص ناقصا وهذا حق فانفلت او لا ان هذا الا نهم

في التخلخل والتكاثف لا في النمو والذبول فانه لا اتصال فيهما ولا انفصال بل القدر الاول محفوظ وقد ينضم اليه قدر اخر وثانيا ما يجوز ان لا يكون انفصال ولا انفصال

في الوجود واما هو بحسب خلاف القوام قلت اولا ان كلامنا مبني على ما قالوا ان الحركة في النمو والذبول ولم يصح الا ان يكون موضوع متصفا بمقدار

فان لا يكون ذلك فلا يبعد وثانيا انه لا الاتصال والانفصال اي حدوث هوية لم تكن قبل ولا بعدم ما كان فلا بد منه وقد يطلب بالزيادة [illegible]

لكنه

نفس الزمان فانا نقول ان الزمان لو كان موجودا لكان منقسما الى اجزاء متقدمة ومتاخرة وهذا التقدم ليس الا في الاجزاء او للوازمها فيلزم الاختلاف
في الماهية او اللوازم او عارض فيما بالنظر الى الذات لا تقدم ولا تاخر فيكون الاجتماع وصيرورة الكل غدا ولا يتوقف اعتبار بعضها على بعض على الفرض [illegible] وبداء
على ان الاتصال الوحداني لا يمكن تحققه في المخالف في الماهية وهو ظاهر ثم انه ان اجرى الكلام على الجدال فالامر اهون [illegible] فان المشائين يقولون باتفاق الاجزاء في الماهية
والا فلا يجدي ان يبداء [illegible] من جميع الصور [illegible] مناقشة فنقول انكم ذهبتم الى ان [illegible] مع [illegible] الاجزاء المختلفة الماهيات وهي الاجسام
والفصول [illegible] فلم ان الاستقامة والاستدارة [illegible] متخالفان بالماهية مع ان خطا واحدا قد يكون بعض اجزائه مستقيما
والبعض الاخر مستديرا كما اذا ابتداء خط والتقى في الجانب الاخر [illegible] المحيط [illegible] الزاوية وكذا الاجزاء الزمانية للحركات [illegible] وتقدم
[illegible] وكذا الخط المستقيم فان [illegible] يخالف بالشدة والضعف يخالف بالماهية ولا شبهة في ان ذلك الخط [illegible] الى جزئين احدهما اضعف والاخر اكثر [illegible]
ان المقدر الثالث [illegible] الاجزاء المقدارية لا تخالف بالماهية ولا يجعل الاتصال الواحد الا متخالفة الماهيات بل نقول لا يحتاج الى [illegible] اصلا واما اجزاء [illegible]
البسيط من الاجسام والفصول فهي موجودات بالفعل لكنها بوجود واحد والكلام في الوجود المتمايز الا بالقوة واما الخط المستقيم المستدير فالاصح فيه ان
الاستقامة والاستدارة لا تخالف فيه بالماهية ولكانوا يقولون [illegible] بطل [illegible] الواحد بل ان [illegible] في الاستقامة والاستدارة
بهذا الحوادث الاجزاء الزمانية للحركة التي يتحرك فيها واما الخط المنقسم [illegible] فان الشدة هو [illegible] في الكيف [illegible] بهذا الاعتبار مخالفة بالماهية
للضعيف واما الزائد مطلقا فلا يجب ان يكون مخالفا بالماهية للناقص ثم الحق فيه ان الاختلاف بحسب الزيادة والنقصان لا يوجب التخالف النوعي وان وقع
[illegible] وهذا [illegible] وفي الثالثة كونه [illegible] قاصر فيه نظر فانه يجوز ان يكون
العارض هو تخصيص الماهية المخصصة لهذا الجزء بتقدمه على ماهية تخصه [illegible] لذلك الجزء ولا محذور فان التقدم والتاخر الذين
عرضا لاجزاء الزمان انما عرضا لها لما هي [illegible] لا باعتبار الاتصال [illegible] ولا يلزم [illegible] الاجتماع ولا [illegible] بل نقول
ان [illegible] الشبه [illegible]
[illegible] وان [illegible] الكلام في التقدم والتاخر الذي لا يجتمع المتقدم مع المتاخر [illegible] فان [illegible] التقدم هو خصوص الاجزاء والتقدم
اذا كان [illegible] المتاخر [illegible] ان يكون هو بعينه [illegible] لان التقدم والتاخر بالذات للزمان وهذا مبني على الاول وقد عرفت ما فيه فتذكر
ولا بالطبع ولا بالشرف [illegible] ما ذكرناه [illegible] ان المتقدم بالطبع [illegible] مع
المتاخر وكذا المتقدم بالشرف واجزاء الزمان لا يجتمع اصلا واعترض عليه بان المتقدم بالطبع لا يجب ان يكون مجتمعا فان العلة المعدة متقدمة بالطبع
ولا يجتمع مع المعلول اصلا والجواب انه [illegible] ان اجزاء الزمان متقدمة ومتاخرة للتقدمات [illegible] عن الاعتراض [illegible] المتقدم بالشرف والطبع
[illegible] عن الاجتماع بما هو [illegible] او طبعي وان [illegible] الاجتماع [illegible] التقدم [illegible] والكلام فيه [illegible] ان [illegible] العلية للطبيعة

بما اثبتنا آخر تمام ورد عليه بما قد عرفت انه يجوز ان يكون العروض للاجزاء المتخصصة لا مجرد ان يكون بعض الزمان علة بالتخصيص لبعض آخر وكذا يكون بعض

الشيء لا بعض [illegible] ما يتعين الاجزاء متشابهة فلا تتميز واجب التخصيص بانه يجوز ان يجب التقدم والتأخر للشخص ولا بعد فيه بان يقال ان الاجزاء الزمان

وتمام ما يخصه فلا تخصص بها قبل القسمة والتقدم حاصل بينهما قلت ان الفلاسفة ذهبوا الى ان الحركة متصلة في نفسها مع ان بعض اجزائها على

بعض آخر كما قدم عنهم [illegible] مثل ذلك في الزمان والاجزاء غير الزمان امر واحد ايضا متصل فلا تقدم ولا تأخر اصلا فلا تقدم الا بالطبع ولا تقدم عقلا

في الذي يجمع اجزاء الزمان ان تقسم فيكون الاجزاء متقدمة ومتأخرة وانها توجد بعد القسمة وما هو صالح لها وهذا القدر كاف [illegible]

بين التقدم بالطبع ضرورة ان المتقدم متأخر متغاير عن المتأخر وهذا التغاير يكفي بعروضهما ولا ما بالمكان وهو ظاهر اراد به التقدم بالرتبة

فان اراد ان التقدم بالرتبة يمكن ان يكون المتقدم فيه مجتمعا مع المتأخر ولو اجتماع في اجزاء الزمان فقد آل الى ما تقدم في التقدم بالطبع

الشرف بعيد [illegible] لكن عدم النظر في سلك التقدم بالطبع لا يخرج عن [illegible] عندنا وان اراد ان التقدم الرتبي لابد فيه ان يكون بين المتقدم

والمتأخر ترتب حسي او عقلي ولا ترتب في اجزاء الزمان لكن نقول عليه انا لا نسلم انه لا ترتب فيها فان الزمان كم متصل فيه مبدأ ما

اقرب منه مما هو اقرب [illegible] الا قربه فما هو اقرب يتقدم على ما دونه وان اراد ان التقدم بالرتبة قد يتقلب متأخرا او اجزاء الزمان

ليست كذلك فيصير ان المبدأ المكان مبدأ الحاصل فالمتقدم ما هو اقرب منه والمكان هو المنقلب فما هو اقرب منه يكون اقدم

فلا نسلم عدم الانقلاب في اجزاء الزمان ثم ان الشيخ المقتول وجمعا منهم قالوا ان التقدم اجزاء الزمان بالطبع لا بغيره فان الحركة

كلها متشابهة الا الحركة الفلكية التي مقدارها الزمان والبعض منها علة للبعض لا لبعض الاخر وكذا الازمنة وفي قوم اخرون ان تقدمها

تقدم رتبي فقط اذ لا اجزاء فيه بالفعل بل وهمية [illegible] تشابهها ليس بعضها اولى بالتقدم وبعضها بالتأخر من

العكس بل لان ذلك بالنظر الى الاول وهو الاقرب من المبدأ والمصنف [illegible] ان التقدم الرتبي [illegible] وادعائه الظهور [illegible] موضوع الجواب ان الكلام

في ان التقدم الذي لا يجتمع فيه المتقدم مع المتأخر ليس بعضها بالرتبة فانه لا يأبى ان يجتمع المتأخر والمتقدم وهذا التقدم يأباه والنهي ان التقدم الرتبي

لا يأباه من الاجتماع كالتقدم بالطبع وهذا ايضا فلا يكون هو ذاك ونحن لا ندعي انه لا تقدم بالطبع اصلا ولا تقدم بالرتبة اصلا في هذا المقام

لا كلام لنا فيه فيجوز ان يكون للاجزاء الزمان تقدمات تقدم بالطبع ومن خواصه التوقف في الوجود وتقدم بالرتبة ومن لوازمه ان يكون احدهما متقدما

على الغير وبالعكس وكل منهما لا يأبى ان يكون المتقدم بما هو متقدم [illegible] ان يجتمع مع المتأخر وتقدم آخر زماني وهو الذي لا يجتمع بالنظر

الى ان يجتمع المتقدم مع المتأخر فلا يمكن ان يكون احدهما [illegible] وبالعكس في هذا التقدم اذ هو متغاير لسائر التقدمات [illegible] لان اضافة

التقدم مختص [illegible] ان يعود الى [illegible] التقدم [illegible] كتقدم المقومات على ما تتقوم منها والثاني التقدم الذاتي

كتقدم عدم الحادث على وجوده على تقدير حدوث العالم كما يراه اهل الحق لان التقدم [illegible] الحكماء المليون ونفي اركانه [illegible]

شه باقر العلوم العقلية باهر الفلسفة الحقة النضيجة جامع اساس الحكمة النبية ازد بلع واما الفلاسفة فلا يرونه نعم ان ذلك الراى فى العلم

ادعى تطابق اراء الفلاسفة عليه وليس فى هذا المقام مقام بيانه والتكلم معه فى الرد عليه على كلام الشيخ على ان هذا التقدم مما يرسم امتدادا ص

منقضيا متجددا والتقدم الدهرى فيه لا يرسم لا امتدادا اصلا بل فيه جميع الازمنة على السواء فالبارى تعالى متقدم على مخلوقاته جميعا و

الكل متاخر عنه تعالى فى مرتبة واما التقدم بالمهية فالجمهور على انه تقدم طبيعى فان وجود المهية متوقف على وجود المقومات على ان ما ذكرنا

مع انكم التقدم الطبيعى كاف فى نفيه فتذكر فيكون للزمان زمان هف اما لان متى الزمان خاطئة لا يرون ان للزمان متى

او لانه مصادم للبديهة وننقل الكلام الى ذلك الزمان وهكذا الى غير النهاية فيلزم تحقق ازمنة غير متناهية مجتمعة ضرورة ان امس

او التقدم على الغد لا يجامع امس فى كان متقدم على كان الغد يكون ازمان الطرفان متغيران مع منظروفيهما والله

بلا تقدم ولا تاخر وقد دل والدليل على بطلان اجتماع امور غير متناهية والنص يلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وهو بين

الاستحالة سيما اذا كان الواسطة واسطة فى العروض والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزءين من اجزاء الزمان كالحاصل

ان التقدم الزمانى يطلق على معنيين الاول كون الحادث متقدما على الاخر تقدما يابى الاجتماع سواء كان بلا واسطة اصلا او بواسطة هو

المشهور بين الفلاسفة وما قيل انه لو كان هذا التقدم فى التقدم الزمانى لوجب ان يكون بمعنى التقدم معه يستفاد منها لا انها لا تجامع مع معلول

تقدم فتحت جوابه مرارا فنقرر ان تقدمها بهذا التقدم تقدم زمانى ولا ضير فى ان يكون لشىء واحد تقدمان والثانى ان يكون التقدم بواسطة الاقتران

مع الزمان فتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ليس بتقدم زمانى وهذا هو المتعارف بين المتكلمين ويخص هذا التقدم باسم التقدم بالذات فى

بقوله ان اردت انه اذا لم يكن تقدم بعض الازمنة على اخر اخرى الا بغيره فهو تقدم بالزمان بالمعنى الاول فلا نم لزوم ان يكون للزمان ٤

زمان بل اجزاء الزمان لو لم تكن متقدمة ومتاخرة وان اردت ذلك بالمعنى الثانى فلا نم انه اذا لم يكن اخرى الا بغيره يكون بالزمان فان هيهنا

قسما وهو سادس الاقسام وهو الذى سموه التقدم بالذات فلكل نقدم بعض الازمنة على بعض آخر من هذا القبيل سواء كان

المتقدم والمتاخر هى الصحيح اياما الليهم الا اذ ثبت صحة استعارة المرفوع للمنصوب فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل

والقبلية باعتبار هى نفس القبل باعتبار انه محمول عليه بالمواطاة وذاته بذاته مصداق حمل عليه ومطابق وذلك الحمل ونفس القبلية

باعتبار آخر وهو انها محمول له عليه اشتقاقا فلا حاجة فى هذا الصدق الى امر آخر سوى الموضوع كالبارى تعالى فانه موجود بنفس ذاته ووجوده

لك اما الفرق بافتراق الحمل والمقصد منه دفع ما يترآى ورووده من ان القبلية والقبل متغايران فكيف يكونان عين الزمان

بل هو مقدار نعم لا يكون معروضا لهذين الوصفين يعنى ان التقدم والتاخر وصفان انتزاعيان مبدا انتزاعهما ذوات اجزاء

الزمان للاحتياج فى تصحيح الانتزاع منها الى عروض حقيقية اخرى كما فى الاوصاف الاخر كالعالمية بالنسبة الى ذات الله تعالى وربما يطلق ٢

على مثل هذا الارتباط الاقتضائي ولم يرد ان ههنا علية في الواقع حتى يرد ان نسبتها الى الزمان لما كان مثل نسبة الوجود الى الذات [illegible]
الى الذات فلا يشتبه فيه انه لا يتخلل جعل بينهما ولو اريد انه اصرح على ان التقدم وصف آخر فلا [illegible] في العلية فيه انه وان احتمل لكنه ما ينقبض
عن تجويز التعقل والله اعلم   والجواب ان اجزاء الزمان متمايز بعضها عن بعض بحيث ان مجرد القول بان عروض التقدم لذوات الاجزاء و
امتيازها بخصوصياتها [illegible] كاف بل لابد من [illegible] ما ذكرناه يكفي لان هذا الجواب يمكن تطبيقه على الجواب المحقق فلا [illegible]
قبول ذلك.   فانه ان جاز هذا جاز ان يقع [illegible] وذلك مبني على ما زعموا من كثير الامور انما يكون بالجعل [illegible] الزمان [illegible]
من [illegible] آخر ولعل [illegible] في الزمان [illegible] والحق في الجواب ان
الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء له [illegible] ان الزمان له [illegible] بالامتداد الا انه [illegible] فهي هوية اتصالية قابلة للقسمة الى غير النهاية الى
اجزاء هي متقدمات ومتأخرات فهو المتصل [illegible] المتقدمات والمتأخرات بحقيقته الموجودة في الخارج وانها بذاتها [illegible]
الى متقدمات ومتأخرات فلا يحتاج في الاتصاف بالتقدم والتأخر الى [illegible] الاتصال [illegible] على التقدم والتأخر [illegible] صار الزمان
قابلا للتقدم والتأخر لذاته وغيره بواسطة وكذلك المقدار القار فانه بذاته متقدر قابل للقسمة الى اجزاء هي متقدمات ومتأخرات في الرتبة لذواتها وخصوصيتها [illegible]
[illegible] الاجزاء المتصلة [illegible] مصداق تلك المقدمات والمتأخرات [illegible] ان السؤال بان هذا الجزء [illegible] في ذلك [illegible] فكذا السؤال
[illegible] ان هذه الاجزاء [illegible] بخلاف الاجزاء الزمانية [illegible] المقام [illegible] الاجزاء [illegible] متقدما دون البعض [illegible]
[illegible] ترجيح [illegible] ان يكون [illegible] ان يرد ان ظاهر عبارة انه [illegible] الا التقدم [illegible] اجزاء
الابعد الموهوم [illegible] الاجزاء [illegible] التقدم والتأخر [illegible] الزمان
ولا اتصاف [illegible] الابعد الفرض [illegible] بالتقدم والتأخر الابعد الفرض [illegible] وذلك لان حقيقة الزمان [illegible] التجدد
[illegible] الاجزاء [illegible] والمتقدم وان الاجزاء [illegible] الوجود وهو [illegible] الاثار
كالكميات القارة فان [illegible] الاجزاء [illegible] بالتقدم والتأخر [illegible]
ان [illegible] الزمان [illegible]
الفلكية [illegible] الحركات [illegible] الحركات [illegible] التقدم والتأخر
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] التقدم والتأخر [illegible] الاجزاء [illegible] المتقدم متأخرا [illegible] الحركات المتعددة المتمايزة الوجود
المتفاوتة الزمان فانه [illegible] تقدم المتقدم [illegible] المتأخر [illegible] المتقدم متأخرة [illegible] الزمان   ٢٥

او لازم

امر واحد حقيقة اتصال التصرمات في كثيرة الانصرامات فهو بالفعل امر واحد غير صالح للانقسام الا الى التصرمات والمتاوات لا ينظر في وجودها بوضعها الا الى سبيل الفرض
بالانقسام بحسب فرض التقدم وكونه بحيث ان وجدت الاجزاء بالفعل لما يوجد بوصف التقدم والتأخر في الاجتماع لا يميز آخر قبل المحل بتعدده او تعدد استعداداته
كما تقرر في محله من المعدومة الى الاعراض الحقيقية للتقدم ان تقسموا الكيف كالشدة او بدا واف للنوع وكذا الانقسام ولو سلم الاحتياج الى حديث الامتياز
بالنسبة الى الكمية فيعود ولا يبعد ان يقال في حوادث آخر والازمان بمعنى السبيل على المقصود وهو بالذات في القصد لكلية لا يبعد النص قد استعمل في الانس بالفعل
الى مقدمه والله اعلم   بحث الثالثة ان معنى الزمان اي لا يقع هذا الاشكال الوارد على الدهر فانه تحقيقه ان الزمان يسمى كونا خاصا وتوحيد لا سعية ان
يكون الزمان الذي يعتبر هو الحقيقة الاتصالية الانفصالية وهو ثابت   والجواب ان نسبة البارى تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي معية
غير زمانية فصل الموجودات في نحو الى دان يكون وجوده منطبقا على الزمان بان لا يكون موجودا الا بان ينطبق على الزمان او على شطر منه او على
حد منه او على شىء من الزمان بحيث لا يقع في انقسامه لكن لا بوجه الا مع ضرب التغير الذي لا يختفى الا في الزمان كالحركة التوسطية ويسمى زمانيا والثاني ما يكون
في ذلك كالمفارقات ومعيته للموجودات في الوجود لكون الاول ان يكون مشتركين في الوجود في الواقع ويسمى هذه المعية الدهرية والثاني الاشتراك في الزمانية بان يكون وجودهما
متعلق بزمان واحد او طرف منه واحد او يكون احدهما الزمان وطرفه والآخر غيرهما فالبارى تعالى مع الكل وعلى غير متقدم على شىء بل انما هو مع الكل معية دهرية
لا معية زمانية والكائنات والمبدعات كلها بهذا الاعتبار لا تقدم فيها ولا تأخر اصلا ثم الكائنات مع الثابتات ايضا لهذه المعية ويعبرون عنها
بالسرمد واذا عرفت هذا فاعلم ان قول المستدل وهذا الحق بوجه في غير الحركات والمتغيرات ثم ما ذكر في بيانه كذلك واعلم ان المعية الدهرية قد يطلق على
معية الثابتات بالنسبة الى المتغيرات وكلام الشارح مبني على ذلك واعلم ايضا ان الفلاسفة اثبتوا معية دهرية وراء المعيات المشهورة ولم يثبتوا ابدا انها
تقدما ولا تأخرا دهريا فان التقدم هو ان يوجد المتقدم ولا يوجد المتأخر ثم يوجد وذلك يستلزم ان الوجود الدهري هو الوجود في الواقع زعما بان لا يوجد
اصلا فهذا العدم لا يتحقق الا بان لا يكون المتأخر موجودا ازلا وابدا لا في الزمان ولا في حد منه ولا بان يوجد بدون الزمان فانه كان
ذلك كون الواقعية بسلبه بالكل فلو وجد التقدم الدهري لكان في الدهر المتقدم موجودا او ابدا لو موجودا ابدا لا معدوما فيلزم اجتماع النقيضين فان التقدم
الدهري يقتضي ان يكون المتأخر في الدهر معدوما فيه وهو بان لا يوجد اصلا والتأخر يقتضي الوجود بعده وح يمتنع قوله فان البارى تعالى لا يجدد علية ابقى قبل
الحادث عند عدمه الحدوث الدهري والقبلية الدهرية فلو ان يقول ان قبلية البارى تعالى لست منفردة فليست زمانية بل قبلية غيرهما اي لا تعلق
بالزمان فالواجب كان قبل العوالم كلها ثم اذا وجدت ارتفع القبلية وقام في حيزها المعية بخلاف القبلية الزمانية فانها لا ترتفع ان ال
تثبت معيته بالنسبة الى زمان اخر فان الدهر غير منقسم فلا تصور ان يكون فيه قبلية ومعية فانه الوجود في الواقع ولا يحكم فيه اصلا بخلاف الزمان فانه
منقسم ان يكون البعض بالنسبة الى البعض قبلية والى البعض آخر معية وتحقيق هذا المقام على نهج اوسع مقام آخر   واما ما ذكره من ان الزمان الوجود
لا تغير فيه عدم ولم تفقد وان الزمان الذي هو الكمية المتجددة متصف بوجود الوجود   والكبرى ضرورية لا نقية لتغير الممكنات يلزم من فرض عدم

محال كالمعلول الاول ومعلوله تسلسل لان الجواب عنه قد مر فيما مر في بحث امتناع تجرد الهيولى عن الصورة وحاصله ان الذي نفي عدمه مع قطع النظر عن الغير ليستلزم المحال لذاته هو

والمعلول الاول عدمه في نفسه ممكن لكنه انما هو فرض عدم اللازم له وممكن اللازم له شيء في الوجود بالجادة وافاضته لازم في عدمه عدم شيء على الكبير بخلاف ما فيه فان عين العدم

انتفاء الزمان اما الصغرى فلان المفروض عدم الزمان او نقول ان نقول انه يمكن ان يكون عدمه منها الوجود ولا يلزم منهما فان الآن الحكم ان يكون حال الزمان

كل جزء منه فالعدم شيء والوجود الآخر والجواب انك قد عرفت ان الزمان هو الذي يصح التقدم والتأخر لذاته وذلك لا ينفك الا بان لا يكون نفس اجزاء الفعل ولو فرض ان معدوما لكان

العدم قبل او بعد ولا قبلية الا بالزمان وكذا البعدية الا به وقد فرض معدوما بالمرة ومن هاهنا يظهر ان هذا الرأي لعله انما يرد ان الزمان حقيقة الكمية الا اتصالية

الا انفصالية لكنها قديمة بعينها واجبة الوجود والجواب ان الكل كالخاص من العدم لذاته او حاصله ان العدم الذي يستلزم محالا لذاته هو الذي بعده الوجود

او قبله لا مطلق العدم فان الزمان في نفسه صالح لان يوجد اصلا بان كان لم يوجد بالمرة كعدم انقضائه وذلك بان لم يوجد علته فهو كسائر الممكنات الامكانية الا انه

يوجد لكن ذلك العدم في زمان قبل او بعد ولا كما يستلزم احد العدم الطارئ او السابق فغايته ما لزم امتناع هذا العدم الخاص ولا يلزم منه الحكم ولا يلزم الوجوب الذاتي

عن امتناع ان عدم بالمرة ولم يمتنع بل نقول ان العدم بما هو هو غير ممتنع ولا مستلزم شيئا من المحال بل المستلزم انما هو وصف الطارئ والسابق بل يكون كالحال

الذي يعتبر العدم كالافتراق والانفصال وكوجود الحوادث في الازل فانه محال ولا يستلزم امتناع ذلك والسر فيه ان الوجود لم يمتنع والا لما امتنع وصفه بالقدم وما يشبه

مقام اعادة المعدوم فانها ممتنعة لذاتها ولا يلزم منه امتناع ذلك المعدوم وههنا سك بحث مبني على مقدمة هي ان احد الطرفين اذا امتنع او وجب وجب

الآخر او امتنع فالوجود اذا وجب امتنع العدم والوجود اذا امتنع كوجود الشريك وجب العدم وبعد ذلك فنقول ان العدم الطارئ ممتنع ونقيضه البقاء

فيجب ان يكون واجبا وكلما وجب بقاؤه وجب ازليه ووجوده فلزم ان يكون واجب الوجود وكذا نقول ان العدم السابق لما امتنع فنقيضه وهو الازلية واجب

وفيه لزوم المطلوب والحل ان نقيض العدم الطارئ هو انتفاؤه بل نقيضه رفعه بعدم الطارئ وهو اعم من انتفائه بل نقيضه سلب الطرفين ولا يلزم

انه واجب فان طرفي الوجود والعدم متنافيان وسلب طرفيهما واجب ولا يخلو لا يقال ان سلب العدم الطارئ على الوجه الاول ان يجوز ابدا والثاني ان لا يوجد اصلا

ولو كان واجبا الوجب واحد منها والثاني باطل واما الملازمة فلان الشيء اذا انحصر في فردين او ازيد مصرف شيء فرض وجوب واحد منهما لانا نقول ان سلبه الطرفين انما هو

بالوجوب بمعنى كل واحد ولا يجب ذلك في شيء لانه محض وان تصف واحد منهما بالوجوب بل اللازم ومسالة الصدرة تكميمها فان كلا من فرديه ان اراد انه

على مادة والصورة مفرقا لها وانما المقدوم ملتبس الصورة لا يترتب عليهم مقتضيا بالانقسام في كل فرد وليس واحد منهما متصفا به والله اعلم

وجوده على سبيل حدوث امره وتوضيحه ان على التقدير حادث كل جزء منه وكل حادث مسبوق بمادة فالزمان نفسه له مادة وهو باطل لانه علته والحاصل ان

له مادة وهي كذلك فهو حادث بوسط الحركة هكذا قالوا ونقول ان يقال ان الزمان ان اراد به متصل لا اجزاء فيه بالفعل وهو فرض لا احتياج له الى مادة والاجزاء

بالذات احتياج الحادث الى المادة وان ادعى ان الحدوث باي نحو كان فطلبا لحدوث ربه او بالقوة كحدوث الاجزاء الحركة

اجزاؤها كاحتياج الى المادة او ان الطبيعة التي شأن وجودها عدم التوالي لا تكون الا مادية فلا تسمع الا ان يوثق بالبرهان فانه مع ذلك انه ممتنع ان يتجدد

طلبه

طبيعة جوهرية على سبيل السيلان بدون ان يكون تجدد ما بالذات وذلك لانك قد عرفت ان علة عدم القرار لا يجوز ان يكون قارة لان نفسها تقتضي ان تبعد منها ما هو المعلول

المعين المختص وادخل في وجوده ليس الا ما يكون عدم القرار فوجب ان يكون وجوده لا في مادة [illegible] الا الاستعداد بالاستعداد [illegible] والنعم ان الذي [illegible] هو الاحتياج

الى امر [illegible] لوجود [illegible] سوى الامكان هيولى او غيره [illegible] مفارقا وهو قائم به قول لا [illegible] في عالم القدس مجرد [illegible]

وقد تقرر احتمال النفس مفارق عن الجسم بالمرة عن مادة وصورة مفارقتين [illegible] الا الهيات والنعم [illegible] التعلق بالاجسام [illegible] فلم لا يجوز ان يكون

هو مجردا [illegible] وجوده بها كالنفس الناطقة [illegible] فالمدد [illegible] الاجسام [illegible] لا يكون الا [illegible] وذلك الظان

الناطق جوهر به الزمان [illegible] في تحقيق الزمان فالمقام

[illegible] الزمان منفصلا [illegible] هذا القدر [illegible] للعقول الكاملة للمقدمات والنتائج [illegible]

[illegible] المقدمات والمستنجات [illegible] غير الامكان [illegible] غير متعلق بالاجسام [illegible] مع الذوات وقد يعتبر

[illegible] مع المتغيرات [illegible] الذي تعدم الحوادث على [illegible] جوهر او عرض [illegible] او عرض مادي او عن مادي

فالآن نقول ان ذلك محال [illegible] الذات لم يعرض تقدم [illegible] الاشياء او هو بين البطلان وان قيل [illegible] تقدم بعض الاشياء

على البعض [illegible] قلت [illegible] الزمان [illegible] فلا يكون جوهرا [illegible] الانفصال والامر في ذلك [illegible] حالم

والمقدمات [illegible] على تقدير حقيقتها لا تنتج الا ان [illegible] الامام الرازي [illegible] ان هذا قياس من الشكل الثاني والموجبتان منه

لا تنتجان [illegible] قياس من الشكل الثالث [illegible] ان نتيجة هذا القياس هو ان بعض [illegible] الفلك وهو [illegible] منه

ان يكون الزمان هو الفلك فانه لا يجوز ان يكون [illegible] واحد [illegible] الامام الرازي [illegible] مختلطا بالزمان

او محيط الزمان [illegible] محيط الفلك [illegible] تنتجان [illegible] قال

[illegible] المقدمتين لا تفيد [illegible] ذلك [illegible] المقدمتين [illegible] الصلح

[illegible] القياس [illegible] الثالث [illegible] الواقع [illegible] الفلك الاعظم [illegible] هو الزمان [illegible]

[illegible] في صورة القياس [illegible] ما ذكره الامام الرازي [illegible] على الامام [illegible] الفلك الاعظم [illegible] والزمان

[illegible] بالتناقض [illegible] الصورة [illegible] الكبرى [illegible] على تقدير حقيقتها [illegible] المتقدمتين

[illegible] انه [illegible] البطلان فان المحددات الفلك الاعظم [illegible] الفلك [illegible] الزمان

[illegible] فلك [illegible] ذلك [illegible] الفلك الاعظم [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] هو الزمان [illegible] الفلك [illegible] سطحا

فهو يقتضي ان يكون في جوفه او يكون فيما لا فرجة فيه وفي هذه الاحالة تحقق في محدب الفلك الاعظم و... الزمان هو نفس وجوده به او يكون الزمان قابلا له

يستنبطونه مع ان اخذ الاحالة في المقدمتين واحدة فالفلك ليس وعاء لشيء بالوعائية التي لها الزمان وعاء ولا الزمان وعاء لشيء بالوعائية

التي لها الفلك وعاء فالحد الاوسط في المقدمتين وان لم يوجد كذلك لم يتكرر الاوسط فلا انتاج وبالجملة هذه الشبهة واهية جدا والجواب ان الجسم

فلان ... ليس آه ونتيجة ... بما ذكرنا ... هذا القياس الى هيئة الشكل الاول هكذا ان الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل ما شأنه كذلك

وجه مدفوع بهذا الاعتراض واما ثانيا فلان الوسط غير مكرر ولا يقال انه يريد مطلق الانقسام الى الماضي والمستقبل فلا شبهة في التكرر فالاحسن ان يقال

ان اريد الانقسام بالذات فلا نسلم المقدمة الثانية ان الحركة منقسمة الى الماضية والمستقبلة وان اريد الانقسام الاعم فلا نسلم المقدمة الثانية ان كل منقسم الى ماض ومستقبل

هو الزمان ... فلا يكون زمانا كالحركة ... وتقول ان ... الحركة كيف ان الحركات ...

بالذات فلا نسلم ... بالذات والزمان من مقولة الكم فمنقسم وبالعكس ... والتحقيق ان ... والتجدد والتقضي

التجدد في الانقسام وهو عارض للزمان بالذات وللحركة بالعرض لان الزمان من مقولة الكم والحركة ليست منها فلحوق ... التقرر ...

للزمان وبالعرض لغيره كما هو رأي الجمهور ان قلت فلم لا تقولون ان عدم القرار من جواهر الحركة بالذات مع انه والتقضي ... قلت ...

... فيها القسمة ... لاجل المسافة والزمان ... ثبت في ... فلا اجزاء الا متقدمة ومتأخرة كاجزاء الجسم ... متوهم ...

الجسم التعليمي ... ما توهمت الا ... ما يوجد في الزمان قبل ... وما ...

ان يكون كل ... قلت ... ان الحركة لو كان ... من مقولة الكم ...

وكلامنا ... ان الحركة ... والنقصان بزيادة الحركة

ونقصانها ... حقيقة الحركة كما عرفت ... بالقوة ... ان يكون بين المبدأ والمنتهى امتداد ...

... ويكون المتحرك على الوسط عند ... فقد ... بل انما يعرف وجوب اتصال الحركة ...

... والحركة القطعية ... القطعية والتوسطية حقيقة واحدة انما التغاير ... ٣

... الطبيعة ... والامتداد فالحركة التوسطية ... مع الامتداد ... الامتداد

ما يمتد ... الحركة فان الاتصال ... الحركة التوسطية امر ... الامتداد

... الزمان ... المتحرك ... فان الامتداد في الحركة انما هو ... العارض لها انما هو للسيلان ...

ما كان ... وهذا ... الحركة ... ان الكلام في الامتداد ... الحركة حقيقة ...

العديم القرار ... ذلك ... والبرهان ... والاتصال ... من المحالات ...

الحركة والمكان مختلفان فاذا اريد اتصاف وجود وجود حيز اخر فهو بعض ان الوجهين والمكان بمعنى فمقول بامتداد الحركة امتداد الحكم المنفصل عنه الاعراض بعض اوزاد كما يمتنع
والانتقالات اللامية كالوصولات فكيف ان الزمان كذلك الا ان بعض اجزاءه ممتنع والقول باتحاد حقيقة التوسطية والقطعية ان الاجزاء التوسطية متعارفة بمعناهم
اجزاء الصانعة التي رسمها لمن التحرك في كل آن متعلق بالوجود ان المقول لا يكون كذلك قبيل ولا بعيد في حاشيتها انها توصف في كل آن من زمان الحركة وكل
آن هو جزء وذلك لكن للعلم وجه الانطباق فذلك حق غاية المعاني ومع ان هذا الاتفاق المشيد لاركان الصانعة فيه ريح ظهوره والقول لمعنى
الاشياء واحدها موجود اعني بان ذلك ومع ذلك هو بعينه سيال متجدد والفم لو كان كذلك لكان الاجسام لا لمعه وما ذكره لا يرجع ساعتئيذ والا يمنع
او كان حقيقة الحركة التجدد والانقضاء فانهم والان اريد في عالم الوجود للحركة توسط لوجوب انها ما ذكر ولا حركة فيظهر شانها انها كيف وكيف بالنسبة الوجود
الرد اخر هو في حد ذاته لا امتداد له اصلا كالطبيعة هو ماخوذ مع امتداد مقيد كالطبيعة الماخوذة مع الامتداد الجسماني فهو مع كونه مخالفا لما عليه
الشيخ واتباعهم من كرام الصحبة فنظر واما المخالفة فلانهم ذهبوا الى ان الحركة من مقولة ان ينفعل ومن المعاني المتحصلة وهو مشتدان هي الا حقيقة اعتبارية كما صرح به
هذا القائل حيث قال فلا يخلو ان الحركة القطعية — حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزئيات موجودة من الحركة
التوسطية والاتصال الحاصل للامر جهة انه للمسافة على جهة انه للحركة وافاكان كان لما عليهم لم يبق هذا الكلام لتحقيقها في قبلهم والتعلق كان
عليهم مع ان فيه ده منافاة هذا فان المسافة ان اريد بها سطح الجسم الواقع عليه الحركة كوجه الارض لحركات المحمولات بين شكل فذلك غير معارض
فان الحركات الوضعية والكيفية ممتدات مع انه لا مسافة هناك وان اريد بها نفس الحركة فهو ليس كما ذا انما هو تحكم فلا بد من الفصل كمن ذكر ولا الفطرية فطرته لقائلان
تقول ان الحركة ليست منقسمة بل قبولها القسمة لذاتها لكن بيان الافراد متعدد ومتناوله ونالثا بان تقول ان الزمان كذلك لا امتداد الطول للهيئة المتصفة لا بل خطا فيه انبساط
في العرض حتى يكون كالسطح ولا انبساط حتى يكون كالخط ولا تنبعث فيه الجسم لما نحو التصحيح ان فيه مقولة ان هذا الجد لما ذلك اوهم فكيف لما هذا بان كما يوجد الامتداد
من حيث انه متسع ومعيار ولانه حركات كانت متوافقة السرعة او تخالفه في مسافات مختلفة او لا وتخالف للمسافات واللطافة بالاختيار في الفصول الورث
تخالف في الحركة وكذا اختلافها عدد الوحد تعدد الحركة وطلب الحركات لحيز اجتماعهما من تقدم وتأخر ولا يورث ذلك تعدد فيه الزمان على ان الواحد يسع
نوع الحركات وتقدرها وكذلك اختلاف المبدا والمنتهى مع اتحاد المسافة يورث اختلاف الحركتين ولو فرض واحدة منهما بدل الاخرى لم تختلف الزمان والمتقسم الحركات اذا انقسمت
بانقسام بانقسام الجسم كانت هناك حركات مجموعة للحركات واما الزمان فهو خارج عن ان يتصور فيه قسمة في العرض على حركات يمكن اجتماعها بخلاف الازمنة فيفرض
عدم القرار والقبلية والبعدية لها بواسطة الازمنة بخلاف الزمان فانقلب هذا واضح في الحركات المتعددة لا في الاجزاء المفروضة في الحركات فلعل الحركة اذا انقسمت
لا انقسام وقسمتها صارت بهذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع حينئذ ما حسب انها حركات متعددة بل حيث انها واقعة في ازمنة متعددة ولا لازمنة
بمنزلة البعدية وكذلك الحركات الواقعة فيها فالمتصف بها فالقبلية والبعدية في الحركات والخارجة من لوازم جزئياتها
في ان الزمان الموجود والقائم لحركة الفلك الاعظم امر لا بداية له ولا نهاية اذا انقسم فالآن تم آنية الاجتماع

ما دامت في الزمان المفهوم والا يلزم ان يكون كل قسم منقسم متأخرا وكذلك الحركة اذا لوحظت الانقسام المتوهم فيها فهي من حيث كونها فيها [illegible] الانقلاب
المتقدم متأخرا وكذلك الحركة ان لوحظت متغايرة فيلزم كالاجزاء للمسافة الجسمانية فان الاجزاء المفروضة لها او فيها لا يمكن الا الانقلاب وان لوحظت
بالفعل بالانفصال يمكن ومع تغايرها ان تقول ان الحركات والازمنة كلها امر واحد في قبول الانقسام لذاتها الى اجزاء متقدمة ومتأخرة ومنقسمها [illegible]
محفوظ والسطح والجسم التعليمي فان كلها امر واحد [illegible] الكمية فالحركات المتعددة وان جاز اجتماعها وافتراقها والانقلاب المتقدمة متأخرة فلا يتصور
وكذلك في كون كل منهما قابلة للقسمة كما ان الزمان اذا كانت الاجزاء المفروضة فيه موجودة بالفعل فانها لا يخرج عن حقيقتها مع ان الانقلاب ممكن
والقول بان الحركات متعددة والزمان واحد كما فصل ففيه ان الزمان له اعتباران اعتبار الكمية الاتصالية المقدرة لعدم الاستقرار وبهذا الاعتبار يكون
هو الزمان القائم بالحركة المعدل ويصلح ان يكون غيره ويصلح ان يكون هو الحركة بهذا الاعتبار واحد وهو متسع لجميع الحركات واعتبار انه امر قائم
القائم بالحركة المعدل المتخصص بها وبهذا الاعتبار اذا قسم المتحرك انقسم ضرورة وكل زمان مع الحركة كذلك الحركات لها اعتباران اعتبار [illegible]
وبهذا الاعتبار يمكن التغاير والانقلاب والاعتبار [illegible] كونها كميات اتصالية وبهذا الاعتبار [illegible]
ولا فرق بين الاجزاء والقول بان الحركات متعددة والمسح واحد بالشخص غير موقوف به بان القدر المسلم هو ان منشأ التعدد الاشياء المنفردة وتأخرها
[illegible] واحد حيث كونها مقدارا لها وفرق بين التغاير المتصور على سبيل الاجتماع [illegible] كلها قائمة بحركات متغايرة منقسمة لذاتها الى اجزاء متقدمة ومتأخرة
ومنشأ العروض القبليات والبعديات والكلام ذلك بالنظر الى الزمان ايضا [illegible] ذلك الذراع فان المسافات متفقة او مختلفة والذراع واحد لكن
الوحدة نوعية لا شخصية كما لا يخفى فافهم ثم حديث الاختلاف الخ مم وقصارى امر الاختلاف الاختلاف بالعدد [illegible] الحق الذي [illegible] بديهة
خلفه هو ان بين المقدمات [illegible] المنافية وبوجه ان [illegible] تقدمات الاشياء [illegible] الحركة امر [illegible] لان الحركات لو كانت لكن
كمية او لا وعلى الاول فهي كمية متصلة او لا فهذه ثلاثة احتمالات فلينظر في كل منها اما الاول وهو ان يكون كمية متصلة فالحركة [illegible] الاختلاف
[illegible] عارضة الامر الزمان الذي نحن [illegible] يكون موجودا [illegible] ان شيء وجوده مغايرا [illegible] لان الزمان [illegible] كمية لا يمكن [illegible]
مع تقابلهما [illegible] الكم [illegible] الزيادة عليه [illegible] فان الحركات الافلاكية يمكن ازديادها على
[illegible] بالنظر الى [illegible] والبطؤ [illegible] الكميات المتطابقة اذا [illegible] الاجزاء المتطابقة كلها [illegible] مع ان الحركات الفلكية [illegible]
ان يكون الحركة كمية واما الثاني وهو ان يكون كمية غير متصلة بل كمية قارة [illegible] الانفصال انما هو بالنظر الى الزمان فهو [illegible] وذلك لانا
اذا قطعنا النظر [illegible] ان يكون الاجزاء المفروضة متغايرة فيه ان يكون المتحرك في ان [illegible] بل نقول ان المعروض [illegible] ان الكمية القارة
لا تكون [illegible] بالنظر الى الغير واما الثالث وهو ان لا تكون كمية فلا يعرض لها الانقسام [illegible] التقدم والتأخر [illegible] الانقسام فقد ثبت [illegible] القول
بعروض التقدم والتأخر لها لذاتها [illegible] كانت [illegible] الآن كما في الطفرة والانتقالات الدفعية التي تتصور على [illegible] الجوهر

الفرد

انه يلزم ان تزداد المسافة وتنقص بازديادها هذا الامكان وانتقاصه وهو ظاهر البطلان ثم ان كلامه يحتمل وجهين الاول ان يكون قوله مساوية خبر كان فالحاصل
انه لو كان مقدار المسافة لكان الحركات متساوية وليس كذلك فان الحركات الواقعة في مسافة قد تختلف والى هذا يشير عبارة الملخص والثاني ان يكون قوله متساوية صفة
مسافات وخبر كان في ذلك الامكان ويرد عليه انه لابد من ان نفرض وجود المسافات المتساوية مجتمعة في الوجود وههنا كذلك لان حاصل هذا الدليل ان هذا الامكان مقدار
فلابد من ان يكون قابلا لاعتبار صورة ان ما يشبهه الاجتماع فاذا اجتمع تعرض فيه ثم ان هو مقدار لابد من ان يكون محله مقدرا به فعلى تقدير الثبات لا يكون الا شيئا
محل مقدر وهو ليس الا المسافة او المتحرك وهما باطلان … معلوم محل غير موثوق
فانا لا نعني به الا ما يكون قابلا للتفرقة المساواة والمفاوتة لذاته سواء كان جوهرا قائما بنفسه كما يراه الشيخ المقتول في الجسم او عرضا وح لا نم انحصار كونه مقدارا
للمسافة او المتحرك على ذلك التقدير فالاصلح ان يقال انه لو كان قارا وهو منقسم فهو منقسم في جميع الجهات فيكون جسما او في جهتين فيكون سطحا او في جهة فيكون خطا وعلى
الا تقدير لا بد من ان يكون عرضا وعلى الكل يلزم ان يكون ابعاد الجسم والخط والسطح بهذا الامكان وهو … فان الاقسام لا يستلزم
ان يكون جسما او عدا عليه فان الكم المنفصل منقسم … والجواب ان الكم المتصل … منحصر فيهما وفيه انه انما يتم الحصر ان وجب ان لا يكون
لا يكون في غير عالم الشهادة والوضع والحكماء الاقدمون ينكرونه كما فصل في حكمة الاشراق والتحقيق ان الامكان لا يخرج من ان يكون على تقدير الثبات
وضعيا او غير وضعي فلا يكون في عالم المثال وعلى هذا التقدير يكون متسعا للحركات لا بمعنى الا بمعنى المقارنة وهي بالنسبة الى القار على السواء بالنسبة
الى الحوادث فيلزم ان يكون متسع الحركات المختلفة واحدة وهو باطل وعلى الاول يلزم تحقق الفوق الثلثة ولكان جسما او خطا او سطحا يمكن ان يكون متحركا
على ان الصواب انقطع مسافة محدود محدود ثم ان هذا الامكان هو الذي يحصل معيار الحركات في الاخذ والترك والاختلاف فيهما فلا يكون ثابتا و
فهو يجري المعيار والاختلاف وفيه سبق في المسلك الاول ما يعني باثبات عدم القرار وعلى الثاني يلزم كون زيادة بزيادته او يحتمل ان يكون معناه
ان الزمان لو كان مقدار المتحرك لازداد بزيادته وهو باطل بديهة والفرق بلازم ان يكون الاصغر … وهذا ايضا باطل ويحتمل ان يكون معناه لو كان كذلك لازداد المتحرك
بزيادته ولو ازداد للزم كون الاصغر … وعلى التقدير … على ان كل حركتين مختلفتين في الزمان متفقتين في المسافة … زمانا اسرع وهو اكثر.
زمانا البطاء ولا شبهة في فساده … لو كان مقدار المتحرك فالمتحرك الاصغر يجب ان يكون زمانا لان الزمان مقداره وقد ينتقل المتحرك الاكبر الكثير زمانا
ذلك المسافة واحدة فلزم بالضرورة ان يكون الاصغر اسرع … لا يلزم ذلك لو كان مع ذلك مقدار الحركة ايضا وهو وهم لان ذلك الامكان
متسع الحركات وباعتبار هذا الاتساع قد صارت الحركات سريعة وبطيئة واذا كان مقدار المتحرك فيكون متسع حركته ذلك ويمكن توجيه كلام الشيخ
توجيها لا يرد عليه … وجه حسن لكن لا يظهر التعاقب في خصوص الحركات الطبيعية فان … انه يلزم ان يكون الاعظم مجيئا اعظم في هذا الامكان
الذي هو فاء المتحرك الاعظم في الحركات الطبيعية ليس بانعظم في الامكان ويمكن ان يعمم الحكم وفيه حسن لا يخفى … ولا يبعد ان يقال
الا ان يكون زمن … بقطع الاكثر فالسرعة في المسافة قطع الاكثر منها فالمعنى لكان كل ما هو اسرع في هذا الامكان ان يقطعه كثيرا الكبير والاعظم في مقداره

وليس كذلك فرجع الى ما ذكره الامام الرازي في المباحث ولعله والله اعلم والابعد المحقق ان نقول ان كليهما نافية والكتابة اسبهما والاسرع فربما يتحركان او كان ذا (ناقص)

والبطيئة اسبهما واكبر مالا كل والبطيء لو كان كذلك لكان كل منهما اكبر واعظم من الاسرع فنقول كل منهما اكبر من الاسرع   والذي يكون مقداره جسمية اكثر شدة

الميل جدا او اكان الاجسام على حيثيتها الطبيعية لا ان يكون متخلخلا بالتكاثر وعلى هذا فالمقدار كلما كان ازيد كان الميل اشد والكاثف زيادة المقدار (بالتخلخل)

بالتخلخل والتكاثف مثلا فلا يجب ان يكون زيادة المقدار موجبة لزيادة الميل بل هو التحقيق والعوام الفلاسفة يطلقون ان شدة الميل بسبب متعلق

زيادة المقدار بل المبدأ او على النادر في الصورة   وهو مقدار لانه ثبت انه كمية او مقدار هذا الكلام على ان كلا كل فهو في موضع وهو منه مار يجوز

ان يكون شيء قابلا للقسمة لذاته فاما ينقسم فان كان قارا فهو جسم على ما يراه الافلاطون وان لم يكن قارا فهو من المفارقات فمن المحال ان يكون في عالم

المفارقة شيء موجود من خارج قابل للقسمة لذاته قسمة واحدة متدرج او انه منقسم حال التقدم وانا في ذلك وما نواها نعدم ونبان وتقارن بالمقارنة

بالمتقدم منه والمتأخر منه ومقارنة كل شيء لواحد منه كما هو الحال في سائر الاشياء ... المعلول فان قيل انه متجدد فلا بد من محل قلنا ان الكلام (المسلم)

ان الحادث بعد العدم يمكن لم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه والزمان منه وانما التجدد ... وقد ثبت هذا العدم لا دليل على وجوب ... مع ان الاشياء المفارقة

على وجود سبق اثر الحدوث ما لم يتم القسم ولا يسلم فانه قد لا يكون محلا للحادث كالنفس الناطقة يجوز ان يكون ازلية متعلقا (بمادة)

بل تعلق النفس بالجسد فالامر كما حاله متجددة لو باطلها وجد هذا الامكان وان وجب ينتقل ... شاف في المقصود وافي على امتناع

تجدد الجواهر الصورية للشيء قدم زائد في ثبوت تدريج الطبيعة والوجود ومنها الحركة فان تجددها لذاتها ... ويقوم به (الامكان)

ويكون الاقتصار الجامع كما هو في الهيولى والصورة فلا يلزم ان يكون هذا الامكان عرضا في جوهر وهو الحركة الفلكية كما يراه الحكماء

والله تعالى اعلم   فلو قيل اما ان يكون مقدار الجسم انما ... لان الهيئة ... مرادف للعرض وانما الفرق بالاعتبار ... الوجود

والوجود كما ذكره العلامة الشيرازي في شرح الاشراق يرد ... في الحصر م فانه يجوز ان يكون مقدار الغير الهيئة ... كان الامر ... لم لا يجوز ان يكون (مقدارا)

لامر قار او غير قار فان ما ذكره انه في غيره واقف فانه يفيد احتمال ان يكون مقدار الجوهر مقدس عن علائق الجسمانية او لهيئة فيه وعلى هذا فنقول من هيئات الجسم الطبيعي

بالنسبة فانه يتبع للمناسبة ... وكلمة الجواهر المقدسة من النفوس والعقول والنفس الاولى حوادث فلا يصلح ان يكون الزمان مقدارا لها وانما هو

مبرأة عن شوائب الحركة وقيام المتجدد بها فلا يصلح ايضا ان يكون الامكان مقدارا لهؤلاء ولذلك لم يلتفت اليه الشيخ في الالهية   وما لا يكون قارا

لا يكون مقدارا له ... لما ان التقدم ... كما يفهم من عبارات البعض   لانه يلزم ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم لم ... (مقدار)

لازم للشيء ذي المقدار وفيه نقصان الاولى ان الاعدام والوجودات متقدرات بالزمان الذي هو غير قار كما يقدر الحركات والوجودات (المحفوفة بالعدمين)

اللاحق والسابق فيصح ان يقال عمر نوح اطول من عمر موسى عليهما وعلى نبينا واله السلام ولذلك نشبه فان هذه الوجودات والعدمات

جاز قرار الشيء بدون قرار المقدار ... هذه الصورة فيلزم قيام المقدار العديم القرار بالقار والجواب انه لا ...

فان ذلك بالحقيقة تقدير للمفارقة وهي غير قارة ويعبر عنه بالمتى في متفاهمها تما واما الكلام في انه هل يجوز ان يكون بالحقيقة تقدير للمفارقة وهي غير قارة ويعبر عنه
بالمتى المقدار بالذات الذي هو علم القرار فاما بالقار فيقسم بانقسام وهو غير صحيح والوجودات والعدمات لم يقم بها الزمان ولم تنقسم بانقسام الزمان
فلا يقع ان تقال ان في نصف الزمان نصف الوجود والعدم مثلا والضرورة فيثبت بان الزمان كم قابل للقسمة لذاته وما اشتبه بالخطوط العدم النهاية
ربما ينهاس وكذلك في نعوم به تقسيم لكن بسبب انقسام والاقسام من الزمان متعاقبة ولا تعاقب في القار فلا يقسم بسبب انقسام ولذلك امتنع ان
يوجد الشيء بدون مقداره والثاني انه يجوز ان يكون للهيئة القارة مقداران مقدار قار فلا يكون موجودا بدونه والثاني غير القار باعتباره يوجد الشيء بدون مقداره
فلا يلزم تحقق الشيء بدون مقداره المطلق حالا في ان يقال كما قلنا وحاصله ان الشيء لو وجد بدون مقداره ان مقدار كان فيما نحن فيه هذا
المقدار لم ينقسم بانقسامه ضرورة ان المقدار القائم بالمستقبل وبعض القار ليس في المستقبل فلا يكون مقدارا له واليه اشار الشيخ في النجاة حيث قال
لكن ليس مقدار هيئة قارة فان كل هيئة قارة فرض لها مقدار اما ان يكون مع تمام مقدارها في مادته او لا يكون ولكن يجب ان يكون هذه الهيئة
مع تمام مقدارها في مادته لان كل هيئة هكذا فانه يظهر في مادته زيادة بزيادتها ونقصان بنقصانها وليس كذلك والفصل لست لا تكون بتمام
مقدارها في مادته لانها تتغير مع الزيادة خارجة عن مادته وليس شيء من هيئات المواد كذلك يعني ان الهيئة تنقسم بانقسام ذلك المقدار فتزداد
بزيادته وتنقص بنقصانه والهيئة لو كانت موجودة بتمامها مع تمام المقدار فيكون هي والمقدار موجودين معا فيكون المقدار قارا
فلا ينقسم بانقسامه فان انقسامه الى الماضي والمستقبل والقار ليس بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا والمادة التي حلت فيها تلك الهيئة تظهر فيها زيادة
هي زيادة الهيئة ونقصان هو نقصان الهيئة بزيادة ذلك المقدار ونقصانه وان هي قارة لا يمكن ان يظهر ولو كانت الهيئة موجودة لا بتمام
المقدار بل بعضها مستقبلة والمادة تمامها موجودة الآن وليس شيء من الهيئات المادية القارة كذلك ولا يبعد الجسم ذو المقدار بدون
مقداره ان لا يلزم بقاء الجسم بدون المقدار كما ادعيت فان الاستدلال حيث قلته يلزم ان يوجد الشيء آه وبطل دعوى البديهة في
الدعوى كما يظهر من كلام المص وقد اشير اليه او ممنوع حصولها فيلزم مما ادعيت في الدليل ان لا يوجد الجسم الذي هو ذو مقدار بدون مقداره وهذا على
التقدير بين فهو نقض اجمالي او نقض تفصيلي ورد عليه كما هو منقول في الحواشي القديمة ثم ومبنى هذا الجواب على ان الحركة في مقولة من انحاء الحركة لا تكون
في ذي المالة التوسط بين الافراد ولا مضايقة في ان يكون المتحرك في اللون مثلا ان لا يكون متلونا بالفعل بلون كما ذهب اليه المحقق الدواني
وشايعه كثيرون وهو مؤيد فلا الكم في الحركة الكمية غير قارة فان كل كم فرض فيه كان ان فرض فيه فهو قار بجميع الاجزاء وقد عرفت فيما تقدم من ان
الحركة انه خلاف التحقيق فتذكر مع انه غير واف بدفع السؤال وذلك لان الشيخ مورد على الدليل والدعوى ايضا حيث قال استدل بعضهم بكذا وبعضهم
الضرورة فيها وكلاهما فاسد فان اورد على الدعوى فالنقض مندفع لان الكم المتحرك فيه قار فانه لا وجود له الا بافقوه في ذلك الوجود
بعقوه من كل ان فرض والكم الموجود فيه بجميع الاجزاء وكذا المنع فان المقدمة واضحة والآن المحلات بهذا

المستند وقد تبين فساده وان اورد على الدليل بان المقدم القائل بانقسام بان وجود الشيء بدون مقداره متعقل او تم فلا يندفع بهذا الجواب الا بضم اضافة
وجود الشيء بدون المقدار ولا يبعد ان يفرق بان شرما اليه فيما تقدم بان وجود الشيء بدون المقدار بان يكون المقدار بنفسه قائما وبنفسه متوقعا والشيء لا يتوقف فيه
اصلا بحيل وقد تقدم تفصيله والحاصل ان القدر الضروري ان كل ذي مقدار لابد له من مقدار او توسط بين المقدار وههنا يلزم ان يكون الشيء موجودا بالفعل بدون
المقدار والتوسط ومن المحوال القوم احب بان يتم الغرض بما يكون الموجود منه امور غير متناهية اصلا والموجود الكم متجزو ولا يخفى عليك انه واقع الفساد وقد ذكرنا وفيما قبل
اقول الاولى في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه الجسم لم يرد واحد آه اشارة الى ان في الجواب الاول سقما وبحاله وقد بيناه من قبل عقوب
فتذكر لا يقال ان ذلك لا يقتضي ان يكون لذلك الجواب وجه صحيح مع انه قد يتبين مما ارشده انه مذهب بعضهم لكن الحق تحقق الفرد بين احدهما وهو الزماني بالفعل
وثانيهما وهو الآني بالقوة لانه لا يبعد ان يكون الاولى شاملا للصواب ايضا ولم يظهر في ذلك ان شيئا من الاولوية مقابلة للصوابية
ويحتمل ان يكون اشارة الى توجيه الجواب المذكور سابقا بان يقال معناه ان الكم الذي يتحرك فيه الآني ليس بقار واما الزماني فهو بالفعل ثابت في
تمام الزمان فالجسم في تمام الزمان ذو مقدار بالفعل فلا نقض اصلا ولذلك لم يتعرض المجيبون لهذا الشق لكن هذا التوجيه مع بعده فالمجيبون لم
يقصدوه كما يظهر من كلامهم وكيف ما كان بهذا الجواب ايضا غير واف لانه ان اورد الاعتراض على المقدمة القائلة بان ما لا يكون قارا لا يكون مقدارا البتة
فالنقض لم يندفع بهذا الجواب لان الفرد التدريجي من الكم الذي يتحرك فيه الجسم موجود في جميع زمان الحركة قد صدق عليه انه ليس بقار ومقدار للامر القار
اما عدم القرار فلانه تدريجي واما المقدارية فلانه من مقولة الكم واما انه مقدار لقار فلانه قائم بالجسم الطبيعي او الصورة الجسمية وهما قاران والقسم قد ثبت
فيما مر ان الافراد الآنية ليست موجودة بالفعل فقد صح ان الجسم في كل ان فرض فقد يخلو عن المقدار مع انه ذو مقدار والجواب ان العارض الفرد
التدريجي غير موجود لان العارض المتصل الواحد لا يحصل له الا وجود فقد خلا الجسم الذي هو ذو المقدار في زمان عن المقدار وهذا مشيد معان ما ذكرنا معقوب
بيانا لا ولى ان يجاب بان الكم المتحرك فيه انما يوجد منه بالفعل فرد تدريجي في تمام زمان الحركة ولا يعتد ان اعتبار ذاته وهو بهذا الاعتبار قابل للقسمة
في الجهات وقار فان كل جزء فرض فيه من الجسم فلا يأبى الاجتماع مع الآخر واعتبار ان وجوده انطبق على الحركة بعدم القرار وبهذا الاعتبار ليس
بكم كيف يشتبه بالسيالات بعدم القرار من الخطوط والسطوح كما في القطع شيئا فشيئا والحركات ومقولات الاين فان قسمه الكل على نمط واحد
الا القسمة بحسب الزمان ولا يعرف الحال في نمط التدريج والجسم التعليمي ومثل هذا التدريج لم يمنعوا ان يكون مقدار القار بل الذي منعناه هو ان يكون
مقدار نفسه عدم قراره فمقداريته مقداريته التقضي والتجدد ولا يعلم ان يكون مقدارا الامر قار والسر فيه ان ذا المقدار موجود في كل ان بالفعل
وفي كل زمان وهذا المقدار ليس يمكن ان يوجد في الآن بخلاف ذلك المقدارية في الحركة الكمية وايضا ان المقدارية تنادي على ان يقسم ذو المقدار
على حسب قسمته والقار يمكن ان يقسم بحسب انقسام ذلك المقدار بهذه كيف اتفق واقسامه في التفصيل وليس قسم منه فيه بل كل قسم منه الا
وهذه القسمة مقتضاها ان يقوم الابعاض بالابعاض فيكون الاقسام الحاصلة من المقدار موزعة على اقسام ذي المقدار بحسب قسمته

مقداره

مقداره فيلزم ان يوجد ذو المقدار بالفعل بدون مقداره اصلا وهذا المحذور ليس بلازم الشبهة في الحركة الكلية فتدبر والله اعلم فهذا موافق لما ذهب اليه الشيخ صاحب الاشراق اه
في الاجوبة عن التعريفة اراد بالهيئة الغير القارة غير الزمان والا لزم كون الزمان حركة او كونه مقدارا للنفس مع انه ليس الا صورة ملحية اياها ونكتة تخصيصها فافهم ويمكن ان
يوجه العبارة على طبقها بان يحمل على مذهب الشيخ المقتول من ان غير القار بالذات هو الحركة واما الزمان فانما عدم قراره بواسطتها والمراد بعدم القرار بالذات وبهو
المعنى المتبادر منه عند الاطلاق ولا يحتمل الزمان فلا يلزم كون الزمان حركة ولا كونه مقدار النفس ويوجد ما في بعض النسخ على التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة
ولا كونه مقدار النفس وفي بعض آخر على التقدير المذكور وتوجيهه ان المراد بعدم القرار عدم القرار بالعرض والزمان انما هو عدم القرار بالذات فعلى طور
الجمهور والشيخ المقتول لا يلزم محذور اصلا وانت تعلم ما فيه من اضطراب اما النسخة الاولى فاضطرابها لان هذا الكلام بعينه مذكور على طور الجمهور فالحمل على الكتاب
على مذهب الشيخ المقتول مع انه خلاف التحقيق من قبيل التوجيه بما لا يرضى به القائل واما الثانية فاضطرابها لان ما ذكرت من التوجيه غير مفهوم من
اصلا مع ان عدم القرار بالعرض والتشبيه من قبيل التخصيص الذي ارتكبه صاحب الحواشي بل هذا اخس ومال السعد نحو فانه بعد ما اثبت ان هذا الامكان منفصل من اللحظات
دغير قار تعقل عقيبه بلا مهلة ان كل منها غير قارة منحصرة في الحركة فيفهم منه قطعا ان مراد بالمنحصر غير هذا الامكان كما لا يخفى على من له ممارسة بالتعليق
باللغات واما التقييد الذي ارتكبه لئلا يلزم فلا يفهم اصلا ان اذا تتبع من الحايع ان عدم قرار الحركة بالعرض وعدم قرار الزمان بالذات ثم انه لا فرق بينهم
ظاهر ومعهذا لا تنهم النسختان فانا سلمنا ان مراد المصنف من الهيئة العديمة القرار عديمة القرار بالذات او بالعرض فمع هذا او ان من الانحصار
لكن لا يفي بالمقصد فان المقصد اثبات قيام هذا الامكان بالحركة ولم يثبت الا اذا ثبت من قبل ان عدم القرار من المقار كيف لا يكون مقدار الهيئة
غير قارة بالذات على المخصوص او لهيئة غير قارة بالعرض ويتوهم ذلك انما ثبت هو انه يجب ان يكون مقدار الهيئة غير قارة سواء كان عدم القرار بالذات
او بالعرض فيتوهم منه ان ابقى الهيئة العديمة القرار على طبقه انتقض بالزمان وان خصص لم يمكن الحد الاوسط فالاظهر ما ذكره صاحب الحواشي كيف لا ان
يلزم مثل قوله والله على كلية قدر ما الزمان انه دخل في موضوع القضية لزم ان يكون حركة وان يكون مقدار النفس وكلاهما باطل فقد ثم بالتقييد
بغير الزمان وساعتئذ ينتظم الكلام بلا شائبة دغدغة كالمعقولات التي يقع فيها الحركة هذا مبني على ان المقولة يقع فيها الحركة ذو ذات زمانيا
من نحيا دالا فلا يتصف المحرك بالمعوقة اصلا لا بالتدريج ولا بالدفعة وحينئذ لا انتقاض بها في ان لا يقع من صاحب الجمع انه دفره ما سيهم ان الكم
يقع فيه الحركة فانه يقع على ما ذهب من ان القار ما يكون الموجود منه غير متجزء والموجود من الكم امر متجزء ولكن لا ينفع في هذا المقام مع كونه غير صحيح في نفسه لم النقض
النقض بالاصوات فيما اذا قطع الجسم الشيء على سبيل التدريج وفيه دغدغة لان حدوث الجسم التعليمي في صورة القطع بالتدريج لا يوجب له انشاء الآن الوحدة الا تعالى
المساوقة للوحدة الشخصية في المتصلات قد زالت وحدثت الوحدة الاتصالية الاخرى دفعة فالقائلين بالحدوث على هذا النهج الصورة الجسمية ايضا ودفعة لم
الحكم بالحدوث ينتقض مساوقة مع الوقوع والقصا فيما حيز البطلان تعلم من القول بان الصورة الجسمية ما فديت انشاء القطع ايا ان يهي في ابطال الصورة الذي وحدت
الحكم بالحدوث الانفصال وفيه نقاش بان يقول لم لا يجوز ان يكون حال الجسم التعليمي ايضا حالها في الجديد من الانفعال على الخط والسطح وكان خط الغير قار

اي ما في حركة الكرة فيه الكلام وتحقيقه فان مماس الكرة آنا ما آخر او البسيط لا يستلزم حدوث النقطة والخط بالفعل كيف وقد بينا من قبل ان قيام عرض في اثنين

بالفعل لا يوجب انفصالا بالفعل فكيف يوجبه هذا التماس ولو كان حقا لزم ان يكون في الفلك خطوط بالفعل واذا لم يحدث بالفعل فلا يقاوم ومن

النقوض النقض بالطبيعة على طريقته فانها عنده غير قارة بالذات بل [illegible] ثبت عنده ومنها النقض بمقولة الفعل والانفعال الكائنة بالحركة كما هو المشهور

والجواب ما براه ان مراد الحركة هي مقولة ان يفعل باعتبار ومقولة ان ينفعل باعتبار آخر فلا انتقاض فيبتني على عدم الفرق بين الاتصاف بالشيء بالذات

والاتصاف بالعرض حاصله ان المعترض مشى على طريقة الشيخ المقولة فاراد ان الهيئة التي هي غير قارة بالذات منحصرة في الحركة وغيرها من التي هي مواد النقض غير قارة

بالعرض لا بالذات فالنقض لم يفرق بين ما بالذات المقصود وما بالعرض الذي لم يقصد فاحكم احدهما بحكم الاخر فالنقض الكلية بالنسبة الى خروج موضوعها

وقد عرفت انه غير وارد بالمقصود ان هذه الكلية يدعيها الجمهور فلا مخلص من قبلهم والله اعلم واما ما اجاب به صاحب المحاكمات عن بعض هذه النقوض شارح

الى ان عبارته وان كانت توهم انه جواب عن سائر النقوض من حيث ان قيل ان هذه الكلية مبنية على ما ذهب اليه البعض من ان الحركة في كل مقولة تكون من جنس تلك المقولة

والا لا ينقض بالمقولات التي تقع الحركة فيها وبحدوث السطح اه ثم قال واقول لما كانت الحركة آه لكنه جواب عن البعض فما اقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحكم

الاصول التي قد ذكرناها سابقا وذلك لان ما ذكره في الاشتداد او في السطح الحادث بالقطع مبني على ما ذهب اليه من ان غير القار ما يكون الموجود منه

امرا غير منجز كما ادعاه وظن انه الذي [illegible] الشيخ في الالهيات وهيهنا اي ما صرح به كان ان السطح او الخط وهما منجز كان فلا يكونان غير قارين ولا يخفى

اختلاله اولا لان الشيخ لم يلتفت اليه وقد ذكرناه وثانيا انه لو كان كذلك لزم ان تكون اشباه القسمة فان تلك التي لم تتجزا [illegible] انقطع

الحركة بحيث ثم ثالثا ان غير القار ليس الا ما يكون منقسما الى اجزاء متقدمة ومتاخرة والسطح الحادث في صورة القطع نظير الكم الذي يحدث في الحركة بين

ابتداء الحركة وانتهائها سطح واحد مستمر باق وهو قطري والان السطوح متعددة في الآنات والا لزم الخلو او تتالي الآنات فلا يحدث في الغور

بحدوث سطح غير قار نعم يصح عدم الاتصاف على مذهب من يرى ان المتحرك في مقولة لا يتصف بفرد منها بالفعل وانما التوسط بين الافراد وذا لا ينافي

ان غير القارة ما [illegible] الفرد القطع التدريجي يستتبع حدوث سطح او خط ككل سواء سميته غير قار او لا [illegible] بهذا القدر يتبين ان تقدر

بالزمان فيصح ان يقوم ولا يشعر بهذا الانفصال ما ذكره والحاصل ان المقولات الاخر سوى الكم التي يقع فيها غير قارات وتقوم الكم لا يتعين فيها الا ان

الحاصل منها في الآنات بازاء الحاصل بازاء سائر المقولات متجزئة من سائر المقولات غير متجزئة وتلك المقولات يصح ان تقدر بالزمان [illegible]

مقولة واما ذكره في انه يبتني على حدوث الخط في حركة الكرة فهو صحيح الا انه بدية المستند الذي ذكره وقد مر فيه ما يدل على [illegible] الشيء وذلك لانه زوال

الملاقات لا يكون في آن فكيف يكون آنيا وان لزم تتالي الآنات فان الملاقات آنية لكن لا يلزم منه ان يكون الكرة غير ملاقية للسطح [illegible]

يكون التفاوت في [illegible] مقول من المحفوظة كيف وهو مقام للبداهة والكلام غير مختص بالملاقي بين الكرة والبسيط [illegible] ان

نقول ان الكرة المدحرجة هل هي ملاقية لشيء من الاجسام بين الكرة والسطح فان لم تلاق يلزم ان يكون بينهما خلاء وان لاقته فيعود المحذور

لمحدود لان الحركة حينئذ الاستقامة فيحدث الخط المستقيم تدريجا فلم لا يكفي ان يثبت اعني ملاقاة الكرة للسطح بحركة مصلح من الدلالة لمجمة كيف يمكن نزاوية السائة
الكلية منفيدة لحدوث الخط تدريجا وقدم هذا في الفصل في صدر الكتاب وما ذكره الشيخ في الشفاء انسب الا ان مراده يقتضي ان الكرة ملاقية للسطح في
زمان تدريجا ولا للسقط وقوله الشيخ حيث نفى الملاقاة اراد نفي ملاقات الكرة السطح في الان لا انه منع بعض الملاقات زمانا ثم ما انسب ما حصل من انها تلاقي السطح الشيخ
بالشيخ هو عنده ثم ان الشيخ ذكر في موضع من الشفاء وذكر يجب وجوب السكون بين الحركتين ان هذا الفرض من المحالات فان لا في الكرة السطح المستوي على الاتصال
غير ممكن واما في عالم العناصر فلانه يلزم ان يكون جوهر بين الكرة والسطح من الهواء بحيث ينفذ بما بقدر النقطة وهو يلزم الاتحاد كيف ان النقطة لا بعد له ساكن
هذا البحث آخر وذا ما كنا نقصده ان ما ذكره صاحب المحاكمات الى رتب الصناعة ليس كذلك والله اعلم فان زمان مقدار الحركة تو ما ذكره الامام الرازي في الملخص فقال للسطح
الحكول ان الزمان مقدار الحركة لتعين الاول لو كان كذلك لكنا متى فرضنا عدم الحركة وجب ان يعدم الزمان مع ذلك فرض وجود الزمان والتالي باطل اما الملازمة فلان فرض
وجود المعلوم يناسب مع عدم علة محال بعد يساوي فرض المعلول الذي هو المقدار واما بطلان التالي فلانا بعد فرضنا عدم جميع الحركات بالكلية نعلم بالضرورة ان ذلك العدم
لا بد ان يكون بعد الوجود وهذه البعدية زمانية بالضرورة امتنع عقلية ان بعد عدم تصور الزمان مع انه فرض عدم الحركة انتهى والجواب عنه ان الزمان ليس الحركة فانه
ذهنية وطرف العدم على الزمان يحتاج نفسه وطرف على الحركة ليس كذلك فان امتنع فالقضاء ايضا الا انها اقدر هو الزمان كعدمها الطاري ونقيضها
ممكن ممتنع بالقياس الى اللازم كعدم المعلول الى ولي فتقول ان فرض عدم الحركة الطاري مع فرض وجود الزمان متعذر باعتبار ان الزمان من لوازمه وكذا
شيء ما انقطاعها ذاتها وهذا ظهر صحة ما تمسك به والذلك قرر الامام الغير انه اقتضى فالاول التالي لو كان كذلك ما لحركة مقتوه ان الزمان او لا علي الاول
فالانقطاع من حيث انها الحركة او من حيث انها حركة مخصوصة والقوى باطلة اما بطلان اقتضاء خصوص الحركة فلانه يلزم لكنا اذا فرضنا وجود حركة
نوع تلك المخصوصة وجب ان يتحقق وجوده دون ذلك الزمان لكن ذلك محال لان كل الحركة يقع مساو منقسمة بالاقسام يكون قبل الكل فقد لزم الزمان واما بطلان
اقتضاء الحركة من حيث هي هي فلانه يقتضي ان يكون الحركة من حيث هي هي شيء عنه زمانا ام ليس بان يكون الزمان حاصلا لبعضها ابدا او لا ما في الشبيه
او يأتي العكس لانه لما كان جهة الاقتضاء حاصلة في الكل احتاج فحصل نفس الحركات بعد في البعض ما ان يحصل الكل حركة زمان على حدة او يحصل للكل زمان
واحد او لا يحصل شيء والاول باطل لانا نعلم بديهة انه ليس هنا الا عدة ساعات يعد الحركات والثاني خلاف المذهب والثالث ايضا باطل بالضرورة و
هو المطلوب انتهى والجواب ان الحركة بما هي هي مقتوه الى نفس الزمان لا ان يحلول فيها ولذلك لا يتصور وجود الحركة بدونها فلا مضايقة فيه ان يقوم بواحد من الحركات
فيها فان الزمان يجري متناهيه قدمه من الحركة لكنه ليست الا الوضعية ويجيء ما يتعلق به ان شاء الله تعالى والفرق التالي هو التالي انه لو كان مقدار الحركة لكان نفسه
او السوية والثاني فاره والاول امر متوهم الوجود ليست موجودة في الخارج فقد يكون ما حصل فيه موجود دائم وقت انتهى والجواب ما ذكرنا منها في بحث الحركة وجود
في الحركة ذا ذكرنا ما نوهمه من كلام الشيخ ليس كما ظنوه ان الحركات صحيح فهو الرابع انه لو كان مقدارا لها لكان محتاجا اليها لان المحتاج اليها محل فالحركة احتاجت
اليه او لا دار والتالي باطل لانه ما لم يفرض العقل ان معنى اما الماضي او الحاضر او المستقبل يتجلى بعقل حصول الحركة على الاول بل الدور انتهى والجواب ان

الاختلاف وانه تابع لمادته كما في الجسم والصورة بل امر في بحث كيفية التلازم بينهما وكما في مبحث الاعراض والوضع كما ذكره المحقق في شرح الاشارات وكلام في لزوم الهيولى

الافتراق [illegible] فيلزمه ان يكون الزمان في حصصه محلا محتاجا اليها الحركة [illegible] الزمان من حيث الطبيعة [illegible] انه ينبغي ان يكون الزمان

لافتقاره الى المحل كما في الهيولى والصورة وهو ممتنع فان ذلك انما هو ان كان المحل جوهرا [illegible] الا ما يقرره ان الحركة المتوسطة انما حصلت بين

وجميع صفاتها في هذا اليوم فلو كان هذا اليوم من جملة صفاتها لكانت حكمت بان هذه الصفة قد حصلت في [illegible] العرضية وهو بديهي انتهى والجواب ان

نسبة الزمان الى الحركات التي تصور محل الزمان معا فامكن الزمان معها وفي نسبة الزمان الى تلك الحركة معا لا معيتها معية المحل للحال وقد فصلنا ذلك في موضعه قال

والسادس عدم الزمان بعد وجوده ممتنع لذاته ولو كان الزمان حالا فيها لكانت الحركة شرطا في وجوده فما يتصور عدمه لذاته فكان الزمان ممكن العدم

ولكانت الحركة ممتنعة العدم لكانت واجبة لكانت مستغنية عن الزمان هف خلف انتهى والجواب ان الممتنع هو الطريان والامتناع فيه ليس الا طريان العدم [illegible]

ضرورة [illegible] ان يكون محتاجا اليه في كل عدم بل القدر الضروري هو ان يكون عدمه محتاجا اليه في العدم وهو مسلم فان عدم الزمان ممكن والطريان وصف [illegible]

ممتنع عليه كيف والاعراض الثابتة كالافتراق والوجود [illegible] عليها الا [illegible] فلا يكون [illegible] فيها الا المحل فاتفقت ان الحركة عدمها الطاري ممكن [illegible] ان يكون

عدم الزمان كذلك [illegible] امتناع اللازم عدم امتناع الملزوم قلنا [illegible] ذكر [illegible] ان [illegible] لازم ان يكون عدم الزمان ممكنا بالقياس الى عدم الحركة لا ان يكون

ممكنا لذاته [illegible] عدم العلة الاولى ولو [illegible] الامام فنقول ان عدم الحركة ايضا ممتنع ولا يلزم الوجوب فان وجوب نحو خاص لا يستلزم الوجوب وقد مر

منكم لم يجد مخلصا قال والسابع اعلم بالضرورة ان الله تعالى كان موجودا قبل الان وسيكون موجودا بعده وهو الان موجود وكذا الاجسام والاعراض

الباقية واذا كانت اضافة هذه الاشياء بالنسبة الى الزمان كاضافة الحركة بالنسبة اليه لم يكن حلول الزمان في الحركة اولى من حلوله في الاعراض [illegible] انتهى

والجواب ان معنى نسبة الزمان الى الاشياء تعلق وجودها به بمعنى انه لا توجد الا معه او مع عدم [illegible] وهذا المعنى مفقود في الاشياء الباقية فليس وجود

ذاتي الزمان متعلقا به بل موجود لو وجد الزمان او لا فلا يلزم شيء من المحذور وتفصيل هذا الموضع في غير هذا الكتاب قال انه قال ان سائر الحركات اضافتها

الى الزمان مثل اضافة حركة مخصوصة هي محل [illegible] التوجه [illegible] ممنوع [illegible] في الوجه الثالث فقد [illegible] ان الزمان مقدار الحركة موجود معها بالزمان

فلو كان الزمان حالا في الحركة لكان للزمان زمان انتهى والجواب ان الكلية ممنوعة بل معية الزمان للحركة المحل هي كونه حالا فيها [illegible] وجودها من حيث

الطبيعة [illegible] سلمنا ان الزمان مقدار الحركة لكن لا بد ان ينقل معنى نسبة الزمان الى الحركات [illegible] الجواهر والاعراض [illegible] الزمان

[illegible] فيه [illegible] الحركة في الزمان [illegible] وكونها في سائر الاعراض [illegible] الزمان [illegible] ان يكون [illegible] حال [illegible]

الحركة في زمان الا [illegible] والا كان المراد تقدير الحركة به [illegible] حصول [illegible] التقدير [illegible] المغيبة [illegible] ان يكون [illegible] مقداره [illegible] الحركة

بالزمان ولكن المراد [illegible] انتهى والجواب ان [illegible]

وجوده [illegible] الانطباق [illegible] الزمان [illegible] الانطباق [illegible] ذلك كونه [illegible]

وهذا هو الفرق بين التقدم والتأخر اما الاول فباعتبار التقدم والتأخر على سبيل السيلان واما الثاني فباعتبار ان لا تجزي لكل واحد العقل من جزئيه الاخيرين وبه القدر وفي

فيما نحن بصدده فانه بذلك يندفع عنه ما ذكره ثم قال وهذا المخصص ما عندي ما قال في الزمان ولعل الاقرب ان يقال لا معنى للزمان الا حصول المفهوم الحوادث مع البعض

والى قبليه او بعديه وان تلك القبلية والبعدية وان كانت مفهومات متغايرة ما حكم عليه بها لكنها من الامور الاعتبارية كما قرر ما منشأ الوجوب والامكان

انتهى كلامه ان ما عندي وذلك لكن الذي ذكره اقرب الى هذا فان تلك الامور وان كانت اعتبارية لكن تحت فيسلى اعتبارية انها تحت الاحوال والاعراض والوقت فلا بد لها من موضوع

قائم بها بالذات وليس هو الا الامر الممتد المتصل السيال كما نرضاه تفصيلا وبهذا ان غفل عن الحركات عن الزمان انه لا يعلم انه مقدار الحركة مخصوص بحركة

فمعدا وليس بغافل عن مخصوص مقدار هو زمان على التسرية ان الزمان لا يعلم الامر حيث المقدار به وكونه مقدارا به الاشياء وليس التقدير به الا تقدير الاشياء

السيالة وهي الحركات فمن غفل عنها غفل عنه والامر سهل جدا فالقول في التقدم والحركة كالقول في الزمان وهو ان الحق انه ازلي وابدي ولذا الحركة فثبت قدم العالم الى البعض

منه فيجعله وذلك لان في الزمان ازلي ابدي فلا بد ان يكون محله كذلك وذلك انه لا يوجد الحال بدون المحل وكذا محل هذا المحل وهو الجسم وهو الفلك الاعظم والقابل

ان يقول ان الذي يثبت هو ان الزمان لا يكون معدوما بالمرة بعد الوجود ولا موجودا قبل العدم ولم يلزم ان يكون واحد بالشخص كذلك في الجائز ان يكون الزمان متعاقبا

۴ ازمنة كالاجسام المركبة وكل منها حادث عدمه سابق على الوجود في الزمان السابق عليه ثم ينعدم بعد الوجود في الزمان اللاحق والجميع لا مبدأ له ولا نهاية والحاصل

لا يمكن ان ينعدم بالمرة والاثم تقدم العدم في الزمان رح فالقديم انما هو نوع الزمان لا شخصه فلا يلزم قدم شخص واحد كشخصه فيجوز ان يكون حركات غير متناهية

متعاقبة قائمة بمتحركات متعاقبة الوجود فلا يلزم القدم الشخصي ما ذكر والجواب يظهر مما ذكرنا فتذكر وتدبر واعلم انه اشتهر ان الزمان امتنع عليه طريان العدم

والوجود له بهذا الدليل فكان التشخص عين ماهيته فهو خطأ ولكن طبيعة الامكان تأبى عن عينية التشخص للماهية كما هو مبهم وان لم يكن كذلك فلا وجه لان يراد

بالعدم عدمه بالمرة كما ثبت لم يكن فرد منه في عالم الواقع والا فلا منافاة في ان يكون عدم هذا الزمان الموجود ممكنا في نفسه ويكون في زمان آخر ولا يلزم على التقدير

على تقدير وجوده ويمكن ان يقال ان الزمان لا يمكن ان يوجد متناهيا والا كان عدمه في زمان آخر مع تحقق الازمنة والعودة فاضبه بان امور امتعاقبة

الازمنة

يمكن ان تعلق في التقدم والتأخر فلا يكون معروضا لذاته للتقدم والتأخر هذه وقد مر ما يوهنه ولكن نقول ان يقال انه انما يجري اذا كانت

متناهية والكل احدها غير متناه من الاول فقط او الاخر او الاخر فقط فلا يلزم شيء من المحذور فافهم لذلك قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها

على البعض زماني كيف وقد ذكر ما ان مصداق الحد الزماني الحكم بهذا النحو من التقدم وما تأخره والمتكلمون لا يسلمون ذلك ربما قالوا اذا الاولى ان لا يكون

للزمان زمان في مقام المستنبة والحاصل كلامهم ان التقدم والتقدم الذي لصدق ان عرض صفاتي موصوفيهما في الوجود حيث يوصفان لموصوفيهما بواسطة الزمان

۵ ولتسم بالزمان وقد يوصفان بدون الواسطة كما في اجزاء الزمان وعدم الزمان له بل ولتسم بالتقدم بالذات اي لا بواسطة الزمان وهو سادس من اقسام التقدم

والقول بان العدم اذا تقدم فلا يعقب الا بمرور امتداد متدرج غير مسموع وهل هو الا كما نعم انه لا يمكن انتهاء الامتداد في الجانبين الا بانقطاعه

لا شك وليس هذا الا حكم الوهم لان دلائل القاطعة الدالة على تناهي الامتدادات بجانبيه كنذا هذا وكما لا عبرة بحكم الوهم في الامتداد الجسماني كذا لا عبرة

في الامتداد الزماني وسيد [illegible] العلوم استاذ البشر مقوم سلاطين الفلسفة [illegible] مفخر نوابغ الحكمة المحقق على تسمية مثل هذا التقدم بالدهري وقال

ان سبق العدم على الوجود امتداد بالذات طبيعة لا من جهة العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من جهة المسبوق لان السبق الدهري يخالف

السبق الزماني فان الزماني يستدعي ان يكون ب في زمان يقتضي امتداد زماني [illegible] منتظر واحد آخر واما الدهري فلا يستدعي ذلك وانما يقع الوجود

في حيز العدم والسر فيه ان العدم الدهري هو ارتفاع الوجود عن الواقع مطلقا فانا لا نريد بالدهر الا الواقع ونفس الامر فلا يعقل العدم في الواقع

الا بالانعدام [illegible] في الوجود والعدم الدهري بان ما فاذا وجد شيء من الدهر الطارئ ذلك الوجود العدم الدهري فلا يمكن ان يقع الوجود في حيزه والا لتصور

امتداد وهذا كوضع الجسم في مكان آخر بخلاف العدم الزماني ولا يمكن في السبق الدهري ان يتميز فقدان عن فقدان وذلك لان ذلك يستدعي مرور

امتداد وطبيعة الدهر تاباه وانما السبق في السبق الدهري هو انفكاك المسبوق معدوما عدما محضا لا يوصف بشيء الا مع وجود السابق فكان

الطارئ فقدان موجب وسالب فوجد المسبوق فكذب الفقدان السالب ووقع في حيزه فاذا فرض ان السابق ج وب وجد ج وب كان ب

معدوما مع وجود آ فاذا وجد ب وج معدوم يقع فقد [illegible] عدم ج ووجود آ فاذا يكون السبق بانحياز الوجود هف وبهذا بان

انه لا يصح العدم الطارئ في الدهر واللازم ان يكون مرور امتداد او يكون السابق هو اللاحق هف على الحوادث الزمانية لا تتقدم على الدهر الا

ان يكون بارتفاع الوجود عن الواقع والوجود الزماني وجود في الواقع فلو وقع في الدهر اجتمع النقيضان فان قلت انه يلزم [illegible] قبلية دائرة

الى امتداد فان الموجد مع عدم ب ثم الحفظ وجوده مع وجوده لزم الامتداد في وجود آ قلت ان وجود السابق في حد [illegible] وحد [illegible] انهما

يكون القبلية في الاول وبمعنيه في الآخر بل بمعنيه ونعت في حيز القبلية ومن ههنا يلزم حدوث العالم وذلك لانه لو كان بعض الممكنات ازليا كان

الواجب تعالى معه غير مسبوق بقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن

وذلك لانا نعلم قطعا بالبداهة الحدسية بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان ثم حدث في الزمان وكذا لم يكن له وجود عيني في الدهر الذي هو الواقع

ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في زمان الحدوث لانه لو كان له وجود في الدهر قبل وجوده المفروض لحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل

زمان الحدوث هف وذلك لانه لا افتراق بين الوجود الدهري والزماني الا بالاعتبار فالوجود في الزمان هو الوجود في الدهر باعتبار انه هو كونه موجودا

في الواقع مع قطع النظر عن ظرف امتداد فالواجب تعالى كان موجودا مع عدم هذا الحادث ثم الحادث وجد في الدهر فصار موجودا معه تعالى [illegible] يلزم حدوث

العالم باسره لان الحادث اليومي مسبوق [illegible] بالعدم عنه كذا في الدهر فلو كان بعض العالم قديما كان موجودا وهذا المسبوق الحادث [illegible] ثم هو كان [illegible]

صار معه [illegible] اذا وجد [illegible] فقد تحققت المعية [illegible] في الدهر [illegible] عن [illegible] ثم حدثت معها فيلزم حصول امتداد في الدهر [illegible] ان يكون [illegible] حادثا

او قديما والتالي باطل [illegible] فالمطلوب ثابت وذلك ما اردناه ولقد فصل ذلك في الصحيفة الملكوتية المشهور بالايمانات [illegible] في القبسات [illegible]

فان المفهوم من الواقع ونفس الامر هو كونه [illegible] بغير [illegible] واضراب [illegible] ان يكون مع الامتداد او لا فالعدم الزماني [illegible] عدم [illegible]

في الواقع لما كان اعم من الوقوع في الزمان وفيه لا تزاحم فلا تزاحم فيه ايضا ثم هو مقصور على وجهين الاول ان يعتبر العدم في نفس الامر بقطع النظر عن وقوع
في زمان معين او في جميع الازمنة وعن عدم الوقوع فيه والاخر على شرط ذلك والثاني ان يعتبر العدم بالمرة ثم ان الوجود في الزمان وجود في الواقع وهو لا يصادم
العدم على النحو الاول ويصادم العدم على النحو الثاني ويسمى في النحو الثالث لا يمكن العدم في الدهر الا بالانقطاع بالمرة فلا تكون الحوادث معدومة اصلا بل قديما كما يراه
الفلاسفة والشبهة عليه ان الصور زعم شاهدة بان النقيضين والاضداد لا تجتمع في محل واحد في الظرف الذي يعبر عنه بالواقع وان الاتصاف بضد يوجب الاتصاف
بسلبه فيه الى الضد وان المعدولة والسالبة المحصلة متنافيان عند وجود الموضوع وان الحكمة فاستتبع ان حيثما او نوارد عليه
كالسواد والبياض فقد صدق ان الجسم متصف باسود وابيض في الواقع بحيث يحكم به بديهة العقول لا كذلك ولئن توقفنا بقلنا ان ذلك [illegible] الوهم
بل الامتناع انما هو في الاجتماع الزماني لا في الدهري ثم ان قلنا انه لو كان كذلك لزم ان يصدق ان ذلك الجسم لا اسود واسود وهو بديهي الاستحالة ولئن توقف
فيه تلك المنافية ثم ان قلنا بانه يجب ان يصدق السالبة في الدهر عند صدق الايجاب فيصدق انه اسود وليس باسود وهو بديهي الاستحالة والقول في هذا
الراسخ في العلم ايضا يراه كذلك ولا مخلص الا بالتزام ان الاتصاف بضد لا يوجب صدق المعدول او ان المعدولة لا تلازم السالبة والعقل يحكم في [illegible] والقول
انه يلزم ان المطلقتين العامتين غير متناقضين وذلك لا يعتبض عنه مع ان يلتزم ايضا ثم ان اجزاء الزمان متقدمة ومتأخرة لذاتها
بعدما [illegible] ان اجتماع المتقدم مع المتأخر [illegible] الزمان وحالة الزمان [illegible] الزمان [illegible] فقبله
نقدر وليس في ذهنه وقوع المتأخر في حيز المتقدم بعد بطلانه وان لم يكن في الدهر ايضا بل غير الاجتماع محض فلا شك في البديهة يحكم العقل به بالتقدم
والتأخر الا ولي طريق الاجتماع الا التقدم والتأخر الرتبيين فحق ما قيل ان تقدم اجزاء الزمان على اخر ليس الا التقدم الرتبي ومع رفع التقدم
والتأخر من سائر الاشياء هذا كما ترى وان لم نقنع بهذا القدر قلنا ان نعارض مقام المنع لا لم ان طبيعة الدهر ابية عن التقدم والامتداد بل هي
ليست ابية ولا ممتنعة ولكن الشئ لا يتصور الا مرور زمان فالواجب تعالى ليس متقدما على الحادث اليومي اصلا في الزمان لان الوقوع في الزمان
من خصائص الحوادث ولو باعتبار الاجزاء فليس له تعالى قبلية اصلا على حادث والعالم المعية وهي كون الواجب تعالى والحادث موجودين في الواقع وهي
معية مع كل موجود بل فهو تعالى مع الحوادث واعدامها ولا مضايقة فانه صادق ان الواجب تعالى موجود والحادث معدوم وموجود في الواقع
ولا قبلية في هذا النمط ولا بعدية ولا تزاحم بين المطلقتين ولئن سلمنا ان طبيعة الدهر ابية عن عروض القبلية والبعدية فيه قلنا ان الحوادث كلها قديمة
دهرية كيف ان الحوادث موجودات في الواقع ولن تنعدم عن الدهر الا بالارتفاع بالمرة ولم يرتفع بعد زيد معرض للمستند فالواجب تعالى مع كل حادث
كالذي مع القديم والحادث [illegible] الصورة غير مسبوق اصلا فلو كان بعض الممكنات كالزمان قديما كان الواجب تعالى معه والحوادث ايضا معه فلا يلزم
القدم [illegible] في الدهر بوجه من الوجوه ثم ان التقدم الدهري المسبوق ان يكون العدم بالتمام يقع الوجود في اخره بعد [illegible] لذاته والفرق
بالنسبة الى الوجود والعدم بان ما وجود وعدم لا السبق بان التقدم والتأخر لكن ان العالم لو انعدم بالمرة بعد الوجود فهذه البعدية بعدية دهرية

بلا مرية فلا بد من معروض آخر وهو الزمان ثم ان العدم الطارئ ايضا يمكن ان يكون في حيز الوجود فالقول بانه لا يمكن ترتب الفعليات [illegible] قبلية واحدة محل تامل [illegible]

ان فرع بان الزمان حادث عنده بين ايجاب انطباق التسلسل فلا بد له من عدم متقدم ثم ان الاعدام لا تمايز فيها الا بالاضافة واو المضاف اليه واحد فلا يكون عدم [illegible]

اصلا الا بالزمان والله اعلم فقد وضح ان ما ذكره لا يتم اصلا مع ان الظاهر ان مراده ان التقدم لا يعرض الا للزماني بالذات وهو الزمان لا للفعل تقدم

وتاخر مطلق القبلية والبعدية اللتين تتصادقان على اجتماع معروض احدهما مع الاخر بعض معروضهما بالذات وهو الزمان واعلم ان انه ما ذكر [illegible]

الزمان اما هو حادث او قديم وعلى الاول فلا بد له من تقدم عدم فلا يكون معروض التقدم منحصرا في الزمان فجواب المتكلم لا يندفع بما ذكره [illegible] والتعاقب لا مراد

لانه يتوقف حدوث ذات بعض [illegible] في الاعتذار عن السوال الوارد على اهل الشرع قاطبة من ان حدوث العالم بالمرة فكيف يكون الزمان مبدعا ان قلت [illegible]

انما نطقت بالحدوث وهو محتمل للحدوث الذاتي فليحمل عليه كما حمله المعلم الثاني [illegible] عن الاساطين السبعة من حدوث العالم ولا يبعد كل البعد ان الشرع انما نطق

بحدوث كل فرد من افراد الخلق وذلك بظاهر السنة [illegible] الشرع [illegible] ان الطبيعة السارية يطلق عليها الحدوث في العرف ولذلك يقال ان الحركة الشمسية

حادثة مثلا فتقدم الزمان [illegible] ما ورد في الشرع [illegible] بالاخرة [illegible] قلت [illegible] حقيقة

متجددة قائمة بنفسها والنفس تجوز ان تكون [illegible] فمع هذا كلام ما ترى من العوام حوادث والزمان منها حادث وحدوث الاجزاء ثم

ان اهل الطريقة الحقة من [illegible] الاولياء الكاملين والاصفياء الواصلين والابرار العالمين والسعداء المتنورين رضوان الله تعالى عليهم

وزادهم ما نتج الانوار الالهية على عباده المصطفين في الدنيا والاخرة من مستلذات النعيم [illegible] فلا [illegible] قدم

الزمان بل هو الحق بالقبول لان المحكوم بالزيادة والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع ما لا وجود له والنقصان

يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هذا التقرير [illegible] فان الحوادث الماضية مجموعها موجود في الخارج لكن ليس وجوده في الان وانما

وجوده في الزمان العديم النهاية فلا [illegible] الحكم [illegible] ثم انه ان لم يثبت له ذلك فلا جريان لبرهان التطبيق ونحوه فان مبناه على الاتصاف

بالزيادة والنقصان [illegible] انه لا شبهة في ان الحوادث الماضية معروضة للعدد ولا شبهة [illegible] تلك الحوادث بعد اسقاط واحد النقص فلا صح

ان يقع [illegible] التفاوت في جانب [illegible] الا التناهي في ذلك الجانب ولا يقع عدم تناهيها في جانب [illegible] وان اراد انطباق

في جانب عدم التناهي [illegible] وان [illegible] برهان التطبيق [illegible] ما ذكره انه [illegible] كما سيذكره [illegible]

اما اولا فهو انا لا نسلم ان الزمان لو كان له بداية [illegible] لان الذي ذكره من ان التناهي لا يوجب سبق العدم وان [illegible] عليه [illegible] معقول

ضرورة ان عدم [illegible] انتهائه هو الانتهاء الى العدم ولا [illegible] على الاستعداد [illegible] بالثبوت والوجدانية [illegible] الانتهاء ومطلقا

هو انعدام [illegible] الاستعداد [illegible] في استعداد [illegible] انتهائها [illegible] فلا يكون [illegible] منعدم في نفسه [illegible]

العالم فان [illegible] وبعده منعدم [illegible] والزيادة عليه متفرقة واما الاستعداد [illegible] انعدام [illegible] الا في زمان اخر وان

لم يقع بهذا القدر خلاف بينهم في اصل المقصد فان قولهم ان الزمان لا بداية له انما غايته ان وجوده بالابداع لا يتأتى في حدوث الحوادث الزمانية بل علته ما يستتبع التغير
في الاتجاه فان الزمان ليس محدثا حدوثا زمانيا بل حدوث ابداعي لا يتقدمه محدثه بالزمان ومدته بل بالذات ومطلقه محدوده ان عدم القرار من الحركات
بمعنى انه كالجزء للزمان بذاته هو انعدامه فهو لازم غير منفك ملزومه واريد اللازم فالحاصل ان الزمان لم يسبقه عدم ولم ينجعل بل هو مبدع ازلي وابدي
فانه لو سبقه لكان قبل سبق الزمان زمان فالمطلب حاصل ثم ان قبله الزمان يقتضي ان لا يعده قدر متناه كاليوم والسنة فلا يعرض تسلسله بل بعده غير متناه
وتوصيفه بكونه غير متناه لا بداية له ولا نهاية ولعل ذلك واضح فهذه المناقشة ليست المناقشة اللفظية فتدبر والله تعالى اعلم بحقائق الامور
واما تناهيه من الزمان لو كان امرا متصلا موجودا في الخارج او [illegible] ان المتكلمين عن آخرهم احتجوا ببرهان التطبيق وغيره في اثبات انتهاء امتداد
الزمان وغيره من الحوادث في جانب الماضي [illegible] بعدم الانقطاع لا بعدم الافراد ولا يخفى كما اشار اليه [illegible] ان عدم الانقطاع صار القدح فان [illegible] اللازم
في برهان التطبيق هو انتهاء ما فرض غير متناه من جانب عدم التناهي وذلك انما يلزم اذا ظهرت الزيادة التي من جانب التناهي في السلسلتين اللتين احداهما
اصلها جزء والاخرى كل في جانب عدم التناهي وهو ممنوع في مجتمع الاجزاء فانه اذا انطبق المبدأ على المبدأ [illegible] الاوساط لا بد ان
الزيادة والتفاوت في جانب آخر فانهما انعدمت بالمرة من البين ويظهر ذلك ظهورا تاما اذا تحرك [illegible] الخطين المبتدأ احدهما من مبدأ
في عدم النهاية والاخر بما من مبدأ آخر الى عدم النهاية والتفاوت بين المبدأين بقدر الذراع مثلا بحيث ينطبق المبدأان دفعة واما عند عدم
الاجتماع فالمنطبقات تتخلف بعضها عن الاخرى في الوجود لانقضاء عدم الاجتماع وذلك فان ما ينطبق المبدأان حين وجودهما فانتقلت [illegible]
الى اللذين يليانهما وهما لا ينطبقان الا حين وجودهما واذا انطبقا فانتقلت الى اللذين يليانهما واذ هما غير متناهيين فلا تنتهي الى [illegible]
منقطعة متدرجة متجددة في الاوساط ابدا [illegible] لا يظهر في جانب عدم التناهي فلا يلزم التخلف ولذلك اشترط الفلاسفة الاجتماع ولذلك عدل
عنه الى [illegible] آخرين من اصحابنا ان الحوادث المتعاقبة والازمنة والحادثات غير مجتمعة في وعاء الزمان [illegible] مجموعة عند العارف [illegible] المتعاقبات
فذلك المانع هو عدم الاجتماع وقد زال [illegible] فتعاد حكومة البراهين الى صرافتها وثانيهما انها مجموعة في وعاء الدهر فانه لا تفاوت [illegible]
وبغير ذلك لان الاجتماع عند الله تعالى والمتعاقبات بغير الاجتماع في العلم فلا يعلم حادثا ما قبل ان يعلم آخر كما هو [illegible] فلا يتم المقصد
فان غاية ما لزم ان الصور العلمية ليست بغير متناهية الكائنات العلوم الالهية [illegible] والا فلا يلزم [illegible] في عدم النهاية
والمقصد انتهاء الكمية الزمان الخارجية وهو لم يثبت وان اريد ان وجوده لا يختص له زمان بل هو مع الكل معية واحدة فلا ينفع [illegible]
الا [illegible] الزمان والحوادث العدمية انتهائه وان اريد غير ذلك فلا بد من البيان [illegible] والفساد واما حدوث العالم فقد
[illegible] بالاجازة [illegible] الا [illegible] المعية الدهرية الا اشتراك [illegible] في الوجود في [illegible] والمتعاقبات
الازلية كلها مجموعة [illegible] امور واقعية وفي هذا اللحاظ لا تقدم ولا تأخر كما ان الحوادث المتعاقبة كلها [illegible] الزمان ولا تقدم ولا تأخر

في هذا اللحوظ وانما هما بالنظر الى خصوصيات ازمنة لا يلحقها انتفاء المفاوتة من جانب عدم التناهي المستمر بل انما ينتقل الى الاوساط تقدم الى الاوساط

متطابقة متطابقات متفاوتة كلها مشتركة في انواع قصية وهذا مخفي وان شئت نقض تطابق اجزاء السلسلتين المتناهيتين المتفاوتتين الى اجزاء الجنس لم يتنبه الى الطرف

متفاوتة مع انهما فان التطابقات في اعتبار دان ادعي ان المعية الدهرية تنافي التفاوت بل فيها الاجتماع محض ولا يتصور فيها تقدم وتاخر ليه ان اجتماع كما في تقدم

العدم على الوجود على تقدير الحدوث بالكلية والحوادث كلها مجتمعة فاخذ التطبيق المبدأ على المبدأ او الاوساط على الاوساط فلا بد من ظهور التفاوت من الطرف

الاخر ولا شبهة في الكمال والنقصان في كونه غير واجب القبول على ما اسلفناك معقول انك لو جوزت اجتماع الاضداد في الدهر فربما اسود وابيض

واحمر واصفر واخضر وابرد وانه اسود بسوادات متفاوتة من ان الشدة والضعف او غير متفاوتة بان يكون زيد اسود ثم الحال الى البياض ثم الى سواد

منه الى السواد مجتمع المماثلات على حصائصه من ان يلتفتن ان التطابقات في الاوساط بدون التطبيق في الطرف فالاوساط منتهية وتتساوية في الرتبة

ان الموجود في الزمان هو الموجود في الدهر لا ان في الدهر وجودا اخر فلم اعتبار ان اعتبار الدهرية واعتبار الزمانية والتطابقات من عدم الاجتماع او هو

في الوسط فقط غير باقوي الى الطرف كما ينبئه فليس في الدهر الا تلك التطابقات لا غير غاية الامر ان الاوساط متفاوتة ومتساوية من الازمنة المتفاوتة

فهذا التفاوت والتساوي منتفيان في الدهر معا ولا محذور فيه كما لا محذور في الصورة المذكورة من اجتماع المماثلات والمتضادات في الدهر كالحال

من السواد الى السواد ومنه الى السواد ولئن سلم جميع ذلك فالتوجيه بالقول الجاري فيها في بطلان التسلسل في المنفصلات سواء الكائن مع القول

لعدم مداخلة عدم الاجتماع في منع نفاذ احكام تلك البراهين كما يراه المتكلمون حيا هو او مع المناعة بالفلاسفة في الاطراف من اخلل

وبيان الجريان بالطريق اخر من الدهر والحضور عند المبادئ العالية والقول بعدم جريانها في بطلان التسلسل في المستقبل محض تحكم بل الفروق غير الاوهية شاهدة

مالتساوي بين الصورتين كيف ان الزمان متصل واحد من الماضي والمستقبل لان الامر منه موجود بالفعل ثم المستقبل يوجد بعد انقضائه مخاصية على السوية

فان الظاهر عدم التناهي في الماضي مثلك البراهين فلا بد من ان يبطل عدم التناهي في المستقبل ايضا وايضا ان الحوادث كلها مجتمعة في وعاء الدهر وعند

العقول وهذا البيان تحله الفلسفة وبين البعض من الاسلام فان العالم اسره عند اهل الحق من كافة المسلمين فالحاصل ان تلك البراهين او التفوه وبيانا التقدم منه

لا يتجه الاعتراض في هذا المقام والله اعلم ولقائل ان يقول لما كان التناهي واللانهاية من باب المضاف اه ولا يبعد ان يوجه الاعتراض بحيث لا يكون

متبنيا على حدوث التضايف بان يقال ان الزمان لو كان متناهيا فلا بد من طرف هو موضع عالم المحل فهو متقدم او متاخر والثالث ظاهر البطلان واما الثاني

فبطلانه بما ذكره الشارح واما الاول فلانه ظاهر ان المحال لا يتقدم وجودا على المحل واما انه لا بد من طرف فلان ما ينتهي به هو الآن كانت نهاية لا كالة او

هذا ان ابتني على تسليم الخصم فان الفلاسفة يقولون بان طرف الزمان هو الآن فالامر سهل جدا والا فيقال ان الزمان كم امتداد واحد ذو امتداد

السطح والخط ولا يتعدد بعد ذلك والاطراف لا تنقسم في جهة امتداد ذوات الاطراف والا كانت من نوع ذوات الاطراف ومثال ذلك النقط

فانها لو انقسمت في جهة امتداد الخط فالقسم متشبهة او غير متشبهة وعلى الثاني فهي خط وعلى الاول يلزم تجاوز النقاط مع ان الطرف في الحقيقة القسم الاول الملاقي

للزمان

بلكه ان طرف غير منقسم وهو الآن قوله وقد تفارق المعنى الثاني المعنى الاول كما في محيط الدائرة ومحيط الكرة فقد يوجد فيهما المعنى الاول ويوجد المعنى الثاني
فلان الخط المستدير لا اطراف له من انتقاط فلم ينقطع من جهة تمادي الخط من الطول المحصى اما الثاني فلان حاصله ان الآحاد يكون متناهي العدد ومحيط الدائرة
وبسيط الكرة كذلك وما اعترض عليه الفلاسفة والمتكلمون من وجوب التناهي الابعاد من عدد فلعلكم الزمان من هذا القبيل اذ ان ابتنى عليه الزمهرة ولكنه مع قوله
الاعتراف بعضور البيان اقول ان ذلك معقول فيما كان كلا نهاية بالمعنى الاول مفروضا فيه من المبداء كما في محيط المستدير فانه لم يكن بهما شيئان احدهما
مبدا والآخر منتهى في غاية واما الذي له طول محقق ومبداؤه غير متناه كالخط المستقيم والحركات فتناهي عاد انه لا يتصور الا بالانقطاع عند حد
فان كل عاد فهو مسبوق بالزمن غير عاد اخر الى الآخر ولا يحصل عاد بالعاد الاول فتجويز انتهاء الزمان بحيث لا ينقطع الى حد هو منتهى في غاية انتفاء هو قريب ۱۴٠
من المحال نعم فلا ينفع هذا الجواب فيما بين استاد الفاضل قدس سره في كتبه طريق تحصيل التناهي من دون الانتهاء الى الاول بالانقطاع العلق فان
بنيت فارجع الى تلك الكتب مع هذا لا ينفع في دفع الاشكال من اصله فانه لعله ان يقول ان الزمان سواء كان متناهيا او غير متناه فالآنات
المعدودة فيه لا يصلح ان يكون مقارنة مع الازمنة التي هي نهاياتها ولا متقدمة ولا متأخرة فان احدث من الآنات فيها وهمية لحفظه يدفع
بانها وان كانت وهمية توهمه الانقطاعات ان لها حوادث التحقق يترتب عليه الآثار الخارجية وان لم ينفع بهذا القدر فنقول ان الحوادث الدفعية
كالكون الصور الجسمانية والاتصال والانطباق وكونها وجود مقارن لوجود الازمنة التي الآنات التي هي طرف اطرافها ولو دهما
فيلزم انطباق غير المنقسم على المنقسم او متأخرة فيلزم ان يكون الزمان بالفعل طرفه بالقوة على هذا فس ولا شك انه لا يندفع بما ذكره واقول لكن
الجواب عنه الوجوه اخر الاول انها منقوضة بالحركة والنقض منقوضة بالحركة التوسطية بالنسبة الى الحركة القطعية بالنظر الى خلاصته لشك فيه ان التوسطية ۵
مقارنة للقطعية فيلزم انطباق غير المنقسم على المنقسم او متقدمة فيلزم ان يوجد التوسطية بدون القطعية او متأخرة فيلزم وجود القطعية بدون التوسطية
والقول ان التقدم بحسب الآن فيلزم ان يكون آنية والآنية حركة فيعود الكلام اليها الثاني ان المضاف قد يكون بسيطا حقيقيا
لا يكون منفك غير نفس الاضافة فيه بحث فانه لا يرفع اصل الاشكال فان الآن عرض في الزمان على طريقة الخط في السطح والنقطة في الخط فسلمنا
انه ليس بمضاف حقيقي وانما هو من باب الكيف على ما يشعر به كلام الشيخ على ما نقل عنه ان النقطة كيفية في الخط ولكنه لا يتقدم في الوجود على محله ولا
۲ كما هو شأن سائر الاعراض كيف لو كان منفردا في الوجود فهو موجود في نفسه لا في موضوع وانما اطلاق العرض بحسب اللفظ فقط الامر ان النقطة لو حدثت
بدون وجود الخط فلا شبهة في انها غير موجودة في الخط ثم يوجد الخط فلا تقوم به الجسم لان الحلول لقيام الناعت بحسب الذات كما مر في بحث الهيولى
في تعليم ثبوتها في جميع الاجسام وقد مر اشارة اليه فيما تقدم فمنع المنافاة لشبه منافيه نقطة حيث توقف على ظاهر قول المستشكل بان
الآن من باب النهاية وهي مضافة فقد بدا ان تحقق مع المضاف الآخر ولم ينظر فيه الى خلاصة الاشكال واصل مادته والاضافة العارض
لها في الفعل ولا استحالة في وجودها دفعة في الفعل اشارة اليه ودفع ما عسى ان يقال ان الآن وان كان من باب الكيف على مسلم ليس من باب

الاضافة فلا شبهة في ان الاضافة وهي النهاية لازمة له فهو ان كان يختلف كاختلاف الزمان فهو موصوف بالاضافة المذكورة او لا وعلى الثاني يلزم عدم تحقق عرض

وهو اللازم وعلى الاول يعود المحذور فلا يكفي في هذا الجواب وحاصله ان الاضافة من المقولات النسبية انما توجد في الخارج ولا مضايقة في التغاير بينهم

كيف لا ان النهاية والانتهاء والمنتهي ونهاية عارض شيء فعدم نهاية من لوازم الماهية وليست من عوارض الذهنية كما هو شأن المعقولات

الثانية كيف ان الزمان موجود في الخارج وبالنظر الى هذا الوجود متناه والنص انما يثبت التناهي بحسب الخارج لا بحسب العقل والقول

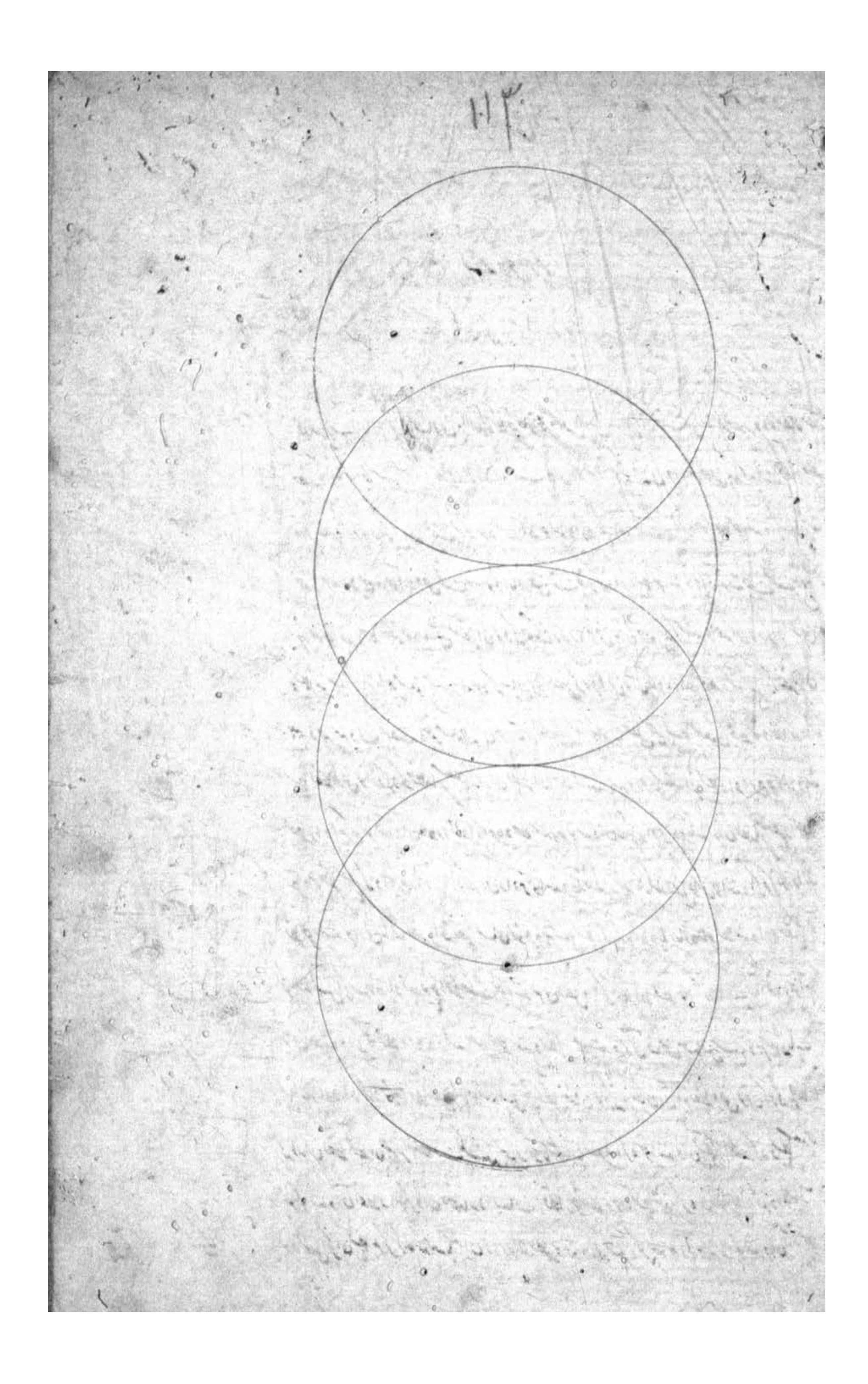
بكون الاول نهاية له الموجود شديدة بكون الاطراف بجانبه نهايات في نفس الامر العوارض الذهنية كيف ان الافلاك متناهية سواء وجد عقل

او لا وسواء البصورة او عقل فيعود المحذور البتة ٥ تمت الحاشية التي صنفها العلامة افضل زمانه ووحيد اوانه صاحب

القدسية والملكة الحدسية مولانا نظام الدين السهالوي قدس الله سره العالي المعلق على شرح الهداية المشهور بالصدرا

في اواخر ربيع الثاني سنة ١١٤٧ بيد اقل الخليقة بل اللاشيء في الحقيقة المحتاج الى عفو ربه الغني الداري محمد يحيى

المعروف بغلام حسين تجاوز الله تعالى عن ذنوبه بشفاعة سيد الثقلين عليه وعلى آله افضل الصلوات واكمل التحيات



بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین حمد الشاکرین والصلوة علی خیر خلقه محمد و آله اجمعین اما بعد این کتاب مشتمل است بر مقدمه و دو مقاله مقدمه
مقدمه در بیان آنچه پیش از شروع در این علم یاد کرد ضعیف و آن دو قسم است قسم اول در آنچه تعلق به هندسیات دارد هر چه
قابل اشاره حسی بود اگر به هیچ نوع قسمت پذیر نبود آن را نقطه خوانند و اگر در یک جهت قسمت پذیر بود آن را خط خوانند و اگر در دو جهت
قسمت پذیر بود یعنی در طول و عرض قسمت پذیر بود اما در عمق قسمت پذیر نبود آن را سطح خوانند و اگر در هر سه جهت قسمت پذیر باشد
آن را جسم خوانند و خط مستقیم بود و یا منحنی مستقیم آن بود که نقطه‌هایی که بر او فرض توان کرد محاذی یکدیگر باشند و منحنی آن بود که نه چنین باشد
و سطح نیز مستوی باشد یا غیر مستوی مستوی آن بود که میان هر دو نقطه که بر او فرض توان کرد اگر خط مستقیم وصل کنند آن خط از آن
به هیچ وجه بیرون نیفتد و غیر مستوی آن بود که نه چنین باشد و چون خطی منحنی به سطح مستوی محیط شود چنانکه در آن
سطح نقطه فرض توان کرد که خطهای مستقیم که از آن نقطه با آن خط کشند همه برابر باشند آن سطح را دایره خوانند و آن
سطح را دایره خوانند و آن خط را محیط دایره و خط مستدیر گویند و آن نقطه را مرکز و هر یک از آن خطهای مستقیم را نصف
قطر و هر خط مستقیم که دایره را دو پاره کند آن را وتر خوانند و پاره‌ای که از محیط باز کنند آن را قوس خوانند و اگر بر مرکز گذرد آن را
قطر خوانند و از این شکل تصور آنچه گفتیم آسان شود و هر شکل سطحی که یک خط و یا زیاده با و محیط شود آن را شکل سطحی
گویند پس اگر سه خط با و محیط بود آن را مثلث خوانند بدین شکل و اگر چهار خط محیط بود آن را مربع و ذو اربع اضلاع خوانند
بدین صورة و اگر پنج محیط آن را ذو خمسة اضلاع خوانند و شکل مخمس و بر این قیاس مسدس مسبع و هر جسم که یک
سطح یا زیاده با و محیط شود آن را شکل مجسم خوانند پس اگر شکل چنان بود که در میان او نقطه فرض توان کرد که هر خط
که از آن نقطه به محیط آن جسم بر استقامت بکشند همه برابر باشند آن شکل را کره خوانند و آن سطح را محیط کره و سطح مستدیر
نیز گویند و آن نقطه را مرکز و آن خطها را انصاف اقطار خوانند و چون سطح مستوی کره را به دو پاره کند دایره حادث
شود پس اگر آن سطح بر مرکز کره گذشته باشد آن دایره را عظیمه گویند و الا صغیره گویند و زاویه را گویند و آن دو قسم

دو قسم بود مسطح و مجسم مسطح آن بود که از احاطه دو خط بسیط پیدا شود همچو سه گوشه مثلث و چهار گوشه و مربع اضلاع و پنج
گوشه و مخمس اضلاع پس اگر این دو خط بر وجهی باشند که بعد از اخراج هر دو چهار زاویه مساویه حادث بود آن زاویه
را قایمه گویند و هر یک از آن دو خط را عمود بر آن دیگر چنانکه درین شکل و اگر زوایا مختلف حادث شوند بزرگتر
را منفرجه و خوردتر را حاده گویند چنانکه درین شکل و مجسم آن بود که از احاطه یک سطح یا زیادت جسم پیدا شود یک
سطح همچو شکل کره و از زیاده همچو مکعب خانه و اگر خطی بر سطحی قایم شود چنانکه هر خط که در آن سطح از موضع قیام بطرفی
استقامت اخراج کنند با آن خط قایم برابر به محیط آن خط بر آن سطح عمود بود و چون سطحی بر سطحی قایم شود چنانکه خطی در
هر سطحی پدید آید آن را فصل مشترک خوانند و از فصل مشترک هر خطی که بر یکی از آن دو سطح عمود سازند آن عمود از
سطح دیگر بیرون نیفتد هر یکی ازین دو سطح عمود باشند بر آن دیگر و چون دو خط با یکدیگر بر وجهی باشند که هر نقطه بر یکی
از آن دو خط فرض کنند بعد همه نقاط از آن خط برابر باشد این دو خط را متوازی گویند و دو سطح را نیز که برین
صفت باشند هم متوازی گویند و چون کره بر نفس خود حرکت کند بعد از تمام دوره هر نقطه بر محیط آن که فرض کنند دایره
رسم کند الا دو نقطه متقابل که آن را دو قطب کره و دو قطب آن که گویند و خطی و قطری که داخل باشد میان دو قطب
آن را محور گویند و دو دایره با یکدیگر متحد باشند یا متوازی یکی از آنها عظیمه باشد و آن را منطقه گویند و باقی صغیره
و آنی و دوایر را مدارات این نقطها خوانند و دو قطب کره را دو قطب هر یک ازین مدارات نیز گویند یک
هر دایره که بر کره فرض کنند خواه متحرک و خواه ساکن دو نقطه که بر آن کره از دو طرف آن دایره که بعد هر یک را اطراف محیط
دایره برابر باشد آن دو نقطه را دو قطب آن دایره نیز گویند قسم دوم در بیان آنچه تعلق بطبیعیات دارد جسم اگر از اجزاء
باشد از اجسام مختلف الطبایع آن را مرکب خوانند و الا بسیط باشد و بسیط منقسم شود بفلکی و عنصری یکی افلاک باشند با آنچه در دست
و اجرام انجم و ثابته و آن را عالم علوی نیز گویند و عنصری چهارگانه باشند و آن آتش و هوا و آب و خاک است و اینها را جسم
در حس اینهاست عالم سفلی گویند و عالم کون و فساد خوانند و مرکب منقسم شود بتام و غیر تام مرکب تام آن بود که حفظ
صورت خود کند معتدبه همچو معدنیات و نباتات و حیوانات و غیر تام آن بود که نه چنین باشد همچو ابر و میغ و مانند
آن و حرکت فلک منقسم شود به بسیط و آن را متشابه نیز گویند و مختلف و بسیط آن بود که هر نقطه مفروض از فلک بدان
حرکت متحرک شود گرد مرکز آن فلک در ازمنه متساویه زوایای متساویه احداث کند و بعبارت دیگر از آن محیط فلک
قطعها در ازمنه متساویه قسیهای متساویه قطع کند و مختلف آن بود که نه چنین باشد و باز منقسم شود بمفرده و مرکب

مفرده آن بود که از یک صادر شود و مرکبه آن بود که از بیشتر صادر شود و هر کره مفرده بسیطه است و هر مختلفه مرکبه اما هر بسیطه مفرده نیست ازیک فلک

و هر مرکبه مختلفه باشد مقاله اولی در بیان احوال اجرام علوی و آن شش باب است باب اول در بیان عدد افلاک

کلی و کیفیت ترتیب آن بدانکه عالم همه یک کره است و مرکز مرکزش مرکز زمین و افلاک کلیه نه اند گرد یکدیگر بر آمده تو بر توی سیار

چنانکه مقعر هر یک مماس سطح محدب فلکی است که در جوف اوست از آن نه یکی فلک الافلاک است و محیط است بجمیع افلاک

و فلک اعظم و فلک اطلس نیز گویند و دوم فلک البروج است که جمیع ثوابت در او باشد و سیوم فلک زحل است و چهارم فلک مشتری

و پنجم فلک مریخ و ششم فلک آفتاب و هفتم فلک زهره و هشتم فلک عطارد و نهم فلک قمر و در مشهور اینست شمار افلاک از فلک

قمر کنند پس فلک الافلاک را نهم گویند و فلکیات بفلک قمر منتهی شوند و در جوف او عناصر چهارگانه اند اول کره آتش است

چنانکه سطح محدب مماس مقعر کره فلک است و دوم کره هوا چنانکه سطح محدب او مماس سطح مقعر کره آتش است ناری

و سیوم کره آب و چهارم خاک و این هر دو بمنزله یک کره اند چه آب بر تمامی احاطه نکرده است بلکه قریب

نصفی از کره زمین ظاهر است چنانکه یک سطح مستدیر نصفی سطح مقعر هوا این هر دو کره محیط شده

است و بلندی ها و پستیها که بر روی است او را از کرویت حقیقیه مدر نمی آرد بجهه آنکه نسبت بزمین زمین

قدری محسوس ندارند و صور افلاک و عناصر بدین گونه است . و هر دایره سطح است در میان

هر دو دایره های فلکی یا عنصری

باب دوم

در بیان دوایر مشهوره از عظام و صغار

و قوسهای مشهوره محیط هر دایره

را به سیصد و شصت قسم متساوی

قسمت کنند و قطر هر دایره را بصد

و بیست قسم و هر قسمی را درجه گویند

و باز هر درجه را به شصت قسم متساوی

قسمت کنند و هر یکی را دقیقه گویند و باز

هر یک دقیقه را به شصت قسم کنند و هر یکی را ثانیه گویند و همچنین ثانیه را ثالثه و ثالثه را رابعه تا انقدر که

انقدر که حاجت افتد قسمت کنند و هر قوس که کمتر از نود درجه باشد ما فی او را تا نود تمام ان قوس گویند و از دوایر مشهوره عظام
منطقه فلک اعظم است دایره معدل النهار گویند و دو قطب او را دو قطب عالم گویند یکی را از کهبه نسبت بجانب الشمال است
قطب شمالی گویند و دیگر را قطب جنوبی گویند و منطقه فلک ثوابت است دایره منطقة البروج نیز گویند و او تقاطع
کند با معدل النهار در دو نقطه که ان دو نقطه را دو نقطه اعتدال گویند و دایره ماره باقطاب اربعه است و این
عظیمه باشد که بچهار قطب این دو منطقه گذرد و اقصر قوسی که ازین دایره در میان این دو منطقه باشد میان دو قطب ان
افتد انرا میل کلی گویند و دایره میل است و ان عظیمه باشد که بگذرد از فلک البروج بمرکز کوکب و بدو قطب معدل النهار
افتد گذرد و قوسی ازین دایره که میان هر جزوی فلک البروج و معدل النهار افتد از جانب اقرب انرا میل اول ان جزو گویند
و قوسی که ازین دایره میان مرکز کوکب و معدل النهار افتد از جانب بعد ان کوکب گویند و دایره عرض است و
ان عظیمه باشد که بگذرد از فلک البروج بمرکز کوکبی و بدو قطب البروج گذرد و قوسی ازین دایره که میان فلک
البروج و معدل النهار افتد از جانب اقرب انرا میل ثانی ان جزو گویند و انچه میان مرکز کوکب و منطقة البروج افتد
انرا عرض ان کوکب گویند و دایره افق است و ان عظیمه است که یک قطب او سمت الراس باشد و دیگر قطب او
سمت قدم و مراد بسمت الراس نقطه است از فلک که خطی که از مرکز عالم بر استقامت قامت شخص گذرد بدان نقطه منتهی
شود و مقابل ان سمت القدم بود و این دایره فلک را ابدا تنصیف کند یکی ظاهر و مرئی و ان نیمه بود که در جانب سمت الراس بود
و دیگری مخفی و غیر مرئی و ان نیمه بود که در جانب سمت القدم بود و باین دایره طلوع و غروب کواکب معلوم شود و تنصیف معدل
النهار کند بر دو نقطه یکی را نقطه مشرق و مشرق اعتدال گویند و دیگری را نقطه مغرب و مغرب اعتدال گویند و
خطی که واصل باشد میان این دو نقطه ان خط را خط مشرق و مغرب گویند و منطقة البروج را تنصیف کند بر دو نقطه یکی
را طالع و دیگری را غارب و سابع گویند و قوسی ازین دایره که میان جزوی از فلک البروج یا مرکز کوکب و میان
نقطه مشرق افتد از جانب اقرب انرا سعت مشرق گویند و انچه از دایره میان جزو فلک البروج یا مرکز کوکب
و نقطه مغرب افتد انرا سعت مغرب گویند و دایره نصف النهار است و ان عظیمه بود که بدو قطب افق
و دو قطب معدل النهار گذرد و افق را تنصیف کند بر دو نقطه یکی را که بقطب الشمالی نزدیکتر باشد نقطه شمال گویند
و دیگری را نقطه جنوب و خط واصل میان دو نقطه را خط نصف النهار گویند و دو قطب او دو نقطه مشرق و مغرب
باشد و منطقة البروج را تنصیف کند بدو نقطه یکی ما که فوق الارض است عاشر و وتد السماء و دیگری را رابع و وتد

میل کلی
میل اول جهه
بعد کوکب
میل ثانی
عرض کوکب
سعه مشرق
سعه مغرب

و وتد الارض گویند و نیز تنصیف کند هر یک از نصف ظاهر و نصف خفی معدل النهار را و قوسی از این دایره که میان قطب معدل النهار
و دایره افق باشد میان قطب افق و دایره معدل افتد از جانب اقرب از اعراض بلد گویند و دایره مشرق و مغرب [دایره]
اول سموت نیز گویند و این عظیمه بود که بر دو قطب افق و بر دو قطب نصف النهار گذرد یعنی دو قطب او دو نقطه شمال
و جنوب باشد و دایره وسط سماء الرویت و آن عظیمه بود که بر دو قطب فلک البروج و بر دو قطب افق گذرد و دو
قطب او دو نقطه طالع و غارب باشد و او تنصیف کند هر یک از نصف ظاهر و نصف خفی از فلک البروج و قوسی
از دایره که میان دایره افق و قطب فلک البروج یا میان فلک البروج و قطب افق افتد از جانب اقرب اجزا اقلیم
رویت گویند و دایره ارتفاع است و آن عظیمه بود که بر دو قطب افق گذرد و به نقطه مفروضه از فلک البروج و
افق را قطع کند بر دو نقطه که این دو نقطه را دو نقطه سمت گویند و باین سبب این دایره را دایره سمتیه نیز
گویند و خط و اصل میان این دو نقطه را خط سمت گویند و قوسی از این دایره که میان نقطه مفروضه و افق افتد
از جانب اقرب جزء ارتفاع آن نقطه گویند اگر نقطه فوق الارض باشد و انحطاط آن نقطه را اگر تحت الارض باشد
و قوسی از افق که میان دایره و اول سموت افتد از جانب اقرب اجزا سمت آن نقطه مفروضه گویند و سمت
ارتفاع آن نقطه نیز گویند اگر فوق الافق باشد و اگر این نقطه تحت الارض باشد سمت انحطاط آن نقطه گویند و از
دوایر صغار مشهوره مدارات میول است و مدارات یومیه نیز گویند و آن صغاری بود موازی معدل النهار که مرتسم
شود از حرکت نقطهای مفروضه مانند کواکب و غیر آن بحرکت معدل و هر یک را مدار نقطه گویند که از حرکت او مرتسم
شده باشد و از مدارات مرکز کواکب آنچه فوق الافق است قوس نهار آن کوکب گویند و آنچه تحت الافق باشد قوس
لیل او گویند و آنچه میان افق و دایره میلی که نقطه مشرق و مغرب و بر دو قطب گذرد واقع شود از العدل النهار آن کوکب
گویند و تفاضل میان هر یک از قوس النهار و قوس اللیل کوکب و میان نصف الدور بقدر ضعف تعدیل النهار بود
و آنچه مرکز کوکب در آن واقع شود از دایر گویند و مدارات عرض است و آن صغاری بود موازی فلک البروج
که مرتسم شود از حرکت نقطهای مفروضه بحرکت فلک ثامن و مقنطرات است انحطاط گویند و آن صغاری بود موازی
افق و آنچه فوق الارض باشد مقنطرات ارتفاع گویند و آنچه تحت الافق باشد مقنطرات انحطاط گویند
و از مقنطرات یک مقنطره که مماس سطح الارض باشد افق حسی گویند و افق مذکور را افق حقیقی و بافی
قسی مشهوره مانند طول بلد و تقویم کوکب و امثال آن هر یک را در محلی که تعریف افتد بیان کرده خواهد شد

باب سیوم در بیان هیئت و حرکت فلک نهم و هشتم یعنی فلک الافلاک و فلک البروج و کیفیت قسمت بروج و ذکر
شمه از احوال ثوابت هر یک ازین دو فلک محیط شده است دو سطح متوازی که مرکز ایشان مرکز عالم است و در فلک
نهم هیچ ستاره نیست و جمیع ستاره در ثخن فلک هشتم مرکوز اند و فلک نهم در قرب شبانروزی دوره تمام کند و حرکت او
از مشرق بمغرب باشد و فلک هشتم در هفتاد سال یک درجه طی قطع کند چنانکه در بیست و پنج هزار و دویست سال
دوره تمام کند و حرکت او از مغرب بمشرق باشد و منطقه او چنانکه در آفاق معدل النهار تقاطع کند بر دو نقطه
یکی از آن دو که چون کوکب بر آنجا از و گذرد در جانب شمال شود آنرا اعتدال ربیعی گویند و آن دیگر را اعتدال خریفی
و غایت بعد این دو دایره را که میل کلی را بارصاد مختلف یافته اند و اکثر رصدها بیست و سه درجه و سی و دو دقیقه
و بیست ثانیه است و دو نقطه را از فلک البروج که آنجا غایت بعد است دو نقطه انقلاب خوانند یکی را که در جانب شمال
است نقطه انقلاب صیفی خوانند و آن دیگر را نقطه انقلاب شتوی خوانند پس منطقه البروج باین چهار نقطه و نقطه اعتدال
و دو نقطه انقلاب بچهار ربع منقسم شود و مدت مکث آفتاب در هر ربعی فصلی باشد از فصول چهارگانه مشهوره
در معموره و بر هر یکی از دو ربع متلاصق ازین ارباع چهارگانه دو نقطه توهم کرده اند که آن ربع بآن دو نقطه بر
سه قسم برابر منقسم شود پس دایره عرض گذرانیده اند که یکی از آنها بدو نقطه اعتدال و چهار دیگر بچهار نقطه
متوهم و لا محاله فلک البروج و سایر افلاک منطبقه کله بالسطوح موهومه این چهار دایره و سطح دایره باره باقطاب اربعه
بر دوازده قسم برابر منقسم شود هر یکی ازین قسم را برج گویند و طول هر برجی سی درجه باشد و عرض صد و هشتاد درجه و سه
ازین بروج و آن حمل و ثور و جوزا است ربیعی بود و سه دیگر و آن سرطان و اسد و سنبله است صیفی باشد و سه دیگر و آن
میزان و عقرب و قوس است خریفی باشد و سه باقی و آن جدی و دلو و حوت است شتوی باشد و چنین گویند که از حمل
بثور و از ثور بجوزا و بدین ترتیب حرکه کند گویند بر توالی حرکه کرد و اگر بر خلاف این حرکه کرد گویند بر خلاف
توالی حرکت کرد و چون بروج را ابتدای شمار از مغرب گرفته اند حرکات غربیه همه بر توالی باشند و باید دانست
که کواکب ثابته از کثرت بحدی اند که احصاء آن ممکن نیست اما علماء این فن از آن جمله هزار و بیست و دو ستاره
رصد کرده و مواضع ایشان را از فلک البروج تعیین کرده اند و از جمله تعریف و تعیین این کواکب چهل و هشت صورت
توهم کرده اند چنانکه بعضی ازین کواکب بر نقش این صور واقع میشوند یعنی بر خطوط که این صور از آن خطوط متوهم
میشود یا در میان آن خطوط و ایشان را کواکب داخل صور گویند و جمعی اند که از آن کواکب خارج صور گویند

اما در خط استوا و مواضع قریب بآن
در کره دو فصل در دو نوبت باشد ۱۳۹۳

زیرا که حرکت بروج از غرب بشرق است
پس ابتدای بروج از مشرق باشد

گویی که بر سر فلان صورت است یا در میان دو چشم او یا بر دست راست یا بر پای چپ اوست و برین قیاس و آنچه بیرون
صور واقع شوند و ایشان را کواکب خارج صور گویند و چون ازین کواکب خواهند که خبر دهند گویند که بنزدیک فلان
صورت است یا بجنوب و یا بشمال فلان صورتست و برین قیاس و ازین صور چهل و هشت کانه بیست و یک
در جانب شمال است از منطقة البروج و پانزده در جانب جنوب و دوازده بر نفس منطقة البروج و نامهای بروج
دوازده کانه ازین صور گرفته اند باب چهارم در هیئات افلاک کواکب هفتگانه که ایشان را سیاره
خوانند آفتاب را دو فلک است هر دو متوازی السطحین یکی را ممثل گویند مرکزش مرکز عالم است و منطقه اش
در سطح منطقة البروج و دیگر را خارج مرکز گویند در داخل ثخن این ممثل بود و مرکزش نقطه غیر مرکز عالم لکن منطقه
اش در سطح منطقة البروج و سطح او مماس محدب ممثل بود بر نقطه مشترک و آنرا اوج گویند و مقعرش نیز مماس مقعر
ممثل بود بر نقطه مشترک که آنرا حضیض گویند و لا محاله از ممثل از افراز خارج مرکز دو کره مختلف الثخن باشند یکی
محیط بخارج مرکز و دیگری محاط خارج مرکز و رقه محیط از جانب اوج بود و غلظش از جانب حضیض بود و رقه و غلظ
محوی بر عکس و این دو کره را دو متمم گویند و ثخن جرم بود ازین متمم مرکز و در ثخن فلک خارج مرکز جرم شمس [illegible] سطح
او مماس هر دو سطح خارج مرکز مشود بیک نقطه و هیئات افلاک کواکب علویه زحل و مشتری و مریخ و فلک زهره
بعینها مثل هیئه فلک شمس است و هیچ تفاوت نیست الا بدو چیز یکی آنکه هر یکی ازیشان را فلکی است مرکوز در
ثخن فلک خارج مرکز او چنانچه آفتاب در ثخن خارج مرکز خود بی تفاوت و آنرا فلک تدویر خوانند و هر یکی ازین کواکب
چهارگانه مرکوز اند در تدویر چنانچه سطح تدویر و کوکب بیک نقطه مماس شده اند و دیگر آنکه منطقه خارج مرکز این کواکب
نه در سطح منطقة البروج است بلکه منطقة البروج را قطع میکند بر دو نقطه متقاطر اند و دو نقطه که بر دو طرف قطری از
اقطار فلک البروج واقع اند و ذکر این دو نقطه بعد ازین خواهد آمد و فلک خارج مرکز را در غیر آفتاب فلک حامل گویند
و هیئه فلک قمر بعینه مثل هیئه افلاک کواکب چهارگانه است و تفاوتی نیست الا بدو چیز یکی آنکه در قمر فلکی است
که حامل در ثخن اوست منطقه این فلک نه در سطح منطقة البروج است بلکه مایل است از سطح او و با حامل در یک سطح اند
و ازین جهت این فلک را فلک مایل گویند و دوم آنکه قمر را فلکی دیگر بود متوازی السطحین محیط بفلکی که حامل در ثخن اوست
و مرکزش مرکز عالم بود و منطقه اش در سطح منطقة البروج و آنرا فلک جوزهر گویند و هیئه فلک عطارد و از
هیئات افلاک کواکب چهارگانه بدو چیز تفاوت دارد یکی آنکه در عطارد فلکی که حامل [illegible] در ثخن اوست و آنرا بودم

مدیر گویند و مرکز عالم نسبت به منطقه در سطح منطقة البروج بلکه با حامل در یک سطح اند و دوم آنکه عطارد را در فلک دیگر است
که مدیر در تجویف اوست بهمان طریقه که حامل در تجویف مدیر یعنی محدب مماس محدب بر نقطه مشترک و مقعر مماس مقعر
و مرکزش مرکز عالم است و منطقه آن در سطح منطقة البروج و این فلک را ممثل عطارد گویند و لا محاله عطارد را
دو اوج باشد یکی نقطه مشترک میان ممثل و مدیر و آنرا اوج مدیر گویند و دیگر نقطه مشترک میان مدیر و حامل و آنرا اوج حامل
گویند و دو حضیض بهمین طریقه و صورت افلاک بحسب تسطیح برین گونه باشد

اوج — صورت فلک شمس
شمس
متمم محوی
مرکز خارج
مرکز عالم
حضیض
متمم حاوی

اوج
متمم محوی
مرکز عالم
حضیض
فلک حامل
متمم حاوی

فلک قمر
اوج
قمر
متمم محوی
مرکز عالم
فلک حامل
حضیض
متمم

اوج حامل
فلک عطارد
عطارد
حضیضان
حامل

باب پنجم در بیان حرکات افلاک کواکب سیاره حرکات این افلاک بعضی از مغرب بمشرق است
و بعضی بر عکس اما آنچه از مغرب بمشرق است از جمله حرکات افلاک ممثل است و آن مساوی حرکات فلک ثوابت بود
و باین حرکت جمیع اوجات حرکت کنند الا اوج قمر و اوج حامل عطارد و حرکة خارج مرکز شمس است و آن هر شبانه روزی
پنجاه و نه دقیقه و هشت ثانیه و بیست ثالثه و حرکات افلاک حامل است و آن مر زهره را مساوی حرکة خارج مرکز شمس است
و عطارد را ضعف آن و زحل را هر شبانه روزی دو دقیقه و مشتری را چهار دقیقه و پنجاه و نه ثانیه و مریخ را سی و یک

و دقیقه و بیست و هشت ثانیه و قمر را بیست و چهار درجه و بیست و دو دقیقه و پنجاه و شش ثانیه باشد و آنچه مشرق
معلوم است از آنجمله حرکت مدیر عطارد و آن مثل حرکت خارج شمس است و حرکه جوزهر قمر است و آن هر شبانروزی
سه دقیقه و یازده ثانیه باشد و حرکت مایل قمر است و آن هر شبانروزی یازده درجه و نه دقیقه و هفت ثانیه باشد
و اما تدویرات چون شامل ارض نیستند لاجرم اگر اعلای آنها بر توالی حرکت کند اسفل بر خلاف توالی حرکه خواهد کرد
چنانچه در متحیره است نیز هیچ کواکب غیر قمر و اگر اعلا بر خلاف توالی باشد اسفل بر توالی خواهد بود چنانچه در قمر است
و اولی است که اعلا را اعتبار کنند و حرکه تدویر قمر را در حرکات تشریقیه شمرند و مانند مراد در حرکات غربیه و حرکت تدویر
و از او حرکت خاصه گویند مر قمر را در شبانروزی سیزده درجه و سه دقیقه و پنجاه و چهار ثانیه است و هر یک از این
تدویر کواکب علویه را تقدیر فضل حرکه خارج مرکز شمس بر حرکه حامل او باشد پس در شبانروزی حرکه تدویر مر زحل را
پنجاه و هفت دقیقه و هشت ثانیه و بیست ثالثه باشد و مشتری را پنجاه و چهار دقیقه است و نه ثانیه و بیست ثالثه
و مریخ را بیست و هفت دقیقه و چهل و یک ثانیه و بیست ثالثه باشد و زهره را سی و شش دقیقه و پنجاه و نه ثانیه
باشد و عطارد را سه درجه و شش دقیقه و بیست و چهار ثانیه باشد

باب ششم در بیان احوالی که عارض میشود سیارات را و آن چهار فصل است

فصل اول در بیان آنچه کواکب را در طول عارض میشود

و طول کوکب
دایرة التقویم کوکب نیز گویند قوسی بود از منطقة البروج میان اول حمل و موضع در طول بر توالی و مراد بموضع
کوکب در طول طرف خطی بود که از مرکز عالم بمرکز کوکب گذرد و بفلک ایلا منتهی شود اگر کوکب را عرضی نبود و الا نقطه
تقاطع دایره عرض بود که باطراف خط مذکور گذرد با منطقة البروج یعنی اقرب تقاطعین باطراف خط مذکور و این
خط را خط تقویمی گویند و حرکت که کوکب بان حرکت این قوس را قطع کند حرکه طولیه و حرکه تقویمی گویند
و چون هر یکی از سیارات را افلاک متعدده است و حرکات همه متشابه گرد مرکز عالم نی لاجرم حرکه تقویمی
سیارات مختلف باشد مثلا شمس را دو فلک است یکی ممثل و حرکه او متشابه است گرد مرکز خودش که آن
مرکز عالم است و یکی خارج مرکز و حرکه او گرد عالم متشابه نیست بلکه حول مرکز خودش متشابه است و قمر را
چهار فلک است یکی جوزهر و دوم مایل و حرکه هر دو متشابه حول مرکز عالم است و سیوم حامل و حرکه او نیز
گرد مرکز متشابه نیست اگرچه قیاسی اقتضا میکند که حرکه او گرد مرکز خودش متشابه باشد اما بر رصد و حساب عالم هم
معلوم کرده اند که حرکه او نیز گرد مرکز عالم متشابه است و این یکی از جمله مشکلات این فن است و چهارم فلک

تدویر

تدویر است و حرکه او حول مرکز عالم متشابه نیست بلکه حول مرکز خودش متشابه است و هر یک از علویه و زهره را سه فلک
است یکی ممثل و حرکه او حول مرکز خودش که مرکز عالم است متشابه است و دوم فلک حامل و حرکه او نه متشابه حول مرکز خودش است
و نه متشابه حول مرکز عالم بلکه حول نقطه متشابه است که آن نقطه از مرکز حامل در جانب اوج بمقدار بعد مرکز حامل از مرکز عالم دور است
بر همان سمت یعنی بر خط مار بمرکزین و این نیز یکی از مشکلات این فن است و سیوم فلک تدویر است و حرکه او نیز حول
مرکز عالم متشابه نیست بلکه حول مرکز خودش متشابه است و عطارد را چهار فلک است یکی ممثل و حرکه او متشابه است گرد مرکز
خودش که مرکز عالم است و دوم مدیر و حرکه او متشابه است گرد مرکز خودش نه گرد مرکز عالم و سیوم حامل و حرکه او نه متشابه
گرد مرکز خودش است و نه گرد مرکز عالم و نه گرد مرکز مدیر بلکه گرد نقطه متشابه که در منتصف ما بین مرکز عالم و مرکز مدیر است
و بعد آن نقطه از مرکز مدیر متساوی بعد مرکز حامل است از مرکز مدیر و این یکی دیگر از مشکلات این فن است و در متحیره
این نقطه را که حرکه گرد او متشابه است مرکز معدل المسیر گویند و چهارم فلک تدویر است و حرکه او متشابه گرد مرکز خودش نه
گرد مرکز عالم و چون سیارات را حرکه تقویمی نسبت بمرکز عالم مختلف بود لاجرم اهل این فن برای ضبط تقاویم ایشان اوساط
و تعدیلات اثبات کرده اند و وسط در غیر قمر قوسی بود از ممثل محصور میان اول حمل و طرف خط وسطی بر توالی و در قمر
از منطقه مایل میان نقطه محاذی اول حمل و طرف خط وسطی بر توالی و مراد بخط وسطی در قمر خطی بود که از مرکز عالم بمرکز تدویر
قمر گذرد و بمنطقه مایل منتهی شود و در شمس خطی بود که از مرکز عالم بیرون آید موازی خطی که از مرکز خارج مرکز بمرکز
شمس گذرد و در متحیره خطی بود که از مرکز عالم بیرون آید موازی خطی که از مرکز معدل المسیر بمرکز تدویر گذرد و حرکتی که خط
وسطی بآن حرکه این قوس را قطع کند حرکه وسط خوانند و آن در شمس و متحیره سوای عطارد بمقدار مجموع حرکه ممثل و حرکه خارج
مرکز است و در قمر بمقدار فضل حرکه حامل است بر توالی بر مجموع حرکه جوزهر و مایل بر خلاف توالی و در عطارد بمقدار فضل
مجموع حرکه ممثل و حامل است بر توالی بر حرکه مدیر بر خلاف توالی و اما تعدیلات شمس را جز یک تعدیل نبود و آن قوسی بود از ممثل
میان طرف خط وسطی و میان طرف خط تقویمی و مادام که شمس در نصف هابط بود یعنی متباعد از اوج [illegible] تعدیل
را بعد از وسط نقصان باید کرد تا تقویم حاصل شود و مادام که در نصف صاعد بود یعنی در نصف مقابل تعدیل را بر وسط
باید افزود تا تقویم حاصل شود و از این شکل آنچه گفتیم روشن شود و در
متحیره نیز مثل این تعدیل حاجت افتد چه حرکات حوامل ایشان نیز حول مرکز عالم
متشابه نیست نسبی قوسی از ممثل که محصور باشد میان خط وسطی که

مرکز حامل
مرکز مدیر
نقطه متشابه
مرکز عالم

اول حمل

وخطی که از مرکز عالم بمرکز کوکب گذرد و آنرا تعدیل ثالث گویند مادام که مرکز تدویر در نصف هابط بود یعنی از اوج بحضیض رود

او وسط نقصان باید کرد و مادام که مرکز تدویر در نصف صاعد باشد یعنی از حضیض باوج رود تعدیل را بر وسط باید افزود تا مرکز

معدل حاصل شود و در عطارد اوج و حضیض مدیر را اعتبار باید کرد و در قمر این تعدیل حاجت نباشد چه مرکز حامل او حول مرکز

عالم متشابه است تا در قمر و متحیره را تعدیل دیگر است که موجب آن حرکه تدویر بود بیان آن نیست که موضع خطی که از مرکز عالم

بمرکز تدویر گذرد و ما از آن خط مرکز معدل گوییم در قمر مجرد معرفة او که وسط او معلوم شود و در متحیره بوسیله تعدیل که گفتیم از آنجا

معلوم میشود اگر همین خط بمرکز کوکب نیز گذشتی در استخراج تقویم تعدیل دیگر حاجت نبودی چه همین خط بعینه تقویم میشد

اما این مرکز کوکب نمی گذرد مگر در دو حال یکی آنکه در ذروه مرئی باشد دوم آنکه کوکب در حضیض مرئی باشد و مراد بذروه

مرئی و حضیض مرئی دو نقطه تقاطع خط مذکور است با محیط تدویر آنکه دورتر است از مرکز عالم ذروه مرئی گویند و آنکه نزدیک

تر است حضیض مرئی گویند و کوکب چون او که تدویر حرکه میکند از ذروه و حضیض مرئی مزایلت میکند و لا محاله خط تقویم با خط

مرکز معدل بزاویه محیط شود و آن زاویه بسبب قرب و بعد مرکز تدویر از مرکز عالم مختلف میشود لاجرم تدویر را در ذروه اوج

حامل فرض کرده اند و مقدار این زاویه بحسب بودن کوکب در هر جزوی از اجزای تدویر استخراج کرده اند و آنرا تعدیل اول

و معدود نامیده اند و باز ازدیاد این زاویه را بسبب نزدیک شدن مرکز تدویر بمرکز عالم بحسب هر جزوی از اجزا حامل

استخراج کرده اند و آنرا تعدیل دوم نامیده اند و آنرا با تعدیل اول جمع میکنند و این مجموع را تعدیل معدل میر نامند

و در قمر مادام که در نصف هابط بود از تدویر یعنی از ذروه بحضیض رود تعدیل معدل را از وسط نقصان میکنند

و مادام که در نصف صاعد بود یعنی در نصف دیگر بر وسط می افزایند تا تقویم حاصل شود چه اعلا تدویر قمر بر خلاف توالی

حرکه میکند و اسفل بتوالی و در متحیره مادام که کوکب در نصف هابط بود از تدویر تعدیل معدل را بر مرکز معدل می افزایند

و مادام که در نصف صاعد بود از مرکز معدل نقصان میکنند تا تقویم حاصل شود چه اعلا تدویر در متحیره بتوالی حرکه میکند و اسفل

بخلاف توالی و این دو شکل تصویر آنچه گفتیم آسان شود

حرکه

و بعضی مرکز تدویر را در بعد اوسط حامل فرض کنند و بعضی در بعد اوسط در روز دوری بیان خواهم کرد و در این حال زاویه که در
میان دو خط مذکور یعنی تقویمی و خط مرکز واقع میشود که بعد از آن کوکب در یک جزو از اجزاء تدویر استخراج کنند و آن را تعدیل
اول و تعدیل معدل خوانند و هر یک از زیاد شدن و کم شدن زاویه مذکور را بسبب قرب و بعد مرکز تدویر از مرکز عالم بسبب
هر جزوی از اجزاء عالم حامل استخراج کنند و آن را تعدیل ثانی گویند و بیان تعدیل اول را معدل کنند و آن را تعدیل معدل
گویند و بطریق مذکور تقویم استخراج کنند و این طریق مشهورتر است لیکن ما در زیج ایلخانی جدید بطریقه اول را اختیار کردیم
بنابر نکته که در محل خاص ظاهر میشود و بباید دانست که هر گاه که حرکه مرکز کره که نقطه متشابهة الحرکه قطری از اقطار آن کره
محاذی آن نقطه خواهد بود و چون که مرکز هر یک از تداویر گرد معدل المسیر متشابه است لاجرم قطری از اقطار
هر یک همیشه محاذی مرکز معدل المسیر است و چون حرکه تدویر قمر گرد مرکز عالم متشابه است بایستی که قطری از اقطار او همیشه
محاذی مرکز عالم بودی اما رصد و حساب معلوم کرده اند که محاذات قطر دائما نسبت بنقطه ایست که بعد او از مرکز عالم در جانب
حضیض مثل بعد مرکز حامل است از مرکز عالم در جانب اوج و این نقطه را نقطه محاذات گویند و دو طرف این قطر
که در تدویر محاذی مرکز معدل المسیر است در غیر قمر محاذی مرکز معدل المسیر است و در قمر محاذی نقطه محاذات آنکه دورتر
است ذروه وسطی گویند و آنکه نزدیکتر است حضیض وسطی گویند و از اینکه گفتیم لازم آید که چون مرکز تدویر در اوج یا
در حضیض باشد ذروه وسطی با ذروه مرئی و همچنین حضیض وسطی با حضیض مرئی متحد باشند و در غیر این دو حال از
هم منفصل شوند و بیانی بسبب از برای معرفه خاصه مرئی یعنی قوسی از منطقه تدویر که محصور باشد میان ذروه مرئی و مرکز کوکب
بر توالی حرکه تدویر که تعدیل اول و دوم بتوسط او معلوم میکنند محتاج بتعدیل دیگر میشود و آن چنان است که خاصه وسطی آن
قوسی را گویند از منطقه تدویر که محصور باشد میان ذروه وسطی و مرکز کوکب بر توالی حرکه تدویر و در هر وقت که خواهند معلوم
است زیرا که حرکه تدویر بر حال سابق ذکر یافت معلوم است پس مابین الذروتین را اما دام که مرکز تدویر در نصف
هابط باشد بر خاصه وسطی افزایند و در نصف دیگر بیفکنند تا خاصه مرئی معلوم شود و این مابین الذروتین را
تعدیل ثالث گویند و در تدویره مابین الذروتین بمقدار خط وسطی مرکز معدل است و از این جهت تعدیلات در تدویره
قائم بر بسته نباشد چنانکه در قمر و اهل این فن هر یک از افلاک خارجه المرکز و تدویر را چهار قسم کرده اند دو علوی
را با هم برابر و دو سفلی را با هم برابر و این اقسام را نطاقات می نامند و بعضی از آن در قسمت اختلاف
ابعاد اعتبار کرده اند و بعضی اختلاف مسیر را پس مبداء نطاق اول و دویم بحسب هر دو ...

در خارج مرکز اوج و حضیض باشد و در تدویر ذروه و حضیض مرئی و مبدا انطاق دوم و چهارم نزد معتبران ابعاد دو ابعد او نطاق

باشد کی مسافه وان دو نقطه تقاطع است با دائره مرسومه بر مرکز عالم اما در تدویر بمقدار بعد مرکز او از مرکز عالم واما

در خارج بعید نصف قطر مرکز نزد معتبران مسیر دو بعد اوسط باشد کی مسیر وان در خارج مرکز دو طرف خطی است

که از مرکز عالم عمود شود بر خط مار باوج و حضیض و در تدویر دو نقطه تماس محیط است با دو خطی که از مرکز عالم بر

او در آید و نطاق اول ان بود که چون کوکب از اوج با ذروه کذر کرده در رو باشد و باقی بر توالی حرکت کوکب

در نطاق اول و ثانی هابط و در دو نطاق دیگر صاعد و در اول و رابع مستعلی بود و در دو نطاق دیگر

منخفض و این دو شکل تصویر انچه کفتیم اسان شود

و انچه عارض میشود کواکب متحیره را در هول رجعت و استقامت و اقامت بیان انست که چون کوکب در اعلا

تدویر باشد حرکت او بر توالی سریع نماید چه کوکب در این حال مجموع هر دو حرکت حامل و تدویر حرکت کند و چون اسفل

تدویر انتقال کند و پیشتر یاد کرده ام که حرکت اسفل تدویر متحیره بخلاف توالیست پس حرکه بتوالی بطوء یا

بعد الله بجهته انکه در این حال کوکب بمقدار فضل حرکت حامل بتوالی بر حرکت تدویر بخلاف توالی حرکت کند هنوز

حرکه مرکبه بتوالیست کوکب را مستقیم کوینه تا بجائی که حرکه تدویر بخلاف توالی با حرکه حامل بتوالی مساوی

کند چند روز چنان نماید که یکجا استاده است و در این حال حال کوکب را مقیم کوینه و بعد از این حرکه تدویر

بخلاف توالی زیاده آید از حرکه حامل بتوالی و کوکب بمقدار فضل حرکه تدویر بخلاف توالی حرکه کند و در این حال

کوکب را راجع کوینه و بعد از این هر چند بحضیض نزدیکتر شود حرکه او در رجعت سریع تر بطوء پیدا کند و

باز زود بطی تر شود و تا انگاه که مقیم شود و بعد از ان مستقیم شود و باز زود در استقامت سریع تر شود

۱۲۰

تا بمقدار رسد و حاله او عمود گویند و از انجا نقطه معلوم شود که کوکب در یک دوره تدویر دو بار مقیم می‌شود یکی بعد از استقامت و پیش
از رجعت و این موضع را از تدویر مقام اول گویند و دیگری بعد از رجعت و پیش از استقامت و این موضع را مقام ثانی
و ما این فصل را بذکر ابعاد ما بین المراکز و مقادیر اقطار تداویر ختم کنیم پس گوییم که مرکز خارج شمس از مرکز عالم باجزائی که نصف
قطر خارج مرکز شمس باشد شصت درجه باشد دو درجه و یک دقیقه و بیست و سه ثانیه است و بعد مرکز حامل قمر از مرکز عالم باجزائی
که نصف قطر حامل شصت درجه باشد ده درجه و بیست و سه دقیقه است و همین اجزای نصف قطر تدویر قمر پنج
درجه و دوازده دقیقه است و بعد مرکز حامل از مرکز عالم مر زحل را سه درجه و بیست و نه دقیقه است و مشتری را
دو درجه و چهل و هفت دقیقه است و مریخ را شش درجه و چهار دقیقه است و زهره را پنجاه و دو دقیقه است اما عطارد
بعد مرکز حامل او از مرکز عالم بر یک قرار نیست بلکه مختلف است که بعد مرکز حامل او از مرکز مدیر سه درجه او همچنین بعد مرکز
مدیر از مرکز معدل المسیر از مرکز عالم هر یک سه درجه اند و لیکن مدیر مرکز حامل را که مرکز خود را که مسیر بر مداری که اورا
مدار مرکز حامل خوانند پس لازم می‌آید که مرکز در دوره یکبار بر مرکز معدل المسیر منطبق شود و در این حال بعد مرکز او از
مرکز عالم سه درجه بود و یکبار منتقل شود و در این حال بعد او از مرکز عالم نه درجه شود و در سایر احوال میان سه درجه
و نه درجه باشد و جمیع این مقادیر که بیان کردیم باجزائی است که نصف قطر حامل با آن اجزا شصت درجه باشد و همین
اجزا نصف قطر تدویر زحل را شش درجه و پنجاه و یک دقیقه است و مشتری را یازده درجه و چهل و هفت دقیقه است و مریخ
را سی و نه درجه و چهل و سه دقیقه است و زهره را چهل و سه درجه و ده دقیقه است و عطارد را بیست و دو درجه و سی
دقیقه است و جمیع این مقادیر که مذکور شد بحسب رصدهاست بعضی موافق است با رصدهای سابق و بعضی مخالف
در احوال که کواکب را عارض شود در عرض شمس را هیچ عرض نبود زیرا که منطقه ممثل و خارج مرکز او هر دو
هر دو در سطح منطقة البروج اند و باقی کواکب از منطقة البروج گاهی بشمال میل میکنند و گاهی بجنوب بجهة آنکه مناطق حوامل ایشان
مقاطع فلک البروج اند است بر دو نقطه و آن دو نقطه را جوزهر گویند و در علویه و قمر یکی را چون مرکز تدویر کوکب از وی گذرد
شمالی شود از منطقة البروج راس گویند و آن دیگر را ذنب و در سفلیین تعریف راس و ذنب بوجه مذکور نتوان کرد بنابر
نکته که در این زودی معلوم خواهد شد پس گوییم راس زهره عقده بود که چون از وی گذرد شمالی شود و راس عطارد
عقده بود که چون از وی گذرد جنوبی شود و ذنب هر یک مقابل راس او بود و دو دایره که بر سطح ایشان حادث شود
از توهم قطع مناطق حوامل مر کره عالم را افلاک مایله گویند و غایت این میل در قمر پنج درجه است و در زحل دو درجه

و نیم و مشتری را یک درجه و نیم و مریخ را یک درجه و ثلث و زهره چهار درجه و ثلث و عطارد را سه ربع درجه و این میل در علویه
ثابت و در سفلیین ثابت نیست بلکه فلک مایل منطبق میشود بر سطح منطقة البروج در وقتی که مرکز تدویر سفلیین بیکی از دو نقطه
جوزهر میرسد و چون مرکز تدویر از جوزهر میگذرد نصف فلک مایل از آن نصف که مرکز در او است میل میکند اما زهره را الی جانب
شمالی و عطارد را الی جانب جنوب و این میل متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بمنتصف ما بین العقدتین رسد و آنجا غایت میل باشد
و بعد از آن میل متناقص میشود تا آنگاه که فلک مایل باز منطبق شود بر منطقة البروج و مرکز تدویر بجوزهر دیگر رسد بعد از آن
بحالة اولی عود میکند و از آنچه گفتیم لازم می آید که مرکز تدویر زهره همیشه شمالی باشد از فلک البروج و مرکز تدویر عطارد همیشه
جنوبی و غیر از این یک عرض دیگر هست ایشان را که منطقة مایل و حامل تدویر را در یک سطح اند و تجربه ما عرضی دیگر است
و آن چنان است که قطر مار بذروه و حضیض ایشان در سطح مایل نیست اما در علویه هرگاه که مرکز تدویر در یکی از دو نقطه
راس و ذنب باشد و چون مرکز تدویر از راس بگذرد ذروه میل بجنوب کند از سطح مایل و حضیض میل بشمال کند از سطح مایل
و این میل متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بمنتصف ما بین العقدتین رسد بعد از آن میل متناقص میشود تا وقتی که مرکز تدویر
بذنب رسد و در این حال قطر تدویر باز در سطح مایل در آید و چون مرکز تدویر از ذنب بگذرد ذروه میل کند بشمال و حضیض بجنوب
و همچنین متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بمنتصف ما بین العقدتین رسد بعد از آن متناقص میشود تا آنگاه که مرکز
تدویر باز براس رسد و قطر تدویر باز در سطح مایل در آید و بعد از این حالت اولی عود میکند و از آنچه گفتیم لازم می آید که ذروه
همیشه از مایل در جانب منطقة البروج باشد و حضیض در خلاف آن جانب و اما در سفلیین هرگاه که مرکز تدویر در منتصف ما بین
العقدتین باشد و آنجا اوج و حضیض سفلیین باشد و چون مرکز تدویر از اوج بگذرد ذروه میل میکند اما زهره بشمال و عطارد
بجنوب و میل حضیض بخلاف این بود و این میل متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بعقده رسد و آنجا غایت میل قطر
مار بذروه و حضیض بود بعد از آن میل متناقص شود تا وقتی که مرکز تدویر بحضیض رسد و قطر تدویر باز منطبق شود بر سطح
مایل و بعد از آن باز ذروه میل کند اما زهره بجنوب و عطارد بشمال و متزاید میشود تا بعقده دیگر و بغایت رسد
باز متناقص شود تا آنگاه که مرکز تدویر باوج رسد و بحالة اولی عود کند و این عرض را میل ذروه و حضیض گویند و غایت
این میل در زحل دو درجه است و مشتری را دو درجه و چهار دقیقه و مریخ را دو درجه و هفت دقیقه و زهره را دو
درجه و نیم و عطارد را شش درجه و ربع است و علویه را غیر از این دو عرض عرضی دیگر نبود اما سفلیین را عرضی دیگر هست
و آن چنان است که قطر مار بابعد و اقرب ایشان در مقاطع قطر مار بذروه و حضیض است بر توالی در سطح فلک مایل

بنو

شود که وقتیکه که مرکز تدویر سفلیین در یکی از دو نقطه راس و ذنب باشد و چون مرکز تدویر سفلیین از راس بگذرد طرف متاخر در طلوع از این
قطر و این طرف مساوی گویند از سطح مایل بشمال میل میکند و طرف مقدم و آن طرف را حاجز گویند بجنوب و این میل متزاید میشود تا آنگاه
که مرکز تدویر بمنتصف ما بین العقدتین رسد و انحراف ذروه بود و حضیض عطارد بعد از ان میل متناقص میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بذنب رسد
و قطر با رصدین در سطح مایل در آید و چون مرکز تدویر از ذنب بگذرد طرف ساتر بجنوب میل کند و طرف حاجز بشمال و متزاید میشود تا آنگاه
تا آنگاه که در منتصف ما بین العقدتین بغایت رسد بعد از ان متناقص میشود تا مرکز تدویر باز براس رسد و قطر در سطح مایل در آید
بعد از ان حالت عود کند و این عرض را وراب و الخاف و التوا گویند و غایت این مر زهره را سه درجه نیم و عطارد را هفت
درجه است و ما این فصل را بذکر مواضع اوجات و جوزهرات که بحرکت ثوابت متحرک اند ختم کنیم پس گوئیم در تاریخ اول محرم
سال هشتصد و چهل و یک از هجرت نبی علیه الصلوة والسلام که تاریخ جدید را ازین وضع کرده ایم اوج شمس در دو درجه و سی
و سی دقیقه سرطان واقع است و اوج زحل در ... نه درجه و پنجاه و شش دقیقه قوس و اوج مشتری در بیست و نه درجه
و سی و دو دقیقه ... است و اوج زحل در ... درجه و پنجاه و شش دقیقه ... و اوج مریخ در بیست
و دو درجه و سی و یک دقیقه و اوج زهره در بیست و دو درجه ... دقیقه جوزا و اوج عطارد ... اوج ... در چهار
درجه و بیست و هشت دقیقه عقرب است اما جوزهرات راس زحل متقدم است بر اوج او بصد و پنجاه و دو درجه
متاخر است از اوج او بسی درجه و راس مشتری متقدم است بر اوج او بشصت و دو درجه و راس مریخ مقدم هست بر اوج
به نود و چهار درجه و راس زهره متقدم است بر اوج او به نود درجه و راس عطارد متاخر است از اوج او به نود درجه و این
جمله که ذکر کردیم بحسب رصد عالی است — در بیان احوالی که عارض میشود کواکب را در طول و عرض باهم کواکب قریب
بارض را خصوصا قمر را که چنان میشود که مواضع حقیقی این کواکب مخالف مواضع مرئی میشود هم در طول و هم در عرض بیانش آنست که خط خارج از
مرکز عالم بمرکز کوکب تقاطع میکند با خطی که از مواضع ناظر بمرکز کوکب رفته است و این زاویه تقاطع را زاویه اختلاف منظر گویند و صورت
آنست و ارتفاع مرئی کوکب بقدر این زاویه از ارتفاع حقیقی کمتر شود و وقت که کوکب بر سمت الراس باشد و او بر سمت
هر دو خط بر یکدیگر منطبق شود و هرچند که کوکب از سمت الراس دورتر و بافق حسی نزدیکتر باشد اختلاف منظر بیشتر باشد و
غایتش وقتی بود که کوکب بر افق حسی بود و چون دو دایره عرض بگذرانیم یکی بموضع حقیقی کوکب و آن طرف خطی بود که از مرکز عالم بمرکز
کوکب و آن طرف خط گذرنده منتهی شده باشد بسطح فلک اعلی و دیگری بموضع مرئی کوکب و آن طرف خطی بود که از مرکز عالم بموازات
خطی که از موضع ناظر بمرکز کوکب گذرد بیرون آمده منتهی شود بسطح فلک اعلی آنگاه باشد که این هر دو دایره عرض بر یکدیگر منطبق

منطبق شود و آن وقتی که بود که کوکب بر وسط السماء رؤیه باشد و درین حال کوکب را اختلاف در طول نبود و موضع مرئی کوکب در
طول بعینه موضع حقیقی کوکب بود در طول و آنچه از دائره عرض میان موضع حقیقی و موضع مرئی باشد و آن در این حال بعینه اختلاف
منظر است آنرا اختلاف عرض گویند وگاه باشد که این هر دو دائره متقاطع شوند فلک البروج را هر یکی بر نقطه دیگر قطع
کنند و درین حال موضع مرئی کوکب در طول غیر موضع حقیقی کوکب بود در طول و قوسی از منطقة البروج که میان دو موضع باشد
آنرا اختلاف طول گویند و عرض مرئی گاه باشد که مساوی عرض حقیقی بود و درین حال کوکب را اختلاف عرض نبود وگاه باشد
که زیاده از عرض حقیقی بود وگاه باشد که کمتر از عرض حقیقی بود و هر یکی از این زیادتی و کمی را اختلاف عرض گویند وگاه چنان
اتفاق افتد که کوکب بر منطقة البروج باشد و منطقة البروج بسمت الرأس گذرنده باشد و درین حال کوکب را اختلاف عرض و اختلاف
منظر بعینه اختلاف طول باشد

در بیان احوالی که عارض میشود کواکب را در اوضاعی که نسبت با یکدیگر
دارند از جمله احوالی که قمر را از قیاس شمس عارض میشود این است و آن چنان است که قمر جرمی کثیفی است صقیل از قبول
آفتاب کسب نور میکند و جرمی کری است و از آفتاب خوردتر لاجرم قریب یک نیمه او که مواجه شمس است منیر بود
و قریب یک نیمه وی مظلم و در اجتماع نیمه مظلم او بطرف ما بود و از ضوء او هیچ نماند و این حال را محاق گویند و چون
از اجتماع بگذرد و دوازده درجه تقریبا بمسافت از آفتاب دور شود قدری از نصف مضیء نمایان شود و آنرا هلال گویند
و تا میرود مقدار مرئی از نصف مضیء زیاده میشود چون بمقابله آفتاب رسد نصف مضیء تمام مواجه ما شود و آنرا بدر گویند
و چون از مقابله بگذرد قدری از نصف مضیء نمایان نبود و تا میرود مقدار مرئی از نصف کم میشود تا چون باز باجتماع رسد
از نصف مضیء هیچ ننماید و نصف مظلم تمام مواجه ما شود
و محاق شود و بعد از آن حالت اول عود کند و این صورت
تصور مبین او مطابق آسمان بود و اگر اجتماع در حوالی یکی از دو
عقده رأس یا ذنب واقع شود قمر میان بصر و آفتاب حایل
شود و روی آفتاب را بپوشد و این حال کسوف آفتاب
گویند گاه باشد که تمامی بپوشد چنانچه از آفتاب هیچ ننماید و این
کسوف کلی گویند وگاه پاره از وی بپوشد و این را کسوف
جزوی گویند و نیز گاه که بر روی آفتاب چنان رنگ سیاه باشد و اول گرفتگی از جانب غربی آفتاب پیدا شود و از حالتی
جانب

جانب ابتدا انجلاء باشد و اگر استقبال در حوالی یکی از دو عقده واقع رهانی میان ماه و آفتاب حایل نشود و مانع ابتدا وصول ضیاء آفتاب
بماه پس ماه بیک اصل خود نماید و این حال را خسوف و ماه گرفتگی گویند و خسوف نیز گاه کلی باشد و گاه جزوی و خسوف و انجلا هر دو از
جانب شرق ماه بود بر عکس کسوف و بباید دانست که آفتاب همیشه متوسط بود میان اوج قمر و مرکز تدویر چنانکه آنست شرح ۲
که اوج و مرکز تدویر قمر هر گاه که با مرکز شمس در نقطه از فلک البروج مثلا اول حمل مجتمع شوند و مرکز تدویر بحرکت حامل هر شبانروز
بیست و چهار درجه و بیست و دو دقیقه بتوالی حرکت کند ما بین آن و جوزهر اوج را بخلاف توالی میبرد و مرکز تدویر را نیز رد
بمقدار حرکه خود یعنی یازده درجه و دوازده دقیقه این بعد مرکز تدویر از شمس سیزده درجه و دو دقیقه باشد و چون شمس بحاه
و نه دقیقه بتوالی حرکت کند همین مقدار از مرکز تدویر بعید دیگر از اوج دورتر شود و ما بین او و هر یکی از اوج و مرکز تدویر
دوازده درجه و یازده دقیقه شود و از این جهت حرکت حامل را بعد مضاعف گویند یعنی بعد مرکز تدویر را از مرکز شمس چون مضاعف
کنند بعد مرکز تدویر باشد از اوج و از آنچه گفتیم لازم می آید که مرکز تدویر قمر همیشه در اجتماع و استقبال در اوج باشد و در تربیع شمس
در حضیض بود و در هر ماهی دو بار باوج و دو بار بحضیض رسد و مثل این نوبت اوج عدیر و عطارد را باشد میان مرکز تدویر
او نیز و اوج حامل او و شمس است که گاهی که مرکز تدویر با هر دو اوج مجتمع شوند و بعد از آن مرکز تدویر بحرکت حامل بمقدار
ضعف حرکت مرکز شمس بتوالی حرکت کند و تدویر اوج حامل را بمقدار حرکت شمس بخلاف توالی میبرد و مرکز تدویر را نیز همین مقدار
رد کند پس بعد اوج مدیر از هر یک از اوج حامل و مرکز تدویر بمقدار مرکز شمس باشد و آن قدر را اگر اوج حامل از یک جانب
او بعید کند مرکز تدویر از جانب دیگر دور میشود و از آنچه گفتیم لازم می آید که مرکز تدویر از آن زمان که اوج مدیر
مفارقت کند تا باز با او معاودت دو بار باوج حامل و دو بار باوج حضیضی او رسد و از جمله آن حوالی است که متحیره
را نسبت بشمس عارض میشود و آن چنانست که بعد مرکز علویه از ذروه تدویر همیشه مثل بعد مرکز تدویر است
از مرکز شمس پس همیشه اوقات علویه در ذروه باشد در وسط استقامت و مقابله در حضیض باشد در وسط رجوع
و از این جهت بعد ما بین مریخ و شمس در مقارنه و حال آنکه در یک دقیقه مجتمع اند بیشتر باشد از بعد ما بین این دو در مقابله
و حال آنکه شمس و مریخ در میان است چه ابعاد و اجرام میان کره اند که قطر تدویر مریخ از قطر ممثل شمس بیان خانه
متمم محوی مریخ اعظم است و چنین شمس را علویه با سرعت است با هر کدام که مقارن بود و بعد از مفارقت از و بتوالی
بیشی بود و آن کوکب در صباح از جانب مشرق نمایان شود و کوکب را در این حال مشرق گویند تا آن زمان که
از و نصف درجه دور باشد و تر او لطیف تا آن زمان که نود درجه دور بیکن شود و بعد از آن او را مشرقی

گویند و چون شمس از جانب مغرب با کوکب یکی شود و بعد میان ایشان کمتر از نود درجه باشد تربیع و کمتر از سدس باشد تربیع کوکب
را در این حال متوقف گویند تا آن زمان که با شمس مقارن شود و بعد از آن حاله اولی عود کنند اما سفلیین را امر کنند و برایشان همیشه
مقارن مرکز شمس باشد یعنی خط وسطی سفلیین با خط وسط شمس همیشه مقارن باشد و سفلیین در وسط استقامت در رجوع
همیشه مقارن باشند و چون در وسط استقامت مقارن شوند بعد از آن در جانب مغرب پنهان شوند و ایشان را متوقف گویند تا
آن زمان که در وسط رجوع باز مقارن شوند و بعد از آن از جانب مشرق نمایان شوند و ایشان را مشرقی گویند تا آنگاه که در وسط
استقامت باز مقارن شوند و حاله اولی عود کنند

در بیان هیئات زمین و قسمت او باقالیم و بیان آنچه لازم او است از اختلاف اوضاع علویات و آن یازده باب است

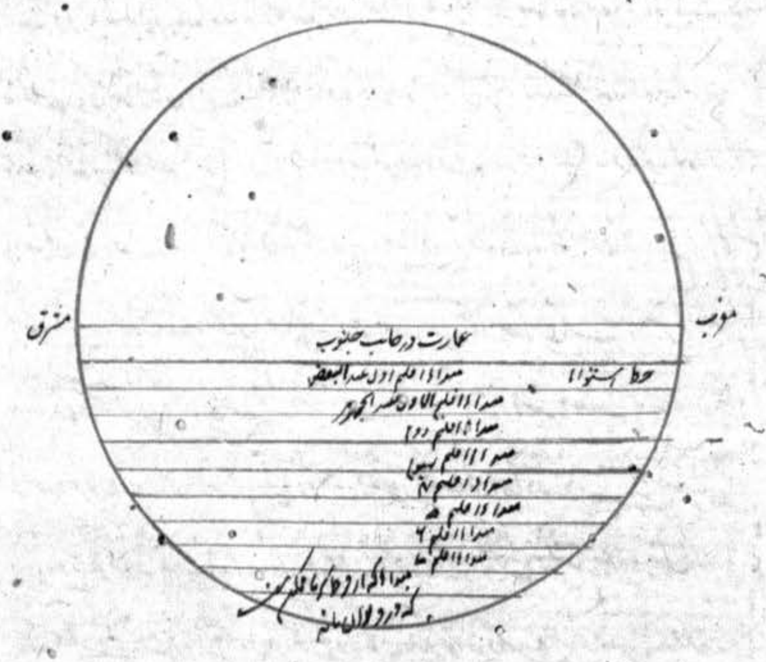
در بیان هیئات اوضاع زمین و دیگر .

اقالیم چنانکه گفتیم کریست و آب اکثر سطح او محیط است و عمارت بر کمتر از یک ربع است از سطح او و آن ربع را ربع
مسکون خوانند و چون کره زمین مرکز عالم است پس سطح دایره معدل النهار بر سطح محیط زمین دایره عظیمه احداث کند و آنرا
خط استوا خوانند و چون دایره دیگر فرض کنند که بر دو قطب خط استوا گذرد زمین بدین دو دایره به چهار ربع متساوی
منقسم شود دو شمالی و دو جنوبی طول هر ربع بقدر نصف از دایره عظیمه و عرض بقدر ربعی از دایره عظیمه و از این
چهار ربع یک شمالی مسکون است اما تمام او معمور نیست بلکه بعضی از او در جانب شمالی از فرط سرما ممکن نیست
که حیوانات در او توانند بود و آن موضعیست که عرض بلد آن از تمام میل کلی بود و در آن مقدار معمور نیز مواضع عمارت
از کوهها و دریاها و بیابانها بسیار است و در میان دریاها نیز جزایر معموره و غیر معموره بسیار است و تفصیل آن
از کتب مسالک و ممالک معلوم شود و در جانب خط استوا اندک عمارتی یافته اند اما از غایت گرمی اندک در حساب
نمی آرند و مبدا عمارت را در طول منجمان از جانب مغرب گرفته اند تا بعد شهرها از آن مبدا در توالی بروج باشد و بعضی
هندوان از جانب مشرق گرفته اند تا بعد شهرها در جهت اولی باشد و مبدا عمارت از جانب مشرق موضعیست که آنرا
کنگ دژ خوانند و از جانب مغرب جزیره هاست که وقتی معمور بوده و این زمان خراب است و آنرا جزایر خالدات خوانند
و از آنجا تا بدریای مغرب ده درجه است و منجمان بعضی مبدا عمارت از جزایر خالدات گرفته اند و بعضی از ساحل
دریای مغرب و جمهور اهل صناعت منقطع معموره را در عرض بهفت قسم کرده اند هر قسمی در طول از مغرب تا مشرق و در
عرض چندانکه در غایت درازی روز نیم ساعت تفاوت کند و در خط استوا درازی روز دوازده ساعت زیاده
نشود و مبدا اقلیم اول نزد جمهور آنجا بود که درازی روز دوازده ساعت و نصف و ربع ساعت بود ...

دوار

دوازده درجه و دو ثلث باشد و از خط استوا تا بانجا که گفتیم عمارت داخل اقلیم نشمرده‌اند و بعضی از او داخل اقلیم دارند و مبدا
اقلیم اول خط استوا گیرند و وسط اقلیم اول باتفاق آنجا بود که نهار اطول سیزده ساعت بود و عرض شانزده درجه و نصف
و خمس و مبدا اقلیم دوم آنجا بود که نهار اطول سیزده ساعت و ربع باشد و عرض بیست و [illegible] و نصف درجه و ثلث و ربع و
خمس و مبدا اقلیم سیوم آنجا بود که نهار اطول سیزده ساعت و نصف و ربع باشد و عرض بیست و هفت درجه و ثلث و مبدا چهارم
آنجا بود که نهار اطول چهارده ساعت و ربع باشد و عرض سی و سه درجه و نصف و خمس و مبدا اقلیم پنج آنجا بود که نهار چهارده
ساعت و نصف و ربع باشد و عرض سی و نه درجه و خمس الا عشر درجه و مبدا اقلیم ششم آنجا بود که نهار پانزده ساعت کم ربع باشد
و عرض چهل و سه درجه و ربع و خمس و مبدا اقلیم هفتم جایی بود که نهار پانزده ساعت و عرض چهل و شش درجه و نصف و ربع و ثمن
و آخر سکنی معمور جایی بود که نهار شانزده ساعت و ربع باشد و عرض پنجاه و سه درجه و از آنجا تا نهایت عمارت داخل
اقلیم نگرفته‌اند و بعضی در اقالیم داخل دارند و آخر هفتم آخر عمارت گیرند و صورة
اقالیم اینست چنانکه در خطها کشیده شد

باب دوم در خواص خط استوا و هر بقعه



که بر خط استوا دایره معدل النهار بر سمت رأس آن بقعه بگذرد و دو قطب معدل النهار بر افق بود و دایره افق جمله مدارات
را بدو نیمه کند یک نیمه ظاهر و یک نیمه خفی و بدین سبب روز و شب متساوی بود و جمله کواکب را طلوع و غروب متساوی
بود و فلک [illegible] را بدین نقاط کره منتصبه و کره مستقیمه خوانند زیرا که دور فلک در این نقاط دولابی است و منطقة البروج در شبانروز

دو بار بسمت راس گذرد یکبار بوقت اول حمل بر سمت راس و یکبار بوقت وصول باول میزان و در این دو وقت دو قطب فلک البروج
بر افق باشند و دایره ماره باقطاب اربعه بر افق منطبق باشد و فلک البروج و معدل النهار هر دو بر یکدیگر عمود بر افق قایم باشند
و از اول حمل تا اول میزان اجزاء فلک البروج همه از جانب شمال سمت راس گذرند و قطب شمالی فلک البروج تحت الارض بود
و قطب جنوبی فوق الارض و چون قطب جنوبی فوق الارض بغایت ارتفاع رسد و آن بقدر میل کلی بود دایره ماره باقطاب اربعه
بر نصف النهار منطبق شود و غایت دوری فلک البروج از سمت راس در موضع سرطان از جانب شمال هم بقدر میل کلی باشد و از اول
میزان تا اول حمل اجزاء فلک البروج همه از جانب جنوب سمت راس گذرد و قطب شمالی فلک البروج فوق الارض بود و قطب
جنوبی تحت الارض و قطب شمالی بغایت رسد دایره ماره باقطاب اربعه بر نصف النهار منطبق شود و اول جدی بر نصف ارتفاع
النهار بود و در موضع غایت [illegible]ری منطقه از سمت راس و در این حال ارتفاع و بعد اول جدی از سمت راس هر یک بقدر میل کلی باشد
و در این بقاع مسقط [illegible] آفتاب [illegible] از میل کلی نگذرد و آفتاب در سالی دو بار بسمت راس
اهل این بقاع گذرد و این در وقت حلول او بر نقطه اعتدال بود و در این دو روز بوقت نصف النهار اشخاص را سایه
نباشد و در باقی سال در یک نیمه سایه از جانب جنوب افتد و در یک نیمه از جانب شمال و فصول سال هشت باشد دو
تابستان و ابتدای آن وقت رسیدن آفتاب بر دو نقطه اعتدال باشد و دو زمستان و ابتدای آن وقت
رسیدن آفتاب بر دو نقطه انقلاب و دو بهار و ابتدای آن وقت رسیدن با وسط اسد و دلو باشد و دو خریف
و ابتدای آن وقت رسیدن آفتاب با وسط ثور و عقرب باشد و بعضی علما گفته‌اند که اعدل بقاع معموره زمین خط استواء
است و گویا از جهت تشابه احوال فصول گفته‌اند یعنی همیشه حال هوا بیکدیگر نزدیک است چه مواضع که بر خط استوا است
مانند بجه و ساحل بربر و جنوب مصر و حبشه و زنج و مغرب [illegible] گرم سیر بغایت است و این بقاع بیابان
و صحرا و موبان اند و از اعتدال مزاج در خلق و خُلق نیک دور افتاده

باب سیوم

در خواص آنکه بروجه کلی هر موضع که میان معدل و به قطب او بسمت راس آن موضع گذشته باشد و در فلکها که آنجا حایل
باشد عالیست از سمت راس و افاق آن موضع را افاق مایله خوانند و آن پنج قسم بود اول آنکه عرض کمتر از میل کلی بود
دوم آنکه عرض او مساوی میل کلی بود سیوم آنکه عرض او از میل کلی بیشتر و از تمام میل کمتر بود چهارم آنکه عرض او مساوی تمام
کلی بود پنجم آنکه عرض او از تمام میل کلی بیشتر باشد و آن بود کمتر در [illegible] این افاق یک قطب معدل النهار بقدر عرض بلد
[illegible] و دیگری بهمان قدر تحت الارض و این افاق معدل النهار را تنصیف کند [illegible] آفتاب

دو نقطهٔ اعتدال رسد روز و شب برابر باشند و مدارات یومیه را تنصیف نکند بلکه مدارات هر نقطه که بعد شمس از معدل النهار کمتر از تمام
عرض بلد نبود و آن مدار را قطع کند پس آنکه در جهت قطب ظاهر بود و آن مدار ابدی الظهور بود و در جهت قطب خفی ابدی الخفا بود
و در مدارات ابدی الظهور و همچنین در مدارات ابدی الخفا یک مدار اعظم جمیع بود و او مماس افق شود و آن مدار بود که بعد
او از معدل النهار برابر تمام عرض بلد بود و دیگر مدارات به دو قسم کنند یکی بزرگتر و یکی خوردتر آنچه در جهت قطب ظاهر بود قسم ظاهر او
بزرگتر از خفی بود و آنچه در جهت خفی بود بر عکس و هر دو مدار که از هر دو جانب معدل النهار بعد ایشان برابر بود ظاهر هر یک مساوی
خفی دیگری بود و هر دو مدار که در یک جهت بود قسم ظاهر آنکه بعد او از معدل النهار بزرگتر از قسم ظاهر دورتر بود اگر هم جهت قطب خفی باشد
و بر عکس اگر در جهت قطب ظاهر باشد و بدین جهت در دایرهٔ افق که مدار هر دو منقلب را قطع کند درازترین روزها روزی بود
که آفتاب در آن منقلب باشد که از جانب قطب ظاهر بود چه دورترین مدارات آفتاب از معدل النهار مدار هر دو منقلب باشد
و چون آفتاب از آن منقلب بگذرد روز کوتاه‌تر از روز دیگر گذشته بود تا رسیدن بدیگر منقلب که کوتاه‌ترین روزها بود و بعد از آن
هر روز درازتر بود از روزها تا رسیدن به منقلب اول و هر کوکب که بعد او از معدل النهار در جانب قطب خفی مثل عرض بلد بود
آن کوکب فوق الارض بدایرهٔ اول سموت برسد و آن کوکب که بعد او در جانب ظاهر مثل عرض بلد باشد در دوری یکبار بسمت راس
رسد و مماس دایرهٔ اول سموت شود فوق الارض و آنچه بعد او بیشتر از عرض بلد بود بدایرهٔ اول سموت برسد و آنکه بعد کمتر
از عرض بلد بود مدار او اول سموت را فوق الارض بر دو نقطه قطع کند یکی شرقی و دیگری غربی پس کوکب در آن نقطه با اول
سموت رسد

باب چهارم

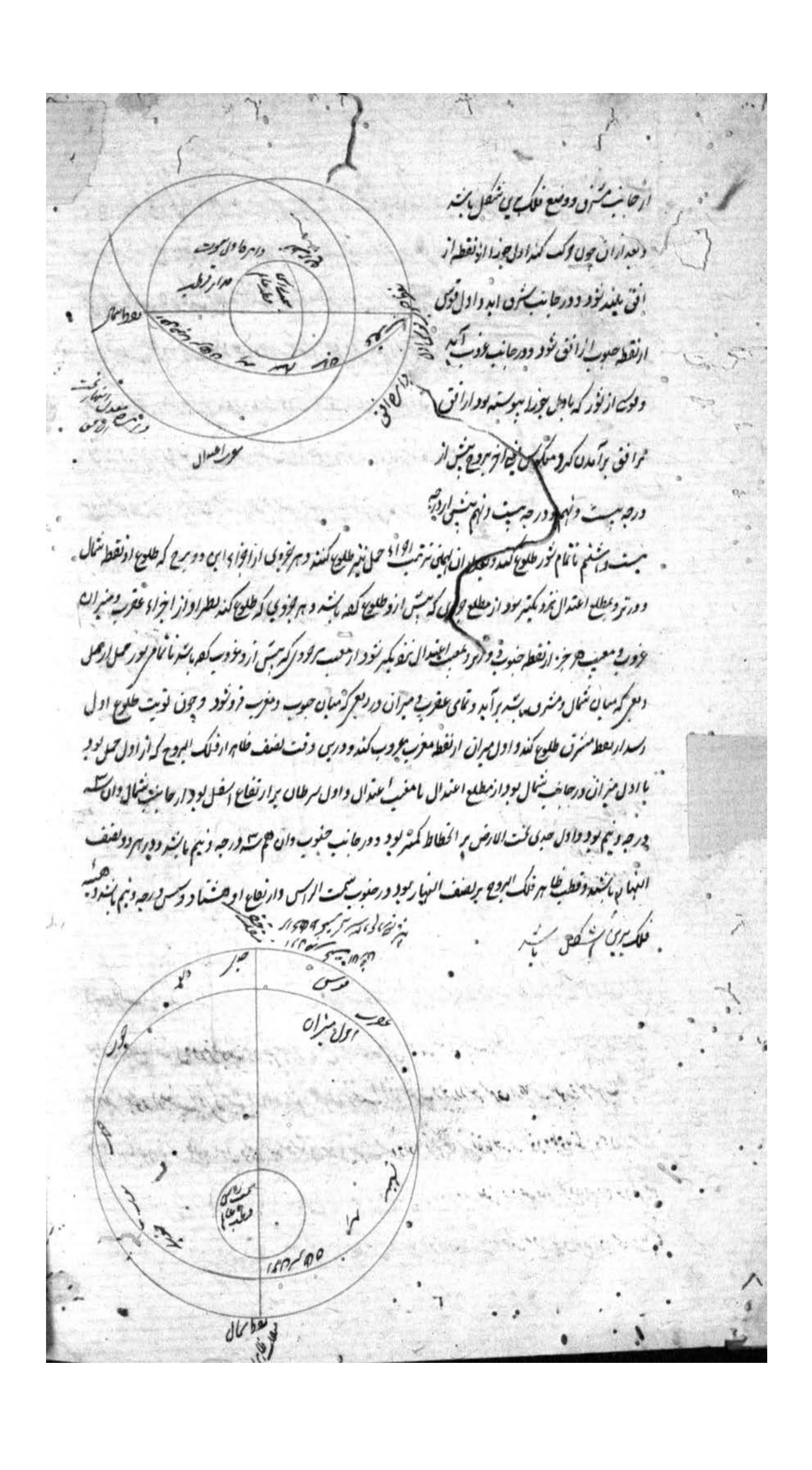
در خواص یک یک از اقسام نهگانهٔ آفاق مائله اما در قسم اول مداری که بعد او از معدل النهار
در جانب قطب ظاهر بقدر عرض بلد بود فلک البروج را قطع کند بر دو نقطه متساوی البعد از منقلب و چون آفتاب بیکی از آن دو نقطه
رسد در نصف النهار از روز هیچ شخص را سایه نباشد و دو قطب فلک البروج بر افق باشند و مادام آفتاب در آن قوس بود از فلک البروج
که میان آن دو نقطه در جانب قطب ظاهر آفتاب از سمت راس در جانب قطب ظاهر گذرد و سایهٔ نصف النهار در قطب خفی افتد جانب
و در قوس باقی از فلک البروج از سمت راس در جانب قطب خفی گذرد و سایه در جانب قطب ظاهر افتد و دو قوس باشند از فلک البروج را طلوع قطب
و غروب بود و مادام که قوس اول بر نصف النهار گذرد قطب فلک البروج که در جانب قطب ظاهر بود تحت الارض بود و قطب دیگر
فلک البروج فوق الارض و مادام که قوس دوم بر نصف النهار گذرد بعکس بنه قطب فلک البروج که در جانب قطب ظاهر هست فوق
الارض باشد قطب دیگر تحت الارض و ارتفاع آفتاب را در نقصان دو غایت بود یکی در جهت ظاهر و آن از ارتفاع بیشتر بود و دیگر
در جهت قطب خفی و آن کمتر بود و اما در قسم دوم مدار منقلبی که در جانب قطب ظاهر بود بسمت راس گذرد و مدار دیگر بسمت رجل

و ارتفاع جهات آن یک غایت بیشتر نبود در جانب نقصان و در جانب ظاهر نبود در سمت و سایه همیشه در جانب ظاهر بود الا آن روز که
آفتاب در منقلب ظاهر بود و در آن هیچ شخص را سایه نبود و یک قطب فلک البروج که در جانب قطب ظاهر بود ابدی الظهور بود
و در دوره یکبار مماس افق شود و غروب نکند و قطب دیگر ابدی الخفا بود و در دوره یکبار مماس افق شود و طلوع نکند
و اما در قسم سیوم آفتاب را دو ارتفاع بود یکی اعلی که بقدر مجموع تمام عرض بلد و میل کلی باشد و دیگر اسفل که بقدر فضل تمام
عرض بلد بر میل کلی باشد و قطب ظاهر فلک البروج را دو ارتفاع بود یکی اعلی بوقت رسیدن منقلب قطب خفی بنصف النهار و دیگری
اسفل بوقت رسیدن منقلب دیگر بنصف النهار و اما در قسم چهارم مدار منقلب ظاهر اعظم مدارات ابدی الظهور بود و مدار منقلب
خفی اعظم مدارات ابدی الخفا و در دوره یکبار قطبین بافق رسند و درین حال قطب بروج ظاهر بسمت الراس رسد و قطب بروج
خفی بسمت الرجل و منطقة البروج بر افق منطبق شود و بعد از آن تقاطع کنند یک نیمه منطقة البروج بیکبار از افق بر خیزد و یک نیمه دیگر
بیکبار از افق فرو شود و آن نیمه که تحت الارض باشد بتدریج طلوع میکند تا تمامی آن نصف تا یکدوره معدل النهار برابر
طلوع کند و آن نیمه که فوق الارض بود بتدریج غروب کند تا تمام آن نصف تا یکدوره معدل النهار غروب کند پس اگر قطب ظاهر
شمالی بود آن نصف که از اول جدی تا اول سرطان بود بیکبار طلوع کند و دیگر نصف در یک دوره معدل النهار طلوع کند و اگر
قطب ظاهر جنوبی بود بعکس این باشد یعنی آن نصف که از اول سرطان تا اول جدی بود دفعه برآید و نصف دیگر بتدریج در مدت
یک دوره معدل و درین آفاق روز می افزاید تا یک دوره معدل تمام روز بود و آن روز را شب نبود پس شب می افزاید
تا یک دوره همه شب بود و آن شب را روز نبود و غایت ارتفاع نصف میل کلی باشد و در جانب شمالی ماهی آفاق عمارت
منتهی شود و اما در قسم پنجم اعظم مدارات ابدی الظهور منطقة البروج را قطع کند بر دو نقطه که میل آن در جهت قطب ظاهر برابر
تمام عرض بلد بود و اعظم مدارات ابدی الخفا نیز منطقة البروج را برابر دو نقطه متساوی المیل در جهت قطب خفی قطع کند
و منطقة البروج باین چهار نقطه بچهار قوس منقسم شود یکی ابدی الظهور و در منتصف آن منقلب قطب ظاهر بود و مدت بودن آفتاب
درین قوس نهار اطول بود و دیگر ابدی الخفا و در منتصف منقلب دیگر بود و مدت بودن آفتاب درین قوس لیل اطول بود
و اطراف قوس اول مماس افق شود و غروب نکند و دو طرف قوس دوم مماس شود و طلوع نکند و اما در دو قوس باقی آنکه در
منتصف اول حمل بود معکوس طلوع کند یعنی آخر قوس پیش از اولش طلوع کند بر خلاف معهود و مستوی غروب کند اگر قطب ظاهر
شمالی بود و مستوی طلوع کند و معکوس غروب کند یعنی آخر قوس پیش از اول غروب کند اگر قطب ظاهر جنوبی بود و آن
قوس که اول میزان بر منتصف بود بعکس مذکور طلوع و غروب کند و در همه آفاق منقلب ظاهر را دو ارتفاع بود یکی

اعلی

یکی اعلی و آن بقدر مجموع میل کلی و تمام عرض بلد باشد در جهت قطب خفی از سمت الراس و دیگری اسفل و آن بقدر فضل عرض بلد بر تمام میل کلی باشد در جهت قطب
ظاهر و قطب فلک البروج را نیز ارتفاع است یکی اعلی و آن بقدر مجموع تمام عرض بلد و میل کلی باشد و دیگری اسفل و آن بقدر فضل عرض بلد بر میل
کلی باشد و قطب ظاهر فلک البروج با منقلب ظاهر از دو طرف سمت الراس بر نصف النهار بود و ارتفاع متساوی باشند و همچنین قطب
خفی با منقلب خفی و با جهت ساید طلوع و غروب معکوس افق زمین میکنیم که عرضش هفتاد درجه باشد و در آن عرض دو برج ابدی الظهور
باشند و آن جوزا و سرطان باشند و مدت بودن آفتاب درین دو برج نهار اطول بود و دو برج ابدی الخفا و آن قوس و جدی بود و مدت
آفتاب درین دو برج لیل اطول بود و هشت برج طلوع و غروب بود و چهار منتصف آن اول حمل بود معکوس کنند و مستوی غروب کنند و چهار
برج که منتصف آن اول میزان باشد بر عکس یعنی مستوی طلوع کنند و معکوس غروب کنند پس وقتیکه اول سرطان بر ... ارتفاع اعلی در جانب
و آن چهل و سه درجه و نیم بود و اول میزان بر مطلع الاعتدال باشد و اول حمل بر مغرب الاعتدال و قطب ظاهر فلک البروج در جانب باشد
مغرب و مطلع اعتدال باشد و قطب فلک البروج برابر ارتفاع اسفل بود و آن چهل و شش درجه و نیم باشد و درین وقت هیئت فلک
برین شکل باشد

و چون فلک را دیگر حرکت کند اجزاء میزان و عقرب مستوی طلوع کنند و اجزاء حمل و ثور مستوی غروب کنند چنانکه مطلع هر جزوی از اجزاء
میزان از مطلع اعتدال دورتر شود بجنوب نزدیکتر میشود از مطلع جزوی که نظیر اوست باشد و مغرب جزوی از اجزاء حمل از مغرب اعتدال دورتر و بشمال
نزدیکتر میشود از مغرب جزوی که نظیر اوست باشد و همچنین بر ترتیب اجزاء عقرب و ثور را سمت مشرق از جانب جنوب و سمت مغرب از جانب شمال
میرود تا چون نوبت طلوع باول قوس رسد سمت مشرق بنقطه جنوب رسد و اول قوس مماس نقطه جنوب شود و طلوع نکند و چون نوبت
باول جوزا رسد نوبت سمت مغرب بنقطه شمال رسد و اول جوزا مماس نقطه شمال شود و غروب نکند و وضع فلک البروج چنان بود که نیمه
ظاهر از اول جوزا تا اول قوس در جانب مغرب بود از نقطه شمال تا نقطه جنوب و قطب ظاهر فلک البروج بر دایره اول سموت ...



از جانب مشرق و وضع فلک بدین شکل باشد

و بعد از آن چون حرکت کند اول جوزا از نقطه از

افق بلند شود و در جانب مشرق آید و اول قوس

از نقطه جنوب از افق شود و در جانب غرب آید

و قوسی از ثور که با اول جوزا پیوسته بود از افق

بر افق برآمدن کرد و مماس شد از بروج بیش از

درجه بیست و نهم و درجه بیست و نهم بیش از درجه

بیست و ششم تا تمام ثور طلوع کند و بعد از آن به همین ترتیب اجزاء حمل نیز طلوع کنند و هر جزوی از اجزاء این دو برج که طلوع از نقطه شمال

و دورتر و مطلع اعتدال نزدیکتر شود از مطلع جزوی که پیش از او طلوع کرده باشد و هر جزوی که طلوع کند نظیر او از اجزاء عقرب و میزان

غروب و مغیب هر جزء از نقطه جنوب دورتر و مغیب اعتدال نزدیکتر شود از مغیب جزوی که پیش از او غروب کرده باشد تا تمام ثور و حمل از ربعی

که میان شمال و مشرق باشد برآید و تمامی عقرب و میزان در ربعی که میان جنوب و مغرب فرو شود و چون نوبت طلوع اول

رسد از نقطه مشرق طلوع کند و اول میزان از نقطه مغرب غروب کند و در این وقت نصف ظاهر از فلک البروج که از اول حمل بود

با اول میزان در جانب شمال بود و از مطلع اعتدال تا مغیب اعتدال و اول سرطان بر ارتفاع اسفل بود از جانب شمال و آن سی و سه

درجه و نیم بود و اول جدی تحت الارض بر الخطاط کمتر بود و در جانب جنوب و آن هم سی و سه درجه و نیم باشد و دائره نصف

النهار باشند و قطب ظاهر فلک البروج بر نصف النهار بود در جنوب سمت الراس و ارتفاع او هشتاد و سی درجه و نیم باشد و

فلک بدین شکل باشد

و بعد از ان برکه اولی برج قرار کند شمس حوت و دلو معکوس بر آمدن گیرند از ربعی که مابین مطلع اعتدال و نقطه جنوب
باشد و سنبله و اسد معکوس فرو شدن گیرند در ربعی که مابین مغرب اعتدال و نقطه شمال باشد تا چون نوبت طلوع
با اول دلو رسد مماس نقطه جنوب شود و بر بالا رود و نوبت غروب با اول اسد مماس نقطه شمال شود و فرو شود و نصف
ظاهر فلک البروج از اول دلو تا اول اسد در جانب مشرق باشد از نقطه جنوب تا نقطه شمال و قطب ظاهر فلک البروج
بر دائره اول سموت باشد در جانب مغرب و در ان وقت هیئه فلک بر این شکل باشد

نقطه جنوب
دائره افق
معدل النهار
نقطه شمال

و بعد از ان برکه اولی اول اسد از نقطه شمال بر خیزد و در جانب مشرق بلند شود و اسد
و سنبله مستوی طلوع کنند از ربعی که میان نقطه شمالی و مشرق باشد و اول از افق
فرو شود در جانب مغرب و دلو و حوت مستوی غروب کنند و در ربعی که میان
جنوب و مغرب باشد تا چون نوبت طلوع با اول میزان رسد از نقطه مشرق طلوع کند و اول
حمل از نقطه مغرب غروب کند و وضع اول که از انجا اغاز کردیم باز آید

باب هفتم

در خواص موضعی که عرضش ربع دور بود و ان در همه روی زمین جز دو نقطه نتواند بود و در این دو موضع
قطب معدل النهار بر سمت الراس بود و دائره معدل النهار بر افق منطبق باشد و دور فلک رحوی باشد و هر نقطه
که بر یکی از مداری موازی معدل النهار حرکت کند نه طلوع و نه غروب بلکه ابرا ارتفاع متساوی گرد سر
میگردد و اگر قطب شمالی بر سمت بود نصف شمالی ظاهر بود و نصف جنوبی خفی و اگر قطب جنوبی بر سمت الراس
بود بر عکس و کواکب را طلوع و غروب نبود الا کوکبی که ثابت نیست هر کوکب که خود از جهت شمال معدل النهار بجهت
جنوب شود یا جهت از جنوب بجهت شمال اید طلوع کند یا غروب و چنین معدل النهار بود بر افق بود دائما یک
نیمه سال که ذکر جهاتی شمالی بود در افقی که قطب شمالی بر سمت راس بود فوق الارض باشد و دیگر نیمه تحت الارض
و در افقی که قطب جنوبی بر سمت الراس بود بعکس پس شبانه روزی یک سال بود که نیمه روز و نیمه شب و بقدر انکه
در نصف شمالی بر و در نصف جنوبی باشد میان روز و شب تفاوت باشد و ان تقریبا هفت شبانه روز باشد
و در این افق مشرق از مغرب متمیز نشود و در همه جهات شاید که طلوع و غروب کنند و نصف النهار
نبود بلکه در همه جهات بغایت ارتفاع شاید که رسد و غایت ارتفاع آفتاب بقدر میل کلی باشد

باب هشتم

در بیان مطالع بروج مطالع بروج قوسی بود از معدل که با قوسی از منطقه البروج

طلوع کند و این قوس بروج را درجه استوا و طوالع گویند و مغارب قوسی بود از معدل که با قوسی از بروج غروب
و در خط استوا میان دو دایره میل که یکی افق بود منحصر شوند یعنی آنچه میان دو دایره میل بود از معدل
مطالع بود مرآنچه را که از بروج که در میان این دو دایره میل افتند و مطالع خط استوا را مطالع فلک مستقیم
و مطالع کره منتصبه گویند و در آفاق مایله محصوره شوند میان افق و عظیمه که باول قوسی از بروج کذرد و مماس
اعظم دایره ابدی الظهور شود و در خط استوا هر ربعی که متحد بود بدو نقطه از چهار نقطه دو اعتدال و دو
انقلاب بربعی طلوع کند و با دیگری تو بعض سهما متساوی از معدل طلوع کند بلکه هر قوسی که کم از ربع باشد بعض
از نصف باشد اگر یکطرفش احد الاعتدالین بود مطالعش کمتر ازو باشد و اگر یکطرفش احد الانقلابین بود مطالعش
بیشتر ازو باشد و هر قوسی که بیشتر از ربع و کمتر از نصف باشد یا بیشتر از سه ربع بود بعکس این باشد یعنی
مطالع آنکه یکطرفش احد الانقلابین الاعتدالین بود بیشتر باشد و مطالع آنکه یکطرفش احد الانقلابین باشد
کمتر بود و منطقة البروج بچهار ربع منقسم شود که نقطهای چهارگانه بر اوساط این چهار ربع باشند و هر بعد که احد الاعتدالین
بر منتصف او باشد مطالعش بیش از مطالع خود شش پنج درجه و هر بعد که احد الانقلابین بر منتصف او باشد
کمتر باشد از مطالع خود هم سه پنج درجه یعنی تفاوت میان طلوع ربعی با طلوع ربعی ده درجه تواند بود و مطالع هر
چهار قوس که ابعاد ایشان از دو نقطه اعتدال متساوی بود مانند درجه اول حمل و ده درجه اول میزان و ده درجه آخر
حوت و ده درجه آخر سنبله متساوی بود و مطالع هر برجی برابر مغارب آن برج بود این همه که گفتیم در خط استوا بود
اما در آفاق مایله نصف با نصف طلوع کند اگر متحد با اعتدالین باشد و ربع با ربع طلوع بلکه ربعی که یکطرفش اعتدالی
بود که جنبش کوکب متولد از و نکذرد بجانب قطب ظاهر شود با کمتر از ربع معدل طلوع کند بمقدار تعدیل النهار مدار منتصف
و ربعی که یکطرفش اعتدالی دیگر بود با بیشتر از ربع طلوع هم بمقدار تعدیل النهار و هر قوسی مطالع نصف که بر منتصف
او اعتدال اول بود کمتر از طلوع مطالع نصف دیگر بود با ربعه امثال تعدیل النهار بلکه او را آنچه گفتیم حکم دو منتصف متحد
با نقلابین معلوم شد اما حکم دو نصف متحد با اعتدالین یکی بود لیکن در همه بولد و دور دیگر نبه بر خلاف ولد
یعنی مطالع برج حمل برابر بود و مطالع برج حوت و مطالع دو برج حمل و ثور برابر نبود با مطالع دو برج
حوت و دلو و برین قیاس لسبب مطالع هر دو قوس که بعد ایشان از دو جانب از نقطه اعتدال متساوی بود
و مطالع هر برجی با مغارب نظیرش برابر نبود لیکن با مغارب نظیر نظیرش برابر بود و مطالع هر برجی در آفاق شمالیه برابر
بود

...بر بود یا مغارب آن برج که در افق جنوبیه که عرضش برابر افق شمالی و مطالع جزوی از فلک البروج قوسی بود از معدل
میان اول حمل و نقطه از معدل که با آن جزو از فلک البروج طلوع کنند بر توالی و ابتدا مطالع جزو از اعتدال
ربیعی گیرند و بعضی مطالع جزو استوائی را ابتدا از اول جدی گیرند بعضی بگیرند که در عمل ظاهر شود

باب هفتم در بیان درجه ممر کوکب و درجه طلوع و درجه غروب درجه ممر کوکب درجه باشد از فلک البروج که با کوکب
به نصف النهار رسد و چون بر احدی منقلبین باشد یا عدیم العرض درجه کوکب بعینه درجه ممر باشد و الا هر یکی
منقلب نقطه دیگر از فلک البروج و چون قوس ما بینهما را اختلاف ممر گویند پس اگر درجه کوکب در نصفی از منقلب ظاهر است تا حمل
از کوکب بنصف النهار رسد اگر عرض کوکب در جانب قطب ظاهر باشد و از کوکب بنصف النهار رسد اگر عرضش در جانب قطب
خفی باشد و اگر درجه کوکب در نصف دیگر بود بعکس این باشد یعنی بعد از کوکب بنصف النهار رسد اگر عرض کوکب در جانب
ظاهر باشد و پیش از کوکب رسد اگر عرض کوکب در جانب دیگر بود و درجه طلوع درجه را گویند از فلک البروج که با کوکب
طلوع کند و درجه غروب درجه را گویند که با کوکب هم غروب کند و حکم درجه طلوع و غروب در خط استوا بعینه حکم درجه
ممر باشد بی تفاوت اما بغیر خط استوا در افقی که عرضش زیاده از میل کلی باشد کوکب پیش از درجه اش طلوع کند و بعد
از درجه اش غروب کند اگر عرض کوکب در جهت قطب ظاهر باشد و بعکس اگر عرض کوکب در جهت قطب خفی بود یعنی بعد از درجه
طلوع و پیش از درجه غروب کند و در افقی که عرضش مساوی میل کلی بود حکم طلوع و غروب همین است بعینه الا آنکه
کوکب در اعتدالی باشد که چون کوکب از وی گذرد در جانب قطب خفی
شود یا درجه اش با هم طلوع کند و اگر در اعتدال دیگر بود با درجه اش با هم غروب کند و در باقی با آنکه منطقة البروج بر دو نقطه
که بعد هر یک از اعتدالین که چون کوکب از وی گذرد در جانب قطب خفی شود چندین بعد نقطه بود که سمت الرأس گذرد از منقلب ظاهر
بر دو قطعه مختلف منقسم شود یکی صغری و بر منتصف اعتدال مذکور بود و دیگری عظمی و بر منتصف اعتدال دیگر بود پس درجه کوکب
اگر احد المنقلبین باشد کوکب با درجه اش با هم طلوع کند و اگر یکی از دو جانب قطعه صغری بود بعد از درجه اش طلوع کند اگر عرض کوکب
در جانب قطب ظاهر بود و پیش از درجه اش طلوع کند اگر عرض در جانب قطب خفی بود و اگر درجه کوکب از دو جانب
قطعه عظمی بود بعکس این بود یعنی کوکب پیش از درجه اش طلوع کند اگر عرض در جانب قطب ظاهر باشد و بعد از درجه اش
طلوع کند اگر عرض در جانب قطب ظاهر باشد و بعد از درجه اش طلوع کند اگر عرض در جانب قطب خفی باشد و نیز
منطقة البروج بر دو نقطه دیگر که نظیر آن دو قطعه باشند بر دو قطعه نقطه مختلف منقسم شود قطعه صغری نظیر قطعه مذکور قطعه صغری

قطع نظر بر قطعه فلک مذکور بود پس درجه کوکب اگر یکی از این دو قطعه باشد کوکب با درجه با هم غروب کنند اگر نه اگر در جانب قطب جنوبی
باشد پیش از درجه غروب کند اگر عرض در جانب قطب ظاهر باشد و بعد از درجه اش غروب کند اگر عرض کوکب در جانب قطب
خفی بود و باید دانست که هر کوکب درجه طلوع او در نصفی بود که میان شرق و نظیر او است آن کوکب بروز طلوع کند و اگر در
نصف دیگر بود آن کوکب بشب طلوع کند و درجه غروب اگر در نصف اول بود بشب غروب کند و اگر در نصف دیگر غروب
کند بروز غروب بود باب هشتم در بیان صبح و شفق صبح روشنائی است که در جانب شرق پیش از
طلوع آفتاب پیدا شود و شفق روشنائی است که بعد از غروب آفتاب در جانب غرب باقی ماند و صبح و شفق
بشکل متشابه اند و بوضع متقابل چه در اول ظهور صبح روشنائی بغایت ضعیف و طولانی می باشد و آن را صبح کاذب
گویند و بعد از آن روشنائی در افق پهن میشود و آن را صبح صادق گویند و بعد از آن سرخی بر آید تا بوقت
آفتاب طلوع و شفق بعکس این چه بعد از غروب آفتاب در افق غرب سرخی ظاهر میشود و بعد از آن سپیدی عریض و
بعد از آن سپیدی باریک طولانی تا آنگاه که بکلی منتفی شود و بتجربه و امتحان معلوم شده است که در ابتدای صبح و انتهای
شفق انحطاط آفتاب هژده درجه می باشد پس در افقی که عرضش چهل و هشت و نیم درجه بود وقتی که آفتاب در منقلب
صیفی ظاهر باشد از شفق تا اول صبح متصل باشد چه غایت انحطاط درین عرض در نیمه شب از هژده درجه نگذرد و در افقی که
عرضش زیاده از مذکور بود شفق بنهایت نارسیده صبح پیدا شود باب نهم در بیان تاریخ
سال و ماه و اجزای آن از شبانروزی و ساعات چون از همه
اجرام سماوی ظاهرتر آفتاب و ماه است سال گردش بر دور آفتاب نهاده اند و مدت یکدور آفتاب را بعضی
از هنگام مفارقت او از یک نقطه چون اول حمل مثلا تا بوقت معاودت او بآن نقطه یکسال اعتبار کرده اند و ماه
گردش بر دور ماه نهاده اند بعضی از هنگام مفارقت او از وضع معین با آفتاب چون اجتماع یا هلال تا بوقت معاودت
او بهمان وضع یکماه اعتبار کرده اند و چون دوازده دور ماه نزدیک است بیک دور آفتاب بعضی دوازده دور ماه یک
سال گرفته اند و این را سال قمری گویند و آن دیگر را سال شمسی و چون دوره ماه نزدیک است بمدت سیر آفتاب
در یک برج بعضی مدت سیر آفتاب را در یک برج یکماه اعتبار کرده اند و این را شمسی گویند و آن دیگر را ماه قمری پس هر یک از ماه
و سال شمسی باشد و قمری و شبانروزی دو نوعست یکی حقیقی و آن نزد منجمان و اهل مغرب زمین از نیمه روز است تا نیمه روز
دیگر و نزد منجمان خطا و ایغور از نیمه شب است تا نیمه شب دیگر و هر دو اصطلاح مقدار شبانروزی بحسب اختلاف آفاق مختلف

بود چه این مقدار یکدوره معدل است با مطالع استوائی قوسی که آفتاب بسیر خاصه خود قطع کرده است از نیم روز تا نیم روز
یا از نیم شب تا نیم شب و نزد عرب و اهل شرع از اول شب است تا اول شب دیگر و نزد بعضی دیگر از اول روز
است تا اول روز دیگر و بر این دو اصطلاح مقدار شبانه روزی در افقی چیزی دیگر میشود و چنین شبانه روز حقیقی اطلاق
او مصطلح منجمان باشند و دوم شبانه روزی وسطی و آن مقدار یکدوره فلک اعظم است با سیر وسط
شمس است که پنجاه و نه دقیقه و هشت ثانیه و بیست ثالثه است و چنین مطالع قوسی که آفتاب بسیر خاصه خود قطع
میکند مختلف است از دو جهت یکی آنکه سیر آفتاب گاه سریع میباشد و گاه بطی چنانچه معلوم شد است پس
که آفتاب بسیر خود قطع کند گاه زیاده از وسط بود و گاه کمتر و دوم آنکه بر تقدیر یکه حرکت آفتاب بسرعت
و بطو مختلف نشدی و اجزاء قوسها متساوی قطع کردی مطالع این قوسها چنانکه پیشتر معلوم گشت متساوی نبودی
پس از این مقدار شبانه روزی حقیقی و وسطی مختلف شود چنانچه گاه شبانه روز حقیقی زیاده از شبانه روز وسطی میشود و گاه بعکس و این
تفاوت را تعدیل الایام گویند و آن در یکروز و دو روز محسوس نشود اما چون مدت بسیار شود محسوس شود و گروهی منجمان
و اهل فارس و روم از طلوع مرکز آفتاب است تا غروب او و نزد اهل شرع از طلوع صبح صادق است تا روز غروب تمام جرم
آفتاب و چون معلوم شد به اصطلاح شب نیز باین اصطلاح معلوم شود چه ابتدای روز انتهای شب است و ابتدای این
انتهای آن و هر یک از شبانه روزی وسطی و حقیقی را به بیست و چهار قسم متساوی کنند و آنرا ساعات مستویه گویند
و اقسام وسطی را ساعات وسطی خوانند و اقسام حقیقی را ساعات حقیقیه خوانند و نیز هر یک از شب و روز بدوازده
قسم متساوی کنند و آنرا ساعات معوجه و زمانیه نیز گویند و اول سالی که در آن سال حادثه عظیم واقع شده باشد
چون ملتی یا دولتی یا طوفانی یا زلزله یا امثال اینها آنرا مبدای سازند تا چون ضبط اوقات حوادث دیگر خواهند که
کنند بآن مبدا او نسبت کنند و آنرا تاریخ گویند و آن بحسب اصطلاح هر قوم چیزی دیگر بود و آنچه مشهور است تاریخ هجری است
و تاریخ فرس و تاریخ روم و تاریخ ملکی اما تاریخ هجری اول او اول محرم سال بوده است که پیغمبر ما محمد رسول الله صلی الله علیه و سلم
از مکه بمدینه هجرت کرده اند و اهل شرع ماههای این تاریخ را از رویت هلال گیرند و آن هرگز از سی روز
زیاده نباشد و از بیست و نه روز کمتر نباشد و تا چهار ماه متوالی سی سی روز نمی آید و تا سه ماه
متوالی بیست و نه بیست و نه نیاید و زیاده نه و هر دوازده ماه را سالی گیرند و اسامی ماههای ایشان که
مشهور از ذکر مستغنی است و منجمان محرم را سی روز گرفته اند و صفر را بیست و نه و همچنین یکماه را سی روز

و یکماه را بیست و نه روز گیرند تا ان سال دو [...] در هر سی سال یازده بار ذی الحجه را سی روز گیرند و ان در سال دوم و
پنجم و هفتم و دهم و سیزدهم و پانزدهم و هجدهم و بیست و یکم و بیست و چهارم و بیست و ششم و بیست و نهم و این
یازده سال سالهای کبیسه باشند و در لفظ بهزیجح [...] جمع کرده اند و بعضی بجای پانزدهم شانزدهم را کبیسه دارند
پس قرینه لفظ بهزیجح [...] باشد اما تاریخ فرس اول سال جلوس یزدجرد بن شهریار بوده است و
سیصد و شصت و پنج روز را یک سال گیرند و ماه های آن را سی سی روز گیرند و پنج روز زیادتی را بعضی
در آخر آبان ماه میگیرند و بعضی در آخر سال گیرند و نام ماههای ایشان اینست فروردین ماه اردی بهشت ماه
خرداد ماه تیر ماه مرداد ماه شهریور ماه مهر ماه آبان ماه آذر ماه دی ماه بهمن ماه اسفندار ماه و اما تاریخ
رومی مبدا او بعد از وفات اسکندر ابن فیلقوس بوده است بدوازده سال شمسی و سیصد و شصت و پنج روز
و ربعی را بی زیاده و بی نقصان گیرند و ماههای ایشان دوازده باشد از انجمله هفت را هر ماهی سی و یک
روز شمرند و چهار ماه دیگر را هر ماهی سی روز و یکماه را بیست و هشت شمرند و در هر چهار سال یکبار آن ماه
را بسبب اجتماع ارباع مذکوره بیست و نه روز شمرند و ان سال را سال کبیسه خوانند و تفصیل نام
های و عدد روزهای اینست تشرین الاول سی و یک و دیگر تشرین الآخر سی روز کانون الاول
سی و یک و دیگر کانون الآخر سی و یک و دیگر شباط بیست و هشت روز اذار سی و یک دیگر نیسان سی
روز ایار سی و یک دیگر [...] ایلول سی روز اما تاریخ ملکی مبدا او از روز جمعه دهم رمضان سنه احدی
و سبعین و اربعمایه هجری است و [...] سیصد و شصت و پنج روز و ربعی الا کسری سال گیرند و اول
روزی را گیرند که در نصف النهار آن روز آفتاب بحمل آمده باشد و همچنین ماهها را از نزول آفتاب
بهر برجی گیرند و بعضی ماههای را سی سی روز گیرند تا عدد ایام در اوراق تقاویم مختلف نشود و
اسامی ماههای این تاریخ بعینه اسامی ماههای فرس باشد الا انکه این ماههای را بجلالی مقید کنند
و انها را بالقدیم و پنج روز و [...] زیاده در آخر سال گیرند و بهر چهار سال تا هفت سال یکروز
زیاده کنند تا ان پنج روز شش روز شود   باب دهم   در بیان ظل و آنچه تعلق بآن دارد
مقیاس ظل عمودی باشد قایم بر سطح افق یا بر سطحی که قایم باشد بر هر یک از سطح دایره ارتفاع
نیز از جانب [...] مقیاس موازی افق باشد و در سطح دایره ارتفاع و از سطحی که [...]

قایم شده در جانب باشد که نیر از آن سطح در آن جانب بود و ظل خطی بود که مستقیم در سطحی که مقیاس بر وی قایم باشد میان
قاعده مقیاس و طرف خط شعاعی که بر مقیاس گذرد و اگر مقیاس موازی افق باشد آنرا ظل اول و ظل معکوس
خوانند و اگر قایم بر افق باشد آنرا ظل دوم و ظل مستوی خوانند و خطی که واصل باشد میان سر مقیاس و سر ظل آنرا ظل
اقصر خوانند و اول نیر از افق طلوع کند ظل اول منعدم باشد و ظل دوم از آن حادث شود و هر اندازه ارتفاع افزاید
تا آنکه بسمت رسد ظل اول بانتهای خود رسد و ظل دوم بر عکس این باشد یعنی نیر بر افق باشد ظل دوم نامتناهی
باشد و هر چه ارتفاع زیاده شود متناقص میشود تا چون نیر بسمت الراس رسد منعدم شود و تعدیل ظل باجزای مقیاس کنند
ظل اول بشصت جزو تقسیم کنند و آنرا استنی خوانند و مقیاس ظل دوم را گاه بدوازده قسم تقسیم کنند و آنرا اصابع
گویند و گاه بهفت قسم سر کنند و آنرا اقدام گویند و چون ظل دوم منعدم شود یا بغایت کوتاهی رسد و آنرا
فی زوال گویند اول وقت ظهر باشد و اول وقت عصر نزد امام شافعی و صاحبین آنگاه بود که ظل حادث شود
یا زیاده شود بر فی زوال بقدر قامت مقیاس و بضعف قامت مقیاس نزد امام ابوحنیفه رح

باب یازدهم

در معرفت خط نصف النهار و سمت قبله زمینی را هموار کنند بر وجهی که اگر آب در میان وی بریزند
از همه جوانب برابر سیلان کند و برای تسویه زمین آلتی سازند مثلث متساوی الساقین و بر منتصف
قاعده او نشانی کنند و از راس مثلث شاقولی در او بر بندند و سطح زمین را چنان سازند که مثلث را
بهر طرف که گردانند شاقول بران نشان آید پس دایره بر این زمین کنند و بر مرکز دایره مقیاس ظل نصب
کنند و طریق آنست که مقیاس را مخروط مستدیر قایم سازند و بر مرکز دایره رسم کنند مساوی قاعده مقیاس
و مقیاس را چنان نصب کنند که قاعده مقیاس بر آن دایره تمام منطبق شود و مخرج و مدخل ظل را از این دایره نشان
کنند و قوسی را که در میان هر دو نشان است تنصیف کنند و از مرکز بمنتصف خطی اخراج کنند آن خط نصف النهار
باشد و چون خطی دیگر بر وی عمود کنند اعتدال باشد و لازم دایره مذکوره باین دو خط بچهار ربع شود هر ربعی
از این دایره را بنود قسم متساوی کنند و این دایره را دایره هندیه گویند
و صورتش اینست اما جهت معرفت سمت قبله و آن نقطه تقاطع باشد
میان افق بلد و سمتیه که بسمت راس مکه گذرد و خطی که از مرکز
افق باین نقطه گذرد خط سمت قبله بود و گوییم اگر بلد با مکه موافق

باشد در طول سمت قبله نقطه جنوب باشد اگر عرض بلد زیاده از عرض مکه باشد والا نقطه شمال بود و اگر طول موافق
نباشد تفاوت ما بین الطولین را اگر یابند در هر درجه ساعت گیریم و آنچه کم از یابند در هر درجه باشد هر درجه چهار
دقیقه ساعتی گیریم و آنچه بر آید از ساعات و دقایق نگاه داریم آنگاه روزی را رصد کنیم که آفتاب در آن روز در
جوزا باشد با بیست و سیوم درجه سرطان تحویل کند پس در آن روز چون از نیم روز بمقدار ساعات و دقایق
و دقایقی که نگاه داشته ایم بگذرد ظل مقیاس خط سمت قبله بود و اگر طول بلد بیشتر از مکه باشد و الا پیش
از نیم روز بمقدار ساعات و دقایق مذکوره ظل مقیاس خط سمت قبله بود و قبله در خلاف جهت ظل باشد
خاتمه در معرفت ابعاد اجرام بر رصد و حساب معلوم کرده اند که دور زمین یعنی محیط عظیمه که بر زمین فرض کنند
هشت هزار فرسخ است هر فرسخی سه میل هر میلی سه هزار گز هر گزی بیست و چهار اصبع هر اصبعی مقدار عرض
شش جو معتدل و عرض هر جو مقدار شش تار موی یال اسب و قطر زمین دو هزار و چهارصد و چهل و پنج فرسخ
است و مساحت روی زمین سی و چهار بار هزار هزار و سیصد و بیست و سه هزار و سیصد و پنجاه و شش
است و مساحت مقدار معموره از روی زمین چهار هزار بار هزار و ششصد و هفتاد و سه هزار و هفتصد و
چهل و فرسخ است و بعد مقعر فلک قمر از مرکز عالم چهل و یکهزار و نه صد و پنجاه و شش فرسخ است و بعد محدب
فلک قمر که مقعر فلک عطارد است از مرکز عالم هفتاد و یکهزار و هفت صد و سی و سه فرسخ است و بعد محدب فلک
عطارد که مقعر فلک زهره است دویست و هفتاد و یکهزار و ششصد و هشتاد فرسخ است و بعد محدب
فلک زهره که مقعر فلک شمس است هزار بار هزار و ششصد و چهل و هشت هزار و ششصد و هشتاد و دو فرسخ
است و بعد محدب فلک شمس که مقعر فلک مریخ است دو هزار بار هزار و بیست و هفت هزار و نهصد و پنجاه و چهار
فرسخ است و بعد محدب فلک مریخ که مقعر فلک مشتری است چهارده هزار و هفتصد و هفتاد و سیصد و هفتاد
و دو فرسخ است و بعد فلک مشتری که مقعر زحل است بیست و سه هزار بار هزار و نهصد و نود و یکهزار و دویست
و پانزده فرسخ است و بعد محدب فلک زحل که مقعر فلک ثوابت است سی و سه هزار بار هزار و پانصد و نه هزار
و صد و هشتاد و هشت فرسخ است و بعد محدب فلک ثوابت که مقعر فلک اعظم است سی و سه هزار بار
هزار و دویست و چهار هزار و ششصد و نه فرسخ است اما بعد محدب فلک اعظم از کثرت بعد نسبت که
کس را ضبط آن ممکن [illegible] معلوم شد که قطر آفتاب هفتصد هزار و پانصد و پنجاه و هشت فرسخ است و جرم

جرم شمس صد و شصت و شش برابر زمین است و قطر قمر پانصد و سی و یک فرسخ است و جرم وی سدس

و تسع جرم زمین است و قطر زحل چهار هزار و صد و سی و نیم است و جرم وی یک صد و هشتاد

[illegible] برابر زمین است و قطر مشتری چهارده هزار و پانصد و نود و دو فرسخ است و جرم او صد و

[illegible]اد برابر زمین است و قطر مریخ سه هزار و هفتصد و نود و پنج فرسخ است و جرم وی یک

[illegible]ـه برابر زمین است و قطر زهره هفتصد و شصت فرسخ است و جرم او مقدار ثلث و ربع زمین

است و قطر عطارد صد و نه فرسخ است و جرم او یک جزو از دوازده هزار و هفتصد و شصت و شش

زمین است و اصغر ثوابت مرصوده بیست و سه برابر زمین است والله اعلم بالصواب

تمت هذه الابواب ه . ه